



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقِضِ

المكتب الفني

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية

السنة الثالثة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٢

الأحكام الصادرة
من الدائرة الجزائية
نقابات

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل بونس ، وبحضور السادة المحترمين : توفيق الخشن ،
وأديب نصر ، وحسين المرعي ، وأحمد موافي .

(٢)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ القضائية "تظلم محامين"

محاماه . الاستبعاد من الجدول . نقض " ما يجوز الطعن فيه . مالا يجوز
الطعن فيه " .

لجنة قبول المحامين . إخطارها من القابة بأسماء المتخلفين عن أداء قيمة الاشتراك في الجهاد
المحدد . مهمتها إزاء ذلك : تنحصر في استبعاد هذه الأسماء من الجدول .
الاستبعاد من الجدول . يزول تلقائيا بمجرد أداء الاشتراك المتأخر .

قرار الاستبعاد . قرار إداري . لجنة أن تعيد النظر فيه ، إذا ثبت لها بعد إصداره أنه بني
على وقائع غير صحيحة .

ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد . مخالفة مهنية . تخضعه للجزاءات القانونية ،
ولا ترتب له أي حق . أثر هذه النتائج . محل البحث فيها : لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد
بطلبات القيد أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها . الطعن بالنقض في هذه الأحوال . جائز .
القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧

طلب ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمحاماة . قرار اللجنة في ذلك . ذو طبيعة تنظيمية .
الطعن فيه بالنقض . لا يجوز .

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة وقرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء إخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك ، تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين بمجرد اطلاعها على الأسماء المخاطر عنها من النقابة التي من واجبها القيام بهذا الإخطار بعد التحقق من توافر الشروط الموجبة له ، ويزول الاستبعاد تلقائيا بمجرد زوال سببه أي عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصادر في هذا الخصوص أن يكون قرارا إداريا ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها متى ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة .

وإذ نهى الشارع من ممارسة المحامي لعمله في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة تكون غير مشروعة ويترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون ، ويكون أثرها معدوما بالنسبة للمحامي فلا ترتب له أي حق لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية . ومحل البحث في أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات التيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها ، فيقوم عندئذ حق المحامي في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإدانته تأسيسا على تلك المخالفة المهنية .

أما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمهنة ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال نظرا إلى طبيعته التنظيمية البحتة التي لا تنتج أثرها إلا مالا .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أنه بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٢ قدم الأستاذ المحامي طلبا إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة ذكر فيه أنه حينما تقدم إلى نقابة المحامين لاستخراج شهادة بلمدة خدمته في

المحاماة تبين له أنه استبعد في المدة من ٢١ يناير سنة ١٩٥٩ حتى ١٠ يناير سنة ١٩٦٢ لعدم تسديده اشتراك النقابة في خلال تلك المدة فقام بتسديد المطلوب وطالب باحتساب المدة التي استبعد فيها في حساب مدة عمله بالمحاماة . وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٢ أصدرت لجنة قبول المحامين قرارا غائبيا برفض الطلب . فعارض الطالب في هذا القرار ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد القرار المعارض فيه . ولما أعلن القرار المذكور إلى الطالب في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٢ ، طعن عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد القرار المعارض فيه الذي قضى برفض طلب زوال مدة استبعاده من جدول المحامين بسبب عدم تسديده قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في المدة من ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ حتى ١٠ من يناير سنة ١٩٦٢ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه كان يمارس مهنته فعلا في خلال تلك الفترة ولم تزل عنه صفته كمحام بإقرار نقابة المحامين نفسها وقد قام بتسديد قيمة الاشتراك المتأخر مما يعنى اعترافا من النقابة بالمدة المقابلة لتلك القيمة ورتب على ذلك عدم جواز حرمانه من مدة اشتغاله بمهنته في خلالها .

وحيث إنه يتعين بداءة التصدى لمدى جواز الطعن في القرار المطعون فيه المتضمن رفض احتساب مدة استبعاد اسم الطاعن من جدول المحامين في حساب مدة اشتغاله بالمحاماة . وإذ كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم قد نصت على أنه " على كل محام أن يؤدي قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر للجدول الذي يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة إذا لم يكن أداها وعليه أن يؤدي قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة إلا إذا أعفى بقرار من مجلس النقابة ... وعلى مجلس النقابة أن ينظر لجنة قيد المحامين في ميعاد لا يجاوز آخر شهر مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يؤديوا قيمة الاشتراك . وتقرر اللجنة في مدة لا تجاوز

١٥ أبريل من كل سنة استبعاد أسمائهم ، ومتى أدى المحامي قيمة الاشتراك قيد اسمه بالجدول . وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم أداء الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب . وتكون العقوبة الوقف مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وكانت المادة ٣٤ من قرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المؤرخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ السارية المفعول طبقا لنص المادة ١١١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — قد نصت على أنه " يترتب على الاستبعاد من الجدول بمقتضى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ (المقابلة للسادة ٢٢ سالفه البيان) منع المحامي من المرافعة والاستشارة وسائر حقوق المحامين وعدم اشتراكه في الجمعيات العمومية — ويزول الاستبعاد بزوال سببه ، ولا تحتسب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش أو الاعانة المنصوص عنها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ " . كما جرى نص المادة ٣٥ من اللائحة على أنه " يعاد اسم المحامي المستبعد للجدول بمجرد دفع المتأخر من الاشتراكات " . لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الاستعراض أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء إخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين بمجرد اطلاعها على الأسماء المخطرين من النقابة التي من واجبها القيام بهذا الإخطار بعد التحقق من توافر الشرط الموجب له ، وهو التخلف عن أداء قيمة الاشتراك حتى الأجل المحدد للوفاء به ، ويزول الاستبعاد تلقائيا بمجرد زوال سببه أي عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . فهو إجراء قصد به الحفاظ على موارد نقابة المحامين المالية وفقا لما أفصح عنه الشارع في المذكرة الإيضاحية لمصاحبة القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصادر في هذا الخصوص أن يكون قرارا إداريا يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معرف بها قانونا ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها بالاستبعاد متى ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غسيرة صحيحة . وإذ نهى الشارع عن ممارسة المحامي لعمله في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة إنما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون . ومثل هذه الممارسة وإن انتجت في بعض الصور أثرها في حق

موكل المحامي إلا أن هذا الأثر يكون معدوما بالنسبة إلى المحامي لا يرتب له حقا لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية مبناهما إخلاله بواجبات مهنته، ومحل البحث في أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها فيقوم عندئذ حق المحامي في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بادانته تأميسا على تلك المخالفة المهنية وذلك بالشروط والأوضاع التي نظمها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في صدد الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين في هذا الخصوص، وفقا لما نص عليه في المواد ٦، ٨، ١٥، ١٦، ٦٥، إلى ٦٩ بالنسبة إلى طلبات القيد بداءة بجدول المحامين وإعادة القيد في جدول المحامين المشتغلين وطلبات القيد للرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري وقرارات مجلس التأديب. أما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمهنة، فلا يجوز قانونا الطعن فيه على استقلال نظرا إلى طبيعته التنظيمية البحتة التي لا تنتج أثرها إلا مالا كما سلف البيان. وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

الأحكام الصادرة

من

الدائرة الجزائية

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ، ونوفيق أحمد الخشن ، وحسين السركي ، ومحمد صبرى .

(١٤٦)

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ القضائية

دفاع . شيك بدون رصيد . حكم "تسبيه . ما يعيبه" . نقض "حالاته" .

الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إفتال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه فى الحكم . إكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحضر الشرطة . ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع . يستوجب نقض الحكم .

إذا كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة إعطائه شيكا بدون رصيد المسندة إليه ، استنادا إلى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وإن جاء مجملا إلا أن الطاعن قد أورد فى وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لإعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كأساس للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه رأى فى الدعوى — ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر

الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لإعتباره شيكا ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم ثان المنصورة: أعطى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب للسيد سعد بغدادى وكمال سليم . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ علا بتادى الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ / ١ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضوره بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يعناه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور ، ذلك أن الطاعن أقام دفاعه على أن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لإعتباره شيكا كما هو معرف به في القانون ، غير أن الحكم لم يعن بالإطلاع على الشيك أو بالرد على هذا الدفاع إكتفاء منه بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أن صورة الشيك ثابتة بمحضر الشرطة وهو مالا يصلح ردا على هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة استنادا إلى أن جسم الجريمة غير موجود -

وهذا البيان وإن جاء مجملا إلا أن الطاعن قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط اللازمة لاعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كأساس للجريمة — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا — ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وحسين السركي ، ومجد صبرى .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . رابطة السببية . عاهة مستديمة . حكم "تسييه . ما يعيبه" .

الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم من الرد عليه .
قصور . مثال .

إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنون وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه ، وهى استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الإصابات التى وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى ، ومنها تمزق بالطحال أدى إلى استئصاله ، دون أن يبين إلى أى تاريخ ترجع هذه الإصابات وما إذا كانت ترجع جميعا إلى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه التقرير الابتدائى وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الأخيرة في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك في تحديد مسؤولية الطاعنين إن صحت هذه الواقعة ، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بناحية مشطا مركز طما محافظة سوهاج : ضربوا سيف النصر عبد الآخر أحمد فأحدثوا به إصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد الطحال نتيجة استئصاله بعملية جراحية مما يجعل المجنى عليه عرضة للمضاعفات الخطيرة لفقد الدم وزيادة عدد الكرات البيضاء. وتقص الكرات الحمراء بالضعف العام والهزال بالنسبة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى "٢٠ ٪" وكان الضرب صادرا من سبق اصرار وترصد. وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت عفا الله عهد باشا (والده المجنى عليه) بحق مدنى بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الإتهام ، بمعاقبة كل من المتهمين "الطاعنين" بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات عما أسند إليهم ، وإلزامهم متضامين أن يؤدوا للمدعية بالحق المدنى "عفا الله عهد باشا" مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دينوا به وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه وهى استئصال الطحال . ذلك بأن الاعتداء الذى نسب إلى الطاعنين وقع في يوم ١٩٦٠/٩/٢١ ولم يدخل المجنى عليه المستشفى إلا في يوم ١٩٦٠/٩/٢٣ وعندئذ وجد به تمزق بالطحال، وإذا كان المجنى عليه قد قضى يومين بعد الحادث لم يدخل فيهما المستشفى، فقد كان على الحكم أن يدل على قيام رابطة السببية بين الحادث وبين العاهة ردا على دفاع الطاعنين القائم على انتفاءها .

وحيث إن الطاعنين أقاموا دفاعهم على انتفاء رابطة السببية بين الضرب الذى اتهموا به وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه وقالوا فى ذلك "فاذا كان التمزق حصل يوم الحادث لما تحمله المجنى عليه إلى يوم ١٩٦٠/٩/٢٣ فتحميل المتهمين مسألة اصابة الطحال بعد هذه المدة الطويلة لا يمكن قبوله ولا يمكن الأخذ به". لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود اكتفى ببيان الإصابات التى وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى ومنها تمزق بالطحال أدى إلى استئصاله دون أن يبين إلى أى تاريخ ترجع هذه الاصابات وما إذا كانت ترجع جميعا إلى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه التقرير الطبي الابتدائى وهل توقع الكشف الطبي لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته فى تأخر المجنى عليه من تقديم نفسه للطبيب إلى يوم ١٩٦٠/٩/٢٣ وأثر ذلك فى تحديد مسؤولية الطاعنين إن صححت هذه الواقعة. لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عنيق ، وبحضـور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وحسين السركي ، ومجد صبري .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ القضائية

نقض "مالا يجوز الطعن فيه". معارضة . محكمة . قانون "القانون الأصح .
مريانه من حيث الزمان" .

(١) حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز المعارضة فيه : ولولم يكن الطاعن قد
أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
ألغى الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من
النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها .

التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في جورة المحكمة واتصالها به . محكمة
النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع . هي درجة استئنافية يقتصر عملها
على رقابة عدم مخالفة القانون .

(ب) المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به .
غير جائزة . التمسك بقاعدة مريانه القانون الأصح . لا تجدى . مجال أعمال
المادة ٥ عقوبات يمس للقواعد الموضوعية دون التواعد الإجرائية .

القواعد الاجرائية . مريانه من يوم تقاذا بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد
تم الفصل فيها ، ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل تقاذا ما لم ينص القانون على
خلاف ذلك .

طرق الطعن في الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم
محل الطعن .

١ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، كما كان يجري بذلك نص المادة ٤٢٨ إجراءات " الملغاة بمقتضى هذا القانون " ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت المحكمة لزوما لذلك ، فإن الطعن يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وفي الأجل الذي حدده ، ويترتب على هذا الإجراء الشكلى دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لا اعتبار الطعن مرفوعا لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ؛ ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضى الموضوع ، وإنما هى درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون . ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ إجراءات وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة فى الأحكام التى تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التى رفعت من المعارض فى ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة .

٢ - المعارضة التى ترفع فى ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس فى الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التى لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو فى خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة فى الأحكام التى تصدر من محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المعارض بأنه في يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بالاسمايلية: دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه — وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات. ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهم "المعارض" مما أسند إليه. استأنفت النيابة هذا الحكم. ومحكمة بور سعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنيات. طعنت النيابة العامة في ذلك الحكم بطريق النقض. قيد هذا الطعن بجدول هذه المحكمة برقم ١٠٠٥ سنة ٣١ القضائية — وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاقبة المتهم (المطعون ضده) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين. عارض الأستاذ المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير على أساس أن موكله لم يعلن بالحضور أمام محكمة النقض بالجلسة التي صدر فيها الحكم ولا يعلم بتاريخها ... الخ.

المحكمة

من حيث إن المعارض قدم معارضة في الحكم الذي صدر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ القضائية المرفوع من النيابة العامة والقاضي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاقبة المطعون ضده (المعارض) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين، وأسس معارضته على أنه لم يعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم المذكور ولم يكن لديه علم بها، ورتب على ذلك أن يكون له حق المعارضة فيه استنادا إلى حكم المادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية الملغاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — واستطرد إلى القول في مذكرته الشارحة بأنه لا يضار بإلغاء تلك المادة بل إنه يتمسك بها على اعتبار أنها

القانون الأصلح الواجب التطبيق ، وأنها كانت سارية وقت إتهامه بارتكاب الجريمة التي دين بها وذلك أخذا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المعارض بوصف أنه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بالاسماعيلية دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وطلبت عقابه طبقا للمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات . وقضت محكمة أول درجة حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ بتبرئته . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بإعتباريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم (المعارض) عشرة جنهات . وبعد أن أعلن المحكوم عليه بهذا الحكم بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ طعنت النيابة العامة فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٠ وقيد طعنها بجدول هذه المحكمة برقم ١٠٠٥ سنة ٣١ قضائية حيث أصدرت حكما بجلعة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاقبة المتهم " المطعون ضده " بالحبس مع الشغل لمدة شهرين . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى قد رفع إلى محكمة النقض بعد العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان هذا القانون قد ألغى المواد من ٤٢٠ إلى ٤٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية واستبدل بها المواد من ٣٠ إلى ٤٦ المرافقة لقانون إصداره وكان قد نص في المادة السادسة من قانون الإصدار على العمل به من تاريخ نشره - الحاصل في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ - أما بالنسبة إلى الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عند العمل به فقد نص في المادة الخامسة في فقرتها الأولى على أنه تسرى في شأنها النصوص التي كانت سارية قبل العمل به . ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على تقرير حق الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض مخطا في هذا ما جرى عليه قانون " تحقيق الجنائيات الأهل " الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ والذي سكت عن تقرير هذا الحق ولم يتضمن حكما كالذي أورده قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - الذي حل محله -

ج (٢) ٠٢

والذي نص في المادة ٤٣٠ منه على أنه "إذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم في الدعوى في غيبته ولا تجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر إلا إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا" وهو في هذا قد أضاف حكما استثنائيا إلى نص المادة ٤٦٠ كما وردت في مشروع قانون الإجراءات الجنائية إذ خلت من الاستثناء الذي ورد في ذيل المادة التي أصبحت في قانون الإجراءات برقم ٤٣٠، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للمشروع عن مراد الشارع من هذه المادة في قولها "وقررت المادة ٤٦٠ قاعدة استقر عليها قضاء محكمة النقض في حالة غياب الخصوم فنصت على أنه إذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم في غيبته ولا تجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر، والنص عام فسيان كان الغائب هو رافع الطعن أو غيره من باقي الخصوم". أما ذلك الاستثناء الذي بموجبه أيجت المعارضة إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا - فقد رأت لجنة قانون الإجراءات الجنائية "بمجلس الشيوخ" إضافته وبررته في تقريرها تعليقا على تلك المادة بقولها "مادة ٤٣٣ (أصلها مادة ٤٦٠ في المشروع وأصبحت المادة ٤٣٠) تنص هذه المادة على أنه لا تجوز المعارضة في الحكم النهائي الصادر من محكمة النقض ورؤى أنه يجب استثناء حالة ما إذا كان الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا بالحضور للجلسة لأن المادة ٥٨٨ من مشروع الحكومة التي أصبحت مادة ٤٣١ (المادة ٤٢٨ من القانون) أوجبت إعلان الخصوم بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كما أوجبت المادة ٤٥٩ من مشروع الحكومة التي أصبحت مادة ٤٣٢ (المادة ٤٢٩ من القانون) على المحكمة سماع أقوال المحامين عنهم فإذا أهمل هذا الإعلان وأصدرت المحكمة حكمها بدون سماع أقوالهم وجب أن يكون لهم حق المعارضة، ولذلك أضافت عبارة "إلا إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا". وهي مبررات لا قيام لها بعد أن صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وجاء خلوا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض كما كان يجري بذلك نص المادة ٤٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت المحكمة لزوما لذلك (المادة ٣٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) . والواقع من الأمر أن الطعن يعتبر مرفوعا أمام محكمة النقض بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت

الحكم المراد الطعن عليه أو في الدقة المعد لذلك بالسجن إذا كان المحكوم عليه مجبوما فيه ، وذلك في خلال الأجل الذي حدده القانون . ويترتب على هذا الإجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة . ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض كما سلف البيان ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
ونوفيق الخشن ، وحسين المركي ، ومحمد صبرى .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ القضائية

إشكال . نقض "ما لا يجوز الطعن فيه" .

طرق الطعن في الأحكام . مبينة في القانون بيان حصر . الاشكال في التنفيذ ليس من بينها .
الاشكال في تنفيذ حكم . هو تظلم من إجراء تنفيذه . مبناه : وقائع لاحقة على صدور الحكم .
سلطة محكمة الاشكال . تحديد نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه . ما لا يجوز لها أن تبحث فيه :
الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه — أى وجه يتصل بخالفته القانون أو الخطأ في
تأويله — التعرض لما في الحكم من عيوب وقعت فيه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم
باطلا . حلة ذلك : المساس بمحجية الأحكام .

الاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة للنقض . إقامته على أسباب تتصل بالإجراءات التي تمت
أمام المحكمة . ذلك طريق لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون
بيان حصر ، وليس الاشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تظلم من إجراء
تنفيذها مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل بإجراء تنفيذه . والأصل
أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث
الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجهها تتصل
بخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم
المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى
مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بمحجية الأحكام . ولما كانت
أوجه النعي التي أثارها المستشكل تتصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة
النقض ، فإن الإشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المستشكل بأنه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بالاسماعيلية: دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه - وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٢، ٣٧٠ من قانون العقوبات. ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهم مما أسند إليه. استأنفت النيابة هذا الحكم. ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنيها - ولما أعلن المحكوم عليه بهذا الحكم بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ طعن فيه النيابة العامة بطريق النقض في ٢٩ منه . وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاقبة المتهم (المطعون ضده) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين . وبتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ورد لقلم كتاب محكمة النقض من الأستاذ ... المحامي الوكيل عن المحكوم عليه طلبا يستشكل فيه في تنفيذ حكم النقض المذكور ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن المستشكل أسس منازعته في تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ قضائية بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢ - القاضي بقبول طعن النيابة العامة شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاقبة المطعون ضده (المستشكل) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين - على أنه لم يعلن للجلسة التي حددت لنظر الطعن وأنه لم يعلم به ، ورتب على ذلك بطلان الحكم وانعدامه أخذا بحكم المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت في بيان طريقة إعلان المتهم على المواد ٧، ١٠، ١١، ١٢ من قانون المرافعات ولم يستثن قانون السلطة القضائية محكمة النقض من وجوب اتباع هذه الإجراءات الهامة الكفيلة بالحفاظ على حقوق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المستشكل بوصف أنه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بالاسماعيلية دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٢ من قانون العقوبات ، وقضت محكمة أول درجة حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ بتبرئته . فاستأنفت النيابة العامة الحكم ، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبلإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرة جنيات . ولما أطن المحكوم عليه بهذا الحكم بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ طعنت فيه النيابة العامة بطريق النقض . فقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاينة المتهم "المطعون ضده" بالحبس مع الشغل لمدة شهرين . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر ، وليس الإشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تنظيم من إجراء تنفيذها مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل بإجراء تنفيذه . والأصل أن سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجهها تتصل بخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . لما كان ما تقدم ، وكانت أوجه النعي التي أثارها المستشكل تتصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض ، فإن الإشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها . هذا إلى أن الإشكال في التنفيذ لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الطعن في الحكم موضوع الإشكال قد فصل فيه بعدم جوازه فإنه يتعين القضاء برفض الإشكال .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٥٠)

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ القضائية

حكم " ما لا يعيبه " . قتل عمد . عقوبة . ارتباط .

(١) تحرير الأحكام . لم يرسم لها القانون حدودا شكلية . كل ما أوجبه : ذكر البيانات
المنصوص عليها في المادة ١٣١٠ . ج .

توافرية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد . استخلاص ذلك فى الحكم استخلاصا
سليما . جمعه بين هذين الطرفين عند تحدته عنهما . لا يعيبه .

(ب) تعدد العقوبات . بـ جرائم مرتبطة . يستوجب تطبيق عقوبة واحدة المقررة للجريمة الأشد .
اعمال المادة ٣٢ عقوبات . دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من
المادة . ذلك لا يؤثر فى سلامة الحكم .

١ — لم يرسم القانون حدودا شكلية تتعين مراعاتها فى تحرير الأحكام غير
ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافرية القتل وظرفى
سبق الإصرار والترصد استخلاصا سليما فلا يعيبه أن جمع بين هذين الطرفين عند
تحدته عنهما .

٢ — إذا كان الحكم قد بين الجرائم التى ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه
وأنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هى المقررة
لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملا

بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة؛ ولا يؤثر في سلامته أنه أضل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ٣٢ عقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأنربأتهما في يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز زقى مديرية الغربية : المتهم الأول "الطاعن" - أولا - شرع في قتل عبد الرازق أبو العلا شهاب الدين عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا وكن له في طريق هودته من زراعته حتى إذا ما ظفربه أطلق عليه عيارين ناريتين قاصدا قتله فأخطأه العيار الأول وأحدث به العيار الثاني إصابته الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية وإسعاف المجنى عليه بالعلاج. وثانيا - أحرز سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية خرطوش" بدون ترخيص. وثالثا - أحرز ذخيرة "طلقتين" مما تستعمل في السلاح الناري صالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في إحرار السلاح. ورابعا - أحدث بيكر أبو العلا شهاب الدين إصابته الميمنة بالمحضر والتي لا تحتاج لعلاج. والمتهم الثاني - أحدث بعبد العاطى عبد الستار شوشه إصابته الميمنة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما - وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، والثاني بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الطاعن" . أولا - بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . وثانيا - براءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الاول من الطعن هو الخطأ في الإسناد إذ هذا الحكم المطعون فيه إلى المجنى عليه أنه قرر أن الطاعن أطلق عليه يادئ الأمر عيارا ناريا قاصدا قتله وأنه شعر بهذا العيار يمر بجواره، في حين أن هذا القول لا سند له من أقواله في التحقيقات إذ قرر تارة أن العيار مر أمام أخيه أثناء سيرهما معا وتارة أخرى أن الطاعن أطلق عيارا ناريا لم يصب أحدا . وقد أثر هذا الخطأ في عقيدة المحكمة عند تحصيلها لواقعة الدعوى وبيان الأدلة على توافر نية القتل فقالت إن المجنى عليه كان هو المقصود بإطلاق العيار نحوه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه في تحصيله لواقعة الدعوى أثبت أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأخطأه، ثم ذكر عند إيراد شهادة المجنى عليه قوله " إنه شعر بعيار نارى يمر بجواره وشاهد المتهم جاثما في قناة ... فانقض عليه وأمسك به " . لما كان ذلك ، وكان لا فرق بين هذين القولين من حيث مدلولهما وأثرهما في تكوين عقيدة المحكمة وهو أن العيار الأول لم يصب المجنى عليه . فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو قصور الحكم في التدليل على توافر نية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن وقد جمع بين هذين الظرفين عند بيان أسباب توافرهما مع استقلال كل منهما عن الآخر مما يعيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لنية القتل فقال " وبما أنه من نية القتل فهي متواجدة لدى المتهم الأول من إعداده سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته (بندقية) وحشوه ماسورتيا بظرفين وتربصه للمجنى عليه في الطريق حتى إذا ما رآه قادما صوبها عليه وأطلق عيارا ناريا قاصدا قتله ولما أخطأه عاد ليطلق عيارا آخر فلم يحكم الرماية في مقتل بسبب شل حركته بتماسك المجنى عليه به " . ثم قال الحكم المطعون فيه عن ظرفى سبق الإصرار والترصد " إنهما ثابتان من الضغينة القائمة بين المجنى عليه والمتهم الأول بسبب مشادتهما في اليوم السابق إثر تناطح جاموسيهما وتوعد هذا المتهم المجنى عليه بالشر ومن مجيء المتهم من

بلده التي تبعد عن محل الحادث حوالي خمسة كيلومترات ومن تربصه للمجنى عليه بالطريق الذي سيمر فيه حتى إذا ما وآه أطلق عليه عيارين ناريتين . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم حدوداً شكلية تتعين مراعاتها في تحوير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ۳۱۰ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافرية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد استخلاصاً سليماً ، فلا يعيبه أن جمع بين هذين الظرفين عند تحدته عنهما - لما كان ذلك ، فإن هذين الوجهين من الطعن لا محل لهما .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو قصور الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ۳۲ من قانون العقوبات في حق الطاعن دون أن يبين سبب تطبيقها أو الفقرة التي طبقها أو الجريمة التي اعتبرها أشد عقوبة حتى يتسنى مناقشته ويمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وأنها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ۳۲ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة . ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ۳۲ عقوبات . لما كان ذلك ، فإن هذا النعي يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعن في خصوص تصوير الحادث فقد صور الحادث على أنه سرقة بحمل سلاح من المتهم الثاني والمجنى عليه وآخر وشروع في قتل أو على أسوأ فرض إصابة خطأ من المتهم الثاني لأخيه المجنى عليه ، وساق على ذلك قرائن متعددة منها أنهما كانا يحملان "شرشرة" أثناء السرقة وأن تقرير مفتش صحة المركز أثبت إصابة الطاعن بجروح يجوز حدوثها من الضرب "بشرشرة" ولكن الحكم لم يعرض لهذه الوقائع وأخذ برواية المجنى عليه . كما قال الحكم عند تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعن كان يواصل الاعتداء على المجنى عليه بسكين دون أن يبين منده في ذلك أو الإصابات التي أحدثها الطاعن بالسكين ، وما قاله الحكم للتوفيق بين التقرير الطبي الشرعي وتقرير طبيب زققي غير سديد . إذ أثبت الأول أن

الإصابة بغير من سلاح ماسورته في مستوى يعلو الإصابة تقريبا في حين أثبت التقرير الثاني أن الإصابة في مستوى منخفض عن مستوى الجرح . أما ما قاله الحكم عند تحدته عن التقرير الطبي الشرعي تعقيا على وصف الإصابة وأنه يحتمل حدوثها أثناء التماسك فليس له سند في التقرير وكان يتعين على المحكمة مناقشة الطبيب الشرعي فيه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استقرت في عقيدة المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إسنادا إلى ما هو وارد بالأوراق وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، وكان قد عرض إلى تصوير الطاعن للحادث ولم يأخذ به بقوله " إن المحكمة لا تعمل على إنكار المنهم ولا تلفت إلى دفاع الحاضر عنه بعد أن اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه والشهود والمعاينة وما ثبت من التقرير الطبي الشرعي " . ثم عرض إلى تقرير مستشفى زفتى وناقشه وخلص إلى أن إصابة المجنى عليه بالجرحين القطعيين حدثت من آلة حادة أخذا بالتقرير الطبي الشرعي . لما كان ذلك، وكان ما ذكره الحكم سائغا في الرد على دفاع الطاعن الذي لم ينح على الحكم أنه أخطأ في الإسناد في شأن ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . لما كان ذلك، فإن ما يثيره في هذا الوجه هو جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى وفي تصوير الواقعة على صورتها الصحيحة كما استقرت في عقيدة محكمة الموضوع مما تستقل به ويكون هذا الوجه من الطعن غير سليم .

وحيث إنه لذلك يكون الطاعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الحشن ، وحسين المرعي ، ومحمد صبري .

(١٥١)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ القضائية

غرفة الاتهام ” قراراتها . إجراءات الدعوى أمامها . سلطتها “ . نقض
” مالا يجوز الطعن فيه “ . دعوى مدنية . اختصاص . محاكمة .

(١) الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام . الطعن فيه
بالنقض . قصره على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة
١٩٥ . ج .

المجادلة في تقدير الدليل . لا يجوز الطعن به في قرار الغرفة .

التي هل قرار الغرفة بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق
نصوص القانون أو تأويلها ، ولا يقبل صيما للطعن بالنقض .

(ب) غرفة الاتهام . هي هيئة تحقيق . لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ . ج .

إجراءات نظر الدعوى أمامها : جلسات في غير علانية . أوامر ما تصدر بهد سماع
تقرير التلخيص ، والاطلاع على الأوراق . المادة ١٧٣ . ج .

استجواب المتهم ، وسماع طلبات النيابة ، ودفاع المدعى بالحق المدني . تلك
إجراءات لا تلتزم بها الغرفة . مالم تر لزوما لذلك .

(ج) الدعوى المدنية . بالخرويضات عن الضرر الناجم عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام
بالفصل فيها .

١ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

٢ - غرفة الاتهام ، باعتبارها هيئة تحقيق ، لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بـجلسة المحاكمة . وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون إجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الاتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بخالفة القانون إذ لم تستجوب غرفة الاتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النعى مقبولا عملا بالمادة ١٩٥ إجراءات .

٣ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات اختصاص غرفة الاتهام إما بإحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانونا وأن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانة المتهم ، وإما التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لان الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز جرجا : قتلوا أبو الوفا محمد مصطفى عمدا مع سبق الإصرار على ذلك والترصد بأن بيتوا النية على قتله وترصدوا له في المكان الذي يعلمون بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضربا بآلة حادة على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابة التي أودت بحياته ، الأمر المنطبق على المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة القضية لمحكمة جنايات سوهاج للفصل فيها طبقا للمواد سالفة الذكر . وقد ادعى عبد اللطيف محمد مصطفى " الطاعن " بصفته وصيا على قصر المحجى طيه بحق مدنى قدره ٦٠٠ جنيه قبل المتهمين متضامتين . وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦١ قررت غرفة الاتهام بمحكمة سوهاج الابتدائية حضوريا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين لعدم كفاية الأدلة . فطعن المدعى بالحق المدنى في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن معنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن من بين الأسباب التي اعتمد عليها القرار المطعون فيه أن الكلب البوليسى لم يستعرف على المطعون ضدهم عند عرضهم عليه مع آخرين في حين أن استعراف الكلب البوليسى لا يعتبر من الأدلة القضائية التي يقرها القانون وإنما هو مجرد وسيلة بوليسية يستعين بها رجال الشرطة في جمع تحرياتهم وأدلتهم .

وحيث إنه يبين من مطالعة قرار غرفة الاتهام المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال الشهود والتقارير الطبية والمعاينة خلص إلى أن الأدلة قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهمين ، واستند في ذلك إلى قرائن عدة من بينها عدم استعراف الكلب البوليسى على أحد من المتهمين عند عرضهم عليه مع آخرين . ولما كانت الغرفة لم تعتبر في قرارها عدم استعراف الكلب البوليسى على المتهمين دليلا أساسيا في نفي التهمة عنهم بل اعتبرته مجرد قرينة تعزز بها القرائن العديدة

الأخرى التي صاقتها لترجيح ما انتهت إليه . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه إذ استند فيما استند إليه على عدم استعراف الكلب البوليسي على المطعون ضدهم فإنه لا يكون قد خالف القانون ، وتكون المجادلة التي يثيرها الطاعن لا تخرج عن أن تكون مجادلة في تقدير الدليل مما لا يجوز الطعن به في قرار غرفة الاتهام أمام محكمة النقض عملاً بالمادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه في الأوجه الثاني والثالث والرابع والخامس الخطأ في الإسناد والقصور والفساد في الاستدلال ، ذلك أن غرفة الإتهام ذكرت في قرارها المطعون فيه أن اتهام المجنى عليه بقتل محمد محمود سليمان قريب المطعون ضدهم لا أساس له لما تبينه من القضية المضمومة - الخاصة بمقتل محمد محمود سليمان - من أن القاتل له إنما هو عبد الحميد عبد اللطيف وبالتالي يكون الثأر من الأخير دون المجنى عليه مستندة في ذلك إلى أقوال المطعون ضده الثالث في حين أن الثابت من القضية المضمومة أن المجنى عليه كان يتجاذب بندقته مع ابن أخيه عبد الحميد عبد اللطيف فانطلق منها حيار أصاب القتل ، ثم إن عبد الحميد عبد اللطيف شهد بالتحقيقات أن المطعون ضدهم حاولوا قتله أيضا لولا أن تمكن من الفرار . وأن غرفة الإتهام ذكرت أيضا أنها لا تطمئن إلى أقوال عبد الحميد عبد اللطيف من أنه استطاع الفرار من الجناة المتربصين له ولعمه المجنى عليه مع أنهم كانوا على مسافة أربعة أمتار منه وتمكنوا من قتل عمه المجنى عليه والذي كان برفقته وفات الغرفة أن هذا الشاهد كان يسير خلف المجنى عليه فتمكن من الفرار عند اعتداء الجناة على المجنى عليه يساعده في ذلك أنه شاب في الرابعة والعشرين من عمره بينما القتل في الخمسين من عمره . وأن استناد القرار إلى خروج المجنى عليه من مركز الشرطة فجأة ودون إمداد سابق مما لا يستساغ معه القول بأن المتهمين تربصوا له فردود بأن المطعون ضده الأول سبق أن حضر إلى مركز الشرطة وفي مكتبته أن يتعرف على موعد خروج القتل من جنود الشرطة .

وحيث إن ما أبداه الطاعن في هذه الأوجه لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا تعرض فيه الطاعن لأسباب القرار الصادر بأن لاوجه وناقشها على الوجه الذي يراه معززا لرأيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وكان ما أثاره الطاعن من دعوى القصور وفساد الاستدلال لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه أيضا يكون غير مقبول .

وحيث إن مبنى الوجه السادس من أوجه الطعن هو البطلان في الإجراءات ، ذلك أن غرفة الإتهام لم تستجوب المتهمين من التهمة المسندة إليهم ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني والمتهمين خلافا لما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كانت غرفة الإتهام باعتبارها هيئة تحقيق لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بجلسة المحاكمة ، وقد نظمت المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية إجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الإتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فإن النعي على القرار المطعون فيه بخالفه القانون إذ لم تستجوب غرفة الإتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون مقبولا عملا بالمادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجه الأخير من أوجه الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون لأن غرفة الإتهام في قرارها المطعون فيه لم تفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحق المدني .

وحيث إنه لما كانت غرفة الإتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة إذ حددت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية اختصاص غرفة الإتهام إما بأحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانوناً وأن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانة المتهم ، وأما التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ما تقدم ، فإن تعيب القرار المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير أساس ويكون الطعن برمته متعين الرفض .

جلسة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٢

برياعة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الحسن ، وحسين المركي ، وأحمد موافي .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ القضائية

محاكمة " إجراءاتها " . دفاع . إثبات " شهود . خبرة " . حكم " تسببه .
ما يعيبه " .

- (أ) إجراءات المحاكمة . خلو محضر الجلسة من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من إجراءات .
إشارة الحكم إلى تلك الإجراءات . الحكم يكمل محضر الجلسة . مثال .
- (ب) (*) المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث ، وإفضائه للشهود بأسماء الجناة .
ذلك دفاع جوهرى . يستوجب التحقيق . عن طريق المختص فنيا . ولو سكنت الدفاع
من المطالبة به صراحة . الالتفات من هذا الاجراء . اخلال بحق الدفاع .

١ — من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة
وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضرها . فإذا كان يبين من محاضر
الجلسات أن المدافع عن الطاعن الأول دفع أمام المحكمة بعدم إمكان تصديق
أن المجنى عليه تكلم إثر إصابته بالرغم من سوء حالته ، ثم جاء الحكم حين عرض
لهذا الدفاع فقال إنه صدر من الطاعنين ، فإن ما ورد في الحكم من الجمع بين
الطاعنين معا في خصوص إثارة ذلك الدفاع يفيد تمسك الطاعن الثانى به .

٢ — إذا كان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى
أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود الذين نقلوا عنه

(*) يمانه الحكم الصادر في الطعن رقم ١١٢٥ سنة ٣٢ القضائية — جلسة
١٩٦٢/١٠/٢٢ .

واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — فإن التفات الحكم عن هذا الإجراء يخل بدفاع الطاعنين ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة. ذلك بأن منازعة الطاعنين في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث بالرغم من سوء حالته ، يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده. ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ، ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تسطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقة لها لإبداء رأى فيها .

الوقائع

اتهمت العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ بناحية مسجد الخضر التابعة لمركز الباجور مديرية المنوفية : أولا — قتل محمد السيد رحمه عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك سلاحين نارين ”بندقيتين“ وتوجها إليه عند حظيرة وأطلق كل منهما عليه عيارا ناريا بقصد قتله فأصابه أحد العيارين وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير للصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا — المتهم الأول ، ضرب ستينة مرمى مصطفى عمدا على رأسها وساعدها الأيسر فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقه في حركات المرفق والمعصم وأصابع اليد اليسرى . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى أبو زيد محمد السيد رحمه وستينة مرمى مصطفى ”المطعون ضد هما“ بحق مدنى قبل المتهمين متضامين بقرش واحد على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات شين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٠ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لثهم الأول وبالمسادين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة لثهم الثانى

مع تطبيق المادة ١٧ منه بالنسبة للأثنين بمعاينة كل من المتهمين "الطاعنين" بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحق المدني مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون . وحيث إن مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأن المدافع عنه قد نازع في قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته بالادية السوء وطعن في الأقوال التي نقلها عنه بعض الشهود الذين استندت اليهم المحكمة في إدانة الطاعن . وكان من المتعين على المحكمة أن تخصص هذا الدفاع الجوهري بالاستعانة برأى المختصين من رجال الطب الشرعي ولو لم يطلب الدفاع صراحة نذب خبير فني ، غير أنها لم تحفل بما أثاره الدفاع وردت عليه بأنه لم يثبت فنيا أن المجنى عليه كان عند إصابته في حالة تمنعه من مجرد ذكر اسم ضاربه . وهو رد قاصر يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول قد أثار "أن الثابت من الكشف الطبي الذي توقع على المجنى عليه فور وصوله أن نبضه غير محسوس ولا يمكن استجوابه ، وكان ذلك الساعة ١١ و ٣٥ دقيقة ، فاذا قرر الضابط الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة أنه استجوب المجنى عليه فلا يمكن تصديقه . وقد قرر شيخ الخفر أن حالة المجنى عليه كانت سيئة ، وشيخ الخفر وصل قبل العمد بمدة ، فلا يمكن أيضا تصديق أن المجنى عليه تكلم للعمدة" . ولا يبين من تلك المحاضر أن المدافع عن الطاعن الثاني قد أثار ذلك الدفاع إلا أن الحكم

المطعون فيه حين عرض الى دفاع الطاعنين قال: "وحيث إن المتهمين (الطاعنين) أنكروا ما نسب اليهما وقال الدفاع عنهما إن ما ورد على لسان الشهود نقلًا عن المجنى عليه من رؤيته للتهمين أمر مشكوك فيه ، ذلك أن حالته كانت سيئة فلا يعقل أن تصدر عنه أقوال يعتد بها . . . " واذ كان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضرها ، فإن ما ورد في الحكم من الجمع بين الطاعنين معاً في خصوص إثارة ذلك الدفاع يفيد تمسك الطاعن الثاني به . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على هذا الشطر من الدفاع بقوله : " وترى المحكمة أن الأمر الأول مردود عليه بأن المجنى عليه نقل إلى المستشفى وظل على قيد الحياة إلى صباح اليوم التالي ولم يثبت فنياً أنه كان عقب إصابته في حالة تمنعه من مجرد ذكر اسم ضاربه . . . " وكان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود الذين نقلوا عنه واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً — وهو الطبيب الشرعى — فإن التفات الحكم عن هذا الإجراء ينحل بدفاع الطاعنين . ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها — كما هى واقع الحال فى الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا

الصدد يكون في محله ويتعين لذلك تقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون تمت حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في اوجه طعنه . ولما كان هذا العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم اسبابا لضعفه فانه يتعين تقض الحكم بالنسبة الى الطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة التقض والزام المطعون ضدهما المصروفات المدنية .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى منظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وحسين السركى ، وأحمد موافى .

(١٥٣)

الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٢ القضائية

سرقة . حكم "ما لا يعيبه" .

(١) جريمة السرقة . يكفى للعقاب فيها : ثبوت أن المسروق ليس مملوكا للتهمة .

السارق . تعريفه : كل من اختلس متقولا مملوكا لغيره . المادة ٣١١ عقوبات .
خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه .

يكفى للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للتهمة .
ذلك أن السارق كما عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو "كل من اختلس متقولا
مملوكا لغيره" ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٨ يناير سنة ١٩٦١ بدائرة قسم
الأزبكية : سرق الدراجة المملوكة لنصر محمد توفيق . وطلبت عقابه
بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة جناح
الأزبكية قضت حضوريا بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام
بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . استأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا

بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن قصور في البيان وفساد الاستدلال وخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإدانته إلى أقوال شاعدي الإثبات المجنى عليه نصر محمد توفيق وعبد العزيز السيد أحمد وأطرح شهادة محمود عبد الفتاح شاهد النفي لأنه لم يدل بأقواله عند ضبط الواقعة ولأن الطاعن لم يستشهد به في التحقيق ، وأنه كان يتعين على المحكمة أن تتحقق من صحة شهادته فتجربى مواجهة بينه وبين شاعدي الإثبات دون الاكتفاء بإصدار شهادته . كما أن المحكمة انتهت إلى اعتبار أن الدراجة المسروقة مملوكة للمجنى عليه نصر محمد توفيق مع أن الثابت في محضر ضبط الواقعة أنها مملوكة لأخ ذلك الشخص الأمر الذي يترتب عليه انهيار ركن من أركان جريمة السرقة وهو ركن الملكية .

ولما كان حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وعبد العزيز سيد أحمد ومؤداها أن المجنى عليه ترك دراجته بالطريق وانصرف لقضاء بعض شأنه ، وإذ عاد بعد فترة وجيزة لم يجدها حيث تركها وأبصر بالطاعن يركبها ويسرع متجها بها لناحية الإسعاف فأسرع خلفه وتمكن من القبض عليه ، فإن مفاد هذا الاستناد إلى أقوال شاعدي الإثبات أن الحكم أطرح دفاع الطاعن وأقوال شاهد نفيه . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يعني أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ومن بينها أقوال شهود النفي — ومتى بينت المحكمة واقعة الدعوى

وأقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . كما أنه يكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للتهمة — الأمر الذي لا ينافي فيه الطاعن — ذلك أن السارق كما عرفه القانون في المادة ٣١١ من قانون العقوبات هو "كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره" ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مفيق ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ،
وعبد الحليم الليطاش ، وأهيب نصر ، ومختار رضوان .

(١٥٤)

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٢ القضائية

إثبات " بوجه عام . معاينة " . حكم " تسبيبه . ما يعنيه " .

الحكم بالإدانة . وجوب بيان مضمون ومؤدى كل دليل من أدلة الإثبات التى استند إليها .
ذلك يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة .

استناد حكم الإدانة إلى معاينة محل الحادث . خلو الحكم من إيراد مؤدى هذه المعاينة ، وبيان
وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الإثبات الأخرى التى أوردها . قصور .

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من
أدلة الإثبات التى استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاده به
كى تتمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على
الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم .

فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانة الطاعن - يبين ما استند
إليه - إلى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة وأن يبين
وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الإثبات الأخرى التى أوردها على الرغم مما جاء
بمحضر الجلسة من أن الطاعن اتخذ من هذه المعاينة دليلا على براءته ، فإن
الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز طهطا مديرية سوهاج : المتهم الأول - شرع في قتل أحمد محمد إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا توجه به إليه في منزله وأطلق عليه منه عيارين ناريتين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . والمتهمون "الطاعنون" من الثاني إلى الرابع - اشتركوا مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن انفقوا معه على ارتكابها وذهبوا إلى مكان الحادث لشد أزره وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم الأول أيضا - أحرز سلاحا ناريا غير مششخن الماسورة (فرد خرطوش) بغير ترخيص . وأحالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢٦/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ٢٤٢ / ١ - ٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين "الطاعنين" وبالمواد ١ و ٢٦/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المادتين ٣٢ / ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الطاعن الأول" بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسة جنيهات عما أسند إليه . وثانيا - بمعاينة كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدم الطاعنون الثاني والثالث والرابع أسبابا لطعنهم .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور إذ اعتمد فيما اعتمد عليه في إدانته على معاينة محل الحادث باعتبارها مؤيدة لصحة الواقعة ولكنه لم يتحدث عنها ولم يبين مؤداها وكيف جاءت مؤيدة للواقعة ولأقوال المجنى عليه والشهود .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاده به كي تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن بين ما استند إليه إلى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة وأن يبين وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردها على الرغم مما جاء بمحضر الجلسة من أن الطاعن اتخذ من هذه المعاينة دليلاً على براءته . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعينا تقضيه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الوجه من الطعن يتصل بباقى المحكوم عليهم الذين لم يقدموا أسباباً لطعنهم ، فإنه يتعين تقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٥٥)

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ القضائية

تفتيش . تلبس . ضبط . إثبات ” بوجه عام ” .

الإذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة وذخائر . صحة في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة تلبس بها . يجب ضبطها .
اطمئنان المحكمة إلى صحة إجراءات التفتيش ، وما أسفرت عنه من ضبط جريمة اكتشفت عرضا في حدود ما يقتضيه تنفيذ الإذن . ذلك ما لا يصح مجادلة المحكمة فيه .

لأمور الضبط القضائي — المأذون — له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر — أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فإنه يكون حيا ل جرمية تلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش — فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعي رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وأن أمر ضبطها كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، وكان وصف المحكمة للقافة بما يسمح بفضها على اعتبار أنها تحتوي على مقذوف للسدس المضبوط قد بني على نتيجة معاينتها للحرز الذي به قطعة الحشيش — على ما هو ثابت بجلسة المحاكمة — فلا يصح مجادلتها في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/١٠/٢٤ بدائرة قسم روض
الفرج محافظة القاهرة : حاز جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والجدول ١ المرفق به . فقررت الغرفة ذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة
جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لأنه تجاوز الغرض
المقصود منه . وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الجنايات حضوريا
عملا بمواد الإتهام - المادة ٣٣ فبدلا منها المادة ٣٤ من القانون المذكور -
بمعاينة المتهم " الطاعن " بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه
وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها
على الدفع قائلة بأنه على غير أساس متعينا رفضه . فطعن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في
التسبيب والخطأ في الاسناد، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام المحكمة
ببطلان التفتيش لتجاوزه الغرض المقصود منه ، ذلك أن إذن النيابة بالتفتيش
صدر للبحث عن سلاح وذخيرة يحرزها الطاعن فما كان يصح لرجل الشرطة
بعد أن ضبط المسدس أن يعتمد إلى فتح لفافة وضبط ما بها من مخدر مع أنها
لا تشف عما بها ولا يبدو ما بداخلها . ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع
والتمسست هذا غير سائق للضابط في فضه اللفافة بأن قالت إن في لف ورق
الغلاف حول المخدر ما يجعلها شبيهة بجسم المقذوف كما إن المحكمة أطرحت دفاعه
القائم على أن المادة المخدرة دست عليه بقولها إنه اعترف بوضعه المخدر في مكان
العثور عليه مع أن هذا الإقرار لا سند له من الأوراق ، فضلا عن ثبوت
إمكان دس المخدر من النافذة . ولم ترد المحكمة كذلك على ما أثاره الدفاع من

تضارب ضابطى الشرطة فى أقوالهما فيمن ضبط المخدر وفى كيفية الضبط . هذا إلى أن الطاعن كان غائبا عن البيت فلما علم بالأمر سارع بالعودة ولم يهرب مما ينفى عنه أن فى البيت مخدرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن وما أثاره من دفع ببطلان التفتيش فقال ” وحيث إن الدفاع عن المتهم قد دفع ببطلان التفتيش بمقولة إنه تجاوز الغرض المقصود به خاصة بضبط أسلحة نارية وذخائر ولم يكن عن ضبط جواهر مخدرة ، وأن اللقافة المضبوطة بما فيها لا تدل على وجود ذخائر فيها — وهو قول مردود بما اطمأنت المحكمة إلى الأخذ به من شهادة شاهدى الإثبات من أن النقيب يحيى حمدى قد أجرى ضبط المسدس أولا ثم أجرى الملازم عزت توفيق بعد ذلك تفتيش الرف الأوسط لضبط ما يوجد لدى المتهم من ذخائر فعثر عرضا على اللقافة المضبوطة وهى من ورق غير شفاف لا يكشف عما فيه ، والقول بأن وضع اللقافة بما فيها من مخدر لا ينم عن وجود ذخائر على ما ذكر لا تأخذ به المحكمة ، لأن فى لف ورق الغلاف حول قطعة المخدر المضبوطة ما يجعلها شبيهة بجسم ملققة الذخيرة فإذا ما كشف عنها الضابط على هذا الاعتبار وتبين جواهرها فلا تريب عليه وهو ما اقتنعت المحكمة به على ما جاء بشهادة ضابط المباحث ، لما كان ما تقدم ، وكان لمأمور الضبط القضائى المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فإنه يكون حياال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش — ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائى للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وأن أمر ضبطها كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، ولما كان وصف المحكمة للقافة بما يسمح بفضها على اعتبار أنها تحتوى على مقدوف للمسدس المضبوط قد بنى على نتيجة معايتها للحرز الذى به قطعة الحشيش —

على ما هو ثابت بـجلسة المحاكمة — فلا يصح مجادلتهما في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان ما أبداه الدفاع من دس المخدر وإمكان حصول ذلك عن طريق النافذة المجاورة للدولاب هو دفاع موضوعي يدخل تقديره في صميم سلطة محكمة الموضوع فلا يصح إثارتها أمام محكمة النقض . ولما كان القول بأن الحكم مشوب بخطأ في الاستناد في شأن اعتراف الطاعن بأن المخدر له ينفيه أن له أصلا ثابتا في الأوراق إذ جاء بمحضر ضبط الواقعة الذي أثبتت فيه إجراءات الانتقال والتفتيش أنه ” أثناء وجودنا بالمجرة حضر المدعو مطاوع على مطاوع (الطاعن) وقمنا بتفتيشه فلم نعثرمعه على شيء من المنوعات ... وبسؤال المذكور عن المضبوطات قرر أن جميع المضبوطات التي ضبطت بمجرفته خاصة به ... “ . ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تتبع دفاع المتهم الموضوعي في كل جزئية يثيرها وأن ترد عليها بل أن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا إطراحها لما يثيره من دفاع لم ترا الأخذ به ، وكان تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد أورد الأدلة بما لا تناقض فيه — لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . مسئولية مدنية . إثبات "بوجه عام" .

(أ) المتهم بالقتل الخطأ . منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث . لا تقبل ، إذ لا صفة ولا مصلحة له في ذلك .

(ب) مسئولية المتبوع من أعمال تابعة . مبناه : سوء اختياره لتابعه ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . لا يتقيا ، أن تكون موزعة بين أكثر من متبوع من تابع يؤدي لهم عملا مشتركا . المادة ١٧٤ مدني .

مسئولية المتبوع من الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . يستوى في ذلك : أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع ، أو لم يأمر به ، علم به ، أو لم يعلم . مادام أن الوظيفة هي التي مكنت التابع من ارتكاب الخطأ .

علاقة التبعية . مسألة موضوعية . يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب . مادام أنه يقيمها على عناصر تنتجها .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للتهمة فيما يشير في خصوص إلزام المسئول عن الحقوق المدنية ، ومنازعته في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

٢ - بنـي الشـارع حـكم المـادة ١٧٤ مـن القـانون المـدني عـلى ما يـجب أن يـتحمـله المـتبع مـن ضـمان سـوء اخـتياره لتـابعه عـند ما عـهد إلـيه بالـعمل عـنده ، وتـقـصـيره فـي مـراقـبته عـند قـيامه بأـعمال وظيفته . ولا يـنـفى هـذه المـسئـولية أن تـكون موزعة بـين أكـثر مـن شـخص وـاحـد عـن مـستـخدم يـؤدى عـمـلا مـشـركا . عـلى أنـه يـكـفى لتـحـقق مـسئـولية المـتبع عـن الضـرر الـذي يـحدثه تـابعه بـعـمله غـير المـشروع أن تـكون هـناك عـلاقـة سـبـبية قـائـمة بـين الخـطأ ووظيفة التـابع ، يـسـتـوى فـي ذـلك أن يـكون خـطأ التـابع قـد أـمر به المـتبع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، ما دام التـابع لم يـكن يـسـتـطيع ارتـكاب الخـطأ لولا الوظيفة .

وعـلاقـة التـبعية مـسألة مـوضـوعية يـفـصل فـيها قـاضى المـوضـوع بـغير مـعـقب طـالما أنه يـقيمها عـلى عـناصـر تـتـجـها .

الوقائع

اتـهمت النـيابة العامة الطاعن الأول بأنه فى يوم ٣٠/٤/١٩٦١ بدائرة مركز إيتاى البارود : أولا - تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل عبد العاطى على مراد وإصابة خميس عبد الحميد الشافعى ورشدى عيسوى حجاج وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وقادها بسرعة دون أن ينتبه للطريق فصدم سيارة كانت تقف أمامه فسقطت سيارته وسبب بذلك إحداث الإصابات الميينة بالمجنى عليهم الميينة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياة الأول . ثانيا - قاد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأرواح والممتلكات بأن قادها بسرعة . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وقانون المرور . وقد ادعى ورثة المرحوم عبد العاطى على داود وهم المطعون ضدهم بحق مدنى قبل المتهم وشجحاته على الديب "المستول عن الحقوق المدنية" متضامين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة إيتاى البارود الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٦١ عملا بمبادئ الاتهام : أولا - بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمتين

بلا مصروفات جنائية . ثانيا - بإلزام المتهم والمسئول بالحق المدني شحاته على الديب بأن يدفع متضامتين مبلغ ألف جنيه لورثة المرحوم عبد العاطي على مراد المدعين بالحق المدني والمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بقبول استئنافي المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصاريف المدنية الاستئنافية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعين بالحق المدني . فطعن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

”أولا“ تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول .

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب كما أخطأ في تطبيق القانون . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في مرحلتى التقاضى بأن الحادث وقع بسبب مفاجئ خارج عن إرادته وهو ظهور سيارة أخرى أمامه فجأة ، وطلب إلى المحكمة الاستئنافية دعوة المهندس الفنى للسيارات لمناقشته في هذا الشأن ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى ما طلب بدعوى أن تقرير المهندس قد أوضح حالة كل من السيارتين بما يغنى عن مناقشته وهو مالا يصلح ردا . هذا إلى أن الحكم ألزمه مع متبوعه المسئول عن الحقوق المدنية ” الطاعن الثانى “ التعويضات على رغم ما دفعا به أمام المحكمة الاستئنافية من أن السيارة التى كان يقودها لم تكن مملوكة لأى منهما ، بل هى مملوكة لآخر سميها وكان من المتعين مساءلة هذا الأخير عن التعويض بوصفه صاحب السيارة بدلا من الطاعن الثانى .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ التى دين الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال

جهود الإثبات ومن المعاينة ومن تقرير المهندس الفنى للسيارات ومن الكشف الطبي ، وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعن فى خصوص ما ذهب إليه من وقوع الحادث نتيجة وقوف السيارة التى كانت تتقدمه بخساة فاطرحه تأسيسا على ما ثبت له من أدلة الدعوى من خطأ الطاعن وعوده من مفاداة السيارة التى كانت تقف أمامه فى الطريق بإقراره ولم يعول على ما أثاره الطاعن من تعطله بكسر "أكس" السيارة التى كان يقودها وهو على مبعدة خمسين مترا من مكان وقوف السيارة الأمامية ، واعتمد الحكم فى ذلك على ما حصله من تقرير المهندس الفنى من "أن السيارتين كانتا بحالة جيدة وقد توافرت لهما شروط الأمن والمناخ مما ينفى هذا الزعم كما ينفيه ما قرره رشدى العيسوى حجاج الذى كان يركب مع المتهم "الطاعن" من أنه لم يلاحظ حصول كسر بالأكس وأن السيارة كانت تسير سيرها الطبيعى حتى وقع الاصطدام . "ورد الحكم على ما طلبه الطاعن من دعوة المهندس الفنى للسيارات بعدم جدوى هذا الطلب وأنه معطل لسير الدعوى بغير مبرر إذ أن التقرير من الوضوح بحيث لا ترى المحكمة حاجة إلى أى إيضاح ، فضلا عن أن المتهم "الطاعن" على ما بدا من رغبته فى إعلان المهندس الفنى يهدف إلى سؤاله عما إذا كان قد حصل الحادث بسبب مفاجئ أم لا وهو لا يبرر استدعاء ذلك المهندس الذى أوضح بتقريره حالة كل من السيارتين وضوحا تاما . ولما كان يبين مما تقدم أن المحكمة إذ أطرحت طلب الطاعن قد أسست رفضها على ما استبان لها من تقرير المهندس الفنى الذى اطمانت إليه وعلى عناصر الدعوى الأخرى التى رجعت إليها فى تكوين عقيدتها ، فلا تريب عليها إن هى رفضت دعوته لمناقشته بعد أن وضحت لها الدعوى . ذلك بأنه ليس فى القانون ما يحتم دعوة الخبير لمناقشته متى رأت المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها أنها فى غنى عن رأيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن من التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج من الجريمة التى دين الطاعن بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة لهذا الأخير فيما أثاره فى خصوص إلزام المسئول من الحقوق المدنية ومنازعة فى ملكيته للسيارة التى وقع منها الحادث ولا مصلحة له فى هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهه الطاعن

على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا ويتعين رفضه موضوعا وإلزامه المصاريف المدنية .

ثانيا - تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني .

من حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن تمسك بأنه ليس مالكا للسيارة التي كان يقودها الطاعن الأول والتي تسببت في الحادث وأصر على أنها مملوكة لآخر سماه غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع بقوله إنه يفتقر إلى الدليل ، وعول على أقوال الطاعن الأول من أنه يعمل لديه سائقا على تلك السيارة المملوكة له . واستطرد الحكم إلى القول بأن مناط المسؤولية هو علاقة التبعية ورتب عليها تضامته مع تابعه في الالتزام بالتعويض . وما ذهب إليه الحكم من ذلك - على ما يقول الطاعن - يجافي الصواب ، إذ أن مناط المسؤولية في حوادث السيارات هو ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث لا علاقة التبعية التي لا صحة لما قرره الطاعن عنها في محضر التحقيق . وما كان للحكمة أن تركز في إثبات ملكية الطاعن للسيارة على أقوال قائدها أو غيره ، بل كان من المتعين عليها أن تعتمد في ذلك على ملف السيارة بقلم المرور . هذا إلى أن المحكمة قد أهدرت دفاع الطاعن الأول في شأن دعوة المهندس الفنى لمناقشته فيما أثاره في خصوص نشوء الحادث من سبب مفاجئ ، وكان من المتعين إجابته لقصور التقرير من إيضاح هذه الواقعة . ويضيف الطاعن أنه دلل على ثبوت عدم ملكيته للسيارة بمستند الشحن المقدم من مندوب شركة النقل في التحقيق الذي تضمن اسم مالك السيارة والتفت الحكم من دلالة هذا المستند بما يعنيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن في صدد قبه ملكيته للسيارة موضوع الحادث فقال " وحيث إنه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) فقد انصب دفاعه على أنه ليس مالكا للسيارة وأنها ملك لـ زكى حسين الجريدى ، وهو دفاع فضلا عن افتقاره إلى الدليل فإن الثابت من أقوال المتهم من بداية التحقيق أن للسيارة سيارة المسئول عن الحقوق المدنية وأنه يعمل سائقا طرفه على تلك السيارة والرخصة المنصرفة إليه مدرج بها ذلك وليس في أقوال

المتهم من هذه الناحية ما يناقضه ، فضلا عما ثبت بالمحضر المؤرخ ١٩٦٠/٥/٣ من حضور محمود علي محفوظ تابع هذه السيارة طالبا حراستها موقفا من صاحب السيارة الحاج شحاته علي الديب "الطاعن" لحراسة الأجولة التي بها . ومع كل فإن المسؤولية مناطها مسؤولية التابع من أعمال متبوعة "كذا" التي وقعت منه وما دام أن السائق المتهم اعترف بأنه يعمل طرف المسئول عن الحقوق المدنية فتكون مسئوليتهم من التعويض متضامنة..." وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم من مسؤولية المتبوع عن عمل تابعه - وهو ما يقصده الحكم - صحيح في القانون ، ذلك بأن الشارع قد بنى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ولا ينفي هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد من مستخدم يؤدي عملا مشتركا - لو أن ثبت مسئولا آخر - على أنه يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع يستوى في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكانت علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيّمها على عناصر نتائجها ، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص ملكية السيارة محل الحادث ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفي تكوين عقيدتها فيها ، فلا وجه لمصادرتها في ذلك . هذا فضلا عن أنه لا جدوى للطاعن من هذه المجادلة بعد إذ أثبت الحكم قيام علاقة التبعية ورتب عليها مساءلة الطاعن من أعمال تابعه غير المشروعة . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم في خصوص التفاته عن تحقيق دفاع الطاعن الأول بدعوة المهندس الفني للسيارات لمناقشته فقد سبق الرد على هذا النعي عند بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعا وإلزامه المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٣٢ القضائية

حكم "تسببه . ما يعيبه" . إثبات "شهود" . دفاع . تزوير .

الأحكام الجنائية . يجب إقامتها على الجرم واليقين .

أدلة هذا الجرم . يجب بيانها في الحكم بياناً وافياً . لا يكفي مجرد ذكرها . مثال . استناد
الحكم بالإدانة إلى أقوال شاهد . دون إيراد مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجريمة . ودون مناقشة
دفاع المتهم . ودون إثبات فعل التزوير عليه — بنفسه أو غيره — ذلك تصور . يعيب الحكم ،
ويستوجب نقضه .

يجب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجرم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجرم
على الأدلة التي توردها المحكمة ، والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بياناً
كافياً . فلا يكفي مجرد ذكر الدليل ، بل ينبغي بيان مؤداه بطريقة وافية
يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .

فإذا كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى شهادة الختام دون أن يورد
مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجرائم التي دانه بها ، ودون أن يناقش ما أثاره
الطاعن في دفاعه من حسن نيته في التوقيع على دفتر الختام ، ومن غير أن يثبت
في حقه أنه هو الذى زور البصمات في الاستمارتين — إما بنفسه أو بواسطة
غيره — فإن الحكم يكون قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة
بالدليل الذى استنبط منه معتقده في الدعوى مما يعصمه بالقصور ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في أيام ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ و ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ و ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بناحية العش مركز الأقصر مديرية قنا : أولا - بوصفهم موظفين عموميين " شيخى بلد وصراف ناحية العش " ارتكبوا تزويرا في ورقة أميرية هي الاستمارة رقم ٦٧ تسليم الخاصة بطلب على خليل حامد سلفة للموسم سنة ١٩٤٩ الصيفى حال تحريرها المختص بوظائفهم يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها ، بأن اصطنعوا هذه الورقة وختموا عليها باختام منسوبة زورا إلى طالب السلفة والضامتين معلا جاد وإبراهيم محمد وأحمد حمص ، كما استوقعوا مجهولا بامضاء نسبه زورا إلى الضامن عبد الوهاب اسماعيل ، وصادق ثلاثهم بصفتهم أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته من بيانات مع علمهم بتزويرها . ثانيا - بوصفهم موظفين عموميين (شيخى بلد وصراف ناحية العش) ارتكبوا تزويرا في ورقة أميرية هي الاستمارة رقم ٦٧ تسليم الخاصة بطلب على خليل حامد سلفة للموسم الصيفى سنة ١٩٥٠ حال تحريرها المختص بوظائفهم يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها ، بأن اصطنعوا هذه الورقة وختموا عليها بخاتم نسبه زورا إلى طالب السلفة ووقع المتهم الأول بامضاء نسبه زورا إلى الضامن سيد معلا جاد واستوقعوا مجهولا بامضاء نسبه زورا إلى الضامن عبد الوهاب اسماعيل وصادق ثلاثهم بصفتهم أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته من بيانات مع علمهم بتزويرها . ثالثا - اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موسى أحمد عبد الله الذى توفى - فى ارتكاب جنايتى استعمال الورقتين المزورتين سالفتى الذكر بأن اتفقوا معه على أن يقدمها لبنك التسليف للحصول على السلفة الميينة بكل منهما مع علمهم بتزويرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . رابعا - اشتركوا بطريق الاتفاق مع موسى أحمد عبد الله - الذى توفى - فى ارتكاب جريمة اشتراك فى تزوير أوراق حرفية هي الايصال رقم ١٠٧٦٦١ المؤرخ ١٩٤٩/٩/٢١ باستلام مبلغ سبعة وتسعين جنيها ونصف من بنك التسليف الزراعى بالأقصر والإيصال ١٩٥٠/٣٧٠ المؤرخ ١٩٥٠/٥/١٨ باستلام عشرة جوانات بماد قيمتها خمسة وعشرون جنيها من

البنك المذكور بأن اتفقوا معه بأن يتقدم هو ومجهول لاستلام السلفة المذكورة ووقع المجهول على إيصالات الاستلام بختم مزور على خليل حامد وشهد موسى أحمد عبد الله بامضائه على أن المستلم هو صاحب الشأن، ف وقعت جريمة الاشتراك في التزوير بناء على هذا الاتفاق . خامسا - اشتركوا بطريق الاتفاق مع موسى أحمد عبد الله - الذي توفي - في ارتكاب جريمة الاستيلاء بطريق الاحتيال على مائتين وتسعة جنيهات ونصف وعشرة جوالات من السداد قيمتها خمسة وعشرون جنيها لبنك التسليف الزراعي، وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن اتفقوا معه على أن يقدم الاستمارتين المزورتين سالفتي الذكر للبنك حتى إذا ما حصل على أذونات تبيح له استلام السلف استعان بمجهول فيتقدمان إلى الموظف المختص للحصول على قيمة تلك السلف ويدعى المجهول كذبا بأنه المقرض ويضمنه موسى أحمد عبد الله فتم الاستيلاء على المال بهذه الطريقة و وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى سيد معلا جاد وعلى خليل حامد بحق مدني بمبلغ مائة جنيه قبل المتهمين جميعا متضامنين على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ١/٢٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧ و ٢/٣٢ و ١/٥٥ و ١/٥٦ و ٢٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من محمود أحمد عبد الله وعباس حسين محمد الدكروني وعبد الله محمد سليمان " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وب عزلهم من وظائفهم لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه الأخير في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعا الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في البيان والاستدلال ذلك أن الحكم دانه عن جرائم التزوير والاشتراك في الاستعمال دون أن يورد الدليل على ارتكابه أي منها . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم

استند في إدانته إلى أقوال الشهود وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير، وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية والمستخرج الرسمي بوفاة الضامن وهذه الأدلة جميعها مقطوعة الصلة به إلا ما اتصل بتوقيعه على دفتر الختام سعد غالى وهو دليل لا يفيد بذاته علمه بالتزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن محمود أحمد عبد الله وعباس حسين عبد الكرونى شيخا بلدة العش وعبد الله محمد سليمان ” الطاعن ” صراف تلك البلدة وهم أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى فى بلدتهم اصطنعوا بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٩ استمارة رقم ٧٦ تسليف بطلب على خليل حامد سلفة لموسم سنة ١٩٤٩ الصيفى نسبوها كذبا إليه ووقعوا عليها باختام منسوبة زورا إليه وإلى المرحوم معلا جاد وإبراهيم محمود حص كضامين، كما استوقعوا أيضا مجهولا إمضاء نسبوه زورا كذلك إلى عبد الوهاب اسماعيل كضامن ثم صادق ثلاثتهم بصفقتهم أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته الاستمارة من بيانات مع علمهم بتزويرها ، كما اصطنعوا بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٠ استمارة مماثلة بطلب على خليل حامد أيضا سلفة لموسم سنة ١٩٥٠ الصيفى وختموا عليها بخاتم نسبوه زورا إليه ووقع المتهم الأول بإمضاء نسبه زورا إلى سيد معلا جاد كضامن واستوقعوا مجهولا إمضاء نسبوه زورا إلى عبد الوهاب اسماعيل كضامن وصادق ثلاثتهم بصفقتهم أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته من بيانات مع علمهم بتزويرها ، كما اتفقوا مع موسى أحمد عبد الله - الذى توفى - وهو أخ المتهم الأول - على أن يتقدم وآخر مجهول بالاستمارتين لبنك التسليف للحصول على السلفة الميينة بكليهما ، وكان أن تقدموا بالاستمارتين واستحصلوا بتاريخ ٢١/٩/١٩٤٩ على مبلغ سبعة وتسعين جنيها ونصف من بنك التسليف الزراعى بالأقصر بمقتضى إيصال يحمل رقم ١٠٧٦٦١ وقع عليه هذا المجهول بالاستلام مدعيا كذبا أنه المقرض ووقع موسى أحمد عبد الله كشاهد، كما استحصلوا بذات الطريقة أولا بتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٠ على مبلغ ١١٢ ج بمقتضى إيصال رقم ٣٧٠١٩٥ - وثانيا - بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠ على عشرة أجولة من السماد قيمتها ٢٥ ج بمقتضى إيصال يحمل رقم ٣٨٤٢٨٢ واستند الحكم فى إدانة الطاعن وباقي المتهمين إلى شهادة معلا جاد وعلى خليل

حامد وعبد الوهاب اسماعيل عبد الرحيم و ابراهيم محمود حمص والختامين سعد غالى اندراوس ومصطفى كامل عبد الحميد وصراف بنك التسليف محمود اسماعيل عبد الحاكم وأمين المخزن برجس نصر، وما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وما ثبت من تقرير مصلحة تحقيق الشخصية والمستخرج الرسمى الخاص ب وفاة معلا جاد .

ثم أورد الحكم مضمون شهادة الشهود فذكر أن الأربعة الأول منهم أنكروا توقيعهم على الاستمارتين المزورتين وأن التوقيعات وبصمات الأختام المنسوبة إليهم مزورة عليهم ، كما ذكر أن الشاهدين الثانى والرابع نفيا صنع أختام لهما لدى الشاهدين الخامس والسادس وأن الشاهد الخامس قرر بأنه صنع ختما باسم على خليل حامد بشهادة الطاعن ومنصور أحمد عبد الله وموسى أحمد عبد الله وأن الأخير استلم الختم بعد أن بصم بأصبع ابهامه على الدفتر المعد لإثبات الأختام وإستلامها وأن الختام مصطفى كامل عبد الحميد شهد بأن موسى أحمد عبد الله طلب إليه صنع ختم باسم ابراهيم محمود حمص فقام بصنعه بشهادة منصور أحمد عبد الله وعلى ابراهيم عيسى وكان ذلك فى غيبة ابراهيم محمود حمص. وساق الحكم أن صراف بنك التسليف وأمين الخازن شهدا بأنهما سلما مبلغ السلفة وكية السباد لشخص تقدم بالإستمارتين بضمانة موسى أحمد عبد الله - شقيق المتهم الأول - بعد أن وقع الاثنان على إيصال الإستلام، وتضمن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير - على ما هو ثابت فى الحكم - أن المتهم الأول هو الذى وقع على الإستمارة المزورة باسم الضامن سيد معلا جاد ، كما تضمن الحكم انه ثبت من تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن بصمة الأصبع بدفتر الختام سعد غالى لموسى أحمد عبد الله ، وأضاف أنه تبين من المستخرج الرسمى أن وفاة معلا جاد حامد كانت فى ١٩٤٣/١٢/٣١ أى قبل تموير الإستمارة المزورة الأولى بعدة سنوات . وحصل الحكم دفاع الطاعن بأنه وقع على دفتر الختام سعد غالى بطريق الصدفة التى ساقته الى الأقصر إبان اضطناع الختم ، وخلص إلى أنه لا يعول على انكار المتهمين وما أثاروه من دفاع " لما ثبت من شهادة الشهود التى إطمأنت لها المحكمة ووثقت بها وعولت عليها ، والتى تعززت بالنسبة للمتهم الأول بما ثبت من تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير ... هذا فضلا عما تبين من المستخرج الرسمى عن وفاة معلا

جاء حامد قبل تاريخ طلب السلفة بعدة سنوات "لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجرائم تزوير إسمارتى السلفة والاشتراك في استعمالها استنادا إلى أقوال شهود الإثبات وإلى تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية والمستخرج الرسمي بوفاة الضامن معلا جاد حامد وهي أدلة لا ينصرف منها إلى الطاعن إلا شهادة الختام سعد غالى من أنه صنع ختما باسم على خليل حامد بشهادة الطاعن ومنصور أحمد عبد الله وموسى أحمد عبد الله، وأن الأخير استلم الختم بعد أن بصم بإبهامه على دفتر المعد لإثبات الاختتام واستلامها، وهي شهادة لا تصلح بذاتها دليلا على ارتكاب الطاعن أيا من الجرائم التي دانه الحكم بها لأنها تنصب على واقعة تخرج عن نطاق الأفعال المسند إليه اقترافها . ولما كانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا يكفي مجرد ذكر الدليل بل ينبغي بيان مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، وكان الحكم إذ استند في أدانة الطاعن إلى شهادة الختام سعد غالى دون أن يورد مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجرائم التي دانه بها ، ودون أن يناقش ما أثاره الطاعن في دفاعه من حسن نيته في التوقيع على دفتر الختام ومن غير أن يثبت في حقه أنه هو الذى زور هذه البصمات في الاستمارتين — إما بنفسه أو بواسطة غيره — فإن الحكم يكون قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذى استنبط منه معتقده في الدعوى مما يصح بالقصور ويستوجب نقضه ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى ،
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ القضائية

تهديد . قصد جنائى .

وكن القصد الجنائى . فى جريمة التهديد . متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجانى ارتكب التهديد وهو
يدرك أثره فى نفس المجنى عليه .

قصد الجانى إلى تنفيذ التهديد فعلا ، وتعرف الأثر الفعلى للتهديد فى نفس المجنى عليه .
لا أهمية لذلك .

وكن القصد الجنائى فى جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت
أن الجانى ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب فى نفس المجنى
عليه ، بغض النظر عما إذا كان الجانى قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن
غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثه التهديد فى نفس المجنى عليه . فإذا
كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معيارا
لثبوت القصد أو نفيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم منذ ثلاثة أيام مابقة على ١٩٦٠/١/٣
بدايرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : أولا - المتهمون الثلاثة : هددوا نادر بندرى
جرجس كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس معاقب عليها بالقتل ، وكان التهديد

مصحوبا بطلب ، بأن أرسلوا إليه بطريق البريد كتابا يهددونه فيه بالقتل إن لم يقيم بتحرير عقد إيجار أطيان يمتلكها محمد أحمد جاد . ثانيا - المتهم الأول أيضا : - ارتكب تزويرا في محرر مرفى هو الخطاب المرسل للجنى عليه سالف الذكر وذلك بطريق الاصطناع بوضع عبارات وختم مزور لمحمد أحمد جاد ونسب صدوره زورا إليه . ثالثا - المتهمان الثانى والثالث : أولا - اشتركا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعداه عليها بأن قدما له ختم محمد أحمد جاد للتوقيع به على الخطاب فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا - استعمالا المحرر العرفى المزور سالف الذكر بأن أرسلاه لنادر بندرى جرجس بطريق البريد . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول بالمواد ٢١١ و ٢١٥ و ٣٢٧ / ١ من قانون العقوبات والمتهمين الثانى والثالث بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ٣٢٧ من قانون العقوبات . وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ قررت الغرفة : أولا - بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية بالنسبة للمتهمين من التهمة الأولى . ثانيا - بإحالة المتهمين إلى محكمة الجلسات المختصة لمعاقبتهم عن باقى التهم المسندة إليهم طبقا للقيد والوصف المحالة بهما الدعوى . فطعنت النيابة العامة فى هذا القرار بطريق التقصص... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، ذلك أن القرار المطعون فيه أخطأ عند التحدث عن القصد الجنائى وتوفره فى حق المطعون ضدهم بأن خلط بين القصد والباعث مستندا فى نفي توفر ركن القصد الجنائى لجريمة التهديد بالقتل إلى ما قرره المحجى عليه من أن خطاب التهديد لم يترك أثرا فى نفسه ، فى حين أن مناط القصد إنما ينصب على ما قارقه المتهم ، ولا ينبغي أن يدخل فيه الأثر الذى أحدثه التهديد فى نفس المحجى عليه . كما جاء فى القرار المطعون فيه فى نفي توافر القصد الجنائى لدى المتهم الأول ، أنه مجرد كاتب هموى لم يقصد التهديد بالقتل وإنما كان غرضه الحصول على الأجر، وفى ذلك خلط بين الباعث وركن القصد الجنائى .

وحيث إن القرار المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى عرض لركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب "المسندة إلى المطعون ضدهم" وأثبت أن القصد الجنائي هو أن يكون الجاني مدركا وقت مقارفته الجريمة أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه . ثم أورد في مقام التدليل على نفي توفر هذا القصد قوله "ومن حيث إن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن المتهم الأول قرر بأنه لا نزاع بينه وبين المجنى عليه ، ولم يكن يقصد تهديده بكتابة هذا الخطاب وما هو إلا مجرد كاتب عمومي هدف من تحريره إلى الحصول على أجر ، كما تبين من أقوال نفس المجنى عليه أن المتهمين جميعا لا يقصدون من هذا المحرر تهديده ولكن مجرد الإيقاع بمحمد أحمد جاد وإذائه ولم يترك في نفسه أثرا" ثم انتهى إلى القول بأنه "وحيث إنه بالتطبيق لما سلف فإن التهمة الأولى المسندة إلى المتهمين تكون مفتقرة إلى ركن القصد الجنائي... ومن ثم يتعين التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى" .

وحيث إنه لما كان ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه ، وكان القرار المطعون فيه وإن أورد القاعدة القانونية الصحيحة إلا أنه عندما تعرض لتطبيقها على واقعة الدعوى المطروحة أمامه خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معيارا لثبوت القصد أو نفيه مخالفا بذلك عند التطبيق ما أحاط به في إيراد القاعدة القانونية على الوجه الصحيح مما يعتبر خطأ في تطبيق القانون وتأويله يتعين معه نقضه وإعادة القضية لمستشار الإحالة بمحكمة قضا باعتبار الواقعة جنائية تهديد بالقتل مصحوب بطلب الأمر المنطبق على المادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات .

جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيف ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٥٩)

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ القضائية

(١) أسباب الإباحة . دفاع . حكم "تسيب غير معيب" .

الحالات النفسية . ليست من حالات موانع العقاب في التشريع المصري . الجنون
والعاة في العقل دون غيرها ، هما اللذان يجعلان الجناني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا
لشعور والاختيار في عمله . المادة ٦٢ عقوبات .

الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجناني غير
مسئول عما اقترف . ذلك دفاع غير مقبول . للقانون المصري لا يعرف هذه التفرقة
ولم ينص عليها .

تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية . أمر يتعلق بوقائع
الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب ، طالما أنه يقيمه على أسباب
سائغة .

(ب) مسئولية مدنية . نقض " ما لا يقبل من الأسباب " .

مسئولية الوالد عن تعريض الضرر الذي يحدثه ولده . هي مسئولية مفترضة : مادام
الولد في كنفه حتى يبلغ سن الرشد . استناد هذه المسئولية إلى قرينة الإخلال بواجب
الرقابة أو إلى اقترافه أنه أساء تربيته أو إلى الأمرين معا . هذه القرينة قابلة لإثبات
العكس . عبـ. الإثبات يقع على كامل المسئول . المادة ١٧٣ مدني .

عدم المجادلة أمام محكمة الموضوع في أحاس هذه المسئولية . يمنع إثارتها أمام
محكمة النقض .

١ - إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته إلى معهد نفساني لفحصه ، وكان . يؤدي هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه إصابته بأي مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقدا للشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة في العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرها ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب يكون في غير محله .

٢ - مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقوم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسؤولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو إلى الأمرين معا ، وهي لا تسقط إلا بإثبات العكس وعبد ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته وفوض الرأي للحكمة في تقدير مداها ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه في يوم ١٠/٣/١٩٥٩ بناحية بندر
بناها مديرية القليوبية : — قتل رقية محمد بدير عمدا ومع سبق الإصرار والترصد
وذلك بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك سلاحا ناريا "مسدسا" وتربص لها
في الطريق العام بجوار منزلها وذلك في الوقت الذي علم أنها ستعود فيه وما أن
شاهدها حتى أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأصابها
الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وقد اقترنت
هذه الجناية بثلاث جنایات أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر :
أولا — شرع في قتل سعاد محمد إبراهيم الجوهري عمدا ومع سبق الإصرار
والترصد وذلك بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك السلاح الناري السالف
الذكر وتربص لها في المكان المذكور وعلى الوضع المتقدم وما أن شاهدها حتى
أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأصابها بالإصابات الممينة
بالتقرير الطبي الشرعي ، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو
مداركة المجنى عليها بالعلاج . الأمر المطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١
و ٢٣٢ من قانون العقوبات . ثانيا — أحرز سلاحا ناريا مشيخنا "مسدسا"
بدون ترخيص . ثالثا — أحرز ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في أسلحة
نارية لم يرخص له بإحرازها . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد
٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤
و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
والقسم الأول ١ من الجدول رقم ٣ المرفق . وقد ادعى محمد إبراهيم الجوهري
"المطعون ضده الثاني" بصفته الشخصية وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر
سعاد وفؤاد وحمدى وسميرة وطلب القضاء له قبل المتهم ووالده "الطاعن الثاني"
بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية وبصفته وليا طبيعيا على ابنه "المتهم" بحق
مدنى بمبلغ سبعة آلاف جنيه عن مقتل المجنى عليها الأولى ومبلغ ثلاثة آلاف
جنيه خصيصا للمجنى عليها الثانية وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة جنایات
بناها قضت حضوريا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم "الطاعن الأول"

بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وبإلزام إبراهيم يوسف الخواجه " الطاعن الثاني " بصفته الشخصية وبصفته وليا طبيعيا على ابنه المتهم أولا : بأن يدفع للمدعى بالحق المدني عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر سعاد وقواد وحمدى ومميرة مبلغ ألفين من الجنيهات على سبيل التعويض عن مقتل المجنى عليها رقية محمد بدير . ثانيا : بأن يدفع للمدعى بالحق المدني بصفته وليا طبيعيا على ابنته سعاد مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض عن الضرر الذى لحق بها من الجريمة التى وقعت عليها . ثالثا : بإلزام المدعى عليه بصفته المصروفات المدنية المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المتهم والمستول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن طلب إحالته إلى معهد نفسانى يتولى المختصون فيه فحص حالته النفسية والعقلية لاستظهار مدى مسؤوليته وقت ارتكاب الحادث ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب استنادا إلى سابقة إحالة الطاعن إلى طبيب الأمراض العقلية وإلى ما تبينته من أقواله فى التحقيقات وبالحلقة من أنه كان مترن العقل ، وأنه أقدم على فعلته عن روية ، وما ذهبت إليه المحكمة من ذلك قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع . هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا وفاسدا فى استدلاله على توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد ، فقد تمسك المدافع بأن إطلاق النار كان على أثر استفزاز المجنى عليهما للطاعن وأن مجرد إحراز المسدس فى ذاته هو جريمة مستقلة وأن مقام الطاعن فى المقهى الذى يقع أمام منزله هو أمر طبيعى ، وهذه كلها أمور ينتفى معها توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد . وباستبعاد هذين الظرفين ، فإن الحكم إذ أنزل أقصى العقوبة بالطاعن رغم إهمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وقد عرض لظرفي سبق الإصرار والترصد وتوافرها في حق الطاعن في قوله ” وحيث إنه من سبق الإصرار فلا شك في توفره لدى المتهم عند اقترافه لهذه الواقعة وذلك يبدو واضحا تمام الوضوح من أقوال المتهم في التحقيق فقد قرر على حد قوله إنه عثر على المسدس المستعمل قبل الحادث بأسبوع وأنه ليلة الحادث رأى المجنى عليها عند خروجهما من منزلها حوالي الساعة ٦ و ٣٠ دقيقة مساء فأطلق الدكان وانتظرهما أمام المنزل إلى أن مادتا فأطلق عليهما النار من المسدس المحشو بالرصاص الذي كان معه . وأضاف أنه كان يقصد قتل المجنى عليها سعاد محمد إبراهيم الجوهري إذ كانت بينهما علاقة خرامية من سنتين ، ثم تركته وانصرفت إلى غيره وأنها قاطعته من حوالي عشرين يوما قبل الحادث وأنه نصحتها كثيرا فلم تعرنصحه التفاتا فعزم على قتلها ونفذ ذلك العزم ليلة الحادث في حوالي الساعة ٩ و ٥٥ مساء تقريبا . وعلى ذلك فما لا شك فيه أن المتهم عزم على قتل المجنى عليها سعاد ووالدتها عند ما تيقن انصرفتهما منه فأعد لذلك المسدس المضبوط وحشاه بالرصاص وجعل يتحين الفرص إلى أن شاهد المجنى عليهما خارجتين من منزلها فانتظرهما بالمسدس على الباب وأطلق عليهما الأمانة النارية بقصد قتلهما . فالمتهم إذن قد بيت النية في هدوء ومن وقت سابق على يوم الحادث لا يقل عن أسبوع — وهو الوقت الذي ادعى العثور فيه على المسدس — بيت النية على ازهاق روح المجنى عليهما ونفذ ذلك العزم الذي أصر عليه ليلة الحادث عند ما وافته المناسبة الأمر الذي يجعل ظرف سبق الإصرار متوافرا في هذه الواقعة . أما ظرف الترصد فهو ثابت أيضا في حق المتهم ، فقد قرر هو أنه رآهما خارجتين من المنزل حوالي الساعة ٦ و ٣٠ دقيقة مساء فأطلق الدكان الذي كان يجلس فيه وانتظرهما بالمسدس على مقربة من الباب كما قررت المجنى عليهما بأن المتهم رآهما أثناء الخروج وعند ما عادتا باغتهما على الباب باطلاق النار عليهما الأمر الذي يتوفر معه ركن الترصد طبقا للقانون . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في إثبات توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد ، وكان تقدير ذلك هو من المسائل

الموضوعية التي يفصل فيها قاضى الموضوع بما له من سلطة تقديرية ، وكان الأصل أن الاستفزاز لا يعدو في صحيح القانون أن يكون ظرفا قضائيا مخففا يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع وقد أطرحته المحكمة لما رآته من عدم صحة الادعاء به . ولما كانت المحكمة قد قالت كلماتها بشأن توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد وهى إذ أنزلت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم — مع إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات — تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد هرض لدفاع الطاعن القائم على أن الصورة التي قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عما اقترف ، ورد عليه في قوله ”ومن حيث إنه عن طلب الدفاع إحالة المتهم إلى معهد نفساني لفحص حالته النفسية والعقلية ولمعرفة ما إذا كان مسئولا وقت الحادث أم لا ، فإنه إجراء قد سبق أن قامت به النيابة العامة فقد عرضت المتهم بظروف الدعوى على السيد مدير عام مصلحة الصحة العقلية الذي قرر في تقريره بعد أن فحص المتهم قنيا أنه خال من المرض العقلي وأنه يعي ما يقول ويفعل وأنه يعتبر مسئولا عن أعماله في هذا الحادث ، أى في وقت هذا الحادث ، هذا فضلا عن أن المحكمة لم تلاحظ على المتهم في كل ادوار التحقيق والمحاكمة ما يمكن أن يؤدي إلى القول بأنه مصاب بمرض عقلي . فهو هادئ في إجاباته يعلم عاقبة الأمر فيها وقد درأ عن نفسه بجلسة المحاكمة نية القتل قائلا أنه أخرج المسدس ولم يكن يقصد القتل غير أن المجنى عليها رقية محمد بدير أنارته بالألفاظ التي وجهتها إليه . والحق أن تصرفات المتهم إن دلت على شيء فإنما تدل على جانب كبير من الاستهتار والجرأة وليس معنى ذلك أن يكون مريضا مرضا عقليا . أما إذا كان الدفاع يذهب في طلبه هذا إلى أن النفس شيء آخر يتميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية ، فإن التشريع الجنائى المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها ، وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ في هذا الخصوص على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة في العقل . وعلى ذلك فإن الجنون والعاهة في العقل اللذين أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللذان يجعلان الجانى وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور

والاختيار في عمله . وقد قضت محكمة النقض ... وليس ينهض مجرد اعتراف المتهم بالواقعة تفصيلا في أعقاب الواقعة دليلا على جنونه فإن هذا يحدث كثيرا في العمل خصوصا إذا كان التنصل من الفعل مستحيلا بأن يكون المتهم قد قام بارتكاب جريمة بشكل ظاهر وراه أثناء ارتكابه عدد كبير من الناس . وكذلك لا ينهض دليلا على الجنون أن يكون المتهم قد ارتكب الحادث وهو حائق على المجنى عليه لأي سبب من الأسباب ، فإن هذا هو الشيء الطبيعي والباعث العادي الذي يدفع بكثير من المجرمين على اعتراف جرائمهم . ومن حيث إنه يبين مما تقدم ومن تقرير السيد مدير عام مصلحة الصحة العقلية أن المتهم كان يعي ما يفعل وقت ارتكاب الفعل أي أنه كان واعيا فیر فاقد للشعور والاختيار وأنه لم يكن مصابا بمرض عقلي أو بعاة بالعقل واعتبره مسئولا عن تصرفه وقت الحادث فيكون ذلك الطلب من جانب الدفاع غير مقبول “ — لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة — كما هو الحال في واقعة الدعوى — فإن هذا النعي يكون غير سديد ويكون الطعن المقدم من الطاعن الأول برمته على غير أساس مما يتعين معه رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وذلك لإنتفاء رابطة السببية بين ركن الخطأ المفترض وقوعه من متولى الرقابة وبين الضرر ، فقد بلغ المتهم — الطاعن الأول — التاسعة عشرة من عمره وما كان يمكن تلافى الحادث الذي وقع للمجنى عليها مهما كانت درجة الرقابة .

وحيث إن مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسؤولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه

أساء تربية ولده أو إلى الأمرين معا ، وهي لا تسقط إلا بإثبات العكس . وعبد
ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام
بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد لاقعا ولو قام بهذا الواجب
بما ينبغي من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضا
أنه لم يسيء تربية ولده — لما كان ما تقدم ، وكان يبين من محضر جلسة
المحاكمة أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته وفوض الرأي للحكمة في تقدير
مداها ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن
ثم فإن الطعن المقدم من الطاعن الثانى لا يكون له محل ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وحسين السركي ، وأحمد موافي .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٣٢ القضائية

استئناف . نقض "ما لا يجوز الطعن فيه" .

استئناف الأحكام الجنائية . من النيابة العامة ، ومن المتهم . هو حق خاص بكل منهما .
حق النيابة في رفع الاستئناف . والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيه . ذلك فاصر عليها وحدها .
لا يجوز للتمم مباشرة .

استفادة المتهم من استئناف النيابة . شرطه : أن يكون استئنافها مقبولا شكلا .
المادة ٤١٧ ج .

لكل من النيابة العامة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى
الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجفح وهو حق خاص بكل منهما .
ولامتثال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للتمم أن يباشر حق
النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر
بعدم حق النيابة فيه .

فإذا كان الطعن مرفوعا من المتهم وحده ووارد على ما قضى به الحكم المطعون فيه
من عدم جواز استئناف النيابة فإن الطعن لا يكون مقبولا ، ذلك أنه ليس للتمم
أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، إذ أن
استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون استئنافها مقبولا
وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ٤١٧ من
قانون الإجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد
المتهم أو لمصلحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/١٢/٩ بدائرة مركز كفر سعد :
 بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١
 و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر سعد الجزئية قضت غيابيا بتاريخ
 ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ عملا بما دلت الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة
 ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ
 ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بتأييد الحكم المعارض فيه . استأنفت النيابة الحكم
 الصادر في ٣١/٣/١٩٥٩ في ذات اليوم ، كما استأنف المتهم الحكم الأخير
 في ١٤ يولية سنة ١٩٦٠ . ومحكمة دمياط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت
 حضوريا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ : بعدم جواز استئناف النيابة وبعدم
 قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
 بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى
 بعدم جواز استئناف النيابة تأسيسا على أن المتهم لم يعان بطلب توقيع أقصى
 العقوبة . ولما كان مجرد التقرير بالاستئناف من النيابة ينقل الدعوى برمتها
 إلى محكمة الدرجة الثانية فيستفيد منه المتهم ولو لم يكن قد قرر بالاستئناف
 أو قرر به بعد الميعاد، فإنه لا يسوغ أن يؤدي الحكم بعدم جواز استئناف النيابة
 إلى تهويت حق المتهم في الاستفادة من إعادة نظر الدعوى .

وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن
 بأنه بدد أشياء محجوزا عليها إداريا لصالح الحكومة لإضرارها بها . وقد حوكم
 غيابيا وطلبت النيابة بالجلسة عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات مع توقيع
 أقصى العقوبة . فقضت المحكمة الجزئية بحبسه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة
 مائة قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنفت النيابة واستأنف الطاعن . وقضت
 المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف النيابة وبعدم قبول استئناف المتهم

شكلا لرفعه بعد الميعاد . لما كان ذلك ، وكان هذا الطعن مرفوعا من المتهم وحده وواردا على ما قضى به الحكم من عدم جواز استئناف النيابة — ولما كان لكل من النيابة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق خاص بكل منهما ، وكان لاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم أن يباشر حق النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه — لما كان ما تقدم ، فليس للمتهم أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، ذلك أن استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون الاستئناف مقبولا وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، ومن ثم فإن الطعن لا يكون مقبولا ويتعين لذلك انقضاء بعدم قبوله .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٦١)

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٢ القضائية

مرافق عامة . دعوى جنائية "إجراءاتها" . نيابة عامة . موظفون عموميون .
مرفق سكك حديد وجه بحرى . تديره شركة وضعت تحت الحراسة إلى أن ينتهى عقد امتيازها .
هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .
العائق العمومى لدى هذه الشركة . لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . رفع الدعوى
الجنائية عليه من وكيل النيابة من جنحة قتل خطأ وقعت منه أثناء عمله . لا بطلان فى الإجراءات .
المادة ١٣/٦٣ ج .

مرفق سكك حديد وجه بحرى تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد
امتيازها فى ١٩٦٤/٦/٣٠ ومن ثم فهى ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات
العامة . فإذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن ، وقت ارتكابه جريمة القتل
الخطأ المسندة إليه ، كان يعمل سائقا عموميا لدى هذه الشركة ، فإنه حينئذ
لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ويكون النعى على الإجراءات
بالبطلان ، لأن الدعوى رفعت على المتهم من وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٣/٦٣
لإجراءات ، فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز
المنصورة : تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل أحمد جودة حسن وكان ذلك
ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة ومخالفة القوانين واللوائح بأن قاد السيارة بحالة

ينجم عنها الخطر فقدم المجنى عليه وأحدث إصاباتة التي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى جوده محمد حسين بحق مدنى قبل المتهم ومرفق سكة حديد وجه بحرى بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مركز المنصورة الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٦١ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات والزامه والمسئول بالحقوق المدنية متضامين بدفع مبلغ ثلاثمائة جنيه كتعويض مدنى والمصاريف المدنية المناسبة . فأستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفة المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٦٢ بعدم قبول استئناف المدعى بالحق المدنى شكلاً للتقرير به بعد الميعاد وبقبول استئناف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية شكلاً وفى الموضوع : أولاً - ببطلان الحكم المستأنف وإلغائه . ثانياً - بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفع مبلغ ثلاثمائة جنيه كتعويض والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المتهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى وجهى الطعن الأول والثانى هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن فى جريمة القتل الخطأ بالرغم من انعدام ركن الخطأ وبالتالى رابطة السببية ، وقد شهد الشهود بأن الطاعن لم يرتكب خطأ وأن الحادث وقع نتيجة لإهمال المجنى عليه - وهو حدث دون الثالثة - إذ فى طريقه فجأة فاصطدم بالررف الأيسر الخلفى للسيارة ، كما لم يعن الحكم ببيان أركان جريمة القتل الخطأ ولا الظروف التى وقعت فيها ووجه الإهمال الذى ارتكبه الطاعن .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها وتوافر ركن الخطأ فى حق الطاعن بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دانه من أجلها ، وكان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة

التي كان يقودها بالمتجنى عليه لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم إطلاق جهاز التنبيه مستندا في ذلك إلى أقوال شهود الإثبات ومعاينة محل الحادث والتقارير الطبي ومطرحا أقوال شهود النفي، فانه يكون قد دل على توفر وكن الخطأ واستظهر رابطة السببية بأسباب مقبولة سائغة لا يشوبها القصور، ويكون هذان الوجهان من النعي على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو البطلان في الإجراءات ، ذلك أن وكيل النيابة رفع الدعوى على الطاعن — وهو موظف عمومي — عن فعله الذي وقع منه أثناء عمله دون استئذان النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بالمخالفة لما تقضى به المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن الطاعن كان وقت ارتكابه بلحريمة القتل الخطأ المسندة إليه يعمل سائقا عموميا لدى الشركة التي تدير مصرف مكك حديد وجه بحري ، وهي ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة بل هي شركة وضعت تحت الحراسة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٨ مكرر واستمرت عليها الحراسة بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٢٦١ لسنة ١٩٦٠ حتى ينتهي عقد امتيازها في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ ، وكان الطاعن في هذه الحالة لا يمد في حكم الموظف أو المستخدم العمومي ، ويكون النعي بالبطلان في الإجراءات في غير محله ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، ومحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

(١٦٢)

الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ القضائية

معارضة . محاكمة "إجراءاتها" . حكم "ما يعيبه" .

معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدراج اسمه برول الجلسة على خلاف
الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه : عدم تمكنه من المتول في الدعوى ، وصدر الحكم باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن ، ذلك حكم باطل . بنى على إجراءات باطلة .

إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن حضر بالجلسة المحددة لنظر معارضته في الحكم
الاستئنافي الغيابي وقد صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن ينادى
على اسمه ثم تبين بعد ذلك وقوع خطأ في اسمه المثبت بالحكم الغيابي الاستئنافي
مما أدى إلى إدراج هذا الاسم الخطأ برول الجلسة وحال دون إمكانه المتول
أمام المحكمة وإبداء دفاعه ، وكان يبين من مطالعة الحكم الاستئنافي الغيابي والحكم
الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن "المطعون فيه" أن اسم الطاعن قد أثبت
فيهما على خلاف اسمه الحقيقي الوارد بالحكم الابتدائي ، فإن الحكم الصادر
باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن من إبداء
دفاعه بالجلسة بسبب لا يذله فيه ، وهو إدراج اسمه في رول الجلسة باسم مغاير
لإسمه الحقيقي ، مما يعيب الحكم بالبطلان في الإجراءات ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة كفر سعد: بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوزة إداريا لصالح الأملاك والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختمها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز. وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات وتوقيع أقصى العقوبة. ومحكمة كفر سعد الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الإتهام بمحس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية. فعارض المتهم، وقضى في معارضته بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ باعتبارها كأن لم تكن. فاستأنف المتهم حكم المعارضة في ٢٧ يوليو سنة ١٩٦١، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي في ١٥ مارس سنة ١٩٦١. ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦١ بعدم جواز استئناف النيابة وعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد وبلا مصاريف. هارض المتهم في هذا الحكم الأخير، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن على الرغم من حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته دون أن ينادى عليه باسمه وأنه تبين بعد ذلك أنه أثبت خطأ بالحكم الاستئنافي الغيابي أن اسمه شلبي جورج اسكندر وترتب على ذلك إدراج هذا الاسم الخطأ في بول الجلسة ولم يناد عليه باسمه وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إثر المناداة عليه بالاسم الخطأ ودون أن يتمكن من المثول أمام المحكمة وإبداء دفاعه.

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الاستثنائي الغيابي والحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن المطعون فيه أنه أثبت فيها أن اسم المتهم شلي جورج اسكندر مع أن الثابت بالحكم الابتدائي أن اسمه شلي جورج شلي.

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يد له فيه وهو إدراج اسمه في رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقي على ما يبين من ظاهر الأوراق. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان في الإجراءات مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستثنائية المختصة للفصل فيها من جديد.

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل
يونس ، وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المرعى .

(١٦٣)

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ القضائية
استئناف . حكم " ما يبطله " .

الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى
وحدما إلى الحكم المستأنف . استطراده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة وانتهاؤه إلى
سدل الحكم المستأنف . عدم إرادته أسباب ثبوت للتهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص
إلى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ٣١٠ ج .

(*) إذا كان الحكم الاستئنافي "المطعون" فيه قد أحال على الحكم المستأنف
في خصوص واقعة الدعوى وحدما ، ثم عرض الحكم إلى الأسباب التي أقامت
عليها النيابة استئنافها وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون ، وانتهى
إلى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد
عليها فيما انتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعنة بهما ، ودون أن يحيل
في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف ، فإنه بذلك يكون قد أغفل
إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفا حكم المادة ٣١٠ إجراءات مما يبطله
ويستوجب نقضه .

(*) المبدأ ذاته في الطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٣٢ القضائية — جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنة وأخرى بأنهما في ۲۹ أكتوبر سنة ۱۹۶۱ المتهم الأولى " الطاعنة " — أولا — حرضت المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة وساعدتها على ذلك . وثانيا — أدارت مسكنها للدعارة . والمتهمة الثانية : — اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما طبقا للمواد ۱ ، ۱/۸ ، ۹ ج ، ۱۰ ، ۱۵ من القانون رقم ۱۰ سنة ۱۹۶۱ . ومحكمة جنح بندر الزقازيق الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ عملا بالمادتين ۱ و ۹/۵ من القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۱ بالنسبة إلى المتهم الأولى والمادة ۹/ج من القانون المذكور للمتهم الثانية مع تطبيق المادتين ۵ و ۵۵ من قانون العقوبات للمتهمتين — أولا — بحبس المتهم الأولى " الطاعنة " سنة مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وتغريمها خمسة وشرين جنيا عن التهمة الثانية — ثانيا — بالنسبة للمتهم الثانية بحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ — ثالثا — غلق المنزل مدة لا تزيد على ۳ شهور . رابعا — وضع المتهمتين تحت مراقبة البوليس مدة مساوية للمدة المحكوم بها على كل منهما عند إمكان ذلك — خامسا — وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ۳ سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المحكوم عليهما والنيابة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا للمتهم الأولى وحضوريا للمتهم الثانية ، بتاريخ ۳۰ يناير سنة ۱۹۶۲ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمتين سنة واحدة مع الشغل وبتغريم كل منهما مائة جنيه والغلق والمصادرة للأثاث والأمتعة في المكان المدار للدعارة وبإلزامهما بوجوب جناية . فطعنن المحكوم عليهما الأولى في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تأخذ على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب لعدم استظهار توافر ركن الاختصاص في حق الطاعنة مع لزوم ثبوته لتحقيق جريمة التعريض على ارتكاب الدعارة وإدارة المنزل للدعارة المستندتين إليها .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أحال على الحكم المستأنف في خصوص واقعة الدعوى وحدها بما ذكره من أن "وقائع الدعوى قد فصلها الحكم المستأنف ولا ترى هذه المحكمة محلاً لتكرار سردها" ثم عرض الحكم المطعون فيه إلى الأسباب التي أقامت عليها النيابة استئنافها وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون وانتهى إلى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعنة بهما ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف ، ويكون بذلك قد أغفل إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفاً لحكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب أن يشمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً بما يستوجب نقضه بالنسبة للطاعنة وللمحكوم عليها الثانية إقتضاءً لحسن سير العدالة .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٦٤)

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ القضائية

تفتيش . إثبات "اعتراف" .

(أ) صدور إذن من النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة . انقضاء هذه المدة دون تنفيذ الإذن .
استصدار إذن آخر ، بغير تحريات جديدة . اكتفاء بالتحريات الأولى . ذلك
جائز : مادامت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى ، وكفايتها لتسوية إصدار
الإذن ، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن . تقرير ذلك كله ، تستقل به محكمة
الموضوع .

(ب) اعتراف المتهم للضابط بجيازته الأسلحة المضبوطة . ذلك يكفي وحده للحكم بالإدانة :
مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذا الاعتراف وصدقته .

القول بأن الاعتراف كان وليد الخوف . لا تأثير له في صحة الاعتراف : إلا إذا
كان الخوف وليد أمر غير مشروع .

١ - إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إذن
التفتيش لعدم جدية التحريات ، وأوضح ذلك بقوله إن الضابط استصدر إذنا
من النيابة بتفتيشه بجنا عن أسلحة وذخائر غير مرخص بها ، ولكنه لم ينفذ الإذن
خلال المدة المحددة به ، ثم استصدر إذنا جديدا من النيابة في اليوم التالي دون
أن يبين السبب في عدم تنفيذ الإذن السابق ، كما أن مضي يوم واحد على
تاريخ انقضاء الإذن لا يكفي لإجراء تحريات دقيقة تبرر إصدار الإذن الجديد

مما يـرتب بطلانه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفع أن المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى وكفايتها لتسويغ إصدار إذن التفتيش الجديد وأنها أقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

٢ - استناد الحكم في القضاء بالإدانة إلى ما قرره الضابط من أن الطاعن قد اعترف له بميازته الأسلحة المضبوطة يكفي وحده لحمل قضائه طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى هذا الاعتراف وصدفته . ولا يؤثر في ذلك ما يقول به الطاعن من أن الاعتراف المذكور كان مبعثه الخوف من الاعتداء والإهانة مادام أنه لا يدعى أن هذا الخوف كان وليد أمر غير مشروع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز الفشن مديرية بنى سويف : حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية لشروع في سرقة الأخيرة منها بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤ في الجنحة ١١٩٨ سنة ١٩٥٢ الفشن : أولا - أحرز بغير ترخيص سلاحين ناريتين غير مششختين "فرد خرطوش بروج واحدة عيار ١٦ وفرد كبسول" . وثانيا - أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية غير المششخنة حالة كونه غير مرخص له بحمل سلاح . وأمرت النيابة بإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١ ، ٦ ، ٧ ، ٢٦ ، ٣ - ٤ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به . وأمام محكمة جنايات بنى سويف دفع محامى المتهم ببطلان إذن التفتيش . وبعد نظر الدموى قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦١ طبقا للمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٢٢/١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبية المتهم "الطاعن" بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاحين والذخيرة المضبوطة . وقد رفضت الدفع . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الاول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها فقد استصدر الضابط في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ إذنا من النيابة بتفتيش الطاعن بحثا عن أسلحة وذخائر غير مرخصة على أن يتم التفتيش خلال أسبوع من تاريخه . وإذا كانت المدة قد انتهت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ فقد استصدر الضابط إذنا آخر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ دون أن يبين السبب في عدم تنفيذ الإذن السابق . كما أن مضي يوم واحد على تاريخ انقضاء الإذن لا يكفي لإجراء تحريات دقيقة تبرر إصدار الإذن الجديد وهو ما يرتب بطلانه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها . وما قاله الحكم من أن اعتراف الطاعن يصحح الأوضاع وأنه لا غبار في إعطاء الإذن الجديد بناء على التحريات الأولى غير سديد فضلا عن انطوائه على فساد في الاستدلال . فقد دافع الطاعن بأن الإعراف المنسوب إليه كان مبعثه الخوف من الإعتداء كما أن النيابة ما كانت لتصدر الإذن الجديد لو علمت بوجود إذن سابق انتهى مفعوله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله " إنه بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بناحية بنى صالح مركز الفشن مديرية بنى سويف انتقل النقيب محمد كمال أحمد معاون مباحث مركز الفشن بناء على انتداب صادر له بتفتيش منزل المتهم بحثا عن أسلحة غير مرخصة وبفتيشه ومعه المخبر لبيب قرياقص برسوم حث المخبر على فردين أحدهما كوسول والثاني خرطوش عيار ١٦ في فجوة (كوة) بالحائط وأثبت الضابط في محضره أن المتهم اعترف له بميازته المضبوطات . وثبت من تقرير فحص السلاح والذخيرة المضبوطين صلاحيتهما للاستعمال . كما ثبت من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أنه عائد " . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الضابط محمد كمال أحمد والمخبر لبيب قرياقص برسوم وما أسفر عنه فحص المضبوطات وصحيفة الحالة الجنائية — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد مرض لما دفع به الطاعن من بطلان إذن

التفتيش ورد عليه بما يتضمن أن إعراف المتهم للضابط بإحرازه المضبوطات يصح كل الأوضاع فضلا عن أنه لا غبار من إعطاء الإذن الجديء بناء على التحريات الأولى . وكان مفاد ما أورده الحكم أنه إلى جانب إعراف الطاعن بالإحراز فإن المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى وكفايتها لتسويغ إصدار أمر التفتيش الجديء وأنها أقوت النيابة على تصرفها في هذا الشأن وهو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها . وكان ما أثبتته الحكم خاصا بالإعراف كاف وحده لجمال قضائه طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى هذا الإعراف وصدقته . وكان ما يثيره الطاعن في شأن الإعراف المذكور من أن مبعثه الخوف من الاعتداء والإهانة لا تأثير له في صحته ما دام أن الطاعن لا يدعى أن هذا الخوف كان وليد أمر غير مشروع . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو القصور في البيان ، ذلك أن الطاعن دفع بعدم صلاحية السلاح والذخيرة للاستعمال وطلب فض الإحراز لهذا الغرض . إذ أن الطبيب الشرعي وإن قرر صلاحية السلاح والذخيرة للاستعمال فقد فاته تجربة الفردين المضبوطين للتأكد من صلاحيتهما ، ومن ثم كان يتعين على المحكمة مناقشته في هذا الشأن . وإذ هي لم تفعل فإن الحكم يكون معيبا بالقصور وهو ما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن وفنده بقوله "وأما عما أثاره المتهم بخصوص صلاحية السلاح للاستعمال فقد قطع الطبيب الشرعي بصلاحيته للاستعمال كما اطلعت المحكمة على المضبوطات وبان من فحصها أنها جميعا صالحة للاستعمال" — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى صلاحية السلاح والذخيرة المضبوطة — استنادا إلى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي وإلى ما تبينته من الفحص الذي أجرته بمعرفتها — ولم تر بعد ذلك داعيا لمناقشة الطبيب الشرعي في أمر تجربة السلاح خاصة وأن الطاعن لم يتمسك بذلك في دفاعه . لذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد تولى عتلم نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٦٥)

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ القضائية

مؤسسات عامة . موظفون عموميون . دعوى جنائية . دعوى مدنية .
نقض " حالاته . سلطة محكمة النقض . نسبية أثر الطعن " .

(أ) مؤسسه مديرية التحرير ، مؤسسة عامة . موظفوها يعدون في حكم الموظفين العموميين .
تمتد إليهم الحماية الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٦٣ . ج . رفع الدعوى الجنائية
ضد أحدهم بجريرة وقعت منه أثناء أو بسبب تادية وظيفته ، لا تجوز لغير النائب العام
أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة .

(ب) رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني . يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم
والمستول من الحقوق المدنية . علة ذلك : الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم
الجنائية تتبع الدعوى الجنائية .

(جرد) الطعن المرفوع من المستول من الحقوق المدنية . نفيه على الحكم المطعون فيه بخالفه
القانون حين قضى في موضوع الدعوى الجنائية التي رفعت بغير الطريق القانوني . ذلك
دفع من النظام العام يجعل الطعن مقبولا . هذا العيب يتطوى على مساس بالحقوق
المدنية المحكوم بها . ويستوجب نقض الحكم وإلغاءه فيما قضى به من تعويض ،
والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .

(هـ) قض الحكم بالنسبة للدعى بالحقوق المدنية . لا يجوز نقضه بالنسبة للتم الذي لم يستأنف
الحكم الابتدائي ولم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه . ولو كان العيب الموجب
للقض متعللا بالتم . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - مؤسسة مديرية التحرير مؤسسة عامة ، وموظفوها يعدون في حكم الموظفين العموميين من حيث خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به حكم خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو باللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ، كما تنعطف عليهم الحماية الخاصة التي أسبغها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص في الفقرة الثالثة على أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط بحرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . وهذه الحماية تمتد إلى جميع العاملين في الوظيفة العامة تحقيقاً لمراد الشارع الذي أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة .

٢ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق القانوني وفقاً لنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات ، فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية .

٣ - إنه وإن كان الطعن موجهاً من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضي به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملاً بنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن

الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ذلك ، فإنه يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية صفة في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه ، وهو دفع من النظام العام اتعلقه بولاية المحكمة تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٤ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم - وهو موظف عمومي - بغير الطريق المرسوم في المادة ٦٣/٣ إجراءات يكون غير جائز وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن في خصوص عدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة إليه بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية التي أقيمت تبعا للدعوى الجنائية يكون في محله نظرا لما ينطوي عليه هذا العيب من مساس بحقوقه المدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد فاته التصدي لهذا الدفع فإنه يكون معيبا ويتعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية وإلغاؤه فيما قضى به من إلزام الطاعن بصفته التعويض والمصروفات والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبله بغير حاجة إلى الإحالة لمحكمة الموضوع .

٥ - لما كان المتهم لم يطعن في الحكم المطعون فيه ، فلا تملك المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحته من تلقاء نفسها عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على رغم اتصال العيب في الحكم به وابتناؤه على مخالفة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل في الدعوى ، وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الذي صدر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفا في الحكم المطعون فيه (*) .

(*) مماثل للبدا المقرر في الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق . المنشور بالعدد الثاني من السنة الثانية عشرة . قاعدة ٧٥ صفحة ٤١١ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الحميد عبد الحميد السباك بأنه في يوم ۲۹ يوليو سنة ۱۹۵۷ بدائرة كوم حمادة : تسبب بغير قصد ولا تعدد في قتل شحاته محمد حواش سليم وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللائح بأن يسمح له بالركوب في سيارة تقل بدون ترخيص وكان بصندوق السيارة متقولات أخرى ولم يتخذ الحيلة اللازمة لتثبيتها في مكانها مما أدى إلى سقوطها وسقوط المجنى عليه وإصابته بالإصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ۲۳۸ عقوبات . وقد إدعى كل من المطعون ضدهم بحق مدنى قبل المتهم وشركة مصر للتأمين بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ۵۱ جنيها تعويضاً ثم عدل المدعون بالحقوق المدنية طلب التعويض إلى مبلغ ۱۰۰۰ جنيه . ومحكمة جناح كوم حمادة الجزئية قضت فيها حضورياً بتاريخ ۳۱ يناير سنة ۱۹۶۰ عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاً والزامة متضامناً مع المسئولة بالحقوق المدنية بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ ۷۰۰ ج سبعمائة جنيه والزامهم بالمصروفات و . ۲۰ قرش مائتى قرش أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المسئولة بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ۳۰ نوفمبر سنة ۱۹۶۰ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن - المسئول عن الحقوق المدنية - ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان تابعه المتهم بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على بطلان فى الإجراءات أثر فيه، ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم وهو موظف عمومى دون استئذان رئيس النيابة العامة أو النائب العام على خلاف ما تقتضى به المادة ۶۳/۳ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۵۶ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم عبد الحميد عبد الحميد السباك سائق السيارة بإدارة النقل بمؤسسة التحرير - لأنه في يوم ١٩٥٧/٧/٢٩ بدائرة كوم حمادة ، تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن سمح له بالركوب في سيارة النقل بدون ترخيص وكان بصندوق السيارة متقولات أخرى ولم يتخذ الحيلة اللازمة لتثبيتها في مكانها مما أدى إلى سقوطها وسقوط المجنى عليه وإصابته بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت نيابة كوم حمادة الجزئية من محكمة أول درجة عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني وورثة المجنى عليه وطلبوا الحكم لهم قبل المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية - الطاعن وشركة مصر للتأمين - بتعويض قدره ٥١ ج ثم عدلوا طلباتهم في أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة إلى مبلغ ألف جنيه . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيمات وإلزامه متضامنا مع المسئولين عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني مبلغ ٧٠٠ ج وإلزامهم المصروفات ومقابل أنعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن ، وقضى في استئنافه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

وحيث إنه وإن كان الطعن موجها من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ الصاري على واقعة الدعوى والمعدلة أخيرا بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وما يستتبع ذلك من عدم قبول

الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ذلك ، فإنه يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية صفة في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات وعلى مدونات الحكم أن الجريمة التي نسب إلى المتهم ارتكابها قد وقعت في أثناء تأدية وظيفته بمؤسسة مديرية التحرير حيث يعمل سائقاً بإدارة النقل بها بمرتب شهري قل إليه من اليومية بالأمر رقم ۵۵۱ مستخدمين اعتباراً من ۱۶ ديسمبر سنة ۱۹۵۴ طبقاً لما هو موضح بملف خدمته الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن . وقد أقيمت الدعوى الجنائية عليه بغير إذن من النائب العام أو المحامي العام ورئيس النيابة العامة ، وتمسك الطاعن في مذكرته الكتابية المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ۲۹ يونيو سنة ۱۹۶۰ بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبالتالي عدم قبول الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكانت مؤسسة مديرية التحرير قد أنشئت بالقانون رقم ۱۴۸ لسنة ۱۹۵۴ ونص في المادة الأولى منه على أنها مؤسسة عامة أعطيت لها الشخصية الاعتبارية وقد أدمجت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ۳ من نوفمبر سنة ۱۹۵۷ المنشور بالعدد ۸۵ مكررب من الوقائع المصرية بتاريخ ۳ نوفمبر سنة ۱۹۵۷ في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي التي أنشئت بدورها بمقتضى القانون رقم ۱۶۹ لسنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۵۵ والذي حل محله القانون رقم ۶۴۳ لسنة ۱۹۵۵ المعدل بالقانون رقم ۳۳۳ لسنة ۱۹۵۶ و ۶۱۳ لسنة ۱۹۵۷ وألحقت أخيراً بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۸۹۹ لسنة ۱۹۶۱ — بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة — بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي . ولما كانت المادة ۱۳ من القانون رقم ۳۲ لسنة ۱۹۵۷ بإصدار قانون المؤسسات العامة قد نصت على أنه " تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة " وقد

أكد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة — المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٨ بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ — الحكم سالف البيان . لما كان ذلك ، فإن موظفي مؤسسة مديرية التحرير يعدون في حكم الموظفين العموميين من حيث خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به حكم خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو باللوائح التي يضعها مجلس الإدارة . ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة قد قسم الموظفين إلى فئتين الأولى أطلق عليها ” الموظفين الداخلين في الهيئة ” والثانية أطلق عليها ” المستخدمين الخارجين عن الهيئة ” ويدخل في هذه الفئة الأخيرة الصناع وغيرهم . أما العمال فيحكمهم من ناحية المعاملة المالية ” كادر العمال ” الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ والقرارات المعدلة له ، إلى أن صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بسريان أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتحسين حالتهم — المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٧٣ في ٣١ مارس سنة ١٩٦٠ — فأدجج المستخدمين — صناعا كانوا أو غير صناع — في ” كادر العمال ” — وإذا كان المتهم في الدعوى قد تقل من سائق باليومية إلى المرتب الشهري فخرج بذلك من كادر العمال الذي يقوم على أساس اليومية فيعد من قبل المستخدمين العموميين الذين تنعطف عليهم الحماية الخاصة التي أسبغها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص في الفقرة الثالثة على أنه ” لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ... ” على أن هذه الحماية تمتد إلى جميع العاملين في الوظيفة العامة تحقيقا لمراد الشارع الذي أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون سالف البيان من تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظا على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة ، ومن ثم يكون رفع الدعوى الجنائية على المتهم غير جائز وبالتالي يكون ما يثيره الطاعن في خصوص هدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة إليه بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية

فى الدعوى المدنية التى أقيمت تبعا للدعوى الجنائية فى محله ، وقد فـات الحكم المطعون فيه التصدى لهذا الدفع مما يعيبه . وإذ ثبت من الاطلاع على الأوراق تحقق هذا العيب ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الدعوى المدنية وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعن بصفته بالتعويض والمصروفات وبعدم قبول الدعوى المدنية قبله وإلزام المطعون بـضدهم مصروفات الطعن والمصروفات الاستئنافية التى أوفـاها الطاعن ومقابل أتعاب المحاماة عن مراحل الطعن وذلك بغير حاجة إلى الإحالة على محكمة الموضوع — لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يطعن فى الحكم المطعون فيه فلا تملك هذه المحكمة نقض الحكم لمصلحته من تلقاء نفسها عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على رغم اتصال ذلك العيب به وإبتنائه على مخالفة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل فى الدعوى وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائى الذى صدر ضده فى الدعويين الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفا فى الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٦٦)

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ القضائية

حكم "بياناته . ما لا يبطله . تسببه . إثبات " بوجه هام .

(أ) بيانات الحكم . لم يشترط القانون إثباتها في مكان معين منه . ورودها في ديباجته .
لا يبطل الحكم . القول باشتراط إيرادها في الجزء المحرر بعد كلمة " المحكمة " ، وليس
في الجزء السابق عليها . لا سند له من القانون .

(ب) أدلة الدعوى . حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته . ولو ترتب على حكمه قيام
تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في ديباجته جميع البيانات الخاصة
بسماع أمر الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدني وأقوال المتهمين وشهادة
الشهود والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً ، وكان القانون لم يشترط
إثبات هذه البيانات في مكان معين من الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن من اشتراط
إيراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد كلمة " المحكمة " لا في الجزء السابق عليها
هو شرط لا سند له من القانون .

٢ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية
في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم
آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه
قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت
لدى القاضي الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١٩٥٧/١٠/٥ بدائرة مركز ساقلة مديرية سوهاج : المتهم الأول " الطاعن الأول " قتل عمدا حمزه عبدالله مهران ، واشترك معه المتهمان الثاني " الطاعن الثاني " والثالث في ارتكاب هذه الجريمة التي اقترنت بجناية أخرى تنطبق عليها المادة ٣١٦ عقوبات ، وذلك بأن اتفق ثلاثتهم على سرقة ملابس المجنى عليه وقصدوا إلى داره يحمل كل منهم سلاحا ظاهرا "بندقية" وأخذوا في إخراج الملابس من ثقب أحدثوه بجدار الدار وقد تصدى لهم المجنى عليه وطاردهم وهم يحملون المسروقات فأطلق عليه أولهم صاروا نارا من بندقية قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، ثم اضطر المتهمون إلى التخلي عن المسروقات والفرار وكان القتل نتيجة محتملة لاتفاقهم على السرقة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٤/٢، ٤٠٢/٢، ٤٣٥ و ٤٦٥ و ٣١٦ عقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج سمعت الدعوى وقضت فيها بتاريخ ١٩٥٨/٤/١٦ حضوريا للأول والثاني "الطاعنين" وضابئا للثالث بمعاينة المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة المؤبدة وأقمتهم من المصروفات الجنائية . وأعيدت الإجراءات للمتهم الغائب وقضى بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٩ حضوريا ببراءته . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ١٣١٥ سنة ٢٩ قضائية . وقضى فيه بجلسة أول مارس سنة ١٩٦٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى . وفي أثناء نظر الدعوى للمرة الثانية إدعى مجد حمزه ابن المجنى عليه بحق مدني قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه . وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٢٣٤/١-٢ و ٤٣٥ و ٤٦٥ و ٣١٣ و ١٧ من قانون العقوبات - أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها . ثانيا - بمعاينة كل من المتهمين "الطاعنين" بالأشغال الشاقة المؤبدة بلا مصروفات جنائية . ثالثا - بإلزامهما متضامين بأن يدفعا للدعي بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ولم يقدم الطاعن الثاني أسبابا لطعنه . . . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الحكم فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فىكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو بطلان الحكم ذلك أن الجزء المحرر بعد كلمة المحكمة جاء خلوا من البيانات الواجب ذكرها فيه وهى سماع أمر الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدنى وأقوال المتهمين وشهادة من شهد والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح فى ديباجته واشتمل على جميع البيانات التى يقول الطاعن إنه جاء خلوا منها ، وكان القانون لم يشترط إثبات هذه البيانات فى مكان معين من الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن من اشتراط إيراد تلك البيانات فى الجزء المحرر بعد كلمة "المحكمة" لا فى الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى هو الفساد فى الاستدلال والتناقض فى التسبيب ، ذلك أن دفاع المتهمين بنى على أن وقت الحادث كان ظلما تستحيل فيه الرؤية فردت المحكمة على هذا الدفاع ردا فاسدا ، فضلا عن أنه يتناقض مع الأسباب التى أقامت عليها المحكمة — بهيئة أخرى — قضاءها ببراءة متهم ثالث هو — أحمد عثمان محمود — مستندة فيها إلى عدم إمكان الرؤية بسبب الظلام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بشأن استحالة الرؤية بسبب الظلام وأثبت سهولة الرؤية ووضوحها فى قوله "إن الحادث بدأ فى الساعة الخامسة صباحا كما قرر الشهود ولا شك أنه وقت تسهل فيه رؤية

الأشخاص ومعرفتهم ، وقد استمر الحادث وقتاً من الزمن ، وهو وقت مطاردة المتهمين وإطلاق المتهم الأول العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه ، وهذه الفترة كشفت بشكل أوضح وأجلى عن أشخاص المتهمين المطاردين لأنها كانت تسبق شروق الشمس بوقت لا يزيد عن نصف ساعة الأمر الذي يؤكد صحة أقوال المجنى عليه والشهود عندما ذكروا أسماء المتهمين وعندما عيّنوا المتهم الأول بأنه هو الذي أطلق العيار الناري على المجنى عليه . ثم ناقش الحكم زمن الحادث وساعة الفجر وساعة الشروق وسهولة الرؤية ووضوحها في قوله ” ومن حيث إن الثابت من حكم محكمة النقض أنه في يوم الحادث — وهو ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ الموافق ١١ من ربيع الأول سنة ١٣٧٧ — كان موعد الفجر الساعة ٤ والدقيقة ٢٣ صباحاً وموعد شروق الشمس في الساعة ٥ والدقيقة ٥٠ صباحاً ، أي أن الفارق الزمني بين الفجر والشروق هو ساعة واربعة وعشرون دقيقة ولكن الثابت من بلاغ الحادث أنه أبلغ إلى المركز في الساعة السادسة وعشرين دقيقة من صباح يوم الحادث ، وقد ذكر نائب العمدة في إشارة الحادث أنه تلقى البلاغ من محمد عبد الله وهران حوالي الساعة ٥ و ٤٠ دقيقة صباحاً ولا نزاع في أن الحادث قد وقع قبل ذلك مباشرة — فإذا ذكر الشهود بأن الحادث كان بين الساعة الخامسة والخامسة والنصف صباحاً يكون قولهم صدقاً وحقاً ، وفي هذا الوقت تكون الرؤية مهلهة يسيرة خصوصاً لشخص عرف اللص من قبل وتبعه وطارده ، وفي خلال الزمن من الساعة الخامسة حتى الخامسة والنصف صباحاً يكون الضوء قد تجلّى في الوضوح وريداً رويداً مما يقطع بصحة أقوال المجنى عليه والشهود — وأن ما قرره المجنى عليه وشاهداه دليل ما بعده دليل على إمكان الرؤية وصحة الشهادة ... ” . لما كان ما تقدم ، فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها ما دامت قد بنت اقتناعها على أسباب سائغة — لما كان ذلك ، وكان لا وجه لقالة التناقض التي أثارها الطاعن مستنداً فيها إلى الحكم الصادر ببراءة متهم آخر في نفس الدعوى فإن الأمر يتعلق بتقدير

الدليل ، ولا يتعدى أثره شخص المحكوم لصالحه . ذلك بأنه من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنته حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر - لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من النعي يكون على غير أساس ويكون الطعن برمته في غير محله متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي ، وأحمد موافي .

(١٦٧)

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ القضائية

قصد جنائي . مواد مخدرة . حكم " تسببيه " . إثبات " قرائن " .

القصد الجنائي . في جريمة إحراز المخدر . يجب لتوافره : أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره جوهر مخدر .

مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالماً بكنه الجوهر المخدر . القول بتقدير ذلك : فيه إنشاء لقرينة قانونية — لا سند لها من القانون — مبناها اقتراض العلم من واقع الحيازة .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها — على أي نحو يراه — وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فإنه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى إدانته، أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لاعتباره محرزاً له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنه الجوهر المخدر إنما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها اقتراض العلم بالجواهر المخدرة من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً مادام القصد الجنائي من أركان

الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع في ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار لأن البحث في توافر القصد الخاص ، وهو قصد الاتجار ، يفترض ثبوت توافر القصد العام بداهة ذى بدء وهو ما قصر الحكم في استظهاره وأخطأ في التدليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا ويتعين نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز أبو حماد مديرية الشرقية : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وافيونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١/٢١ عملا بالمواد ٢١ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، باعتبار القانون الأصلح للتهم عملا بالمادة ٢/٥ من قانون العقوبات : بمعاينة المتهم " الطاعن " بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات وأعفته من المصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه - إزدانه بجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار - قد شابه القصور كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه جعل من مجرد وجود المخدر في مكان هو في حيازة الطاعن قرينة على إحرازه إياه وعليه هو أن يدفع هذه القرينة بعدم العلم ، وألقى بعبء إثبات ذلك على كاهله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " إن الملازم أول السيد / فتحى السيد أحمد الديب ضابط مباحث مركز أبو حماد حرر محضرا مؤرخا ١٩٦٠/٩/٢٧ بأن تحرياته السرية دلته على أن ابراهيم محمد سليمان اعراي من القطاوية (الطاعن) يحرز أسلحة وذخائر بدون ترخيص، ولما عرض المحضر على النيابة أصدرت في نفس اليوم الساعة ١١,٢٥ مساء إذنا للسيد ضابط مباحث المركز بتفتيش شخص ومسكن المتهم لضبط ما يحرزه من أسلحة وذخيرة غير مرخصة . وتنفيذا لذلك ذهب الضابط محبة رجل المباحث محمد حسين عرفه إلى منزل المتهم فبلغاه الساعة الرابعة من صباح يوم ١٩٦٠/٦/٢٨ . وفي الحجرة التي إلى يمين الداخل وجد المخبر، وتحت بصر واشراف الضابط، في قاع سلة كانت على الأرض وتحتوى بعض الملابس حقيقية من القماش استحسن بداخلها صوت ارتطام معادن، فناولها للسيد الضابط على اعتقاد أنها ذخيرة فوجد بداخلها ميزانا صغيرا بكفتين ملوئتين بالأفيون وسنجة زنة ٦ دراهم وشفرة حلقة بمحمد واحد وكيسين بأحدهما قطعة خشيش زنتها صافيا ٤٠ جرام وبالأخر لفافة من السلوفان بها أفيون وزنتها قائما ٩٥ جراما" وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط ورجل المباحث ومن محضر المعاينة والتقرير الطبي الشرعى . ثم عرض للرد على مادفع به الطاعن من انعدام القصد الجنائى العام لديه فقال - "ومن حيث إنه عما ذهب إليه المتهم (الطاعن) من أنه ما كان يعلم بوجود المخدر لديه في منزله وأن النيابة هي المزمة بإقامة الدليل على ذلك - هذا الدفاع مردود بما هو مستقر عليه من أنه يكفى لإثبات وجود المخدر في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا له بحيث أن من وجد في متجره خشيش يعتبر محرزا له لمجرد وجوده في مكانه، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الخشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل، إنما للمتهم بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الخشيش عنده ويقوم الدليل على ذلك". ولما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانونا ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على أى نحو

يراه طالبا أنه يتضح من مدونات توافره توافرا فعليا . وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات قد دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة، فإنه كان من المتعين على الحكم — وقد رأى إدانته — أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة ، أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لإعتباره محرزا له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنهه الجواهر المخدر إنما يقع على كاهله هو فلا سند له من القانون إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقريضة قانونية مبناهما إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانونا ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا — لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ولا يشفع في ذلك ما استورد إليه الحكم في صدد التدليل على قصد الاتجار لدى الطاعن من قوله ” ومن حيث إنه عن قصد المتهم (الطاعن) من احراز المخدر فلا شك أنه للاتجار فيه ، لما شهد به ضابط المباحث من أنه على بينة من اتجار المتهم فيه ولتعدد نوع ما ضبط لدى المتهم من مخدر من الحشيش والأفيون وبضبط ميزان صغير وسنجة وشفرة حلاقة لديه وهي عدة وقوام من يتجرون في المخدرات “ ذلك بأن البحث في توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار في المخدر يفترض ثبوت توافر القصد العام بداهة ذي بدء وهو ما قصر الحكم في استظهاره وأخطأ في التدليل عليه لما ساقه من قرارات قانونية خاطئة . لما كان ذلك ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون سديدا ويتعين لذلك نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ونخار وضوان ، ومحمد صبرى .

(١٦٨)

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع محاكمة " إجراءاتها " . حكم " تسييبه " . إخفاء أشياء مسروقة .

- (أ) طلب التأجيل . أمام محكمة الجناح . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع : مادام المتهم قد أعلن بالحضور في الميعاد القانوني . فلهذا : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم بجنحة .
- انسحاب المحامي . بعد رفض طلب التأجيل . مطالبة المتهم بالدفاع عن نفسه .
- لا تريب .

- (ب) إلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة وإدانة المتهم . لا يلزم المحكمة الاستئنافية بمناقشة أسباب البراءة : مادام حكمها مبنيًا على أسباب شاملة تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
- (ج) تبرئة المتهم بالسرقة . وإدانة المتهم الآخر بالإخفاء . لا تعارض . الجريمتان مختلفتان في طبيعة ومقومات كل منهما .

١ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحضور إعلانًا صحيحًا ، وكانت الجريمة المسندة إليه هي جريمة جنحة مما لا يوجب القانون حضور محام عن المتهم فيها ، فليس له أن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع إذا مارأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعدًا للدفاع ، ولأن طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأجل الدعوى للاستعداد في أولى جلسات المعارضة بعد أن قضى استئنافًا في غيبته بإلغاء الحكم الصادر

براءته فلا سند له من القانون . فاذا مارفض المحامى الاطلاع على ملف القضية بالجلسة — حين عرضته المحكمة عليه — وانسحب فلا تثريب على المحكمة إن هى طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه ، وكان هو آخر من تكلم فى موضوع الدعوى .

٢ — لا تلزم المحكمة الاستئنافية ، عند إلغائها الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم — مادام حكمها بالإدانة مبنيا على أسباب تؤدي إلى النتيجة التى خلصت إليها . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم رده على القرينة التى ساقها الحكم الابتدائى بعدم توافر ركن العلم بالسرقة — فى جريمة الإخفاء المسندة للطاعن — فى غير محله مادام أن الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استند إليها فى إدانة الطاعن وبين العناصر التى استقى منها توافر ركن العلم بالسرقة قبله .

٣ — جريمة إخفاء المسروقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى . وعلى ذلك فإن القضاء نهائيا — من محكمة أول درجة — ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إدانة الطاعن بجريمة إخفاء المسروقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائغة التى أوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة آخر والطاعن بأنهما فى يوم ٨ يوليو سنة ١٩٥٦ بدائرة مصر الجديدة : الأول — مرق الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر لا يجيب بودريات ، والثانى "الطاعن" — أخفى المسروقات سالقة الذكر مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . وطلبت عقابهما بالمسنتين ٣١٨ ، ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٩ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ببراءة المتهمين

مما أسند إليهما . استأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة للمتهم الثانى "الطاعن" .
ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٠ أكتوبر
سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الإتهام وبلجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم "الطاعن" ثلاثة شهور مع الشغل . فعارض المتهم
فى هذا الحكم ، وقضى فى معارضته بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا
وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن هو الإخلال بحق
الدفاع والبطلان فى الإجراءات والقصور فى التسبيب ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن
طلب من المحكمة تأجيل نظر الدعوى فى أولى جلسات المعارضة وبعد أن قضت
المحكمة الاستئنافية غيابيا بإلغاء الحكم الصادر ببراءته ومن حقه أن يستأجل
للاستعداد وأن تعطيه المحكمة أجلا ، وقد وافقت المحكمة مبدئيا على طلب التأجيل
واقترنت بجديته فعرضت القضية على محاميه للاطلاع عليها فمن غير المفهوم أن
تعود المحكمة وترفض طلب التأجيل لمجرد أن محاميه رأى أن فترة الاطلاع على
القضية بالجلسة لا يكفيه لىؤدى واجبه على الوجه الأكمل . ذلك أن تقدير الظروف
التي تسمح بالاطلاع ترجع إلى خبرة المحامى وهى مسألة نسبية دون أن تكون
سببا فى تغيير الحكم على قيمة هذا الطلب القانونى . وقد ترتب على رفض طلب
التأجيل انسحاب محاميه وبذلك حرم من الدفاع عن التهمة المسندة إليه ، مع أن
القانون يوجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم . ولا يؤثر فى ذلك سؤال المحكمة
للطاعن عن الجريمة ودفاعه فيها لأن ذلك لا يعتبر دفاعا من المتهم من نفسه لأن
الدفاع قد اختاره بحضوره إلى المحكمة مع محاميه وبانسحاب الأخير أصبح الدفاع
عنه معدوما . أما القصور فى التسبيب فيرجع إلى أن المحكمة لم تشرف فى حكمها
إلى طلب التأجيل الذى تقدم به محاميه ولم تذكر الأسباب التى استندت إليها
فى رفض هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن
الطاعن حضر ومعه الأستاذ المحامى وطلب التأجيل ، فعرضت المحكمة

عليه ملف القضية للاطلاع فرفض. وعلى إثر ذلك قررت المحكمة رفض طلب التأجيل وانسحب المحامي ، ثم استمرت المحكمة في نظر الدعوى وسألت الطاعن عن التهمة المسندة إليه وطلبت منه أن يترافع عن نفسه قترافع فعلا في موضوع الإتهام ونفى عليه بأن المضبوطات مسروقة . لما كان ذلك ، وكان إعلان الطاعن بالحضور قد تم صحيحا إذ جاء محضر الجلسة خلوا مما يفيد دفعه ببطلان تكليفه بالحضور أو بعدم إعلانه في الميعاد القانوني ، وكانت الجريمة المسندة إليه هي جريمة جنحة لا يوجب القانون حضور محام عن المتهم فيها فليس له أن ينعي على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع إذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعدا للدفاع ، ما دام أن الطاعن قد أعلن بالحضور في المواعيد المقررة في القانون ، لأن طلب التأجيل للاطلاع والإستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأجل نظر الدعوى للاستعداد في أولى جلسات المعارضة، بعد أن قضى استئنافا في غيبته بإلغاء الحكم الصادر ببراءته، فلا سند له من القانون . ولا محل لما ذهب إليه الطاعن من أن المحكمة قد وافقت مبدئيا على التأجيل بأن عرضت القضية على محاميه ليطلع عليها ، ذلك أن ما أجرته المحكمة من عرض ملف القضية على المحامي للاطلاع عليها بالجلسة يفيد أنها رأت عدم تأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى وأن تفسح المجال أمام الدفاع ليرافع عن الطاعن في نفس الجلسة، فإذا ما رفض المحامي وانسحب فلا ثريب على المحكمة إن هي طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه ، ولما كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن دافع عن نفسه ودفع بعدم علمه بأن المضبوطات مسروقة، وكان هو آخر من تكلم في موضوع الدعوى — لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب البراءة التي أوردها الحكم الابتدائي. فقد استند هذا الحكم في براءة الطاعن إلى ما أثبتته التحقيق من أنه كان يعرض الشيء المراد بيعه في كل دكان ويلج في الحصول على أكبر ثمن ، وهذا الإلحاح وهذا المظهر لا يتفق مع مظهر الشخص الذي يعرض مسروقا للبيع وهو يعلم بسرقة حيث يقتضيه الأمر التخفي وعدم

النظام وعدم التمسك بأقصى سعر له عند التصرف فيه. ولم يحو الحكم المطعون فيه ردا على هذا السند للبراءة كما لم يعرض لموقف الطاعن من الإتهام بعد أن قضى ببراءة المتهم الآخر من جريمة السرقة، مع أن أساس الإتهام قام على أن هذا المتهم هو مصدر حيازة الطاعن للمضبوطات - ثم إنه لا يكفي لإثبات علم الطاعن بأن الأشياء المبيعة متحصلة من جريمة سرقة مجرد عدم استقراره على مصدر معين لها، لأن الأسباب الأخرى التي أحاطت بالطاعن وهو يعرض الشيء المضبوط في كل دكان بغير خوف وبمثن المثل يبعد عنه مظنة العلم بأن الشيء المعروض هو من المسروقات أو من مصدر محرم .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن وآخر وجهت للأخير تهمة السرقة وللطاعن تهمة إخفاء مسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . ومحكمة أول درجة قضت ببراءتهما . فاستأنفت النيابة الحكم بالنسبة للطاعن . ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس الطاعن ثلاثة شهور مع الشغل . فعارض في هذا الحكم، وقضى في المعارضة بالتأييد . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها أبلغت بسرقة كيس به مصوغاتها من حقيبة يدها وكانت قد تركتها بنادى هليوبوليس أثناء مزاولة رياضتها ، وأن تحريات ضابط الشرطة دلت على أن المتهم الآخر قد سرق هذا المصاغ وسلمه للطاعن لبيعه . وضبط مع الأخير ساعة كان يعرضها للبيع على الجواهرجى موريى عزيز وتبين أنها من المصاغ المسروق . واعترف الطاعن للضابط بسبق بيعه خاتما في محل آخر وأنه يحتفظ بالسوار في منزله ، فتوجه الضابط معه إلى مسكنه حيث أحضر السوار وسلمه إليه . وقرر الجواهرجى موريى عزيز أن الطاعن حضر إليه يوم ١١ يولييه سنة ١٩٥٨ وعرض عليه ساعة وأستيك لبيعها زاعما أنه اشتراها من بورسعيد ، ولما لم يقدم له فاتورة الشراء فقد ساورته الشكوك خاصة وقد عرض عليه في اليوم السابق سوارا ذهبيا ادعى أنه مملوك لوالدته كما عرض عليه خاتما لشمينه مما دماه إلى ضبطه وإقتياده إلى قسم الشرطة . وإذا مثل الطاعن عن مصدر حيازته للمسروقات قرر أولا أن الساعة والسوار عثر عليهما في الطريق ثم عاد وقرر أن المتهم الآخر سلمه الخاتم وكلفه ببيعه لحاجة والدته إلى نقود ، فباعه إلى الجواهرجى سامى وهبه ميخائيل بمبلغ ٥٢٥ قرشا . ثم سلمه في اليوم التالى ساعة وسوارا من

الذهب لبيعهما ، فاحتفظ بالسوار في منزله وعرض الساعة على الجواهري مورييس عزيز الذي اشتبه في أمره وضبطه . وبسؤال سامي وهبه ميخائيل أقر بأنه اشترى الخاتم من الطاعن بمبلغ ٥٢٥ قرشا . ثم عرض الحكم لأقوال المتهم الآخر وإنكاره للتهمة المسندة إليه وأشار إلى قضاء محكمة أول درجة ببراءة هذا المتهم من تهمة السرقة ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن في قوله "إن تهمة إخفاء الأشياء المسروقة الموجهة إلى المتهم الثاني " الطاعن " ثابتة مما ورد بمحضر تحريات السيد الضابط وضبط المسروقات معه وفي منزله بالإضافة إلى أن الطريقة التي اتبعها في بيع المسروقات وعرضها للبيع وتكرار ذلك وتضاربه في أقواله وتردده فيها سواء في محضر البوليس أو عند عرض المسروقات للبيع أمام مورييس عزيز لما يجعل هذه المحكمة تقطع إلى أنه كان يعلم بأن الأشياء المضبوطة متحصلة من جريمة سرقة ، ومن ثم فإن محكمة أول درجة إذ قضت ببراءة المتهم الثاني " الطاعن " تكون قد جانبت الصواب " - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قديين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن بجريمة إخفاء الأشياء المسروقة وبين العناصر التي استقى منها توافر ركن العلم بالسرقة قبله ، وكانت هذه العناصر والأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان النعي على الحكم بالقصور لعدم رده على القرينة التي ساقتها الحكم الابتدائي بعدم توافر ركن العلم بالسرقة والمستفادة من مظهر الطاعن وقت عرض المضبوطات للبيع في غير محله ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة عند إلغائها الحكم الابتدائي بأن تناقش أسباب هذا الحكم مادام حكمها مبنيًا على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . أما القول بأن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور آخر في التسبيب بعدم التعرض لموقف الطاعن من الاتهام بعد القضاء نهائيا ببراءة المتهم الآخر من جريمة السرقة مع أن هذا المتهم هو مصدر حيازة الطاعن للمضبوطات ، فمردود بأن الحكم المطعون فيه أورد أقوال هذا المتهم وإنكاره للاتهام وأشار إلى القضاء ببراءته من محكمة أول

درجة ، ولما كانت جريمة إخفاء المسروقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى ، وكان القضاء ببراءة المتهم الآخر من جريمة السرقة بالحكم الصادر من المحكمة الابتدائية وصيرورة هذا القضاء نهائيا لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إدانة الطاعن بجريمة إخفاء المسروقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار وضوان ، ومحمد صبرى .

(١٦٩)

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٣٢ القضائية

إثبات "شهود" . نقض "آثاره" .

(١) نقض الحكم . وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد . لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى أبديت فى المحاكمة الأولى . بل تظل من عناصر الدعوى .

(ب) نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أن ذلك : عدم جواز الحكم بعقوبة أشد ولا بتعويض أكبر .

قاعدة عدم جواز إضرار الطامن بطعنه . لا تشمل أتعاب المحاماة . الأمر فى تقديرها لمحكمة الموضوع وحدها .

١ - نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد ، لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى أبديت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى ، بل إنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، والمحكمة أن تستند إليها فى قضائها .

٢ - قاعدة جواز إضرار الطامن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقرضى به ، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التى قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز فى تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذى كان قد قدر فى الحكم المنقوض . أما أتعاب المحاماة ، فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينه المحكمة من الجهد الذى بذله المحامى فى الدعوى وما تكبده المحكوم له من أتعاب لمحاميه والأمر فى هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢ بناحية بسطا مركز قويسنا مديرية المنوفية: المتهمان الأول والثاني "الطاعن" — قتلا محمد ناصر عطا الله عمدا مع سبق الإصرار على ذلك والترصد بأن عقدا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين وكنا له في طريق مروره ببلدتهما حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدنا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر اشتراكا مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل حسن عز الدين زغلول عمدا مع سبق الإصرار والترصد ذلك بأن اتفقا مع هذا المجهول على ارتكاب الجريمة الأولى واصطحباه إلى مكانها وكان يحمل سلاحا ناريا أطلقه على المجنى عليه الأول قاصدا قتله إلا أنه لم يحكم الرماية فأخطأ وأصاب حسن عز الدين زغلول الذى تصادف مروره بمكان الحادث فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه المذكور بالعلاج، وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والمساعدة الأمر المنطبق على المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات، وكانت الجريمة الثانية نتيجة محتملة للاتفاق والمساعدة اللذين تمس بين المتهمين الأولين والمجهول لارتكاب الجريمة الأولى. والمتهم الثالث: أولا — اشترك مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها ورافقهما إلى مكانها ليشد من أزرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وثانيا — سرق البنديقية المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والملوكة للمجنى عليه محمد ناصر عطا الله. وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا لأواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات. فقررت الغرفة ذلك. وادعت كل من المطعون ضد هما بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين الأولى بمبلغ مائة جنيه والثانية بمبلغ خمسمائة جنيه تعويضا. ومحكمة جنايات شين الكوم بعد أن سمعت الدعوى قضت فيها

حضوريا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ومع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني (الطاعن) :
 أولا — بمعاينة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزامه بأن يدفع للدية بالحق المدني سنته أحمد زغلول (المطعون ضدها الأولى) مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش أتعاب المحاماة ، وأن يدفع للدية بالحق المدني صباح أحمد زغلول (المطعون ضدها الثانية) بصفتها مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . وثانيا — ببراءة كل من المتهمين الأول والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعويين المدنيتين قباهما .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد بمجدول المحكمة برقم ١٢٠٠ سنة ٢٧ ق . وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات شين الكوم لتحكم فيها مجددا هيئة أخرى . والمحكمة المذكورة بعد أن سمعت الدعوى من جديد قضت فيها بحضوريا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزامه بأن يدفع لسنته أحمد زغلول والدة القتيل مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وبأن يدفع لأرملة القتيل صباح السيد أحمد زغلول عن نفسها وبصفتها مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة — فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأولى من الطعن هو الفصور في التسبيب والخطأ في الإسناد، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى شهادة زوجة القتيل صباح أحمد زغلول وابن عمه الشاهد حسن عز الدين زغلول إيرادا كافيا ، ولو عني بإيرادها لاتضح للحكمة تناقضها في كيفية إصابة القتيل وعدد الأهرية النارية التي أطلقت واتجهاتها والأشخاص الذين كانوا يحل الحادث . فتمد

قررت زوجة القتيل أن الطاعن أطلق على زوجها ثلاثة أعيرة ثم قالت مرة أخرى إن الأعيرة التي أطلقت خمسة ، بينما قرر الشاهد حسن عز الدين زغلول أنه لم يسمع إلا عيارين نارين ، كما ذكر في جلسة المحاكمة أنه رأى الطاعن وهو يطلقهما على المجنى عليه وهو راقد ، وقد أثبت تقرير الصفة التشريحية أن إصابات المجنى عليه حدثت من أربعة أعيرة نارية أطلق عليه ثلاثة منها من الخلف إلى الأمام وواحد منها من اليسار إلى اليمين وإلى الأمام قليلا في حالة الاعتدال ، ولم يرفع الحكم ذلك التعارض بين الدليلين القولي والفني اللذين اعتمد عليهما في إدانة الطاعن ، كما أنه لم يرد على دفاع الطاعن الجوهري الذي يتلخص في أن شاهدي الرؤية لم يكونا موجودين بمحل الحادث وقت وقوعه . هذا وقد أسند الحكم إلى زوجة القتيل خطأ أنها رأت الطاعن يقترب من المجنى عليه بعد سقوطه من فوق دابته ويطلق عليه هيارا ناريا في حين أنها لم تقل ذلك .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى وأقام الدليل عليها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وكان قد أورد مضمون أقوال شاهدي الرؤية صباح أحمد زغلول زوجة القتيل وحسن عز الدين زغلول ابن عمه إيرادا كافيا يحيط بجوهر شهادتهما ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى جوهر هذه الشهادة وردت على ما بدا من خلافاً يسيرة لا تؤثر في اطمئنانها ولا تنال من عقيدتها بقولها ” ولا تلتفت المحكمة إلى ما قد يكون هناك من خلافاً طفيفة بين أقوال شاهدي الحادث من ناحية تحديد المسافات أو عدد الأعيرة التي أطلقت لأن هذا الخلاف اليسير إنما هو من طبيعة الأمور ومرجعه إلى اختلاف التقدير وقوة الملاحظة بين شخص وآخر مادام أن هذا الخلاف لا يمس جوهر الواقعة “ . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه حين حصل شهادة شاهدي الرؤية وما جاء بتقرير الطبيب الشرعي خاصا بإصابات المجنى عليه وإتجاهات الأعيرة النارية أورها بما لا تعارض بينها مؤكدا وجود الشاهدين بمحل الحادث وقت وقوعه ورؤيتهما ما شهدا به وقرراه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مفيد — أما ما ينمى الطاعن على الحكم من خطأ فيما أسنده إلى زوجة القتيل من أنها رأت الطاعن يقترب من زوجها بعد سقوطه من فوق دابته ويطلق عليه هيارا

فأرأى آخر في حين أنها لم تقل ذلك ، فإنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن هذه الشاهدة قد قالت في محضر جلسة المحاكمة الأولى قبل نقض الحكم الأول ” وجدت زوجي وقع وطلع عليه زهير (الطاعن) وخلص عليه “ . لما كان ما تقدم ، وكان نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى بل إنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، وكان للحكمة أن تستند إليها في قضائها ، فإن هذا النعي يكون في غير محله .

وحيث إن محصل الوجه الرابع من الطعن هو القصور في تصوير الوقائع الجوهرية والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد ، ذلك أن الدفاع أثار أن المجنى عليه إنما أصيب من الأعيمة الطائشة التي أطلقت وقت الحادث من مصادر متعددة ، ولم يعن الحكم في استظهار هذه الواقعة أو بيان عرض الطريق الذي كان يسير فيه المجنى عليه لمعرفة مدى احتمال إصابته من هذه الأعيمة . كما ذكر الحكم أن سبق الإصرار ثابت من الباعث على ارتكاب الجريمة وهو رغبة الطاعن في الانتقام من المجنى عليه لما أشيع من أن هذا الأخير قتل ابن عم والده من سنتين سابقتين ، في حين أنه لا سند في الأوراق لهذه الصلة . كما قال الحكم إن الطاعن ترقب المجنى عليه في الطريق الذي اعتاد سلوكه أسبوعيا لفضاء حاجته من السوق ، في حين أن الشاهدين لم يشهدا باعتياد المجنى عليه المرور في هذا الطريق .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع للطاعن من جواز إصابته المجنى عليه من أعيمة طائشة ورد عليه واستبعده بما ثبت لدى المحكمة من تقرير الصفة التشريحية من أن إحدى إصابات المجنى عليه — وهي إصابة الجانب الأيسر من الصدر — كانت على مسافة تقل عن المتر بما ينتفى معه القول باحتمال حدوث هذه الإصابة من حيار طائش ، كما كان الحكم قد اعتمد ضمن ما اعتمد عليه في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار على ماقرره نائب العمد السيد أحمد زغلول من أن ابن عم والد الطاعن قتل منذ سنتين سابقتين على الحادث وأن الاشاعات استفاضت بأن المجنى عليه هو الذي ارتكب تلك الجريمة

فان هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس . فضلا عن أنه لا جدوى مما ينعاه الطاعن بشأن عدم توفر ظرفي سبق الاصرار والترصد ما دامت العقوبة المقررة بها عليه هي الأشغال الشاقة المؤبدة وهي مقررة لجريمة القتل العمد مجردة من ظرفي سبق الاصرار والترصد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم الأول المنقوض كان قد قضى بالزام الطاعن بمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعوى بالحق المدني مستته أحمد زغلول ومبلغ خمسمائة قرش لصباح أحمد زغلول ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى لهما بأتعاب محاماة أكثر مما قضى به الحكم المنقوض خلافا لما هو مقرر من أن الطاعن لا يضار بطعنه . وحيث إنه لما كانت قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقررة بالزامه به بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض ، أما أتعاب المحاماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم له من أتعاب لمحاميهِ والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود
حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمد صبرى ، وأحمد موانى .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ القضائية

رسوم الدمغة . إعلانات .

رسوم الدمغة . فرضها المشرع على كافة الاعلانات والإخطارات والتبليغات . سواء كانت
حكومية أو خاصة بالأفراد . استثناء من ذلك : ما يصدر عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة
السلطة والسيادة .

الإعلانات الخاصة بالمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات . تخضع لرسوم الدمغة .
ولا تتمتع بالإعفاء . عبء الالتزام بأدائها إلى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب الجريدة
التي قامت بهذه الإعلانات . حقه في تحصيلها من الجهات المعنية .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و ١٣
و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ، أن المشرع فرض رسم الدمغة
المقررة على كافة الإعلانات والإخطارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه
في تلك المواد ، سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس ، واستثنى من ذلك
ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن
ثم فإن الاعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة
لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدمغة . وقد جاءت المادة ٢١
من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذة لمواد
القانون السالفة ومبينة نوع الاعلانات العامة المعفاة من رسم الدمغة وطبيعتها
وهي الاعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة

المركزية وفروعها بقصد إعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة - أما الإعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من ممثلي السلطة التنفيذية بصفة أخرى ، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فإنها تخضع لرسم الدفعة في كل الأحوال . ويقع عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم إلى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الاعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحصيها من الجهات المعلنة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بدائرة المنصورة : لم يسدد رسوم الدفعة المستحقة عن الاعلانات المنشورة بجريدته . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٨ و ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ١٣ من الجدول رقم ١ الملحق . ومحكمة دمياط الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بأن يؤدي لمصلحة الضرائب قيمة الرسوم المستحقة وقدرها ١ ج و ٣٥٠ م وثلاثة أمثاله على مهل التعويض بلا مصروفات جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في البيان والتسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه الذي أبد حكم محكمة أول درجة لأسبابه انبنى على تفسير خاطيء لنص المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، إذ قال إن صاحب الجريدة

ملزم بمقتضى هذه المادة بدفع الضريبة (الدمغة) نيابة عن المعلنين على أن يكون له حق تحصيلها منهم ، مع أن هذه المادة توجب على المصالح والهيئات الحكومية استقطاع رسوم الدمغة عن المبالغ غير المعفاة منها وتأديتها لمصلحة الضرائب في أجل محدد - وهو ما جرت عليه المصالح الحكومية فعلا - هذا التفسير الذى ذهبت إليه المحكمة لا يسانده أى نص آخر يستقيم استخلاصه منه ، فإنه بالنسبة للإعلانات الأهلية توجب المادة ٢/١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أصحاب الصحف والمجلات تحصيل الرسم من المعلنين ثم أدائه لمصلحة الضرائب في نهاية كل شهر ، وبالنسبة للإعلانات التى تصدرها السلطات العامة فإن المادة الأولى من الجدول رقم ٣ تستثنيها من الخضوع للرسوم على وجه عام ومطلق من كل قيد. ثم صدرت اللائحة التنفيذية فقسمت المادة ٢١ منها للإعلانات الحكومية إلى نوعين : أولها معنى من الرسم والآخر غير معنى منه ورفعت عبء تحصيل الدمغة على الإعلانات غير المعفاة عن كاهل صاحب الجريدة والمجلة وألقته على جهة الحكومة المعلنة - وقد أخطأ الحكم فى الاستناد إلى المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية لأن المادة الأولى من الجدول الملحق بالقانون هى الواجبة التطبيق وحدها فى حال قيام تعارض بينها وبين نصوص اللائحة ، كما أخطأ فيما ذهب إليه من أن المادة ٢١ من اللائحة تقصر الاعفاء من الرسم على الإعلانات الصادرة من السلطات العامة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة دون تلك التى تباشرها كأفراد الناس ، مع أنه لا فارق بين الحالتين ولا سند فى القانون لهذه التفرقة ، فضلا عن أن الإعلانات التى تطالب بمصلحة الضرائب برسم الدمغة عنها هى من الأعمال التى لا يمكن للأفراد مباشرتها .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقدير رسم الدمغة تنص على أنه " يفرض رسم دمغة على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره فى الجداول الملحقة بهذا القانون ... الخ " وتنص المادة الأولى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والخاص برسوم الدمغة على الإعلانات على أن " جميع الإعلانات والإخطارات العلنية ما عدا ما يصدر من السلطات العمومية خاضعة لرسوم الدمغة " كما تنص المادة ١٣ من الجدول رقم ٣ صالف الذكر على أن " الإعلانات والإخطارات

والتبليغات وكافة ما ينشر لهذه الأغراض في الصحف وفي المجلات والتقاويم السنوية والمجلات المصورة وكتب الدليل والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها أو الكتب والكراسات المطبوعة في مصر أو التي توزع وتباع فيها يفرض عليها رسم دمغة قدره ثلاثون ملياً عن كل جنية أو كسور الجنيه من أجرة النشر وعلى أصحاب الصحف والمجلات والنشرات ... إلخ أن يحصلوا هذا الرسم من المعلنين ويوردوه لمصلحة الضرائب في نهاية كل شهر" وتنص المادة ١٥ من الجدول المذكور على أنه "يتحمل الرسم المستحق على الإعلانات من يعمل الإعلان لمصلحته ... إلخ" ومؤدى هذه النصوص أن المشرع فرض رسم الدمغة المقررة على كافة الإعلانات والإخطارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه في تلك المواد سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس ، واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فإن الإعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدمغة . وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ ، منفذة لمواد القانون السالفة ومبينة نزع الإعلانات العامة المعفاة من رسم الدمغة وطبيعتها فقضت بأن "الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد إعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة معفاة من الرسم بشرط أن تكون ممضاة ممن أصدرها ما لم تكن دالة بذاتها على صدورها من الجهة المشار إليها - أما الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من ممثلي السلطة التنفيذية بصفة أخرى كما أحررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس المديريات فإنها تخضع لرسم الدمغة في كل الأحوال " . ويبين من ذلك ألا تعارض بين ما نصت عليه المادة الأولى من الجدول رقم ٣ الملحق باللائحة وبين المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية التي لم تأت بحكم جديد . لما كان ذلك ، وكانت الإعلانات محل الدعوى - على ما يبين من مطالعتها ضمن المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن - إعلانات خاصة بمزايدات ومناقصات لمجلس بلدي دمياط ومصيف رأس البر وما شاكلها ، فهي بذلك خاضعة لرسم الدمغة ولا تتمتع بالإعفاء المنصوص منه في المادة الأولى من

الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون ، وكان عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم إلى مصلحة الضرائب إنما يقع على عاتق الطاعن باعتباره صاحب الجريدة التي قامت بهذه الإعلانات على أن يحصل هذه الرسوم من الجهات المعلنة وفق ما تنص به المادتان ٢/١٣ ، ١٥٤ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ولا محل للتمسك بنص المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ إذ أن هذه المادة وردت في خصوص المبالغ التي تصرفها الحكومة ، في حين أن رسوم الدفعة على الإعلانات وردت النصوص الخاصة بها تحت عنوان رسوم الدفعة على الإعلانات في المواد من ٢١ إلى ٢٥ من اللائحة ، ومن ثم لا ينسحب حكم المادة ٢٠ السالفة الذكر على تلك الرسوم التي تحكمها المادة ٢/١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والتي تلزم الناشر بأداء الرسم على أن يقوم بتحصيله من الجهة المعلنة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن على أساس التزامه بأداء رسم الدفعة عن الإعلانات موضوع الدعوى إلى مصلحة الضرائب بما يتفق مع صحيح القانون وفق ما سلف بيانه ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون يكون في غير محله وعلى غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو القصور في البيان والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على بيانات وآراء غير صحيحة بالرغم مما أبداه الطاعن أمام المحكمة بشأنها . وآية ذلك أن مأمور الضرائب أثبت في محضره بشأن الرسوم مبلغا يزيد عن القيمة المستحقة فعلا ، وأرفق مذكرة ادعى فيها أن الطاعن لم يطعن في صحة تقدير تلك القيمة مما يصبح معه التقدير نهائيا لفوات مواعيد الطعن عملا بنص المادة التاسعة من القانون ، بالرغم من أن المادة المذكورة تتحدث عن أمر لا صلة له برسم الدفعة على الإعلانات ، فضلا عن أن ملف الضرائب خلوا مما يدل على علم الطاعن رسميا بالتقدير وهو ما ينتفى به صحة القول بنهاية التقدير . ولم يعن الحكم بالرد على ما أناره الطاعن في هذا الصدد من دفاع مؤيد بالمستندات التي قدمها — يضاف إلى ذلك أن الحكم ألزم الطاعن بمبلغ يزيد على ما طلبته مصلحة الضرائب ، ولم ين بالرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن .

وحيث إنه لما كانت المحكمة قد عرضت لدفاع الطاعن في شأن المبالغ المستحقة عليه نظير الإعلانات المنشورة بجريدته ، واتفقت إلى الأخذ بالمبلغ الذي أقر به هو في مذكرته المقدمة لها ، وكان الشارع قد جدد في المادة ١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المبالغ الواجب دفعها كرسوم دمنعة عن نشر الإعلانات ، فإن النعي بعدم علمه بمقدار تلك المبالغ وعدم إعلانه بها وعدم قووات ميعاد الطعن في التقدير يكون نعيًا في غير محله .^١

وحيث إن محصل الوجه الرابع من الطعن هو القصور في البيان ، إذ لم يعن الحكم بالرد على ما أثاره الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية في مذكراته من دفاع وأبحاث لم تعرض على محكمة أول درجة ولا على المطاعن التي وجهها للحكم المستأنف بل اكتفى بتأييده لأسبابه .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يحدد في هذا الوجه من الطعن كنه الدفاع الذي يقول إن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد عليه ، وكان يبين من مطالعة حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه رد على جميع ما أثاره الطاعن من أوجه الدفاع وناقشه وانتهى إلى إدانته بما يتفق وصحيح القانون ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها — أن الطاعن لم يثر جديدًا أمام محكمة الاستئناف مما نلتم تلك المحكمة بالرد عليه استقلالاً ، فإن هذا النعي يكون على غير أساس ، ويكون الطعن برمته في غير محله متعين الرفض مع مصادرة الكفالة المدفوعة من الطاعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٧١)

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ القضائية

أسباب الأباة . غرفة الإتهام . محكمة الجنج . اختصاص . تقض
"المصلحة في الطعن"

(أ) حق الدفاع الشرعى . يقوم لرد العدوان ، وليس لمعاقبة المعتدى . مثال .

(ب) قرار غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج . ينقل الاختصاص بنظر الجنائية
إلى المحكمة الجنوية ، دون أن يقيد بها في خصوص قيام العذر للقانونى أو توافر الظروف
المخففة . حق تلك المحكمة في القضاء بعدم الإختصاص : إذا رأت أن ظروف الدعوى
لا تبرر تخفيض العقوبة .

سلطة الإحالة . ليست قاضى موضوع . قرارها بوجود الظروف المخففة أو الاعتذار
القانونية . يخضع لرقابة محكمة الموضوع .

(ج) تجاوز حق الدفاع الشرعى . نفى توافر هذا العذر القانونى في جنائية العاهة ومعاقبة
المتهم بالحبس . الطعن بالنقض . لا مصلحة فيه : ما دامت العقوبة تدخل في نطاق
المادة ٢٥١ عقوبات .

١ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما يشرع
لرد العدوان . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها
أن المتهم الثانى فى الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطامن ، وأن
الحاضرين كانوا قد أمسكوا به وحالوا دون مواصلة الاعتداء على الطامن فإن

ما يقع من اعتداء من هذا الأخير على المتهم سالف الذكر بعد أن كلف من الاعتداء، هو اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا .

٢ - قرار غرفة الإتهام بأحالة الدعوى إلى محكمة الجنح ، متى أصبح نهائيا ، ينقل الاختصاص بنظر الجناية موضوع التيجنيح إلى المحكمة الجزئية . ولا تنقيد هذه المحكمة بالقرار المذكور في خصوص قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة التي من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى ذلك الحد طبقا لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت إليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . والقول بتقيد قاضي الموضوع بقرار غرفة الإتهام في هذا الصدد يتنافى مع ما هو مقرر من أن سلطة الاحالة ليست بقاضي موضوع فلا يكون إقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الاعداد القانونية التي تبرر تطبيق عقوبة الخففة ، وإنما يكون تقديرها في ذلك خاضعا لرقابة محكمة الموضوع .

٣ - النعى على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون إذ لم يلتزم بما ارتأته غرفة الإتهام - حين أحالت الدعوى إلى محكمة الجنح - من قيام عذر تجاوز حق الدفاع الشرعي لديه ، مردود بأنه فضلا عن أن قرار الغرفة في هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع ، فإنه لا مصالحة للطاعن فيما يشير في هذا الخصوص طالما أن العقوبة التي أنزلها الحكم عليه - وهي الحبس - تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات في صدد العقوبة المقررة لجناية العاهة المستديمة عند اقترانها بعذر تجاوز حق الدفاع الشرعي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخر بأنهما في يوم ٣ يناير سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز بلبس مديرية الشرقية : المتهم الأول " الطاعن " - أولا - ضرب المتهم الثاني بعضا على ساعده الأيسر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير

الطبي الشرعي والتي نشأ عنها طاعة مستديمة يستحيل برؤها هي إهانة النصف الأيسر لحركة ثنى المرفق الأيسر تقدر بنحو ١٠ ٪ . وثانيا - ضرب المتهم الثاني فأحدث به أيضا الإصابة الأخرى الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثاني - ضرب المتهم الأول " الطاعن " فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادتين ١/٢٤٠ و ٢٤١ من قانون العقوبات ومعاقبة الثاني بالمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون مع تطبيق أقصى العقوبة . وغرفة الاتهام قررت إحالة الدعوى إلى محكمة جناح بليس الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة اللجنة . وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٠ قضت المحكمة الجزئية حضوريا عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ و ١٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٤٢ منه بالنسبة إلى المتهم الثاني بحبس المتهم الأول " الطاعن " ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمتين ، وتغريم المتهم الثاني ٥٠٠ قرش بلا مصاريف . استأنف المحكوم عليه الأول هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث طاعة مستديمة وضرب أعجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية أكثر من عشرين يوما قد شابه تناقض وقصور في التسبب كما أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه أخذ بتصويرين متعارضين للواقعة إذ أورد في صدره أن شاهدي الإثبات أحمد عبد الرحيم عمار وعبد ابراهيم المغربي أيدا الطاعن في التحقيقات فيما دفع به من أن اعتداه على المتهم الثاني

في الدعوى - وهو المجنى عليه - كان حالا ومباشرا لاعتداء هذا الأخير عليه الذي لما يكن قد انقطع ، ثم ساق الحكم تصورا آخر وهو في معرض الرد على قيام حالة الدفاع الشرعى في حقه بأن اطرح هذا الدفاع استنادا إلى أقوال الشاهدين صالفي الذكر بجلسة المحاكمة التي مؤداها أن الاعتداء الذي وقع من الطاعن على المجنى عليه كان لاحقا على إعتداء هذا الأخير عليه وبعد توقفه . ولم يبين الحكم الواقعة كما رسمت في عقيدته وأغفل بيان علة إطراره أقوال الشاهدين في التحقيقات بخفاء مقدمات الحكم متعارضة مع النتيجة التي خلص إليها وهي إدانة الطاعن . ولم يشر الحكم المطعون فيه إلى واقعة الدعوى كما لم يتصد إلى الرد على دفاع الطاعن اكتفاء بما جاء بالحكم الابتدائي . هذا إلى أن الدعوى أحيات من غرفة الاتهام إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجناحة على رغم جسامته نسبة العاهة المستديمة وبلغها ١٠٪ وذلك تطبيقا لنص المادة ٢٥١ من قانون العقوبات على اعتبار قيام عذر تجاوز حد الدفاع الشرعى في حق الطاعن ، وقرار غرفة الاتهام في هذا الخصوص ملزم لمحكمة الجناح فيكون قضاؤها بإدانة الطاعن على أساس نفى توافر حالة الدفاع الشرعى لديه قد جاء مخارفا للقانون ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما جملة أن الطاعن تقدم ببلاغ ضد المتهم الثاني في الدعوى اتهمه بضربه ببليطة على رأسه لتزاع على "خص" وردد ذلك في أقواله بمحضر ضبط الواقعة ، وأضاف أنه ضرب المتهم المذكور "بشعبة" على يده لإسقاط البليطة ، وبسؤال هذا الأخير قرر أن الطاعن ضربه "بتقصيرة" على يده لرفضه أن يبيع له أرضا ورثها عن والده واعترف بملكيته للبليطة ، ولكنه أنكر اعتداء بها على الطاعن ، وذكر بتحقيقات النيابة أن الطاعن ضربه ببليطة على رأسه فوضع يده اليسرى على رأسه فضربه بالبليطة على ذراعه الأيسر ، وقرر كل من محمود عبد الرحمن ومحمد إبراهيم المغربي أن المتهم الثاني ضرب الطاعن ببليطة فضربه هذا الأخير بشعبة على يده . وبعد أن أورد الحكم مؤدى التقارير الطبية التي تضمنت إصابات كل من الطاعن والمتهم الثاني ، عرض لما شهد به أحمد عبد الرحيم عمار بالجلسة وحصل شهادته في قوله إن المتهم الثاني ضرب الطاعن ببليطة وأن الشهود أبعدهما عن بعض البعض لكن الطاعن أنى بعضا وضرب بها المتهم الثاني

على يده . ثم أورد الحكم ما أضافه محمد إبراهيم المغربي من أن الحاضرين كانوا ممسكين بالمتهم الثاني وقت اعتداء الطاعن عليه ، وعرض إلى ما أثاره المدافع عن الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى فاطرحه بما محصله أنه يشترط لتوفر حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حالا وأنه بزواله لا يقوم هذا الحق .

وخلص من ذلك إلى قوله : ” وحيث إن الثابت من أقوال الشهود أن المتهم الثانى كان قد انتهى من الاعتداء على المتهم الأول (الطاعن) بل وأمسك به الحاضرون فالاعتداء قد انتهى ولم يكن يستطيع مواصلته ومن ثم لا يكون المتهم الأول في حالة دفاع شرعى “ وانتهى إلى ثبوت تهمتي إحداث العاهة المستديمة وضرب المتهم الثانى ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وأورد على ثبوتها أدلة سائغة مستمدة من أقوال المصاب المذكور والشهود ومن اعتراف الطاعن . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فتمت كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة ، وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استوفى هذا البيان فلا يضيره أن يقلب الواقعة على وجوهها المختلفة ما دام قد انتهى إلى إعتناق التصوير الذى رآه صورة صحيحة للواقعة ، وأورد عليه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ولا يعيب الحكم أن يكون قد أورد أقوالا متعارضة لشاهد واحد أو شهود مختلفين ما دام قد أخذ منها بما اطمأن إلى صحته واطرح ما عداه ، إذ أن من سلطة قاضى الموضوع أن ياتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر فى جوهر الشهادة ما دام قد استخلص الإدانة بما لا تناقض فيه — وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه فى تقديره — وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن لرواية شهود الإثبات فى مرحلة المحاكمة واطرح — فى حدود سلطته التقديرية — أقوالهم فى التحقيقات ، فلا يقبل مصادرته فى عقيدته فى هذا الخصوص . ولما كان تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع

مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها ، وكان حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردتها أن المتهم الثاني في الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطاعن وأن الحاضرين كانوا قد أمسكوا به وحالوا دون مواصلته الاعتداء على الطاعن فإن ما يقع من اعتداء من هذا الأخير على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الاعتداء ، هو اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا وعرض لدفاع الطاعن فقنده وقد أحال عليه الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، وكان لا يوجد ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية إن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسبابا لحكمها وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها ، وكان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن قد أثار من أوجه الدفاع ما يستلزم ردا من المحكمة الاستئنافية ، وكان الطاعن لا يدعى في أوجه طعنه أنه قد أثار شيئا من ذلك في مذكراته الكتابية المصريح له بتقديمها ، فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون سديدا . ولما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الدعوى أحيلت من غرفة الاتهام إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجناحة وليس في الأوراق ما يفيد أن أساس التجنيح هو قيام العذر القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات وبفرض ابتناء قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى على محكمة الجناح على هذا العذر القانوني فإن قرارها في ذلك - متى أصبح نهائيا - ينقل الاختصاص بنظر الجناية موضوع التجنيح إلى المحكمة الجزئية ، ولكن هذه المحكمة لا تتقيد بالقرار المذكور في خصوص قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة التي من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجناح ، بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى ذلك الحد طبقا لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية ، التي أحالت إليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، والقول بتقيد قاضي الموضوع بقرار غرفة الاتهام في هذا الصدد يتنافر مع ما هو مقرر من أن سلطة الإحالة ليست بقاضي موضوع (٩) ج ٠٢

فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية التي تبرر تطبيق عقوبة الخنعة ، وإنما يكون تقديرها في ذلك خاضعا لرقابة محكمة الموضوع وهو ما أفصح عنه "تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ من مشروع قانون الإجراءات الجنائية" في تعليقه على المادة ١٦١ التي كان أصلها ١٧٨ في المشروع وأصبحت المادة ١٥٨ من القانون . هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن فيما يشير في هذا الشأن طالما أن العقوبة التي أنزلها الحكم عليه وهي الحبس مدة ثلاثة أشهر تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات في صدد العقوبة المقررة لخيانة العاهة المستديمة التي أسندت إليه عند اقترانها بهذر تجاوز حق الدفاع الشرعي . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضحا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

بريافة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

(١٧٢)

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٢ القضائية

محاكمة " إجراءاتها " . دفاع .

تعدد المتهمين في الدعوى . إسناد الجرائم موضوع الاتهام إليهم جميعا . تناقض أقوال شاهدي
الإثبات في نسبة الجرائم إلى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر . ذلك يؤدي حتما إلى تعارض
المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما .

السماح لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت النيابة العامة قد عدلت وصف التهمة بالجلسة وأسندت إلى كل
من المتهمين جرائم القتل والشروع فيه وإحراز الأسلحة والذخائر المرفوعة بها
الدعوى والتي كانت موزعة بينهم في قرار الاتهام وأمر الإحالة ، ثم جاءت
أقوال شاهدي الإثبات بالجلسة متناقضة في نسبة الجرائم إلى فريق معين من
المتهمين دون الفريق الآخر ، فإن هذا التناقض يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة
بين الطاعنين - المحكوم بإدانتهم - والمتهمين الآخرين - المحكوم ببراءتهما -
فبينما يستدعي صالح الطاعنين تكذيب أقوال أحد الشاهدين فإن مصلحة المتهمين
الآخرين كانت تدعو إلى تأييد أقوال هذا الشاهد مما كان يستلزم فصل دفاع
كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما تتوافر له حرية
الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . فإذا كانت المحكمة
قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين وعن المتهمين الآخرين مع قيام
هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب
نقض الحكم والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٩ بناحية جزيرة المعابدة مركز منفلوط مديرية أسيوط : أولا - المتهم الأول (الطاعن الأول) : قتل قناوى عبد الموجود على عمدا ومع سبق الإصرار على ذلك والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية هندية" وتربص له بالطريق العام حتى إذا ما ظفرو به أطلق عليه عيارا من بندقيته قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

ثانيا - المتهمان الثانى والثالث (الطاعنان الثانى والثالث) : اشتركا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة القتل ما لفة الذكر بأن اتفقا معه على ارتكابها وذهبا معه إلى مكان الحادث يحمل كل منهما بندقية وذلك لشدة أزره فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا - المتهمان الرابع والخامس : شرعا فى قتل عبد الظاهر محمد حسن عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعد كل منهما سلاحا ناريا "بندقية مششخنة" وتربصا له فى مكان مروره وما أن ظفرا به حتى أطلق كل منهما عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله وأحدثابه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج.

رابعا - المتهمون جميعا : أ - أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "بندقية هندية". ب - أحرز كل منهم ذخيرة مما تستعمل فى الأسلحة النارية المذكورة والغير مرخص لهم بإحرازها . وطلبت معاقبة المتهم الأول بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، والثانى والثالث بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، والرابع والخامس بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من نفس القانون ، والمتهمين جميعا بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ القسم الثانى ب المرافق . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤

من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة الأول "الطاعنين" بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليهم وبراءة المتهمين الرابع والخامس مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه قد اخل بحقوقهم في الدفاع ، ذلك أن المحكمة سمحت لمحام واحد بتولى الدفاع عن الطاعنين وعن متهمين آخرين رغم تعارض المصلحة بين الفريقين .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أصلاً ضد الطاعنين الثلاثة واثنين آخرين لأنهم في يوم ١٧/٢/١٩٥٩ بناحية جزيرة المعابدة مركز منفلوط مديرية أسيوط : أولاً - الطاعن الأول : قتل قناوى عبد الموجود على عمداً مع سبق الإصرار والترصد . ثانياً - الطاعنان الثانى والثالث : اشتراكاً مع الأول في ارتكاب الجناية سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة . ثالثاً - المتهمان الرابع والخامس : شرباً في قتل عبد الظاهر محمد حسن عمداً ومع سبق الإصرار والترصد . رابعاً - المتهمون جميعاً : أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (بندقية هندية) وذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية المذكورة والغير مرخص لهم بإحرازها . وقد نظرت القضية بجلسته ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وبعد سماع أقوال الشهود عدلت النيابة العامة وصف التهمة بأن أسندت إلى المتهمين جميعاً تهمة قتل قناوى عبد الموجود على والشروع في قتل عبد الظاهر محمد حسن عمداً ومع سبق الإصرار والترصد وكذلك تهمة إحراز الأسلحة والذخائر بغير ترخيص . فطلب الدفاع التأجيل للاستعداد في الوصف المعدل فأجيب إلى طلبه وتمت المرافعة بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ على أساس الوصف المعدل . وقد دان الحكم الطاعنين الثلاثة عن تهمة قتل قناوى عبد الموجود على والشروع في قتل عبد الظاهر محمد حسن كما قضى ببراءة المتهمين الرابع والخامس عبد المالك عبد المعطى حسن وسيد عبد المعطى حسن

مما أسند إليهما . ولما كان شاهدا الإثبات في الدعوى قد تناقضت أقوالهما إذ قرر أولهما عبد الرسول على قناوى أن الطاعنين الثلاثة هم الفاعلون لجرىمتي القتل والشروع فيه بينما قرر ثانيهما عبد الظاهر محمد حسن وهو المجنى عليه في جريمة الشروع في القتل أن أحدا من الطاعنين لم يشرع في قتله واتهم في ذلك المتهمين الرابع والخامس . بل ذهب إلى حد القول بأنه لم يكن مع القتل وقت الاعتداء عليه وأن الشاهد الأول لم يكن مصاحبا له . ولما كان التناقض في أقوال الشاهدين المذكورين يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة بين الطاعنين والمتهمين الآخرين فبينما يدعو صالح المتهمين الرابع والخامس إلى تأييد أقوال الشاهد الأول فإن مصلحة الطاعنين تستدعى تكذيب هذا الشاهد والتشكيك في الصورة التي أعطاها للحادث مما يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما حتى تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين وعن المتهمين الرابع والخامس مع قيام التعارض المشار إليه آنفا فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد ميني ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
ومهد الحليم اليطاش ، ومختار رضوان ، ومجد صبرى .

(١٧٣)

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ القضائية

تبديد . قصد جنائي . حكم "سبيبه . ما يعيبه" .

إدانة المتهم بجريمة التبديد . دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور يعيب الحكم .
القصد الجنائي في جريمة التبديد : هو إنصاف نية المتهم إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه
واختلاسه لنفسه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى
عليه أجزاء السيارة ولم يردّها إضراراً به ، وبني على ذلك إدانته بجريمة التبديد ،
دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو إنصاف نيته إلى إضافة المال
الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه
لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون
مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٩
بدائرة مركز طوخ : سرق أجزاء السيارة المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة
لمحمد سعيد ربيع . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة
طوخ الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملاً بالمادة ٣٤١
من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش

لوقف التنفيذ بلا مصاريق ، وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إلى المتهم هي تبديد . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريق . استأنف المتهم حكم المعارضة في يوم صدوره ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريق . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك أنه لم يدل على توافر القصد الجنائي لجريمة التبديد التي دانه بها .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إذ يتحدث عن ثبوت جريمة التبديد في حق الطاعن قال "وحيث إنه يبين من أقوال المجني عليه والشاهدين أن أجزاء السيارة سلمت إلى المتهم لتوصيلها إلى منزل المجني عليه ولم يسلمها له إضرارا به ، ومن ثم تكون أركان جريمة السرقة غير متوفرة ويكون الثابت في حق المتهم أنه بدد الأجزاء الميمنة بالمحضر ، وتكون المادة المنطبقة هي المادة ٣٤١ من قانون العقوبات" . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجني عليه أجزاء السيارة ولم يردها إضرارا به ، وبني على ذلك إدانته بجريمة التبديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوفر به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البطاش ، ومختار رضوان ، ومجد صبرى .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ القضائية

قتل عمد "شروع" . سلاح . عقوبة . ارتباط . حكم "تسبيبه . مالا يعيبه"
تقضى "ما لا يقبل من الأسباب" .

شروع فى قتل باستعمال سلاح نارى . استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . إداة
المتهم والقضاء بعقوبة الجوىمة الأشد وهى إحراز السلاح والذخيرة للارتباط . استناد الحكم الى
أن إصابة المجنى عليه حدثت من عيار نارى مما يلزم عنه إحراز المتهم لسلاح وذخائر غير التى ضبطت ولم
تثبت صلتها بها . النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال . لا يقبل .

إذا كانت النية العامة قد أسندت للطاعنين أنهما شرعا فى قتل المجنى عليهما
بسلاحين كانا يحملانهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد نية القتل لعدم
اقتناعه بتوافرها وانتهى إلى اعتبار الحادث جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢
عقوبات وجناية إحراز سلاح ، وطبق المادة ٣٢ عقوبات فقضى بعقوبة
الجريمة الأشد، وهى العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح والذخيرة، وكان الحكم
لم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاحين المضبوطين وإنما أسند إلى كل منهما
إحراز السلاح والطلقة اللذين استعملهما فى الحادث واعتمد فى ذلك على أقوال
المجنى عليهما وما أسفر عنه التقرير الطبي من أن إصابة كل منهما حدثت من عيار
نارى معمر بالرش مما يلزم عند إحرازهما للأسلحة النارية التى أحدثت هذه
الإصابات ولذخائرها ، وهو لم يعرض للسلاحين المضبوطين إلا بصدد القضاء
بمصادرتهم عملا بنص المادة ٣٠ عقوبات ، فإن النعى على الحكم بالفساد
فى الاستدلال يكون فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم أول فبراير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز طائى مديرية المنيا : الأول - شرع في قتل محمد إيب طرقاوى عمدا بأن أطلق عليه بقصد قتله عيارا ناريا من فرد كان يحمله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج . والثانى - شرع في قتل أحمد دكرورى حسانين عمدا بأن أطلق عليه بقصد قتله عيارا ناريا من فرد كان يحمله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للقييد والوصف الواردين بقرار الاحالة . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ - من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول المرافق وبالمواد ١/٢٤٢ و ٣٢ و ٣٠ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة للمتهمين بمعاينة كل منهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو فساد الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتمد فى إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليهما والتقارير الطبية على الرغم مما شاب إجراءات التحريز من خلط فى البيانات المدرجة على حذى الفردين المضبوطين مما يبطل النتائج التى انتهى إليها التقرير الطبي الشرعى - كما استند الحكم فى إدانة الطاعنين إلى التقرير الطبي وحصله بما مؤداه أن المجنى عليهما أصيبا بجروح نارية صغيرة بمقدم الفخذ الأيمن من إطلاق عيار نارى معمر بالرش من مسافة تزيد على أربعة أمتار والتفت عما جاء بهذا التقرير بشأن تعذر تحديد المسافة بالضبط لعدم وجود دائرة كاملة لإنتشار الرش وهو ما يستفاد منه

عدم ترجيحه بين المسافة التي زعمها المجنى عليهما وهي ثمانية أمتار والمسافة البعيدة التي تتفق والتصوير السليم للحادث وهو أن الأبرة النارية أطلقت من مكان المتشاجرين البعيد عن مكان وجود المجنى عليهما الأمر الذي يتعذر معه عليهما رؤية مطلق العيار وتمييزه من بين المتشاجرين . يضاف إلى ذلك أن الحكم انتهى إلى نسبة السلاح المضبوط إلى الطاعنين إستنادا إلى ضبطه في أرض مجاورة لمكان الحادث ، مع أن هذا السلاح كما هو ثابت من التحقيق ضبط بما كينة مهجورة تبعد عن مكان الحادث بحوالى ٥٠٠ متر حسبا ذكر الضابط وهو مكان لا يمت للطاعنين بصلة فضلا عن أن أحدا لم يشهد برؤيتهما يخفيان فيه السلاح أو حتى يتجهان إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله ” إنه في يوم أول فبراير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز مطاي حصل نزاع بين أحمد دكرورى حسانين وبين منير عبد الحكم مرمى بسبب الرى ثم تطور النزاع وحضر فريق الثانى وبعضهم يحمل بندق وأطلق محمد عبد المقصود عيارا ناريا من فرد خرطوش غير مرخص على أحمد دكرورى فأصابه في فخذه الأيمن ، وعندئذ حضر محمد ليب طرفاوى وطلب منه ومن فريقه أن يكفوا أيديهم عن الاعتداء فأطلق عليه طلعت حافظ حسين عيارا ناريا من فرد خرطوش غير مرخص فأصابه في فخذه الأيمن“ . واستند الحكم في الادانة إلى أقوال أحمد دكرورى ومحمد ليب طرفاوى اللذين حصل أقوالهما بما مؤداه أن الأول شهد بحصول نزاع بينه وبين من يدعى منير عبد الحكم وبعد ذلك أحضر الثانى أقاربه ومن بينهم محمد عبد المقصود - الطاعن الثانى - الذى أطلق عليه عيارا ناريا أصابه في فخذه من الأمام وكان على مسافة نحو قصبتين منه ، وأن الثانى شهد بأنه كان في زراعته فسمع ضجة فاتجه إلى مصدرها فشهد طلعت حافظ حسين - الطاعن الأول - حاملا فردا فطلب إليه أن يتخلد إلى الهدوء فما كان منه إلا أن أطلق عليه عيارا ناريا أصابه في فخذه الأيمن وكان في مواجهته وعلى بعد نحو قصبتين منه . كما استند إلى ما تبين من الكشف الطبي الموقع على المجنى عليهما من أن بكل منهما جروحا نارية صغيرة بمقدم الفخذ الأيمن من إطلاق عيار نارى معمر بالرش من مسافة تزيد على أربعة أمتار . واستبعد الحكم المطعون فيه نية القتل لعدم اقتناعه بتوافرها ، وانتهى إلى اعتبار الحادث جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من

قانون العقوبات وجناية إحراز سلاح ، وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الجريمة الأشد وهي العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح والذخيرة التي دان الطاعنين بها استنادا إلى أقوال المجنى عليهما آتقى الذكر . وعرض الحكم للفردين المضبوطين ولم ينسب إحرازهما إلى الطاعنين ولكنه قضى بمصادرتهم عملا بنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان الحكم لم يعول في إدانة الطاعنين على الفردين المضبوطين أو تقرير خصهما فإن ما ينمى الطاعنان استنادا إلى ما شاب إجراءات التحريز من خلط لا يكون له أساس . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنين هما اللذان أطلقا العيارين على المجنى عليهما وأصابهما مستندا في ذلك إلى أدلة صحيحة لها أصلها الثابت في الأوراق استقماها من أقوال المجنى عليهما المؤيدة بما أسفر عنه التقرير الطبي من إصابة كل منهما بعيار معمر بالرأس أطلق من مسافة تزيد على أربعة أمتار ، فإنه لا يقبل من الطاعنين ما يثيرانه عن مسافة الإطلاق مما لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يسند إلى الطاعنين إحراز الفردين المضبوطين وإنما أسند إلى كل منهما إحراز الفرد والطلقة اللذين استعملهما في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال المجنى عليهما وما أسفر عنه التقرير الطبي من أن إصابة كل منهما حدثت من عيار ناري معمر بالرأس مما يلزم عنه إحرازهما للأسلحة النارية التي أحدثت هذه الإصابات ولدخاثرها ، وهو لم يعرض للفردين المضبوطين إلا بصدد القضاء بمصادرتهم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٧٥)

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ القضائية

شيك بدون رصيد . مسئولية جنائية .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تتحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره : ما دام أن الشيك قد استوفى شكله القانونى لكي يجرى مجرى النقود . ذلك أن الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .

وجرد رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره . لا يعفى المتهم من المسئولية الجنائية : متى سحب مبلغا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء .

لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يتقدم المستفيد بالشيك إلى البنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . لما كان ذلك ، فإنه لا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/١١/٢٦ بدائرة قسم عابدين : أعطى بسوء نية لبشير بشور شيكا بمبلغ ١١ ج و ٨٨٧ م لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحنة عابدين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ذهب في قضائه بإدانة الطاعن إلى أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تقع سواء أوجد العجز في الرصيد وقت إعطاء الشيك أم بعد إصداره مع أن القانون لا يعاقب على هذه الجريمة إلا إذا لم يوجد مقابل وفاء للشيك وقت إصداره مع علم الساحب بذلك ، وقد إنتفى الركن المادى للجريمة المنسوبة للطاعن بوجود مقابل الوفاء وقت إعطاء الشيك وإن نقص رصيده عند تقديم الشيك للبنك بعد أسبوعين من تاريخ صحبه . كما لم يتوافر القصد الجنائي في حق الطاعن وهو علمه بنقص رصيده لتأخر المستفيد في تقديم الشيك وعجزه عن تتبع حركة رصيده بالبنك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وورقة الشيك وإفادة البنك بالرجوع على الساحب ، عرض إلى دفاع الطاعن عن انتفاء مسئوليته الجنائية

تأسيسا على أن المستفيد تأخر في تقديم الشيك وأن رصيده وقت إصدار الشيك كان يفى بقيمته ورد عليه بقوله . . "إن الجريمة تقع سواء أ كان المبلغ الموجود وقت إصدار الشيك لا يفى بقيمته أو أنه أصبح كذلك بعد إصداره ولا يحول دون قيامها أن يسحب الساحب رصيده بعد أن تأخر المستفيد في صرف الشيك... وأنه كان على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه". وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون لأنه لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لا حق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشيك حرر بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦ وقدمه المستفيد للبنك في ١٩٥٩/١٢/١٠ لصرف قيمته فلم يجد رصيدا قائما قابلا للسحب ، وكان الحكم قد ضمن أسبابه أنه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ، ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، فإن ذلك يعتبر صحيحا في القانون وتتوافر به عناصر الجريمة التي دين الطعن بها .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى منم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٧٦)

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٢ القضائية

دعوى مدنية . صلح . دفاع .

عقد الصلح — كذبه من العقود — قاصر على طرفه .

رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصيا على أولادها القصر .
المدعى بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المجنى عليه . ثبوت أن هذا الأخير لم يعين
وصيا على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا نائباً عن الورثة . رفض المدعى . في محله .

إذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية
لسبق حصول صلح فيها مع أخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض
هذا الدفع بقوله إن المدعية بالحق المدنى — وهى الوصية على أولادها القصر —
لم تكن طرفا فى هذا الصلح ، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحا فى القانون .
ذلك أن عقد الصلح — كذبه من العقود — قاصر على طرفه ، وما دام أن
العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه ، وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة
ولا وصى على قصر أخيه ، فإن توقيعه على هذا العقد بصفته وصيا لا يضمنى عليه
هذه الصفة ، كما أن أثر العقد لا يتعدى إلى المدعية بالحق المدنى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بناحية مركز
الجيزة مديرية الجيزة : ضرب عثمان عبد الرحمن هيبه عمدا بعصا على رأسه فأحدث به
الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب

أفضى إلى موته . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعت وافية على عمران عن نفسها وبصفتها وصية على أولاد المحبى عليه بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنبايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الإتهام بمعاقة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى وافية على عمران عن نفسها وبصفتها وصية على أولاد المرحوم عثمان عبد الرحمن هبة مبلغ ثمانمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور فى النسيب والخطأ فى القانون، ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها ، وتقدم بمحضر صلح ثابت فيه أن أخ المحبى عليه قرر بعد استلامه التعويض الذى قدره المجلس العرفى أنه تنازل عن الدعوى المدنية بوصفه وصيا على أولاد المحبى عليه ، إلا أن والدته القصر تقدمت كمدعية بالحق المدنى وبصفتها وصية على أولادها وقضى لها الحكم المطعون فيه بالتعويض دون أن يرد على الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية إلا بقوله إن المدعية بالحق المدنى لم تكن طرفا فى هذا الصلح ودون أن يشير بشيء إلى ما هو ثابت فى محضر الصلح من أن أخ المحبى عليه استلم التعويض بصفته وصيا على أولاد أخيه القصر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض للدعوى المدنية قال "إن وافية على عمران عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم عثمان عبد الرحمن رحيم هبة - المحبى عليه - ادعت مدنيا قبل المتهم - الطاعن - وطلبت الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٤٠٠٠ ج على سبيل التعويض ... وأن أساس الدعوى المدنية هو ثبوت وقوع الفعل الضار غير المشروع من المدعى عليه بالحق المدنى وإلزام هذا الأخير بتعويض المضرور عن هذا الفعل ، وقد ثبتت إدانة المتهم بضرب مورث المدعية بالحق المدنى والقصر المشمولين بوصايتها ضربا

أفضى إلى موته وحرمان المدعية بالحق المدني من عائلهم ومن ثم يتعين عليه تعويضهم عما أصابهم من ضرر بسبب ذلك وفقا لما تقضى به المادة ١٦٣ من القانون المدني ، ومن ثم تكون الدعوى المدنية في محلها . كما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدعية بالحق المدني تقدمت بقرار وصايتها على أولادها القصر ، وتقدم الدفاع عن الطاعن بمحضر صلح ودفع بعدم قبول الدعوى المدنية لحصول صلح بمحضر رسمي . وودت المدعية بالحق المدني بأن هذا المحضر إنما هو محضر تحكيم حرر مع أخ المجنى عليه بصفته ممثلا للعائلة في المجلس العرفي صيانة للأمن العام ولا شأن له في الدعوى المدنية إذ أنه ليس وارثا للمجنى عليه ، ولم يعين وصيا على أولاد أخيه القصر . وقد رد الحكم المطعون فيه على ما دفع به الطاعن من عدم قبول الدعوى المدنية بقوله ” ولا محل لما أثاره الدفاع عن المتهم من سبق حصول صلح في الحقوق المدنية المدعى بها إذ الثابت أن المدعية بالحق المدني لم تكن طرفا في هذا الصلح ، ومن ثم يكون ما أثاره الدفاع عن المتهم في هذا الصدد لا سند له من الواقع أو القانون “ — لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم صحيحا في القانون ويتضمن الرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول الدعوى المدنية لحصول صلح فيها ، ذلك أن عقد الصلح — كغيره من العقود — قاصر على طرفيه ، وما دام أن العقد المقدم قد تم مع شقيق المجنى عليه ، وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصى على قصر أخيه كما أقر بذلك في محضر الجلسة ، فإن توقيعه على محضر الصلح بصفته وصيا لا يضمن عليه هذه الصفة ، ولما كانت المدعية بالحق المدني قد عينت وصية على أولادها قصر المجنى عليه ، وكانت لم توقع على عقد الصلح المقدم فلا يتعدى أثره إليها ولا يحق للطاعن أن يحتج به قبلها ، ويكون الطعن بذلك على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٧٧)

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ القضائية

غش . حكم "تسبيبه . ما لا يعيبه" . نقض "أسبابه . ما لا يقبل منها" .

(اوب) جريمة الغش . ما يفرها : إضافة مادة غريبة إلى السلعة ، أو انتزاع شيء من عناصرها النافعة ، أو إخفاء البضاعة تحت مظهر خادع ، أو إضافة مادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد إخفاء رداءتها .
تغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، لا يشترط .

ثبوت إضافة مادة نشأ الأذرة إلى مسحوق الشيكولاتة المعروض للبيع ، وعدم التنبيه إلى أن تلك المادة تدخل ضمن عناصر تكوينه الأساسية . الحكم بالإدانة من جريمة الغش استنادا إلى أن ذلك من شأنه تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص . قضاء سليم .

العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . مسألة موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض بها : ما دام الحكم قد دلل عليها باقتناع سليم من وقائع الدعوى .

١ — الغش كما صينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بإضافة مادة غريبة إلى السلعة ، أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة

أجود مما هي عليه في الحقيقة . ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت . ويستفاد الترييف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاتة من مسحوق كاكاو ومضاف إليه ما نسبته ١٥ ٪ من مادة نشا الأذرة التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بغير أن ينبه إلى أن مادة نشا الأذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص ، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن التحدى في هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه .

٢ — العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع ، فتمت استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة آخرين والطاعن بأنهم في يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٨ بدائرة الموسيقى : عرضوا للبيع شيئاً من أغذية الإنسان "مسحوق شيكولاتة رويال" مع علمهم بغشه . وطلبت عقابهم بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٠ عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهم الأول والأخير (الطاعن) عشرة جنيهات والمصادرة وبتغريم كل من باقي المتهمين ٥٠٠ قرش والمصادرة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين الأول والرابع (الطاعن) . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضورها بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أولاً — برفض الاستئناف بالنسبة للمستأنف الثاني (الطاعن) وتأييد الحكم المستأنف . وثانياً — بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وتغريمه مائة قرش والمصادرة . فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن غش مسحوق الشيكولاته بإضافة مانسبته ٣٠٪ من مادة النشا إليه مع أن المادة المضبوطة هي مسحوق الكاكاو وليست مسحوق الشيكولاته . ومن المتعارف عليه علما أن مادة النشا توجد في الكاكاو بنسب تختلف باختلاف أنواع اللوز المستخدم في تصنيعه على أن النسبة المقررة والمألوفة هي ٣٠٪ وهي النسبة ذاتها التي استظهرها التحليل مما ينفى عن الطاعن قصد الغش . يضاف إلى ذلك أن المشرع لم يحدد نسبة النشا في مسحوق الكاكاو حتى تتحدد تبعاً الزيادة التي يعتبرها هذا المسحوق مغشوشاً . وترتباً على ذلك وبالنظر إلى عدم صدور تشريع يحدد نسبة النشا فإن الواقعة تكون غير معاقب عليها قانوناً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مفتش الأغذية أثبت في محضره المؤرخ ١٠/٥/١٩٥٨ أن اركولا هانوالدى يعمل مديراً عاماً لشركة رويال لصناعة الشيكولاته بالاسكندرية عمل على تعبئة حلب شيكولاته مبين على فلافها أنها تحتوي كاكاو وسكر وأملاح وروايج ثم ظهر من التحليل الكيماوى أنها مغشوشة بمادة نشا الاذرة بنسبة حوالى ١٥٪ . وقد ضبط لدى المذكور عشرون علبة فى ٢٠/٨/١٩٥٨ كما ضبط لدى التاجرين بطرس وسلامه عبد الملاك ثمان وأربعون علبة من هذه المادة . وتبين من تحليل العينات المأخوذة منها أنها غير مطابقة تماماً لبيان التركيب لاحتوائها على نسبة من نشا الاذرة تقدر بحوالى ١٥٪ . وقرر المتهمان بطرس وسلامه أنهما اشتريا الحلب المضبوطة من وكيل شركة رويال فى ١٤/٨/١٩٥٨ بمقتضى فاتورة قدماها . وقال البائع لهما إن حلب الشيكولاته المباعة للتاجرين المذكورين ترد إليه من مصنع رويال بالاسكندرية ويقتصر دوره على التوزيع ، أما الشركة فهي المسئولة عن الصنع . وتبين أن مدير الشركة المسئول عن صنع المسحوق وتعبئته هو تومى خريستو " الطاعن " . واستند الحكم فى الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة وتقرير التحليل وشهادة المحلل الكيماوى بجلسة المحاكمة . وقد أثبت

الحكم الابتدائي، المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، الواقعة في حق الطاعن بقوله "وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهمين الأول والأخير " الطاعن " ثابتة قبلهما فقد اعترفا بإضافة مادة النشا إلى محتويات علب الشيكولاته بدعوى أنها لازمة في صناعة الشيكولاته لتجميدها في الصنع ولحاجة مادة الكاكاو إليها لذوبانه " . ولما كان هذا الزم قد دحضته الخبرة الكيماوية حسبما هو ظاهر من مناقشتها في محضر جلسة ١٨/٥/١٩٦٠ فقد قررت أن إضافة النشا إلى الكاكاو يساعد على تلفه وتسوسه ، وأن مادة النشا لا تساعد على تجميد الشيكولاته في الصنع ولا على ذوبانه لأن الكاكاو فيه مادة النشا بطبيعته . وفضلا عما سبق فقد شهدت بأن الكاكاو يتغير إذا أضيف إليه نشا اذرة بنسبة ١٥٪ كالنسبة المضافة . أما من حيث إن الفحص الكيماوي لم يفرق في تقريره بين نشا الكاكاو ونشا الاذرة فقد ردت الخبرة على ذلك بأن الوارد في التقرير إنما هو نسبة النشا المضافة من الخارج لأن نشا الكاكاو لا يذكر في التقرير، كما ذكرت أن السبب في إضافة نسبة كبيرة من نشا الاذرة إلى الكاكاو ، هو رخص ثمن نشا الاذرة عن مادة الكاكاو وعلى هذا فقد جرى العمل على التجاوز عن ٥٪ ، وما زاد عن ٥٪ يعتبر غشا وذلك طبقا لمرسوم التوابل . وقالت أيضا إن المتهمين لم يذكروا على العبوة أن بها نشا مع أنهم ذكروا جميع المواد الأخرى المضافة ، وهذا غش أيضا . كذلك ليس لهم الاحتجاج بالمنشور الخاص بعدم صدور قرار بفرض حد أدنى لمسحوق الشيكولاته أو للشيكولاته طبقا للمادة ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، لأن الحالة التي صدر بخصوصها هذا المنشور ليست كالحالة التي نحن بصددتها . فالعبوات المضبوطة في حالة المنشور موضحا عليها إضافة مواد نشوية وقد طبقت نتيجة التحليل البيان الموضوع على العبوة ، أما في حالتنا فالأمر يختلف إذ لم يوضح على العبوات أن بها مواد نشوية مع أنه ثبت من التحليل أن بها نشا اذرة بنسبة ١٥٪ ورماد بنسبة ٧ - ٢٪ . هذا وجميع صور التقارير عن فحص العينات المقدمة من المتهمين يتفق مع ما قالته الخبرة الكيماوية من أن نشا الاذرة لا يتجاوز ٥٪ . أما من حيث الاحتجاج بالأحكام المقدمة فهي ليست حجة على هذه المحكمة ، ومع ذلك فإن نشا الاذرة لا شك أنه من العناصر الداخلة في تركيب الغذاء المعروض إذا ما أضيف إلى الكاكاو بنسبة مرتفعة وبيع

باعتباره مسحوق كاكاو مع أن نشا الأذرة مضاف إليه بهذه النسبة التي لم يقل بها أحد والتي يكذبها المتهمون أنفسهم في مذكراتهم ، فإذا لم توضح في هذه العبوات هذه الإضافة فلا شك أن ذلك غش حرمه القانون ، كما أن تهمة الإضافة تأثير طبي من ناحية القيمة الغذائية بالزيادة أو النقصان إذا لم يكن القصد من إضافتها — كما ذهبت الأحكام المقدمة — أن تكون عاملا خارجا عن تكوين المادة الغذائية فإن هذا إن أمكن القول به في إضافة نسبة بسيطة لا تتجاوز ٥ ٪ من النشا فإنه لا يمكن القول به فيما لو زادت النسبة إلى ١٥ ٪ لأن القصد فيه هو الغش في الحالة الأخيرة ، فضلا عن الجشع التجاري عند ما تبين أن نشا الأذرة أرخص ثمنًا من الكاكاو كما ذكرت الخبيرة . هذا والفرق كبير من حيث القيمة الغذائية والتكلفة في الإنتاج بين شيكولاتة صنعت من كاكاو ، وأخرى أضيفت إليها نشا الأذرة بنسبة زائدة . كذلك يرد على ما شهد به المفتش الكيميائي بالاسكندرية من أن نشا الأذرة ليست من العناصر الداخلية في تكوين ذلك المحلول . هذا إذا كانت النسبة المضافة من نشا الأذرة مرتفعة كالحالة التي نحن بصددنا وأخفيت هذه الإضافة فلم توضح على الغلاف الخارجي للعبوات ، ولا شك أن المتهمين قصدا من إضافتها في هذه الحالة لتكون عاملا أساسيا للتكوين وهو غش حرمه القانون “ . لما كان ذلك ، وكان الغش كما عيّنته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — بإضافة مادة غريبة إلى السلعة أو بائزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة ، وكان لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت ، والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاته من مسحوق كاكاو مضافا إليه ما نسبته ١٥ ٪ من مادة نشا الأذرة التي تقل في التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا

المسحوق البيع بغير أن يثبت إليه أن مادة نشا الاذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم أن المسحوق من الكاكاو الخالص ، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولا يقبل من الطاعن في صورة هذه الدعوى أن يتحدى بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات مسحوق الكاكاو أو الحد الأدنى لعناصر تكوينه مادام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حقه بما أورده من أدلة سائغة أنه عمد إلى تضليل المشتري بتزييف حقيقة السلعة بما يتوافر به الغش في حكم المادة آنفة الذكر . لما كان ما تقدم ، وكان ما يقوله الطاعن من أن نسبة النشا في مسحوق الكاكاو تعادل نسبة النشا الطبيعي في مادة الكاكاو على غير أساس ، إذ أثبت الحكم المطعون فيه من واقع تقرير التحليل وشهادة المحلل الكيميائي أمام المحكمة أن المادة المضافة إلى المسحوق وهي نشا الاذرة تختلف في طبيعتها عن نشا الكاكاو الطبيعي كما تقل عن هذه المادة في سعر التكلفة ، وكان العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة القضا به ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد تقي، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس، وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد وافي .

(١٧٨)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ القضائية

(١) رابطة السببية . قتل خطأ . حكم "تسبيبه . ما يعيبه" .

الحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ . إقتال الدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل قتي . قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ .

(ب) دعوى مدنية . تعويض . خطأ مشترك . استئناف . حكم "تسبيبه . ما يعيبه" .

تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف مع الأخذ بأسبابه ودون بيان لدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور في الحكم يستوجب نقضه .

١ - إذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل قتي مما يصح به بالقصور الذي يعيبه . ولا يقدح في هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهي الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مفارقة

الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة إلى هذا القدر لإعتبارات الرأفة التي إرتأها فوصل بذلك إلى الحد الأقصى لعقوبة الإصابة الخطأ الميينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فإن امتطراد الحكم المطعون فيه - مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف - إلى القول بامسهم المجنى عليه في الخطأ فضلاً عن قصوره في بيان مداه يكشف عن اضطراب في بيان الواقعة بحيث لا يستطاع استخلاص صورة واضحة لها مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٠/٣/١٩٥٨ بدائرة مركز الزقازيق: تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل محمد طلعت محمد مصطفى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد سيارة بجاجة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميينة بالقرار الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني كل من نعيمه متولى أبو العينين عن نفسها وببصفتها وصية على أولادها القصر واسماعيل محمد مصطفى حسب الله وطلبا القضاء لهما بمبلغ ٨٠٠٠ ج على سبيل التويض قبل المتهم ووحيد الدين عبد الخالق ببصفته المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٥٨ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ ألفى قرش لوقف التنفيذ وإلزامه مع المسئول بالحق المدني متضامنين أن يدفعاً للمدعية الأولى عن نفسها وببصفتها مبلغ ٤٠٠٠ ج وإلى المدعى الثاني مبلغ ١٠٠ ج وإلزامهما كذلك المصروفات ومبلغ ٨٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة وشملت الحكم بالتعويض بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة . استأنف كل من المتهم "الطاعن" والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعين بها هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٥/١/١٩٦١ بقبول الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وإلزامه متضامناً مع المسئول

بالحقوق المدنية بأن يدفع لادعية بالحقوق المدنية نعيمة متولى أبو العينين عن نفسها وبصفقتها وصية مبلغ ألف وخمسة جنية والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما وبإلزام المتهم متضامنا مع المسئول بالحقوق المدنية بأن يدفع للسيد / اسماعيل محمد مصطفى حسب الله مبلغ خمسة وعشرين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما وألزم المدعين بالحقوق المدنية مصاريف استئنافهما ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي القاضي بادانته بجريمة القتل الخطأ والزامه التعويض بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك بانقطاع صلة الإصابات التي نسب إليه أحداثها بالمجنى عليه بوفاته ، ولكن الحكم ساء له عن هذه النتيجة دون أن يبين قيام هذه الصلة ، كما أن الحكم بعد أن تبني أسباب الحكم الابتدائي التي قامت على أساس حصر الخطأ في الطاعن وحده ماد فسلم بأن المجنى عليه أهم في هذا الخطأ دون أن يبين نوعه أو مقداره على رغم أهمية ذلك في الدعوى وأثره في تحديد مقدار التعويض ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بينما كان الطاعن يقود سيارة "أمينيوس" في مساء يوم ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ بدائرة بندر الزقازيق صدم المجنى عليه فأحدث إصاباته المبينة بالتقارير الطبية والتي نقل من أجلها إلى المستشفى حيث ظل بها تحت العلاج إلى أن أخرج منها يوم ٢٣ / ٣ / ١٩٥٨ كطلب ذويه وتوفي في اليوم ذاته ، فصرحت النيابة بدفنه اكتفاء بالكشف الطبي الذي وقع عليه في حال حياته ، وخلص الحكم من ذلك إلى ثبوت خطأ الطاعن بتهوره وعدم حيطته وإسراعه بالسيارة في مكان لا يصح الإسراع فيه وانهى إلى إدانته بجريمة قتل المجنى عليه خطأ .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن ردد في مرحلتى التقاضى تمسكه بانقطاع الصلة بين الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه وبين وفاته التى لم يعرف سببها وطلب قصر مساءلة الطاعن عن جريمة الإصابة الخطأ دون القتل الخطأ ، ولما كان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبى الموقع عليه قبل وفاته ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل قفى مما يصمه بالقصور الذى يعيبه . ولا يقدح فى هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهى الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل فى نطاق عقوبة الإصابة الخطأ ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن بجريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة إلى هذا القدر لا اعتبارات الرأفة التى ارتأها فوصل بذلك إلى الحد الأقصى لعقوبة الإصابة الخطأ المينة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والسارية على واقعة الدعوى كما كان يحرى نصها قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم حين عرض للدعوى المدنية قال "وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فإنه وقد ثبتت الجريمة فى حق المتهم (الطاعن) فتكون الدعوى المدنية على أساس من القانون غير أنه فى مقام تقدير قيمة التعويض فإن المحكمة ترى مراعاة للظروف ولأن خطأ المجنى عليه قد ساهم بقدر فى وقوع الحادث تقدير التعويض بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه للدعى الأول ومبلغ خمسة وعشرين جنيها للدعى الثانى" وانتهى إلى تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض على النحو سالف البيان . وإذ كان الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ فى الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف إلى القول بإسهام المجنى عليه فى الخطأ فضلا عن قصوره فى بيان مداه يكشف عن

اضطراب في بيان الواقعة بحيث لا يستطيع استخلاص صورة واضحة لها .
لما كان ذلك ، وكان العيب الذي أصاب الحكم المطعون فيه في شقيه الجنائي والمدني يتأثر به المستول عن الحقوق المدنية — الذي لم يطعن في الحكم — فإن تقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن يقتضي تقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية معه لوحدة المصلحة ولحسن سير العدالة . لما كان كل ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المستول عن الحقوق المدنية وإلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيى ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موفى .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ القضائية

صلاح . عقوبة . ارتباط . حكم "مايعيه" . نقض "سلطة محكمة النقض" .

(أ) عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . يجب توقيعها .

(ب) العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة . أثردا في الحب قاصر على العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ، دون للعقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . مثل .

١ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

٢ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ، إلا أن هذا الحب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن جرمين للشروع في السرقة ليلا من شخصين يحمل أحدهما سلاحا ناريا وإحراز السلاح والذخيرة وأوقع عليه عقوبة

واحدة وهي المقررة لأشدهما عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة، فانه يكون قد خالف القانون بما يضمن معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في ليلة ٢٩ مارس سنة ١٩٥٩ بمركز أبشواى مديرية الفيوم : المتهمان الأول والثانى - شرعا في سرقة الجاموسة المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لعبد الله عبد الهادى وآخر من منزله المسكون ليلاحالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا "بندقية مششخنة"، وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه وهو مفاجأة الجنديين النظاميين مبارك عبد الهادى والسيد عبد الهادى لهما وضبطهما والجريمة متلبسا بها . والمتهم الأول : ١ - أحرز سلاحا ناريا "بندقية مششخنة" بغير ترخيص . ٢ - أحرز ذخيرة "طلقة" مما تستعمل فى السلاح سالف الذكر الغير مرخص له بإحرازه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضور يا بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين (المطعون ضدهما) بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطمنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أنه دان المطعون ضده فى الجرائم المسندة إليه ومن بينها جريمتى إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص ، وإذ طبق فى حقه عقوبة الجريمة الأشد وهى الشروع

في السرقة ليلا مع آخر حالة كونه يحمل سلاحا ناريا — قد أغفل القضاء بعقوبة المصادرة مع وجوب الحكم بها إعمالا لحكم المادة ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجرائم الشروع في السرقة ليلا من شخصين يحمل أحدهما سلاحا ناريا وإحراز السلاح والذخيرة انتهى إلى عقاب المطعون ضده بالمواد ۴۵ و ۴۶ و ۳۱۶ من قانون العقوبات والمواد ۱ و ۶ و ۲/۲۶ — ۴ و ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ والجدول رقم ۳ قسم أول ب ثم قال ” وحيث إن الجرائم التي ارتكبها المتهم الأول (المطعون ضده) وقعت لغرض واحد ومرتبطة ببعضها ولا تقبل التجزئة فيتعين اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها عملا بالمادة ۲/۳۲ من قانون العقوبات “ ثم أوقع الحكم على المطعون ضده عقوبة الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وأغفل المصادرة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ في شأن الأسلحة والذخائر تنص على أنه ” يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة “ . ولما كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة تكميلية واجب الحكم بها ، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها إلا أن هذا الجلب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم — ولما كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة — ولذلك يجب توقيعهما مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا غفل القضاء بمصادرة السلاح والذخيرة إعمالا لنص المادة ۳۰ من القانون المشار إليه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة وذلك بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ، وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٣٢ القضائية

تفتيش . قرض " أسبابه . ما لا يقبل منها " .

(١) أمر النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش . صحيح في القانون . علة ذلك .

(ب) الإقتصار على طلب الإذن بتفتيش شخص ومسكنه . صدور إذن النيابة متجاوزا حدود الطلب وشاملا من يوجدون مع المأذون بتفتيشه . ليس في ذلك ما يعيب الإذن . النيابة — وهي تملك التفتيش من غير طلب — ألا تنقيد بما يرد في طلب الإذن . تعيب هذا الإذن في أسباب الطعن . لا يقبل .

١ — الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش ، على تقدير اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التي صدر أمر التفتيش من أجلها ، يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — القول بأن طلب الإذن قد اقتصر على طلب الإذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط ، وقد تجاوز الإذن الصادر هذا الطلب فشمّل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الإذن — هذا القول مردود بأن النيابة ، وهي تملك التفتيش من غير طلب ، ألا تنقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز أبوقرقاص محافظة المنيا : أولا - أحرز جواهر مخدرة (أفيونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا - أحرز نبات الحشيش فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقررت الغرفة ذلك . وأمام محكمة جنايات المنيا دفع الحاضر عن المتهم ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل النيابة دون رئيسها ، ثم قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ ، ١٢ من الجدول الأول المرافق ، بمعاقة المتهم "الطاعن" بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتعريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بنى على إجراءات باطلة كما أخطأ فى القانون ، ذلك أن تفتيش الطاعن حصل دون وجود والده المأذون بتفتيشه أصلا ، كما صدر إذن التفتيش ممن لا يملكه . هذا إلى أن إباحة الإذن بتفتيش من يوجدون بمسكن المأذون بتفتيشه وقت التفتيش هى إباحة لتفتيش مجهولين لم توزن التحريات بالنسبة إليهم ولم تقدر جديتها ، فضلا عما ينطوى عليه ذلك من انتهاك للحرريات . وأخيرا فقد تجاوزت النيابة حدود ما طلب منها من الإذن بتفتيش والد الطاعن وحده دون من يوجدون معه .

وحيث إنه من المقرر أن الدفع ببطلان إجراءات التفتيش هو من الدفع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستمد من التفتيش وكان الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون نعيه على الحكم فى هذا الصدد لا محل له - لما كان

ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل النيابة الكلية بقوله "وحيث إنه عن الدفع ببطلان التفتيش فإن صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أى جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن لأن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التى تقع في دائرة المحكمة الكلية التابعين لها وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح فيكون ذلك الإذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش منزل والد المتهم ومن يتواجد فيه صحيحا صادرا ممن يملكه وقد أجرى الضابط تفتيش منزل والد المتهم وكان به المتهم الذى قرر صراحة في تحقيقات النيابة أنه يقيم مع والده في مسكن واحد فيكون الإذن صحيحا والتفتيش صحيحا ويتعين لذلك رفض الدفع". وهذا الذى قاله الحكم كاف وصحيح في القانون - لما كان ما تقدم، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اقتصر على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل النيابة الكلية وهو أساسا يختلف عما يشير في وجه طعنه من أن العبارة التى تضمنها الإذن الصادر بتفتيش والد الطاعن ومسكنه من إباحة تفتيش من يوجد معه وقت التفتيش قد جاءت مجهولة لمن يجرى تفتيشه مما لا يقبل منه طرحه لأول مرة على هذه المحكمة لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتى اطمأنت منها إلى صحة الإذن . هذا إلى أن الأمر الذى تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أوفى محله وقت التفتيش ، على تقدير اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التى صدر أمر التفتيش من أجلها ، يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون . ولما كان الحكم قد ذهب هذا المذهب وأقر ما تم

من إجراءات فإن النعى عليه في هذا الصدد لا يكون له محل — لما كان ذلك، وكان القول بأن طلب الإذن قد اقتصر على طلب الإذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط وقد تجاوز الإذن الصادر هذا الطلب فشمـل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الإذن — هذا القول مردود بأن النيابة — وهي تملك التفتيش من غير طلب — ألا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن ، ومن ثم يكون هذا النعى غير صديد .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٨١)

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ القضائية

وصف التهمة . محاكمة "إجراءاتها" . دفاع . عاهة مستديمة .

إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستديمة . قيام المحكمة بتغيير التهمة إلى ضرب أحدث
بالمجنى عليه إصابة أخرى ، وبرثة المتهم من تهمة العاهة لعدم ثبوت نسبتها إليه بالذات . ذلك تغيير
يقضى فيه المتهم إليه . مخالفة ذلك ومعاقبه عن التهمة الجديدة . إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن الأول لإحداثه عمدا
بالمجنى عليه إصابة تخلف لديه من جرائمها عاهة مستديمة ، ولأن الطاعنين الثانى
والثالث أحدثا بالمجنى عليه نفسه إصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد
عن عشرين يوما ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى القول بأن المحكمة
لا تطعن إلى نسبة العاهة إلى الطاعن الأول وحده وانتهى إلى تبرئته من هذه
التهمة ودان للطاعنين الثلاثة باعتبار أنهم ضربوا المجنى عليه عمدا فأحدثوا به
الإصابات التى أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما طبقا لنص
المادة ١/٢٤١ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة
أن مرافعة الدفاع دأرت حول الوصف الوارد بأمر الإحالة دون أن تعدل
المحكمة التهمة فى مواجهة الطاعن الأول أو تلقت نظر الدفاع إلى هذا التعديل
كى يعد دفاعه على أساسه مما يبطل إجراءات المحاكمة . ذلك أن المحكمة وإن
كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الإحالة بل إن من واجبها أن تطبق على
الواقعة المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد

تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل مكان الواقعة المسادية التي أقيمت بها الدعوى وببيانها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى خلاف التي أقيمت بها الدعوى — كتعديل التهمة من إحداث إصابة معينة نشأت عنها عاهة إلى ضرب أحدث إصابة أخرى بالمجنى عليه غير التي وردت بأمر الاحالة والتي دارت عليها المرافعة — فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن الأول إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والاحالة بالنسبة إلى الطاعنين جميعا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم أول أغسطس سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم حلوان محافظة القاهرة : الأول " الطاعن الأول " — أحدث عمدا بعبد الحليم عبد الباقي الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة في نهاية حركات مفصل الرمخ الأيسر وتيبس بسيط في حركة ثنى أصابع اليد اليسرى مما ينقص من قدرته على العمل بنحو ١٢ ٪ . والثانى والثالث " الطاعنان الثانى والثالث " — أحدثا عمدا بعبد الحليم عبد الباقي قطايف الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الابتدائى والشرعى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤١، ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد أدعى المجنى عليه بحق مدنى قدره ٢٠٠ جنيه قبل المتهمين متضامنين . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين " الطاعنين " بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وإلزامهم بالتضامن بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثين جنيا والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيات مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك على اعتبار أن التهمة بالنسبة لجميع المتهمين هي إحداث إصابات تقدر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحكمة وقد قضت ببراءة الطاعن الأول من تهمة إحداث العاهة ما كان لها بعد ذلك أن تدينه بتهمة الضرب الذي أعجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما وهي واقعة غير الواقعة التي رفعت بها الدعوى والتي تضمنها أمر الإحالة دون أن تلتفت نظره إلى الإتهام الجديد وتسمع دفاعه فيه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن الأول لإحداثه عمدا بالمجنى عليه الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة ، ولأن الطاعنين الثاني والثالث أحدثا بالمجنى عليه نفسه إصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى ثم خلص إلى أن " المحكمة لا تظمن إلى نسبة العاهة إلى المتهم الأول - الطاعن الأول - وحده بعد التردد الذي شاب أقوال المجنى عليه أمام البوليس وبعد ذلك عند استجوابه بمعرفة النيابة ويكون المتهم بإحداث العاهة مجهولا بين المتهمين فيتعين تبرئة المتهم الأول من تهمة الجنائية " ثم انتهى إلى إدانة الطاعنين الثلاثة بضرب المجنى عليه عمدا فأحدثوا به الإصابات التي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن صرافعة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الإحالة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن الأول أو تلتفت نظره الدفاع إلى هذا التعديل كي يعد دفاعه على أساسه مما يبطل إجراءات المحاكمة ، ذلك أن المحكمة وإن كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الإحالة بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر

أخرى خلاف التي أقيمت بها الدعوى — كتعديل التهمة من إحداث إصابة معينة نشأت عنها العاهة إلى ضرب أحدث إصابة أخرى بالمجننى عليه غير التي وردت بأمر الإحالة والتي دأرت عليها المرافعة — فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن الأول إلى هذا التعديل فلأنها تكون قد أخلت بمقتضىه في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى ، وذلك بالنسبة إلى الطاعنين جميعا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف .

جاسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برياسة السيد / محمد متولى متلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافى .

(١٨٢)

الطاعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ القضائية

محاكمة ” إجراءاتها “ . دفاع . حكم ” ما يبطله “ .

أقوال أحد المتهمين في الدعوى . اعتبارها دليل لإثبات ضد منهم آخره . ذلك من شأنه قيام
تعارض بين مصلحة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما .

السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يبطل الحكم

إذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث أنه اعتبر مقررها
شاهد لإثبات ضد الطاعن الرابع مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر
وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما
الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها .
لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة إذ سمحت لمحامي الطاعن الثالث بالمرافعة
عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع
مما يعيب الحكم ويبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٩
بعزبة عبد الحميد عمر بزمام الراهب مركز شبين الكوم مديرية المنوفية : أولا —
المتهمون العشرة الأول ” الطاعنون الثمانية الأول وآخران “ : سرقوا مبالغ النقود

الذهبية والورقية والسلاحين والذخيرة والحقيبتين والأوراق والأشياء المينة بالمحضر لعبد الحميد حجازي بطريق الإكراه الواقع عليه وعلى كل من زوجته السيدة دولت على عمرو وتابعه محمد عبد الفتاح عرفه بأن توجهوا إلى منزل المجنى عليه حاملين فيما أولهم أسلحة نارية وهددوه وزوجته وتابعه المذكورين بها - إن هم قاوموا أو استغاثوا - كما استولى المتهم الأول على بندقية المجنى عليه وساهم بواسطتها في تهديد المذكورين ودفع أحدهم المجنى عليها الثانية لما اعتزضت سبيلهم فسقطت على الأرض وضرب المتهم التاسع المجنى عليه الثالث بسوط كان يحمله قاصدا إرغامه على فتح خزانة المجنى عليه الأول مما ترك به آثار الجروح الميئسة بالتقرير الطبي وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على المسروقات والفرار بها . ثانيا - المتهم الحادي عشر "الطاعن الأخير" : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع باقي المتهمين في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معهم على ارتكابها وساعدهم على ذلك بإعطائهم أسلحة نارية استعملت في تهديد المجنى عليهم السابقين ، فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا - المتهم الأول أيضا "الطاعن الأول" : أحرز بندقية المجنى عليه المسروقة غير المششخنة "بندقية خرطوش عيار ١٢" بغير ترخيص . وطلبت النيابة العامة من محكمة الجنايات معاقبة المتهمين طبقا للمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢/٣١٤ من قانون العقوبات والمتهم الأول أيضا بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ الملحق به . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١ حضوريا لجميع المتهمين عدا المتهمين التاسع والعاشر فغايبا لهما - عملا بالمادة ١/٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات للمتهمين العشرة الأول وبالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١/٣١٤ - ٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأخير وبالمواد ١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ الملحق به مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول أيضا بمعاينة كل من المتهمين جميعا بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ومصادرة السلاح المضبوط . فطن المحكوم عليهم هذا التاسع والعاشر في هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدم الطاعنون الأول والخامس والسادس أسبابا لطعنهم . . . الخ .

المحاكمة

من حيث إن الطعن المقدم من كل من الطاعنين الثاني والثالث والرابع والسابع والثامن والتاسع قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مما ينهه الطاعن الرابع هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحقه في الدفاع إذ تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الثالث محام واحد رغم تعارض مصلحة كل منهما مع الآخر .

وحيث إنه لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الأستاذ عبد المجيد عامر المحامي حضر عن الطاعنين الثالث والرابع والسادس وأبدى دفاعه عنهم جميعا ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال المتهم الثالث عبد القادر عبد الواحد خليفه بقوله : " وقرر المتهم الثالث في محضر جمع الاستدلالات بأن المتهم الرابع (الطاعن الرابع) حضر إليه بناحية أكباد دجوى في الليل وطلب منه الذهاب إلى المتهم الأخير (الطاعن التاسع) في مسكنه واستدعاه ففعل ، ولدى عودته مع هذا الأخير شاهد المتهم الرابع وهو يقوم بتوزيع نقود على باقي المتهمين ثم حرق أوراقا " . كما أفصح الحكم عن اطمئنانه إلى ما أورده من أقوال المتهم الثالث من أنها جاءت مؤيدة لإعتراف المتهمين الأول والثاني - لما كان ذلك ، وكانت هذه الأقوال من بين الأدلة التي استند إليها الحكم في إدانة الطاعن الرابع ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث أنه اعتبر مقررها شاهد لإثبات ضد الطاعن الرابع مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة إذ سمحت لمحامي الطاعن الثالث بالمرافعة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين ومن بينهم الأول والخامس والسادس الذين لم يقدموا أسبابا لطعنهم .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : هادل
يونس ، وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . دفاع . مسئولية جنائية . حكم "تسييه" .

اختلاس أشياء محجوزة إداريا . قيام المتهم بوفاء بجزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم
البيع . ينفي المسؤولية عن التبديد : إذا كان ماتم الوفاء به بمادل قيمة الأشياء المحجوزة .

الحكم بالإدانة . استنادا إلى أن المتهم لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم
المحدد للبيع ، ودون أن يعنى الحكم ببيان قيمة المحجوزات منسوبة إلى ما أوفى به المتهم . قصور .
لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .

إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطلوبا
منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ
المطلوب منه ، وكان الحكم قد حول في الإدانة عن التبديد على ما قاله من أن
الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن
يعنى بتحقيق هذا الدفاع ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة إلى المبلغ
الذى أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبديد تنتفى إذا ماتم
الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع . إذا كان
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد حال دون
تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوبا بالقصور
بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز دمنهور : بدد المحجوزات المينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة المسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلامصروفات جنائية . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة التبيد على الرغم من أنه سدد المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى رفعت على الطاعن لأنه في ١٩٦٠/١١/٣٠ بدائرة مركز دمنهور : بدد المحجوزات المينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها ، وقضت محكمة مركز دمنهور غيابيا بمعاقبته بالحبس شهرا والإيقاف . فعارض ، وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، وقضى حضوريا بالتأييد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة التبيد خلص إلى القول " وحيث

إن الصراف شهد بالجلسة أن المتهم سدد مبلغ ٥٩٠ ج وافق مع البنك على تقسيط الباقي . وحيث إن المتهم لم يمثل بجلطة المحاكمة ليدفع الاتهام المسند إليه وقد ثبت في حقه ثبوتاً كافياً من تسلمه المحجوزات على سبيل الوديعة واختلاسها لنفسه إضراراً بالدائن الحاجز "وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله " إن دفاع المستأنف من سداده كافة الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع فردود عليه أنه يبين من الأوراق أنه لم يسدد كامل الدين قبل يوم البيع وإنما قام بسداد جزء منه حوالي ٢٤٠ ج وأما باقي الدين المحجوز من أجله فقد سدده بعد التبريد وبلغت جملة تورايداته ٥٩٠ ج بشهادة الصراف بالجلسة وأما دين بنك التسليف البالغ ٤٥٠ ج فلم يك قد سدد إلا أنه قسط أخيراً بشهادة الصراف " لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الاستئناف بأنه سدد ما كان مطلوباً للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قد قبل تقسيط المبلغ المطلوب له ، وكان الحكم قد حول في الإدانة على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة إلى المبلغ الذي أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبريد تنتفى إذا ماتم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد حال دون تمكين هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث سائر ما جاء بأسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم قاض رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٨٤)

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٣٢ القضائية

حكم " ما يبطله " . قضاة .

سماع المرافعة وجزء الدعوى للحكم . النطاق بالحكم يكون من الهيئة التي سمعت المرافعة ، أو أن
يكون أعضاؤها جميعا قد وقعوا على مسودة الحكم . عدم مراعاة ذلك . أثره : بطلان الحكم .

إذا كان يبين من المفردات أن أحد القضاة كان ضمن الهيئة التي سمعت
المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نظمت به ،
بل حل محله قاض آخر ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقضى
بذلك المادة ٣٤٢ مرافعات - كما خلت قائمة الحكم من توقيعها عليها ،
ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضي مالف الذكر
في الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ من مارس سنة ١٩٦١ بدائرة
بندر الزقازيق : هتك عرض الصبية تمام حسين حسنى والتي لم تبلغ ثمانى عشرة سنة
كاملة بغير قوة أو تهديد بأن ضمها إلى صدره ولس سوءتها وحاول تقييلها .
وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر الزقازيق
قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام
بمحس المتهم أسبوعا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش . فاستأنف هذا الحكم كل
من النيابة العامة والمتهم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا

بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبجس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وبلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه قد انطوى على بطلان لصدوره من غير الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وتختلف القاضى الذى يكمل هذه الهيئة عن التوقيع على مسودة الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن القاضى " السيد هاشم " كان ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم ولكنه لم يشترك فى الهيئة التى نطقت به بل حل محله قاض آخر ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودة الحكم — كما تقضى بذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ولا يوجد فى أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضى سالف الذكر فى الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان متعبنا نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث ما تردى فيه الحكم من خطأ قانونى مبناء استناده إلى الدليل المستمد من التفتيش الباطل الذى بنى على واقعة مجهلة لا تتضمن بذاتها جنائية أو جنحة سمحت نسبتها إلى الطاعن ذلك بأن بطلان الحكم له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتصلة بخالفة القانون فلا تملك المحكمة إزاء قبوله التعرض لنا انساق إليه الحكم من تهريرات قانونية خاطئة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

رياسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس
رتوفيق الخشن ، وحسين السركى ، وأحمد موافى .

(١٨٥)

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ القضائية

نقض " إجراءاته " . محاماه . إثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه " .
ما لا يعيبه " .

(أ) الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية . توقيع محام واحد على تقريرى
الأسباب . تلك مخالفة مهنية من المحامى لا تجرد هذا العمل الإجرأى من اثاره القانونية ،
ولا تنال من صحة تقرير الأسباب .

(ب) إصابة بعض المجنى عليهم فى غير مقتل . الاستدلال على قيام النية لدى الجانى على قتلهم
من إزهاقه روح من توفى من المصابين . ذلك يجافى الفهم القانونى الصحيح . هــ ذلك
نية القتل يضررها الجانى ويتعين على القاضى أن يستظهرها .

التزيد بهذا التقرير القانونى الخاطى . لا يضرر الحكم : إذا كان قد أورد الأدلة
والمظاهر التى تدل على نية القتل وتكشف عنها فى مجموع ما قاله فى مدوناته من تلك النية
ومن سبق الإصرار ، وما حصله من التقارير الطيبة .

مسئولية مدنية . حكم " تسببيه " . ما يعيبه " . نقض " حالاته " .

(ج ، د) مسئولية المتبوع من الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . قيامها على خطأ
مفترض فى جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس . متى تتحقق ؟ كلما كان فعل التابع قد
رفع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استعمل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل
الضار غير المشروع ، أو بإثبات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه . يستوى فى ذلك ،
ارتكاب الفعل لمصلحة المتبوع ، أو من باحث شخصى متصل أو غير متصل بالوظيفة .
المادة ١٧٤ / ١ مدنى .

إلغيات الحكم من دلالة استعمال السلاح الحكومى المسلم إلى المتهم فى ارتكاب الفعل للضار الذى دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها فى مقارنة ذلك الفعل .
قصور يوجب الحكم ، ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

١ - إذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن المحامى الموقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه " الطاعن الأول " هو بذاته الذى وقع على تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية " الطاعن الثانى " الأمر الذى يتمتع عليه طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماه أمام المحاكم ، إلا أن هذه المخالفة المهنية لا تستتبع تجريد العمل الاجرائى الذى قام به من آثاره القانونية ، وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت للاجراء المذكور الذى تم وفقا للأوضاع التى تطلبها القانون ، ومن ثم فلا يضار أى الطاعنين بتلك المخالفة .

٢ - لا يقدح فى سلامة الحكم ما استطرد إليه من قول وهو فى معرض التدليل على نية القتل من أنه " وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن فى مقتل فإن هذا لا ينفى قيام نية القتل التى ظهر أثرها فى ازهاق روح من توفى من المصابين " ، ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافيا للفهم القانونى الصحيح لاستدلالة على قيام نية القتل من ازهاق روح من توفى من المصابين وهى النتيجة التى يضررها الجانى ويتعين على القاضى أن يستظهرها ، إلا أن هذا التقرير القانونى الخاطىء لا يضير الحكم ولا يبدو أن يكون تزييدا منه لا يعيبه بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التى تدل على نية القتل وتكشف عنها فى مجموع ما قاله فى مدوناته من تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية .

٣ - من المقرر أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١/١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل لإثبات العكس مرجعه إلى سوء اختياره تابعه وتقصيره فى رقابته . وإذا حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون

الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شأنا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على انيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعلة لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

٤ - التفات الحكم عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسلمة إلى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارفة ذلك الفعل ، يجعله مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويمعز عكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسئولين عن الحقوق المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول وآخرين بانهم في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ بدائرة مركز مشربين مديرية الغربية : الثلاثة الأول "ومنهم الطاعن الأول" - أولا - قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار أحمد إبراهيم العربي وحسن مومى المنير بأن عقدوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية وأطلقوا منها أعيرة عليهما قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياتهما ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهمين في الزمان

والمكان سالف الذكر شرعوا في قتل كل من محمد أحمد العربي والسيد موسى المنير وعبد المفعم على عبد المنعم وعلى الحسيني سليمان والسيد ابراهيم الفار و ابراهيم محمد قناية عمدا مع سبق الاصرار بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية وضربوا محمد أحمد العربي على رأسه بمؤخرة البندقية فاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات الميينة بالتقارير الطبية، ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج . وثانيا - شرعوا في قتل الدابة الموضحة بالمحضر والمملوكة للسعيد يونس بغير مقتض بأن أطلقوا عليها النار فأصبحت بالاصابات الموضحة بالتقرير الطبي البيطري، ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو إسعافها بالعلاج . والمتهم الرابع - أحرز سلاحا ناريا "بندقية مششخنة" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ بالنسبة للثلاثة الأول و ١ و ٥ و ٩ و ٣ و ١٢ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ للرابع . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى كل من سيد موسى المنير ومحمد أحمد العربي بحق مدنى قدره قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن مع وزارة الداخلية والمسئول عن الحقوق المدنية السيد/عبد العزيز البدر اوى . ومحكمة جنايات دمياط قضت بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ حضوريا للاول "الطاعن الاول" وغايبا للباقيين عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٣٥٥ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمواد ١ و ٥ و ٩ و ٣/٩ و ١٢ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع : أولا - بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة ورفض الدعوى المدنية قبل عبد العزيز البدر اوى ووزارة الداخلية . وثانيا - ببراءة المتهمين الثانى والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما . وثالثا - بمعاقة المتهم الرابع بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . فطن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن فيه أيضا سيد موسى المنير المدعى بالحقوق المدنية ... الخ

المحكمة

من حيث إنه وإن كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحامي الموقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه (الطاعن الأول) هو بذاته الذي وقع على تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن الثاني) الأمر الذي يتمتع عليه طبقا للسادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماه أمام المحاكم ، إلا أن هذه المخالفة المهنية لا تستتبع تجريد العمل الإجرائى الذى قام به من آثاره القانونية وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت للإجراء المذكور الذى تم وفقا للأوضاع التى تطالبها القانون ، ومن ثم فلا يضار أى من الطاعنين بتلك المخالفة .

أولا : تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول "المحكوم عليه" .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجناية الشروع فى القتل وبجريمة الشروع فى قتل دابة بدون مقتض ، قد شابه قصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال كما انطوى على خطأ فى الإسناد . وفى تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم لم ينسب إليه فعلا ماديا معيناً بل عده فى القليل ضمن المعتدين وأنه كان ممسكا بندقية يطلق منها الأعيرة النارية على الأهلين ، وأسس قضاءه بذلك على أن جميع الشهود الذين سئلوا بالتحقيقات وبالجلسة — فيما عدا ثلاثة منهم سماهم — شهدوا بتلك الواقعة ، وأن الذين لم يذكروا اسم الطاعن لم تكن أقوالهم نافذة لاشتراكه فى الحادث وإنما مردوها عدم تحققهم منه أو جهالهم به ، وفات الحكم ذكر أسماء جميع الشهود الذين سئلوا فى التحقيقات وبالجلسة أو مؤدى أقوالهم مما يصبه بالقصور . فضلا عن أن حامد عوض خلف قد شهد بالجلسة بأنه لم ير الطاعن يطلق النار على أحد أو أنه كان ممسكا بندقية كما أن المجنى عليه على الحسينى سليمان لم يشهد بالواقعة المذكورة بل إنه لم يتهم أحدا بارتكابها ونفى أنه سمع بأن الطاعن كان موجودا ساعة إطلاق الأعيرة النارية . وكذلك الحال بالنسبة

إلى المصائب منصور رفعت الشبراوى ، فإن أقواله فى التحقيقات خلت من إدلائه بأسماء مطلق النار عليه أو سماعه بأسمائهم . كما أن أقوال محمد أبو العنين الوشنى فى التحقيق — كما حصلها الحكم — لا تفيد رؤيته الطاعن وهو يطلق النار، بل إن مؤداها أنه حضر إلى مكان الحادث بعد وقوعه وكان الطاعن ومن معه على بعد كيلومته . كذلك فات الحكم من أن بين من ذكروا اسم الطاعن فى التحقيقات كل من على عبد المنعم وصابر محمد موسى وعبد العليم اسماعيل حسن وقد قرر هؤلاء أنهم لا يعرفونه ولا يمكنهم التعرف عليه ، وقرر الأخير أنه لا يعرف مطلق النار . وما انتهى إليه الحكم من أن أقوال محمد أحمد العربى اتفقت فى التحقيق مع أقواله بالجلسة غير سديد ، إذ أن أقواله فى كل من هاتين المرحلتين تختلف عن بعضها البعض ، ومؤدى أقواله أنه لم يروا قصة إصابة والده القتل وأنه كان بعيدا عن مكان إصابته وأن الطاعن لم يتصل به أو يضربه ”بدبشك“ البندقية، كما قال الحكم ، بل إن إصابته جاءت من طلق نارى من مجهول . وبذلك يبطل استدلال الحكم فيما استظهره من أقوال الشهود وما نسبته إليهم — باستثناء من سماهم — من إجماع على أن الطاعن كان يحمل سلاحا يطلقه على الأهالى . هذا فضلا عن أن ما أسنده الحكم إلى عمدة البلدة من أنه سأل المصابين فأخبروه بأن الطاعن هو الذى كان يطلق النار لا مأخذ له من أقواله فى التحقيقات إذ نفى فيها أنه سأل أحدا من المصابين . كما أن استدلال الحكم على ثبوت التهمة فى حق الطاعن من أقوال الشهود على زعم أنها مؤيدة بالتقارير الطبية الشرعية غير سديد ، إذ أشار الدفاع إلى أوجه الخلاف بين مؤدى الدليلين القولى والفقنى فى خصوص إصابتي حسن موسى المنير والسيد المنير وعدد الأعيمة التى أطلقت على كل منهما ومستواها ، ولم يشر الحكم إلى هذا الدفاع الجوهرى أو يرد عليه بما يرفع ذلك التناقض ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بالشروع فى القتل العمد والشروع فى قتل دابة بدون مقتضى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومن أقوال شهود الإثبات وعمدة كفر الوسطانى ومن التقارير الطبية الشرعية ، وهى أدلة مردودة إلى أصلها فى

الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد إذ حصل أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم في الإدانة في التحقيقات وبالجلسة خلص إلى أن مؤدى أقوالهم كما أوردها على الوجه المثبت به ، أنهم - فيمن عدا ثلاثة منهم سماعهم - قد شهدوا بأن الطاعن كان في القليل ضمن المعتدين وأنه كان ممسكا بندقية يطلق منها الأعيرة على الأهليين وأن الشهود الذين لم يذكروا اسمه لم تكن أقوالهم نافية لإشتراكه في الحادث وإنما مردها هو عدم تحققهم منه أو جهلهم به ، وانتهى الحكم إلى أنه ثبت له على وجه اليقين اشتراك الطاعن في الإعتداء على الصورة التي أوردها الشهود المشار إليهم في أسبابه ومما ورد بالتقارير الطبية الشرعية . ثم عرض الحكم إلى نية القتل وسبق الإصرار عليه فاستظهر توافرها في حق الطاعن من استعماله أسلحة نارية " انفيلد " وإطلاقها على مسافات قريبة فأودت بحياة اثنين من المجنبي عليهم تنفيذاً للنية التي بيثها بسبب الحفيظة التي يحملها الطاعن وأنصاره نحو أهل بلدة المجنبي عليهم ومهرهم الليل متوعددين باهلاك البلدة وإطلاق النار على الأهالي إذا لم ينحل سبيل المتهم الرابع في الدعوى واستصحابهم سيارة مملوءة بالذخيرة . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغا وتوافر به نية القتل وسبق الإصرار عليه كما هما معرقان به في القانون ، ولا يقدح في سلامة الحكم ما استطرده إليه من قول وهو في معرض التدليل على نية القتل من أنه " وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن في مقتل فإن هذا لا ينفي قيام نية القتل التي ظهر أثرها في إزهاق روح من توفى من المصابين " . ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافيا للفهم القانوني الصحيح لإستدلالة على قيام نية القتل من إزهاق روح من توفى من المصابين وهي النتيجة التي يضمورها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها ، إلا أن هذا التقرير القانوني الخاطيء لا يضير الحكم ولا يعدو أن يكون تزييدا منه لا يعيبه بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدوناته عن تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات الذين أعتمد عليهم في الإدانة له ما أخذه من أقوالهم في التحقيقات وفي محاضر جلسات المحاكمة

بالنسبة لمن شهد منهم فيها ولا يقدح في سلامة الحكم أن يكون لأحد الشهود قول بمرحلة التحقيق يختلف عن قوله بمرحلة المحاكمة أو أن يشهد شهود آخرون غير من استند إليهم الحكم بأنهم لم يروا الطاعن أو أنهم لا يعرفونه ، ذلك بأنه من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى وأن تطرح ما عداها ، كما أن لها أن تورد في حكمها من عناصر الدعوى ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة وما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها فإن إغفالها ما لم تورده من عناصر أخرى يعتبر اطراحا لها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في بيان كاف ما قارفه الطاعن وأثبت عليه إصراره السابق على الجريمة ووجوده مع فريقه على مسرحها وقت مقارقتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية اعتباره فاعلا أصليا في الجرائم التي دين بها ، وكان من سلطة قاضي الموضوع أن يجزئ الدليل فليفت عن التفاصيل التي لا تمس جوهره ، فلا يضيره أن يغفل إيراد ما ذكره المجني عليهما في خصوص موقف الضارب وعدد الأعيمة التي أطلقت على كل منهما طالما أنه استخلص الإدانة بما لا تناقض فيه ، ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم في خصوص تعارض الدليلين القولي واللفني في هذا الشأن ، كما أنه لا محل لما يثيره الطاعن من قالة القصور في الرد على ما أثاره من ذلك إذ الرد مستفاد دلالة من أطراح الحكم لأقوال الشهود المقول بتعارضها مع التقرير الطبي الشرعي ، ولا يقبل من الطاعن معاودة الجدل في هذا الخصوص لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن أدلة الدعوى وتقديرها بما لا معقب عليها فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

ثانيا : تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية "سيد موسى المنير" .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المتهم (الطاعن الأول) وبإلزامه التعويض دون متبوعيه "المسؤولين عن الحقوق المدنية" ،

قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسس قضاءه برفض الدعوى المدنية قبل المسؤولين عنها على أن ما أتاه الطاعن الأول بوصفه وكيل شيخ خفراء ومن كان معه من المتهمين لم يكن لحساب المسؤولين عن الحقوق المدنية أو لصالح أحدهما ، كما أنه لم يكن في أثناء أداء عمله المنوط به أو بسببه وإنما كان لتحقيق أغراض وشفاء أحقاد خاصة . وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من ذلك خاطيء في القانون إذ أن ما حصل من الطاعن الأول قد وقع في إبان خدمته وبالصالح المسلم إليه من وزارة الداخلية بحكم وظيفته فاستغل بذلك مشئون وظيفته ومساعدته على إتيان فعله الضار غير المشروع وهيات له الفرصة لا ارتكابه مما تقوم معه مسئولية المتبوع عما وقع من تابعه ، بغض النظر عما إذا كان التابع قد ارتكب الفعل الضار لمصلحة خاصة أو لمصلحة المخدم وسواء تعلقت البواحي التي دفعت إليه بالوظيفة أو لم تتعلق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض إلى مسئولية المسؤولين عن الحقوق المدنية قال : ” ومن حيث إن المدعين قد أسسوا مساءلة عبد العزيز البدر اوى ووزارة الداخلية على ما قالوه من قيام علاقة التبعية بين المتهمين وبينهما ، ومن حيث إنه مهما يكن وجه الرأي في قيام تلك التبعية فإن ما أتاه المتهم الأول (الطاعن الأول) ومن كان معه لم يكن لحساب أى من عبد العزيز البدر اوى ووزارة الداخلية أو لصالح أحدهما ، كما أنه لم يكن في أثناء أداء عملهما المنوط به أو بسببه وإنما كان لتحقيق أغراض وشهوات وشفاء احقاد خاصة “ . وخلص إلى القضاء بمبلغ التعويض المؤقت المطالب به قبل الطاعن الأول — وكيل شيخ الخفراء — وحده ورفض الدعوى المدنية قبل كل من عبد العزيز البدر اوى ووزارة الداخلية . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أنه إذ عرض للآلة التي استعملت في الحادث أشار إلى أنها ” بندقية من طراز حكومي “ واستند إلى ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي عن نتيجة فحص إحراز البنادق المضبوطة ومن بينها البندقية التي ضبطت لدى الطاعن الأول وهي من طراز ” لى افيلد “ المعهدة الأميرية المسماة إليه من المركز بصفته وكيل شيخ خفراء وذلك على ما يبين من المفردات — من أنه يجوز حدوث إصابات المصابين جميعا من مثل البنادق الأفيلد المضبوطة والتي لا يمكن معرفة أيها التي أحدثت الإصابات كما أنها تحدث من مثل مقذوفات

تلك البنادق التي أطلقت في وقت لا يمكن تحديده وقد يتفق وتاريخ الحادث، ثم جزم الحكم — وهو في معرض التدليل على نية القتل وسبق الإصرار في حق الطاعن الأول — باستعمال الأسلحة النارية الانقيلا التي ورد ذكرها بالتقرير الطبي الشرعي، وكان الحكم إذ رفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهما — متبوع الطاعن الأول — لم يعرض لمدى ما هيأته الوظيفة لهذا الأخير من استعمال السلاح المسلم إليه بسببها في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به، وكان من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤/١ منه على أن "يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها"، قد أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس مرجعه إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته. والقانون إذ حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع "حال تأدية وظيفته أو بسببها"، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شأنا من شئونها، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورة لا مكان وقوعه، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة، أو كلما استغل وظيفته أو ماحدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل الضار غير المشروع، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه، سواء ارتكب التابع فعلا لمصلحة المتبوع أو من باعث شخصي، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها، إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليها متكفلا بما اقترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته. وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحد منه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ من القانون المدني. لما كان ما تقدم، فإن الحكم إذ ألغى

عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسلمة إلى الطاعن الأول في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال مشئونها في مقارفة ذلك الفعل ، يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صارت إثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين قبول الطعن بالنسبة إلى الطاعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسئولين عن الحقوق المدنية وإلزامهما بالمصروفات .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومجد صبرى .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٢ القضائية

نقض . "إجراءاته" .

الطعن بالنقض في المواد الجنائية . حق شخصي للحكوم عليه . يباشره بنفسه أو بوكيل
عنه بإذنه .

الطعن بتوكيل . خلوه من النص على تحويل الوكيل استعمال هذا الحق . أثره : عدم قبول الطعن
شكلا للتقرير به من غير ذي صفة . الإجازة اللاحقة . لا أثر لها . علة ذلك : المادة ٧ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ قاصرة على الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون
إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون .

(*) الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه
أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة
هذا الحق إلا بإذنه . فإذا كان محامي الطاعن هو الذي قرر بالطعن بالنقض ،
وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الرسمي السابق على الطعن أنه لا ينحول الوكيل
هذا الحق نيابة عن الموكل فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير
ذو صفة . ولا يغير من ذلك صدور إجازة لاحقة بتوكيل خاص استنادا —
كما يقول الدفاع — إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
التي تناولها التعديل وردت في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية ولا تمس إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها
في المادة ٣٤ من القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الظاهر: هرب البضائع الميينة بالمحضر وصفا وقيمة "دخانا" من الرسوم الجمركية المقررة عليها . وطلبت عقابه بالمسادين ١ ، ٢ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مع تطبيق أقصى العقوبة . ومحكمة جناح الوايل قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ١٠ ج لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه وإلزامه بدفع مبلغ ٢٩ ج و ٢٦ م ومصادرة المضبوطات بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بالاكتفاء بتغريم المتهم ١٠٠ ج وإلزامه بدفع مبلغ ٢٩ ج و ٢٦ م ومصادرة المضبوطات بلا مصاريف . فطعن الأستاذ مهني مشرق المحامي بصفته وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٥ مارس سنة ١٩٦١ وقدم تقريرا بالأسباب في نفس اليوم . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الأستاذ مهني مشرق المحامي قرر بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٦١ بصفته وكلاء عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٦١ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الرسمي المقدم في الطعن أنه لا يخول الوكيل حق الطعن بالنقض نيابة عن الموكل ، ولما كان الطعن بالنقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ، وكان التوكيل السابق على الطعن لم يخول الوكيل استعمال هذا الحق نيابة عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة . ولا يغير من ذلك صدور إجازة لاحقة بتوكيل خاص استنادا - كما يقول الدفاع - إلى القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تناولها التعديل وردت في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وقد جاء التعديل قاصرا على ما كانت تستلزمه من توقيع محام موكل عن الطاعن على تقرير الطعن . لما كان ما تقدم، وكان التعديل لم يمس إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

يرئاسة السيد / محمد متولى حنم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم اليطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٨٧)

الطعن رقم ٣١٢٦ لسنة ٣١ القضائية

إثبات "اعتراف" . حكم "تسبيه" . ما يعيبه .

اعتراف أحد المتهمين فى التحقيقات بصحة الضبط وباشتراكه مع باقى المتهمين فى تقطير المواد
الكحولية المضبوطة . القضاء بالبراءة ، استنادا إلى بطلان التفتيش . دون التعرض لهذا الاعتراف
والإدلاء برأى فيه . قصور ، يستوجب نقض الحكم .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد
التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل
حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى
قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرفضت
دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثانى بصحة الضبط
وباشتراكه مع باقى المطعون ضدهم فى تقطير المواد الكحولية المضبوطة ، ولم
تدل المحكمة برأيها فى هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط
به وتمحصه ، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الزيتون : قاموا بتقطير مواد كحولية بدون ترخيص . وطلبت عقابهم المواد ١ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥١ . وادعت الخزانة العامة بحق مدني بمبلغ ٢٧٠٢ ج و ٩٤٠ م تعويضا . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الزيتون الجزئية دفع الحاضرون عن المتهمين ببطلان التفتيش ، وما تلاه من إجراءات . وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة حضوريا للآول والثالث وغيابيا للثاني والرابع عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية : أولا - ببطلان تفتيش منزل المتهمين وما تلاه من إجراءات وبراءة المتهمين مما أسند إليهم بلا مصاريف جنائية . وثانيا - برفض الدعوى المدنية المقامة من الخزانة العامة قبل المتهمين . وثالثا - بمصادرة المضبوطات . استأنف كل من النيابة والمدعى بالحق المدني والمتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بجميع مشتملاته عدا مصادرة السيارة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه استند في براءة المتهمين إلى ما دفعوا به من بطلان تفتيش منزلهم الذي وجدت به المواد الكحولية المضبوطة لأن الإذن بإجرائه صدر ممن لا يملكه دون أن يعرض لاعتراف المتهم حسين خورشيد في المحضر المؤرخ ١٩٥٧/١١/٦ بصحة الضبط مع أنه دليل مستقل عن التفتيش على فرض بطلانه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضدهم أنهم قاموا بتقطير مواد كحولية بدون ترخيص ، واستند الحكم في القضاء ببراءتهم إلى بطلان تفتيش متزلم الذي ضبطت به تلك المواد لصدوره ممن لا يملكه قانونا . وأورد ضمن مدوناته أن المتهم حسين خورشيد (المطعون ضده الثاني) قد اعترف بقيامه بتقطير الكحول والخمور خفية بالاشتراك مع باقي المتهمين ، وأنه أقر بصحة الضبط .

وحيث إنه وإن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثاني بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المطعون ضدهم في تقطير المواد الكحولية المضبوطة ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه ، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقضا لحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الحسن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٨٨)

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ القضائية

سرقة بإكراه . حكم "تسبيبه . ما لا يعيه" . وصف التهمة . دفاع .

(أ) ركن الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع لتعطيل المقاومة أو إعدامها تسهيلات للسرقة . التحدث عن استقلال في الحكم . لا يلزم : ما دامت مدوناته تكشف عن توافره ، وترتب جريمة السرقة عليه .

(ب) إسناد أفعاله للتهم غير التي رفعت بها عليه الدعوى . ذلك تغيير في التهمة . لا يجوز للحكمة إبرازه في الحكم .

كيفية ارتكاب الجريمة . الحكمة أن تردها إلى صورتها الصحيحة ، ما دامت لا تخرج عن نطاق الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث . لا إخلال بحق الدفاع . مثال .

١ - الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه ، فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وليس بلازم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالاً ، ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه .

٢ - لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التي وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الإحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن ينسب إلى الطاعن استعماله السكين في شل مقاومة المجنى عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من أنه صفع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ، ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - إلا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى مثل هذا التعديل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٥٩/٩/٣ بدائرة قسم الجمرك محافظة الاسكندرية : سرقا الحل المبينة وصفا وقيمة بالمحضر لزيكية محمد إبراهيم الزيات بطريق الإكراه الواقع عليها بأن استدراجاها إلى منزل الثاني وهناك طلب منها الأول أن تخلع حلها فلما رفضت صفعها على وجهها ولوى ذراعها حتى شلت مقاومتها فخلع الحل وسلمها للمتهم الثاني وتمككا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء عليها . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة بالإكراه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في الإسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع. وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم أغفل بيان ركن الإكراه في السرقة وعول في الإدانة على شهادة المجنى عليها على رغم ما قرره من أن الطاعن وزميله المتهم الثاني في الدعوى قد أعطياها شراباً غابت بسببه عن وعيها مما لا يستقيم معه تعرفها على السارق وكيفية ارتكاب السرقة ووسيلة الإكراه التي تمت بها ، فضلاً عن تعدد رواياتها وتهاورها في صدد تحديد شخص السارق وترددها بين اتهام شاهدة الإثبات حسنه حسن على المحمودى والطاعن والمتهم الثانى . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ حين نسب إلى الشاهدة حسنه أنها أبصرت المجنى عليها تخرج مستغيثة معلنة عن مرقعة عليها في حين أنها شهدت بالجلسة بأنها لا تذكر هذه الواقعة . كما ذهب الحكم إلى مطابقة شهادة ابنة الشاهدة المذكورة لشهادة والدتها على رغم اختلاف الشهادتين . كما أخل الحكم بحق الطاعن في الدفاع حين دانه على أساس أنه طلب من المجنى عليها مصوغها وهددها بسكين وتمكن بذلك من سرقة خلافا لما جاء بوصف التهمة الوارد بأمر الإحالة الذى حددت فيه النيابة العامة ركن الإكراه في السرقة على أساس أن الطاعن صفع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها حتى شلت مقاومتها . وقد أبرت المحكمة هذا التعديل دون أن تلت نظر الدفاع إليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخر بوصف أنهما سرقا على المجنى عليها بطريق الإكراه الواقع عليها بأن استدراجاها إلى منزل المتهم الثانى وهناك طلب منها الطاعن أن تخلع عليها فلما رفضت صفعها على وجهها ولوى ذراعها حتى شلت مقاومتها فخلع الحلى وسلبها لثمتهم الثانى وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء عليها . وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جنابات الاسكندرية بعد أن سمعت الدعوى داتهما بهذه المادة على اعتبار أن الطاعن والمتهم الآخر استدراجا المجنى عليها

إلى منزل الأخير وهددها الطاعن بالاعتداء عليها بسكين فشلت مقاومتها وتمكن بذلك من خلع حليها ثم صلبها إلى المتهم الثاني ، وتمكننا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليها وباقي شهود الإثبات ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الإكراه يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إهدامها عندهم تسهلا للسرقة فكما يصحح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه ، فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وإذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه ومن كان معه قد اتخذوا التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليها في ارتكاب جريمة السرقة ، فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات يكون متحققا . ولما كان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه ، وهو ما دلت عليه الحكم تدليلا سائغا في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى إلى ثبوته في حق الطاعن . لما كان ما تقدم ، وكان ما ينص الطاعن على الحكم من حالة الخطأ في الاسناد وهو في معرض تحصيله لمؤدي شهادة الشاهدة حسنة حسن على المحمودى مردودا بأنه وإن كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن هذه الشاهدة قد قررت أنها لا تتذكر واقعة سماعها المجنى عليها وهي تعلن سرقة مصوغها إلا إنها عادت وذكرت أن أقوالها في التحقيقات هي الصحيحة . ولما كان الطاعن لا يدعى في طعنه أن ما أورده الحكم من أقوال تلك الشاهدة يخالف وما أدلت به في التحقيقات ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد في تكوين عقيدتها على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما شهد به أمامها ما دامت قد أطمأنت إلى ما أخذت به ، وكان لا يضير الحكم أن يحيل في إيراد أقوال ابنة الشاهدة سالفة البيان إلى ما أورده من أقوال هذه الأخيرة ما دامت أقوالها متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . هذا ولما كان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال المجنى عليها بما لا تناقض فيه ، وكان

ما أورده من ذلك له مأخذه مما شهدت به في جلسة المحاكمة ، وبفرض أن لهذه الشاهدة عدة روايات فإنه من المقرر أن من سلطة قاضي الموضوع أن يجزئ أقوال الشاهد ، ولا يعيبه ألا يورد تفاصيل أقواله في مراحل الدعوى المتعددة طالما أنه أورد الأقوال التي صدقها واعتمد عليها في تكوين عقيدته وخلص منها إلى الحكم الذي ارتآه . ذلك أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإحتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان كل ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من تغييره وصف الأفعال التي وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الإحالة لا يعيب الحكم ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن استعماله السكين في شل مقاومة المجنى عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من أنه صفع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبغض النظر عن الوسيلة إلا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيق ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الحسن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ القضائية

عاهة مستديمة . خبرة . حكم "تسمييه . ما لا يعييه" . إثبات "خبرة" .

(١) العاهة المستديمة بالعين . يكفي لتوفرها : أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه . تحديد قوة الابصار قبل الإصابة : لا يلزم .

(ب) نذب للطبيب الشرعي خيرا في الدعوى . استناعاته بتقرير طبيب اختصاصي ، وإيداعه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الإخصائي الذي لم يحلف اليمين . لا يعيب الحكم .

١ - يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به قانونا - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد في حدة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ، وأنه شفى من إصابته وتختلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضعف قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالي ١٠ ٪ . مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة إبصارها ضعفت على أثرها - لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ - للطبيب المدين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته . فإذا كان الطبيب الشرعي الذي تدب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب أخصائي ثم أقر رأيه وتبناه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوئه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الإخصائي لم يحلف اليمين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز دسوق مديرية كفر الشيخ : المتهم الأول - ضرب فؤاد على الدناصورى عمدا بعضا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . والمتهم الثانى - ضرب المتهم الأول عمدا بعضا على عينه اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطب الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي ضعف في قوة ابصار هذه العين بنسبة ١٠ ٪ . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١/٢٣٦ و ٢/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى على خير الدين الدناصورى بحق مدنى قبل المتهم الأول بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات للأول والمادة ١/٢٤٠ من القانون المذكور للثانى : أولا - بمعاقة المتهم الأول "الطاعن الأول" بالسجن لمدة خمس سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . وثانيا - بمعاقة المتهم الثانى "الطاعن الثانى" بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسببا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا.

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى طعنه هو أن الحكم المطعون فيه إزدانه بجريمة الضرب العمد الذي أحدث طاعة مستديمة قد انطوى على خطأ في الإسناد وقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه حصل واقعة الدعوى بأن الطاعن الثاني هو الذي أحدث إصابة الطاعن الأول وأن الطاعن الأول هو الذي أحدث إصابة المتوفى عقب انتهاء المشاجرة مستندا في ذلك إلى أقوال شاهد الإثبات سعد كامل أبو بريكة ، بتحقيق النيابة وأمام المحكمة، مع أن هذا الشاهد لم يحدد الوقت الذي اعتدى فيه هذا الطاعن على الطاعن الأول . وواقع الحال أن كلا من الطاعن والمتوفى توجهوا لمكان الحادث بعد أن تشتت شمل المتشاجرين فأنبرى لهما الطاعن الأول ووكز المتوفى فقضى عليه فأوجد بذلك حالة خطر حملت الطاعن على دفعه بضربه الطاعن الأول . ولو كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى على هذه الصورة الصحيحة لاستبان له توفر حق الدفاع الشرعى للطاعن . كما أن المدافع عن هذا الطاعن نفى وجوده بمكان المشاجرة إبان وقوعها ، واثبت على ذلك شهود الطاعن الأول فأيدوه ، ورغم ذلك دانه الحكم دون أن يرد على هذا الدفاع . كذلك أخذ الحكم في ثبوت تخلف العاهة بعين المجنى عليه بالتقرير الطبي الذي افترض أن قوة إبصار العين اليسرى قبل الإصابة كانت تماثل قوة إبصار العين اليمنى دون أن يكون له سند في ذلك ، إذ أنه ليس من اللازم أن تماثل قوة إبصار العينين، فضلا عن أن هذا التقرير قد صدر عن اختصاصي في الرمد لم يؤد اليمين القانونية قبل أداء مأموريته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله . " إنه في حوالى الساعة الثانية والنصف من بعد منتصف ظهر يوم الحادث نزلت ماشية عبد الرحمن الدهمه أحد أفراد عائلة الدهمه في زراعة سعد كامل أبو بريكة أحد أفراد عائلة أبو بريكة وقامت بسبب ذلك مشاجرة بين هاتين العائلتين تبودل فيها الاعتداء وأصيب فيها بعض أفراد الفريقين بإصابات مختلفة تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وحدث في أثناء المشاجرة أن اعتدى المتهم الثانى " الطاعن الثانى " بالضرب على المتهم الأول " الطاعن الأول " بأن ضربه بعصا على عينه اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى ضعف فى قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠ ٪ . ولما تنهى نبا المشاجرة إلى سمع المجنى عليه فؤاد على الدناصورى هرع إلى مكانها للمساهمة فى فضها فقابله المتهم الأول (الطاعن الأول) وضربه بعصا كانت معه على رأسه ضربة واحدة فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وكانت المشاجرة قد انقضت وحيل بين المتشاجرين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند فى تحصيل الواقعة على النحو السالف إلى أقوال شهود الإثبات والتقارير الطبية ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى ، وكان لها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق ، وكان ما أورده الحكم من شهادة سعد كامل هو ما حصله من مجموع أقواله بالتحقيقات وبالجلسة . وإذا كان الطاعن لا ينازع فى أن ما لم يرد على لسان الشاهد بالجلسة كان له أصله الوارد بتحقيقات النيابة ، فلا شىء يعيب الحكم من هذه الناحية . ولما كان قيام حق الدفاع الشرعى هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام تقديرها يكون سائغا ، وكانت الوقائع كما أوردها الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة بل تنفيها ، فانه لا وجه لاثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع الدفاع فى كل شبهة يثيرها وأن ترد عليه ، بل يكفى أن يكون ردها على الدفاع الموضوعى مستفادا من الأخذ بأدلة الثبوت التى أوردها . ولما كان يكفى لتوافر العاهة المستديمة كما هى معرفة به قانونا أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون

قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اثبت ما تضمنه التقرير الطبي المتوقع على المصاب (الطاعن الأول) بما مفاده أنه أصيب بتمدد في حدقة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب واضح ، وأنه شفى من إصابته وتختلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضعف قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠ ٪ مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة إبصارها ضعفت على أثرها — لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس سليم . لما كان كل ذلك ، وكان للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدهوى قد استعان بتقرير طبيب اخصائى ثم أقر رأيه وتبناه وأبدى رأيه فى الحادث على ضوءه فليس يعيب الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الطبيب الاخصائى لم يخلف اليمين ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوها .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : مادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٩٠)

الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٣٢ القضائية

اغتنصاب الأموال . نقض "أسبابه" . مالا يقبل منها" . إثبات "اعتراف" .

(١) الحصول على صور فوتوغرافية للجنى عليه في وضع شائن . تهديده بنشر هذه الصور إذا لم يدفع مبلغا معينا من المال . ذلك من شأنه تعطيل إرادة المجنى عليه وترويعه مما يحمله على تسليم المال إلى الجاني ، ويتوفر به كافة عناصر جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات .

(ب) القول بأن الاعتراف كان وليد إكراه وقع على المتهم أثناء التحقيق . لا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه تمكن خلسة من التقاط صور للجنى عليه وهو في وضع منافي للآداب ثم قابله بعد ذلك وهدده بنشر هذه الصور للتشهير به إن لم يدفع له مبلغ مائتي جنيه ، فإن هذا يعد بيانا كافيا على أن الطاعن قد ارتكب الجريمة مع علمه بأنه يقتصب مالا لا حق له فيه قانونا مستوخيا في ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة المستندة إليه .

٢ - لا يقبل من الطاعن أن يشير أمام محكمة النقض لأول مرة أن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه عن إكراه ، ما دام لا يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أى منهم أن تمت إكراها ماديا قد وقع عليه في أثناء التحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦١/٦/٢٤ بدائرة قسم عابدين : شرعوا في الحصول على المبلغ المبين بالمحضر ا. بطريق التهديد، وأوقفت الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم والجريمة متلبسا بها . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣٢٦ من قانون العقوبات . وأمام محكمة عابدين الجزئية دفع المتهمون ببطلان إجراء القبض والتفتيش لعدم قيام حالة التلبس . وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قوش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع ورفضته . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بادانة الطاعن بجريمة الشروع في الحصول على مال بطريق التهديد قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه لم يورد في بيان كاف مؤدى الأدلة استند إليها في ادانته مكتفيا بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يشير إلى أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات اللذين سمعا في مرحلة المحاكمة الاستئنافية وشهدا بعكس ما اسنده الحكم الابتدائي إليهما . كما أن الحكم لم يبين الواقعة المسندة إلى الطاعن والأركان القانونية للجريمة . هذا فضلا عن أنه اعتمد على أقوال المجنى عليه مع أن له ثلاث روايات مختلفة عن بعضها البعض في التفاصيل الجوهرية ، ولم يبين الحكم أيا

من هذه الروايات هي التي عول عليها في الادانة . كما أن ما استخلصه الحكم من عدم ثبوت صحة ما تضمنته التحقيقات الإدارية التي أجريت بناء على البلاغات التي تقدم بها الطاعن والمتهمان معه في الدعوى ضد نائب مأمور قسم الموسيقى والمحقق الذي تولى ضبط الواقعة بقسم عابدين لاتهم الأول بالتدخل في التحقيق لصفة الصداقة التي تجمعهم بالمجنى عليه واتهام ثانيهما بإثباته أقوالا على لسان المتهمين لم يدلوا بها — ما استخلصه الحكم من ذلك تحصيلًا من المذكرة المؤرخة ١٩٦١/٩/٣ يخالف المثبت بها ، إذ تضمنت أن كل ما ورد في بلاغ الطاعن صحيح . فضلا عن أنه لا توجد بأوراق الدعوى مذكرة تحمل التاريخ الذي أشار إليه الحكم ، بل إن المذكرة الخاصة بالتحقيقات الإدارية مؤرخة ١٩٦١/٧/١٦ ، وقد تضمنت في نهايتها رأى المحقق من إنذار نائب مأمور قسم الموسيقى لتصرفه بما يجعله في موقف الساعى لدى المتهمين للزول عن شكواهم ، ومجازاة عامل تليفون قسم الموسيقى لمحاولة التنصل من ذكر الحقيقة . كما نسب الحكم إلى العريف أحمد الفولى جابر مغدوب الشرطة العسكرية — الذى حضر التحقيق بمناسبة القبض على المتهم الثالث في الدعوى — أنه قرر أن المتهمين ، ومن بينهم الطاعن ، اعترفوا للحق شفويا بواقعة وجود الصور التي نسب إلى المتهمين التقاطها للمجنى عليه في وضع مناف للاداب ، إلا أن المتهم الأخير عاد فأنكر لدى سؤاله تفصيلا إحرازه مثل هذه الصور في حين أن أقوال هذا الشاهد تفيد أن إنكار حيازة الصور ينصرف إلى جميع المتهمين لا إلى المتهم الأخير فحسب . يؤيد هذا ما شهد به الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية من نفيه اعتراف المتهمين بالتقاطهم صورا وهو ما أنكره عند سؤالهم في تحقيقات الشرطة . هذا فضلا عن اعتداء نائب مأمور قسم الموسيقى عليهم بالضرب ، الأمر الذى سجله المتهمون في شكواهم التي قدّموها إلى النيابة العامة . وإذا كان هذا الإكراه ثابتا في الأوراق فإنه يجوز للطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان من المتعين على الحكم أن يبين حلة لإطراحه إنكار الطاعن وتحويله على الاعتراف المنسوب إليه بعد عدوله عنه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما حصله أن المجنى عليه تعرف بالطاعن وباقي المتهمين معه في

الدعوى بمناسبة طلب أحدهم منه توصيلهم بسيارته إلى مصر الجديدة لاقطاع المواصلات ، وتوطدت بينه وبينهم الصلة وتردد عليهم بمنزل الطاعن حيث احتفوا به وقدموا له في إحدى المرات نساء ونحرا ، واستقضوه خمسين جنيها مقابل ذلك وفي المرة الأخيرة تلقى دعوتهم وتناولوا جميعا الخمر حتى ثملوا وكان في هذه الأثناء يسألهم عن النسوة اللاتي وعدوه بإحضارهن . وفي آخر الليل شاهد امرأة دعتة إلى حجرة النوم ولما لبى دعوتها اكتشف بعد خلع ملابسها أنها غلام ، وفوجيء بالمتهم الثاني يخرج عليهما من خلف مشجب بالغرفة ويلتقط لهما صورا وهما في وضع منافي للآداب ، فنار المجنى عليه ولم يتمكن من الحصول على آلة التصوير لهرب المتهم بها فغادر المنزل . ثم قابله المتهمون ومن بينهم الطاعن وهددوه بنشر الصور إن لم يدفع لهم مائتي جنية وإلا أرسلوها إلى نقابة المهندسين التي يتبعها المجنى عليه وإلى أقاربه للتشهير به ، فأيقن أنه وقع في شرك عصاية لا يتراز ماله ، وأبلغ بالحادث حيث تم ضبط المتهمين متلبسين . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ومن معه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن ضبط النقود مع الطاعن بمجرد تناولها من المجنى عليه ومن اعترف الطاعن وباقي المتهمين شفويا بالتقاطهم صورا للمجنى عليه في وضع مخجل . ذلك الاعتراف الذي أيد صدوره من المتهمين العريف أحمد الفولى جابر مندوب الشرطة العسكرية الذي حضر التحقيق مع المتهم الأخير ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن في بيان كاف إقدامه على ارتكاب الجريمة مع علمه بأنه يختصب مالا لاحق له فيه قانونا متوخيا في ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد بالشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافقه كافة العناصر القانونية للجريمة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في الإدانة ، وإيس هناك ما يمنع من أن يتخذ الحكم الاستثنائي أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لما قضى به وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستثنائي . ولا يعيب الحكم المطعون فيه أن يلتفت عن أقوال الشهود الذين سمعوا أمام المحكمة الاستئنافية لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالف قول آخر له أمامها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاها الطاعن

على الحكم من ركونه إلى أقوال المجنى عليه على رغم تعدد رواياته مردودا بأنه بفرض أن له عدة روايات فإن من سلطة قاضي الموضوع أن يجزئ أقوال الشاهد وأن يلتفت عما بينها من خلاف ما دام قد استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه ، وهو ما لم يخطئ ، الحكم في تقديره . ولا يقبل من الطاعن معاودة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض طالما أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الاسناد مردودا بأنه لا يجادل فيما أورده الحكم نقلا عن المذكرة المصاحبة للتحقيق الإداري من أنه لم يثبت صحة البلاغات التي قدمت ضد النقيب الذي قام بضبط الواقعة بل انه قصر منازعته على ما قال به من أن نائب مأمور قسم الموسيقى قد رؤى إنذاره لما نسب إليه من تصرف ينطوي على السعي لدى المتهمين بالتزول عن شكاوهم . وإذا ما كان الحكم قد التفت عن هذا الرأي بفرض قيامه فانه لا ضير عليه في ذلك لبعد هذه الواقعة من سياق اقتناعه ، وعدم تأثيرها في قضائه وفي النتيجة التي انتهى إليها . وبفرض ما يقول به الطاعن من عدم صحة تاريخ المذكرة كما أورده الحكم ، فلا أثر لهذا على منطقته لكونه من قبيل الخطأ المادي الذي لا يعيبه . ولما كان ما أورده الطاعن في خصوص ما استدل به الحكم من أقوال العريف أحمد الفولي جابر في صدد تأييده صدور الاعتراف الشفوي من المتهمين في محضر ضبط الواقعة بوجود الصور معه وقصره الانكار بعد ذلك على المتهم الأخير عند سؤاله تفصيلا - ما أورده من ذلك يتفق وما استظهره الحكم فلا تقبل المجادلة في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أي منهم أن تمت اكراها ماديا قد وقع عليه في أثناء التحقيق معه فلا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة أن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه عن اكراه . ولما كان تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول منه من المعائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بلا معقب عليه ، فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت الطاعن باعترافه الأولى في محضر جمع الاستدلالات على رغم عدوله عنه بعد ذلك ، ما دامت قد اطمأنت إليه وارتاحت إلى صدوره عنه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى هتم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطره ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٩١)

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ القضائية

قبض . تفتيش . إثبات " بوجه عام . اعتراف " . حكم " تسبيبه .
ما يعيبه " . نقض " حالاته " .

ثبوت بطلان القبض والتفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى عناصر إثبات أخرى ، لا يتصور
لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب . يستوجب للنقض ، والقضاء بالبراءة .
مثال . مواد مخدرة .

إقرار المتهم بأن المخدر ضبط بالسلة التى كانت معه . ذلك لا يعد اعترافا منه بجنازه أو إحرازه
له . ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن التفتيش الباطل .

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى بطلان القبض على الطاعن
وتفتيشه قضى بإدانته قولا منه إنه يستند فى ذلك إلى عناصر الإثبات الأخرى
المستقلة عن القبض والتفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التى أسفر عنها ، معتمدا
فى ذلك على أقوال اثنين من الشهود قررا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة
وأنه كان يحملها على ركبته ، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات
المضبوطة ، وإلى ما قرره الطاعن فى تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد
ضبطت بتلك السلة ، وإلى ما أسفر عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة
حشيش وأفيون ، وما تبين منه من وجود فتات من الحشيش بحبوب صدىرى
الطاعن وآثار بالكيس الذى كان بالسلة . لما كان ذلك ، وكانت شهادة
الشاهدين التى استندت عليها المحكمة فى قضائها بالإدانة لا تخرج عن أن تكون
ج. (١٤) ٠٢

تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطلان وتأكيداً له ، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافاً منه بجنايته أو إحرازه له ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، وإذا انهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة إحراز المخدر إلى الطاعن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بالإدانة استناداً إلى تلك الأدلة رغم قضائه ببطلان القبض والتفتيش ، يكون معيباً ويتعين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة : أحرز جواهر مخدرة "حشيشاً وأفيوناً" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ ج و ٣٥٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق . فقررت الغرفة ذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات دمنهور دفع الحاضر عن المتهم ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة . وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦١ قضت محكمة الجنايات حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٤ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول الملحق به — باعتباره القانون الأصلح للمتهم وذلك تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات — بمعاقبة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الفساد في الاستدلال، ذلك أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى ادانة الطاعن رغم ما شاب إجراءات التفتيش من بطلان يوجب استبعاد كل دليل مستمد منها، إذ أن ضبط المخدر بالسلة كان نتيجة القبض والتفتيش الباطلين، أما شهادة الشاهدين أحمد ابراهيم الشامي وسعيد أحمد كدش فلا تعدو أن تكون تقريراً لما أسفر عنه الإجراء الباطل كما أن إقرار الطاعن في محضر النيابة لا يصاح دليلاً عليه ما دام الحكم انتهى إلى بطلان الإجراءات التي اتخذت قبله، وفضلاً عن أنه لم يقر بوجود السلة معه بل قرر أن السلة وجدت بالجزء الخلفي من السيارة، وأما قوله إن الضابط أخرج منها المخدر المضبوط فلا يعدو أن يكون بدوره تقريراً لما ظهر من التفتيش الباطل، أما الآثار الموجودة بجيب الصديري وبالكيس الذي كان يحوى المخدر، فإن كشفها كان نتيجة الإجراءات الباطلة.

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدانة قولا منه إنه يستند في ذلك إلى عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها، معتمداً في ذلك على شهادتي أحمد ابراهيم الشامي قائد السيارة التي كانت تقل المتهم والراكب سعيد أحمد كدش من أن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة، وأنه كان يحملها على ركبته، وأن الضابط أخرج منها ومن جيوبه المخدرات المضبوطة، وإلى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة المضبوطة قد ضبطت بتلك السلة التي ثبت من شهادة الشاهدين أنه صاحبها، وإلى ما أسفر عنه تقرير المعمل الكيماوي عن أن المادة المضبوطة حشيش وأفيون، وما تبين منه من وجود فئات من الحشيش بجيوب صديري الطاعن وآثار بالكيس الذي كان بالسلة.

وحيث إنه لما كانت شهادة الشاهدين التي استندت عليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل اللذان وقعا على الطاعن وتأكيداً له ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع

التفتيش الباطل الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافا منه بمجازته أو احرازه له ولا يعدو ان يكون تقريرا لما نتج عن التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، وإذا انهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة جريمة احراز المخدر الى الطاعن لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالإدانة استنادا الى تلك الأدلة رغم قضائه ببطلان القبض والتفتيش يكون معيبا ويتعين لذلك نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه مع مصادرة المخدرات المضبوطة .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى عليم نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي
ناصر ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٢ القضائية

محاكمة " إجراءات المحاكمة " . قانون " مريانه من حيث الزمان " .
نقض " أسبابه . مالا يقبل منها " . عقوبة .

الحكم بعقوبة الإعدام . تعديل المادة ٣٨١/٢٢ . ج ، وجوب اجماع آراء أعضاء المحكمة
عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعدو أن يكون إجراء منظماً لإصدار الحكم وشرطاً لصحته .
نفاذه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت من أفعال وقعت قبل
صدور قانون التعديل . عدم ارتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل
التعديل . هـ - فلهذا : كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا
القانون .

الطعن بالنقض في حكم قضى بإعدام المتهم . صدور تعديل المادة ٣٨١/٢٢ . ج ، أثناء
نظر الطعن . القول بأن التعديل قد استحدث قاعدة أصلح يستفيد منها المتهم " الطاعن " إعمالاً
لنص المادة ٥ عقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لا يقبل . فلهذا :
الحكم المطعون فيه صدر مستوفياً لشروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجهاً جديداً من أوجه الطعن
استناداً إلى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذى صدر بعد الحكم عليه -
قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالإعدام إلا باجماع الآراء، وهى
قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون
العقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن ما يتحدى به الطاعن
من ذلك مردود بأن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام

الذى استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد في الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفتى ، فأصبح الحكم بالاعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء هذين الإجراءين على حد سواء بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالإجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهمى لا تمس إلا النصوص التى تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في إصدار الأحكام من وجوب صدورها بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية ، واشتراطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ إجراءات توفر الإجماع عند الحكم بالاعدام لاعتبارات قدرها لحسن سير العدالة — لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقار فيها إحدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التى تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الإجراءات الشكلية البحتة ، وهى بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التى لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت من أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترتد إلى الأحكام التى صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فإن التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٣٨١ إجراءات لا يسرى على واقعة الدعوى التى انتهت بالحكم المطعون فيه والذى صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا : قتل عبدالفتاح ابراهيم محمد عمدا بأن أطلق عليه عيارا من مسدس قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما أنه في ذات الزمان والمكان سألني الذكر — أولا — قتل عمر صديق بكر عمدا بأن أطلق عليه عيارين ناريتين من مسدس قاصدا من ذلك القتل فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . وثانيا — شرع في قتل نجمة يونس أحمد عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا من ذلك القتل فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي ، وخاب أثرا الجريمة اسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج وشفاؤها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لنص المادة ١/٢٣٤ — ٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بتاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم ”الطاعن“ بالاعدام شنقا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو قصور الحكم في الرد على دفاع جوهرى للطاعن وفساد استدلاله ، ذلك أن دفاعه قام على أن الحادث المنسوب إليه سبقه بوقت قصير قتل ابن عمه بمعرفة أسرة وكيل شيخ الخفراء الذى بلغ عن الحادث وأن هذا التبليغ تأخر ثلاث ساعات تداولت فيها الأمرتان وقدمت من كل منهما متهما واحدا اعترف لأول وهلة بأنه المسئول وحده عن الحادث المنسوب لأمرته ، وأن مقتل ابن عم الطاعن لم يحدث في المكان الذى وجدت فيه جثته ، وأن المجنى عليهم في الحادث أصيبوا من الخلف ، وأن طبنجة ”الطاعن“ تسع نحو تسع طلقات ولم يوجد بها عند ضبطها سوى ست طلقات مما يدل على أنه لم يطلق منها سوى ثلاث طلقات مع أن المجنى عليهم أصيبوا بأربع طلقات ،

وأن الحادث كان صداما مفاجئا بين أسرتين وقد استعمل فيه أكثر من سلاح يؤيد ذلك ما شهد به عبدالفتاح ابراهيم المجنى عليه الأول من أنه أصيب من بندقية أطلقها عليه أخ الطاعن وقد ضبطت هذه البندقية خالية من الطلقات ولم يستطع الطبيب الشرعي اسناد اصابات المجنى عليهم الى "طبنجة" الطاعن وإنما قرر بجواز حدوثها من الطبنجة أو البندقية المضبوطة، وأن وكيل شيخ الخفراء زعم أنه لم يذهب لحل الحادث ليأعد بينه وبين الاشتراك فيه، وأن الطاعن عدل عن اعترافه الذي تبرع به وقال أمام المحكمة إنه أطلق عيارين. ورغم تماسك هذا الدفاع وجوهريته فلم ترد عليه المحكمة ولم تلتفت إلى المصاديات التي عرضها الدفاع والتي تهدم تصوير الحكم للحادث، ومن هذه المصاديات عدم وجود دماء بمكان العثور على جثة ابن عم الطاعن ووجود ست طلقات بالطبنجة التي يملكها. ولو التفتت المحكمة إلى دلالة هذه المصاديات لما أمكن تحميل الطاعن مسئولية الجريمة التي دين بها

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتب عليها سردها في قوله "وحيث إنه ينخلص للمحكمة مما تقدم أن واقعة ارتكاب المتهم شحاته سيد محمد عبود جنائية قتل عبدالفتاح ابراهيم محمد عمدا المقتربة بجنايتي قتله عمدا عمر صديق بكر وشروعه في قتل نبيه بما اقترنت به من هاتين الجريمتين ثابتة قبل المتهم ثبوتا يقينيا بدليل متوافر اطمانت إليه المحكمة واقتنع به وجد أنها وارتاح إليه ضميرها من اعترافه الصريح التفصيل بتحقيقات النيابة من الوهلة الأولى واصراره على هذا الاعتراف حتى نهاية تلك التحقيقات ويجمل هذا الاعتراف في أنه حين علم حوالى الساعة الخامسة من مساء يوم الحادث قبل الغروب بحوالى ساعتين بأن ابن عمه محمد أحمد عبود قتله عبدالمعز محمد حسين، عقد العزم على الأخذ بثأره فورا فحمل طبنجته الأتوماتيكية المرخصة له بأحرازها بعد أن حبا خزائنها بطلقات الرصاص وتوجه إلى الجهة التي يقيم فيها عبد المعز محمد حسين وذووه متويا قتل كل من يصادفه هناك. وما أن وقع بصره على المجنى عليه الأول عبد الفتاح ابراهيم محمد حسن، وهو ابن أخ عبد المعز محمد حسين وفي ذات الوقت ابن وكيل شيخ خفراء البلدة، حتى أطلق عليه مقذوفا نارا من تلك الطبنجة فسقط مصابا على الأرض، ثم شاهد المجنى

عليه الثاني عمر صديق بكر فأطلق عليه مقذوفين ناريتين نحر على الأرض صارخا، ولم يكتف المتهم بذلك بل إنه حين نظر المجنى عليها الثالثة نجيح يونس أحمد سائرة في هذا الشارع الموصل إلى مساكن عبد المعز محمد حسين وأهله حتى أطلق عليها عيارا ناريا فانطرحت أرضا مصابة . ويضيف المتهم شحاته سيد محمد عبود في إقراره أنه أطلق من طبنجته خمسة مقذوفات نارية على هؤلاء المجنى عليهم الثلاثة في الحى الذى يقطن فيه عبد المعز محمد حسين قاتل ابن عمه محمد أحمد عبود إنتقاما لقتل هذا الأخير وأخذا بثأره . وبعد أن أصابهم توجه إلى مكان جثة ابن عمه المذكور حاملا سلاحه الناري الذى استعمله في الحادث ثم عاد به إلى داره وظل هناك حتى قبض عليه وضبط هذا السلاح .

وقد تأيد هذا الإقرار الصريح بما قرره المجنى عليه عمر صديق بكر في تحقيق النيابة بعد حلفه اليمين وموافقة الطبيب على أنه يعي ما يقول حين أذن بسؤاله ، لمشاهدته للمتهم شحاته سيد محمود عبود وهو يطلق عليه مقذوفين ناريتين من طبنجته المرخص له بأحرازها عيار ٩ مم والتي سبق أن شاهدتها معه من قبل فأصابه هذان العياران على مسافة ومن اتجاه وفي مستوى أيده في ذلك كله تفسير الطبيب الشرعى على النحو السالف البيان . وتعززت أقوال هذا المجنى عليه بما قرره المجنى عليه الآخر عبد الفتاح إبراهيم في تحقيق النيابة بموافقة الطبيب على التعويل على أقواله من رؤيته لهذا المتهم وهو يطلق على المجنى عليه عمر صديق بكر عيارين ناريتين من طبنجته المرخص له بمجازتها فيصيه . كذلك تأيد إقرار المتهم وأقوال المجنى عليهما المذكورين بشهادة خفير الدرك محمود أحمد صقر من توجهه إلى مكان الحادث فور حصوله أثر سماعه الأعيمة النارية والاستغاثة عقب مشاهدته جثة القتيل محمد أحمد عبود وعلمه من ابنه عادل بأن قاتله هو عبد المعز محمد حسين فوجد المجنى عليهم الثلاثة مصابين بمقذوفات نارية في الشارع الموصل إلى مساكن عبد المعز محمد حسين وأهله وعلم من كل من المجنى عليهما الأولين عبد الفتاح وعمر أن المتهم شحاته سيد محمد عبود هو الذى أطلق النار عليهما من طبنجته ، فبادر بإبلاغ ذلك إلى وكيل شيخ الخفراء إبراهيم محمد حسن والخفير محمود محمد إبراهيم اللذان شهدا في التحقيق وبالجلسة بأن الخفير محمود أحمد صقر أبلغهما فور وقوع الحادث بأن المتهم شحاته سيد محمد عبود أطلق النار على المجنى عليهما عبد الفتاح إبراهيم محمد وعمر صديق بكر ، فبادر

وكيل شيخ الخفراء بإخطار المركز بذلك تليفونيا. ثم علم رجال الحفظ المذكورون أن المتهم هو الذي أطلق النار أيضا على المجنى عليها الثالثة وكان ارتكاب المتهم لهذا الحادث إنتقاما لقتل ابن عمه الأمر الذي اعترف به المتهم في تحقيق النيابة على ما سلف بيانه — كما شهد أيضا صديق بكر ابراهيم والد المجنى عليه عمر من علمه وهو في طريق عودته من الحقل إلى القرية وفي مكان الحادث بأن المتهم شحاته سيد محمد عبود هو الذي أطلق النار على المجنى عليهم الثلاثة للأخذ بثأر ابن عمه محمد أحمد عبود الذي قتله عبد المعز محمد حسين قبل ارتكاب المتهم لهذا الحادث . كما أن اعتراف المتهم وأقوال هؤلاء الشهود سالتى الذكر قد تعزز كذلك بالتقارير الطبية الشرعية في بيان إصابات كل من المجنى عليهم وسببها وموقف الضارب لهم وقت إطلاق النار عليهم واتجاه المذوفات النارية ومستوى الضارب ، وأخيرا من جواز حدوث إصابة كل منهم من طبنجة المتهم وطلقاتها وهي المضبوطة في منزله والمرخص له بإحرازها، والتي اعترف في التحقيقات من بدنها حتى نهايتها بأنه ارتكب بها هذا الحادث وأطلق منها النار على كل من المجنى عليهم الثلاثة، ومن ثم فالمحكمة لا تعتد بإنكاره فيما بعد وعدوله أمامها من هذا الاعتراف المؤيد بأقوال المجنى عليهما عبد الفتاح وعمر وبشهادة الخفير محمود أحمد ، وفيما علم به صديق بكر عقب حصول الحادث وفي مكانه وفي طريقه إلى البلدة بعد أن تعززت شهادتهم ، واعتراف المتهم بالدليل المادى المستمد من التقارير الطبية الشرعية في خصوص إصابات المجنى عليهم وسببها وجواز حدوثها من طبنجة المتهم التي اعترف أنه ارتكب بها الحادث وبالتالي فلا عبرة بعدول المتهم عن هذا الاعتراف المفصل الصريح المؤيد بشهادة المجنى عليهما الأولين وبأقوال باقى شهود الإثبات والمعزز بتقريرى الصفة التشريحية على جثتى عبد الفتاح وعمر صديق من أن وفاتهما نشأت عن هذه الإصابات النارية التي أحدثها بهما ذلك المتهم من طبنجته المضبوطة التي يقرر بالتحقيقات وبالجلسة أنها هي التي كان يطلق منها النار . وكذلك الحال بالنسبة لإصابة المجنى عليها الثالثة نجيه يونس أحمد على النحو سالف البيان ، وبالتالي فلا عبرة بما زعمه بالجلسة من أنه كان يطلق الرصاص من طبنجته المضبوطة على غير هدى فهو دفاع جديد لا سند له يحاول به في آخر مرحلة الإفلات من العقاب “ . لما كان ذلك ، وكان يبين

من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة بأنه أطلق النار على المجنى عليهم الثلاثة والذي تأيد بأقوال الشهود وبالقرارات الطبية ولم تعول على عدوله عن هذا الاعتراف أمامها ، وكان لقاضي الموضوع - متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأن إليه - أن يأخذ به في إدانة المتهم المعترف سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء أكان المتهم مصرا على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق ، وهو في هذا الخصوص غير خاضع لرقابة محكمة النقض - ولما كان الدفع بتلفيق التهمة أو شيوعها هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة الواردة به ، وكان لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره من أن إصابات المجنى عليهم حدثت من الطبنجة التي استعمالها الطاعن متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدتها لديها - لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الخطأ في الإسناد ذلك أنه صور الواقعة بأن الطاعن أطلق النار على المجنى عليهم الثلاثة عن بصيرة وانتقام دون أن يكون لذلك أصل في التحقيقات .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم أنه أسند إلى الطاعن أنه نرج من داره حاملا مسدسه مصمما على قتل كل من يصادفه من أسرة عبد المعز محمد حسين أخذا بثأر ابن عمه محمد أحمد عبود وراح يطلق النار على كل من يصادفه فأصاب المجنى عليهم الثلاثة وقد توفي الأولان منهم - كما يبين من الرجوع إلى تحقيقات النيابة المرفقة بالملف أن هذا الذي قاله الحكم له أساس من اعتراف الطاعن في هذه التحقيقات ذلك الاعتراف الذي اطمأنت إليه المحكمة على ما سبق بيانه - لما كان ذلك ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن إطلاق النار على أسرة غريمه لم يكن عن بصيرة وانتقام لما هو مقرر من أن الخطأ في شخصية

المجنى عليه لا يؤثر على مسئولية الجاني، فإن ما يثيره في هذا الوجه أيضا يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن أثار أمام هذه المحكمة وجهها جديدا من أوجه الطعن استنادا إلى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالإعدام إلا بإجماع الآراء وهي قاعدة أصح يستفيد منها الطاعن إعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

وحيث إن ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان ورد في الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأي المفتي ، وهو الاجراء الذي كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لإصدار الحكم بالإعدام ، فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالف الذكر على حد سواء بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالإجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته ولا يغني عن ذلك أي إجراء آخر . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسري إلا بالنسبة إلى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهي لا تمس إلا النصوص التي تتعلق بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في إصدار الأحكام من وجوب صدورها بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الساري على الدعاوى الجنائية ، واشتراطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية توفر الإجماع عند الحكم بالإعدام لاعتبارات قدرها لحسن سير العدالة - لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل، ولا ينشئ لمقارفيها اعدارا

وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الاجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الاجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها دون أن ترتد إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في هذا النظر ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من تقرير بطلان الأحكام الاستثنائية المطعون فيها التي تخلف شرط الاجماع فيها عند إلغاء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا وتصحيحها بغير إحالة . ذلك أن تخلف الاجماع يفقد الحكم مقوماته وينطوي بذاته على مخالفة جوهرية للقانون . وإذا كانت مصلحة المتهم تقتضي القضاء ببطلان مثل هذا الحكم تحقيقا لمراد الشارع ، وكان لا يمكن أن يضار المتهم بطعنه ، فلا يبقى بعده إلا الحكم الابتدائي الذي يجب اعتباره عندئذ صحيحا لا مطعن عليه وليس في هذا ما يغير من طبيعة القاعدة باعتبارها قاعدة إجرائية مما حدا بمحكمة النقض ألا ترى عملا لإعمالها إلا فيما عرض عليها من أحكام صدرت بعد تاريخ العمل بهذا التعديل أما الأحكام السابقة على هذا التاريخ فلم تتصد لإبطالها كما فعلت بالنسبة إلى الأحكام اللاحقة له — لما كان ذلك ، فإن التعديل المدخل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية لا يسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره ويبين من ذلك أن الطعن برمته على غير أساس مما يتعين معه رفضه .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم عملا بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان

يبين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون السالف الذكر أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها المحكوم عليه بالاعدام ولم يعتوره عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعد الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير مما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن المحكوم باعدامه، فانه يتعين إقرار ذلك الحكم .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومجد صبرى .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٢ القضائية

معارضة . محاكمة " إجراءاتها " . نقض " حالاته " .

معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن الجلسة المحددة لنظرها . حضور محام عنه وإيداعه عذر تخلف المتهم دون تقديم دليل على ذلك . أطراح المحكمة هذا الدفاع ، واعتبار المتهم متخلفا دون عذر مقبول ، وقضاؤها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن بالنقض في هذا الحكم . تقديم شهادة طبية دالة على مرض الطاعن وعلى أن جراحته أجريت له يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والاحالة .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قولاً منه بأن المحامي الذي أبدى عذر موكله لم يقدم دليلاً عليه ومن ثم يكون تخلفه عن الحضور بدون عذر مقبول ، وكان يبين من الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن أنه كان مريضاً في يوم جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأن مرضه استلزم إجراء جراحة سريعة له في ذلك اليوم بما كان يتعذر معه عليه حضور الجلسة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم تقديم الدليل على قيام العذر المانع من الحضور بالجلسة رغم إبداء محامي الطاعن لهذا العذر واستعالة تقديم الدليل عليه يوم حصوله ، وكانت الشهادة الطبية المقدمة — التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إلى صحتها — قد أثبتت قيام العذر المانع من حضور الجلسة فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في خلال سنة ١٩٥٠ بناحية مركز أنحيم مديرية جرجا : (أ) — الأول والثاني "الطاعن" : أولا — توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ الموضحة بالمحضر لأصحاب الحيازات المذكورين في التحقيق وذلك بتسليم المدعى عليهم مستندات مخالصة مزورة تفيد توريدهما القمح المطلوب منهما . وثانيا — اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محركات عرقية هي إيصالات سداد القمح في بنك مصر فرع طهطا والمنشأة وذلك بوضعهما امضاءات وأختام مزورة مع علمهما بالتزوير ، وذلك بأن اتفقا معه على تحرير هذه الإيصالات ومساعداه على ذلك بأن قدما له استمارات الحيازات الخاصة بالمدعى عليهم سألنى الذكر فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وثالثا — استعملا هذه الإيصالات المزورة مع علمهما بتزويرها بأن سلماها إلى المدعى عليهم ليقدموها للصيارف . ورابعا — قلدا أختاما لأحد البنوك التجارية (بنك مصر شركة مساهمة مصرية) واستعملا هذه الأختام بأن بصا بها الإيصالات سالفة الذكر مع علمهما بتزوير هذه الأختام . (ب) المتهم الثالث — قلدا ختما لأحد البنوك التجارية (بنك مصر شركة مساهمة مصرية) . (ج) المتهمان الثاني "الطاعن" والرابع — اشتركا مع المتهم الثالث بطريق الاتفاق على تقليد ختم أحد البنوك التجارية (بنك مصر شركة مساهمة مصرية) بأن اتفقوا على صنع هذا الختم فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وطلبت عقاب المتهمين بالمواد ١/٣٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ و ٢٠٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح أنحيم الجزئية قضت بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٤ حضوريا اعتباريا للتهمة الأول وغيابيا للتهمة الثاني والثالث — عملا بالمواد ٣٣٦ و ٢١٥ و ٢٠٨ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني : أولا — بحبس كل منهما سنتين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل منهما لوقف التنفيذ . وثانيا — ببراءة المتهم الثالث مما استدعاه وألزمته المتهمين الأول والثاني بالمصروفات الجنائية . فعارض المتهم الثاني في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وألزمته المتهم بالمصروفات . استأنف المتهم

الثاني هذا الحكم الأخير. ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مضاريف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦١/١/١٥ باعتبارها كأن لم تكن بلا مضاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد أخطأ لأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور بالجلسة إلا لسبب قهري هو مرضه الثابت بالشهادة المقدمة .

وحيث إن الطاعن قدم مع أسباب طعنه شهادة تاريخها ١٩٦١/١/٢٦ ثابت بها أنه كان مريضا بفتق إربي محتق استلزم إجراء جراحة له في يوم ١٩٦١/١/١٥ بمستشفى طما الأميرى وظل يعالج بالمستشفى حتى ١٩٦١/١/٢١ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى في ١٩٦١/١/١٥ باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قولاً منه بأن محامى المتهم الذى أبدى عذر موكله لم يقدم دليلاً عليه ومن ثم يكون تخلفه عن الحضور بدون عذر مقبول .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن أنه كان مريضاً في يوم ١٩٦١/١/١٥ ، وهو يوم جلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأن مرضه استلزم إجراء جراحة سريعة له في ذلك اليوم بما كان يتعذر معه عليه حضور الجلسة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم تقديم الدليل على قيام العذر المانع للطاعن من الحضور بالجلسة رغم إبداء محامى الطاعن لهذا العذر واستعالة تقديم الدليل عليه يوم حصوله ، وكانت الشهادة المرضية المقدمة - التى تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إلى صحتها - قد أثبتت قيام العذر المانع من حضور الجلسة فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى هنتم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ القضائية

معارضة . حكم " ما لا يبطله " . نقض " أسبابه " . ما لا يقبل منها " .
اختلاس أشياء محجوزة .

(أ) الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . النعى على هذا الحكم بالطلان لمرض
المتهم يوم صدره ، وارقاق شهادة طبية بأصباب الطعن . عدم اطمئنان محكمة
النقض إلى صحة تلك الشهادة من ظروف الدعوى وتختلف المتهم عن حضور جميع
جلسات المحاكمة . أثره : رفض هذا الوجه من الطعن .

(ب) اختلاس الأشياء المحجوزة . لا يشترط لتوفره أن يبددها الحارس . يكفى أن
يمنع من تقديمها يوم البيع أو الإرشاء منها بقصد عرقلة التنفيذ ، وإضراراً
بالدائن الحاجز .

١ - إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة
كأن لم تكن قد صدر باطلاً لأن تخلف الطاعن عن الحضور في أولى جلسات
المعارضة يرجع إلى عذر قهري هو المرض الذى تثبتته الشهادة الطبية المرفقة
بأسباب الطعن ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن
لم يحضر بنفسه ولا بوكيل عنه ليبدى عذراً ما لتخلفه ، وكانت المحكمة لا تعطين
إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى صورة الشهادة الطبية إذ أن تخلفه عن حضور
جميع الجلسات أمام محكمتي أول وثاني درجة يلقى شكاً كبيراً على الشهادة الطبية
التي قدمها لتبرير عدم حضوره في الجلسة الأخيرة أمام محكمة ثاني درجة - لما
كان ذلك ، فإن النعى على الحكم في هذه الناحية يكون في غير محله .

٢ - لم يشترط القانون في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس ، بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اختلاس أشياء محجوزة استنادا إلى ما خلص له من أنه لم يقدم تلك الأشياء للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة أنعيم : بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الخزينة والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفت لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز بأن لم يقدمها يوم البيع . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح أنعيم قضت غيابيا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . عارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٦٠ باعتبارها كأنها لم تكن بلا مصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم الأخير . ومحكمة موهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . عارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦١ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان كما أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن مع أن تخلفه عن الحضور في أولى جلسات المعارضة سببه حذر قهرى هو المرض الذي تثبتته الشهادة المرضية المرفقة بأسباب طعنه كما أنه قام بإسداد

الدين المحجوز عليه من أجله وأنه لم يكن مكلفا بنقل الأشياء المحجوز عليها من مكان توقيع الحجز عليها إلى السوق المحدد مكانا لبيعها .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات الدعوى أن الطامن أعلن بالحضور أمام محكمة أنعيم الجزئية ولم يحضر فقضت المحكمة بجلدة ١٩٦٠/٢/٩ غاييا بمعاقبته بالحبس شهرين مع الشغل وكفالة ٢ ج . فعارض ، وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف الحكم ، وقضت محكمة ثانية درجة غاييا في ١٩٦٠/١٠/٩ بتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضت المحكمة في ١٩٦١/٢/١٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولم يثبت بأى محضر من محاضر جلسات المحاكمة حضور المتهم أو محام عنه وإبداء عذر ما لتخلفه عن الحضور . ولما كانت هذه المحكمة لا تعلمن إلى صحة عذر الطامن المستند إلى صورة شهادة طبية أرفقها بتقرير طعنه ، ذلك أن تخلف الطامن عن حضور جميع جلسات المحاكمة منذ الجلسة الأولى التي حددت لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة في ١٩٦٠/٢/٩ يلقي شكاً كبيراً على الشهادة الطبية التي قدمها لتبرير عدم حضوره في الجلسة الأخيرة أمام محكمة ثانية درجة والتي كان محددا لها ١٩٦١/٢/١٩ وترى المحكمة لذلك أن النعى على الحكم في هذه الناحية في غير محله - ولما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى بما توافر به أركان جريمة التبيد التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق واطهى إلى أن هدم تقديم الطامن للأشياء المحجوز عليها " عرقلة لإجراءات التنفيذ " - لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس بل يكفي أن يمتنع من تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز ، فإن الحكم إذ خلص إلى أن الطامن لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لا يكون قد خالف القانون . أما ما يشير الطامن من خطأ الحكم في القانون إذ دانه رغم عدم الترامه قانونا بنقل الأشياء المحجوز عليها إلى السوق

فضلا عن قيامه بالسداد فانه لما كان يبين من مراجعة الأوراق أن الطامن لم يتمسك أمام محكمة أولى وثاني درجة بأن المحجوزات حدد لبيعها مكان آخر غير مكان الحجز ، فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما أنه لما كان السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية ؛ فان النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد / محمد متولى حاتم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونى ،
وتوفيق الخشن ، واديب نصر ، وحسين المركي .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٢ القضائية

غرفة الإتهام . سرقة باكره . ضرب . تقص " أسبابه . ما لا يقبل منها " .

إحالة التهم إلى الغرفة بتهمة السرقة باكره . إصدارها قراراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن واقعة السرقة باكره ، وإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح عن واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها — وهي الدليل الوحيد في الدعوى — قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حده سلطتها التقديرية . النعى على القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل .

فعل الاعتداء الذي يكون ركن الإكراه في جناية السرقة باكره . يكون في الوقت ذاته جنحة الضرب . كل من الجريمين مستقل بذاته .

إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المطعون ضدهما بأنهما ارتكبا جناية سرقة باكره ، وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٣١٤/٢ عقوبات ، فقررت الغرفة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة باكره لعدم كفاية الأدلة وبإحالة الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى " المطعون ضده الأول " إلى محكمة الجناح المختصة لمحاكمتهم عن واقعة التعدي على المجنى عليها طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . وقد استندت الغرفة في التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية إلى أن الدليل الوحيد على واقعة السرقة هو أقوال المجنى عليها ، وهي بذاتها قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهمين بهذه التهمة للأسباب التي أوردتها في قرارها . لما كان ذلك ، وكان فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها وإن كان يكون

ركن الإكراه في جناية السرقة بإكراه كما يكون في الوقت ذاته جنحة الضرب ، إلا أن كلا من الجريمتين مستقل بذاته عن الجريمة الأخرى . فتي كانت الغرفة قد محصت الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة فيها ، ثم انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة ، فإن ما انتهت إليه الغرفة من ذلك لا يترتب عليه عدم مساءلة المتهم الأول عن واقعة اعتدائه بالضرب على المجنى عليها التي رأت أن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانته عنها . لما كان ما تقدم ، فإن قرار غرفة الاتهام يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنها في يوم ١٩٦٠/٩/٣٠ بناحية أولاد طوق غرب التابع لمركز أولاد طوق من أعمال محافظة صوهاج : مرقا الخروف " الرئيس " المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوك للسيد أبو بكر حسين وكان ذلك بالإكراه الواقع على المجنى عليها اعتدال السيد أبو بكر ، وقد ترك الإكراه أثر جروح بالمجنى عليها وذلك بأن ضربها المتهم الأول فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي بقصد شل مقاومتها وتمكن المتهم الثاني بذلك من السرقة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة القضية إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهمين طبقا للسادة ١/٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات . نظرت الغرفة هذه الدعوى ثم قررت فيها حضوريا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦١ : أولا - بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة . وثانيا - بإحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول إلى محكمة الجناح المختصة لمحاكمته عن واقعة التعدي على اعتدال السيد أبو بكر طبقا للسادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فطعنتم النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية على المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة قبلهما ومع ذلك فقد اعتبر الواقعة جنحة ضرب بالنسبة للمتهم الأول وأمر بإحالتها إلى محكمة الجناح المختصة لمحاكمته عن هذه التهمة . ولما كان من المقرر أن فعل الإعتداء إذا وقع بقصد شل المقاومة لإتمام السرقة فإنه يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر جريمة السرقة بإكراه ، وما دام أن غرفة الإتهام قررت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة فما كان يصح إحالة الدعوى إلى محكمة الجناح للنظر في واقعة الإعتداء بالضرب فقد يظهر دليل جديد على السرقة يسوغ إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات مما يؤدي إلى قيام التعارض في هذه الحالة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بناحية أولاد طوق غرب مركز أولاد طوق من أعمال محافظة سوهاج سرقا الخروف " الرميس " المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوك للسيد أبو بكر حسين وكان ذلك بالإكراه الواقع على المجنى عليها اعتدال السيد أبو بكر وقد ترك الإكراه أثر جروح بالمجنى عليها ، وذلك بأن ضربها المتهم الأول فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي بقصد شل مقاومتها وتمكن المتهم الثاني بذلك من السرقة . وطلبت إلى غرفة الإتهام بمحكمة سوهاج الكلية إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ١/٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة حضوريا : أولا - بعدم وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين عن واقعة السرقة بإكراه لعدم كفاية الأدلة . ثانيا - بإحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول محمود رشوان حسن إلى محكمة الجناح المختصة لمحاكمته عن واقعة التعدي على اعتدال السيد أبو بكر طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . وحصل القرار المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها اعتدال كانت ترعى الأغنام بجوار منزلي المتهمين ففهرها لتبتعد عن هذا المكان

ولما رفضت اعتدى عليها المتهم الأول بالضرب بالعصا وأحدث إصاباتنا
الثابتة بالتقرير الطبي والتي تقور لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . فحقت
عليهما وأبلغت ضدّهما بأنهما سرقا منها كبشا بالإكراه . واستندت الغرفة
في التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين إلى أن الدليل
الوحيد على واقعة السرقة هو أقوال المجنى عليها اعتدال السيد أبو بكر وهي بذاتها
قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانتها بهذه التهمة للأسباب التي أوردتها
في قرارها — لما كان ذلك ، وكان فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها
وإن كان يكون ركن الإكراه في جناية السرقة بالإكراه كما يكون في الوقت ذاته
جنحة الضرب ، إلا أن كلا من الجريمتين مستقل بذاته عن الجريمة الأخرى .
فتمت كانت الغرفة قد محصت الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة فيها ثم
انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية
قبل المتهمين عن واقعة السرقة بالإكراه لعدم كفاية الأدلة ، فإن ما انتهت إليه
الغرفة من ذلك لا يترتب عليه عدم مساءلة المتهم الأول محمود رشوان حسن عن
واقعة اعتدائه بالضرب على المجنى عليها اعتدال السيد أبو بكر التي رأت بالنسبة
لها أن الدلائل كافية قبله وترجحت لديها إدانته عنها — لما كان ما تقدم ،
فإن غرفة الإتهام إذ قررت بإحالة المتهم الأول إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمته
عن واقعة الضرب بمقتضى المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات يكون قرارها
صحيا ولا مخالفا فيه للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢
 برئاسة السيد / محمد متولي عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
 وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المزكي .

(١٩٦)

الطعن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣٢ القضائية

رابطة السببية . قصد احتمالي . ضرب أفضى إلى موت . نقض "أسبابه"
 ما لا يقبل منها" .

علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنوية بما يجب
 على الجاني أن يتوقعه (من النتائج المألوفة لفعله العمد) . مثال : ضرب أفضى إلى موت .
 إثبات قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية . يتقرر بتقديرها قاضي الموضوع . المجادلة في ذلك
 أمام محكمة النقض . لا تقبل : مادام الحكم قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى
 ما انتهى إليه .

علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه
 الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة
 لفعله إذا ما أتاه عمدا . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد
 قاضي الموضوع بتقديرها ، فتمت فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة
 النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .
 فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين على المجنى عليه
 وإحداث إصابته برأسه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه
 لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ بدائرة مركز السفطة مديرية الغربية : ضربا مختار ابراهيم زيادة بآلات حادة ثقيلة "قووس" على رأسه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، ولم يقصدا من ذلك قتلًا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطالبت إلى غرفة الاتهام إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعت فاطمة يوسف علام عن نفسها وبصفتها وصية على ولدى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين بمبلغ خمسمائة جنيه تعويضًا ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالحبس لمدة سنة وبإلزامهما بأن يدفعا بالتضامن للمدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين مبلغ ٣٠٠ جنيه ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . وقيد طعنهما بجدول المحكمة برقم ٣٦٧ سنة ٣٠ القضائية ، وقضى فيه بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لتحكم فيها مجددا دائرة أخرى . وقد أعيدت القضية إلى محكمة الجنايات التي قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبإلزامها متضامنين بأن يؤديا إلى المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين مبلغ ثلاثمائة جنيه تعويضًا والمصاريف المدنية كاملة وعشرة جنيهات أتعابا للمحاماة . طعن المحكوم عليهما للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون . وفي

بيان ذلك يقول الطاعنان إن الدفاع عنهما دفع بشيوع التهمة بين المتهمين مما يترتب عليه عدم إمكان إسناد الضربة لأحدهما خصوصا وأن ليس هناك سبق لإصرار ، كما دفع بأن المتهمين كانا في حالة دفاع شرعى ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع . يضاف إلى ذلك أن الدفاع عنهما تمسك بانعدام السببية المباشرة بين الحادث وبين وفاة المجنى عليه إذ كان مصابا بعدة أمراض قاتلة هي التي أدت إلى وفاته ولا شأن للإصابات التي أسند إلى الطاعنين إحداثها في تلك الوفاة ، وقد رد الحكم على ذلك الدفاع ردا قاصرا ، فضلا عن أن قضاء المحكمة بحبس كل من الطاعنين ستة أشهر مفاده أنها استعملت الرأفة وطبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات إلا أنها لم تشر في أسباب حكمها لذلك مما يعيب الحكم بعبء مخالفة القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " من حيث إن الوقائع التي امتلصتها المحكمة من مجموع التحقيقات التي أجريت بمعرفة الشرطة والنيابة وما أجرته من تحقيق أمامها هي أنه في يوم ١٥/٥/١٩٥٥ بناحية عزبة المنشاوى التابعة لناحية إشناوى مركز السنطة محافظة الغربية كان المتهمان قد شرعا في حفر مصرف على الحد الفاصل بين أرض لهما وبين أرض لعائلة زيادة فتعرض لهما من يدعى إبراهيم إبراهيم زيادة الشهير بالسنبو وساول منعهما من الاستمرار في العمل . وعلى إثر ذلك تشاجر الفريقان وتضاربا ، وأثناء المشاجرة اعتدى كل من المتهمين على المجنى عليه مختار إبراهيم زيادة بأن ضربه كل منهما على رأسه بفأس فأحدثا به إصابات رأسه الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصدا من ضربه قتلا ولكن ما أحدثه ضربهما له من إصابات برأسه أفضى إلى موته حسبما انتهى إليه تقرير الصفة التشريحية وتقرير كبير الأطباء الشرعيين " . ثم أورد الحكم الأدلة التي استخلص منها ثبوت الجناية التي دان الطاعنين بها استخلاصا سائغا وتؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها صراحة بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالإدانة . أما في شأن الدفع بأن الطاعنين كانا في حالة دفاع شرعى من المال فإنه لما كان القانون يشترط في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لإباحة

استعمال القوة دفاعاً عن المال أن يكون استعمالها لازماً لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواضع التي حددتها تلك المادة من قانون العقوبات، وكان كل ما وقع من المجنى عليه حسب أقوال الطاعنين - إذا صححت - هو أن إبراهيم زيادة حضر ليعينهما من إنشاء مصرف . لما كان ما تقدم ، فإن اعتداء الطاعنين لرده عن ذلك لا يعتبر دفاعاً شرعياً عن المال إذ ليس النزاع على الرى أو الصرف مما تصح المدافعة عنه قانوناً باستعمال القوة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين في شأن ذلك هو دفاع قانونى ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، فإن سكوت الحكم عن تناوله بالرد لا يعيبه . أما ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من أنه لم يشر إلى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات حين أعمال حكمها وأخذ الطاعنين بالرافة فإن يبين من مطالعة الحكم أن هذا النعى غير صحيح إذ جاء بمدونات الحكم المطعون فيه . ” ومن حيث إن المحكمة ترى لظروف الدعوى والمتهمين معاملتهما بالرافة عملاً بالمادة ١٧ع “.

وحيث إن ما ينعاه الطاعنان أخيراً على الحكم من قصور في التسبيب في الرد على دفعهما بانعدام السببية المباشرة بين الحادث ووفاة المجنى عليه فإن الحكم بعد أن أثبت أن كلا من الطاعنين ضرب المجنى عليه بفأس على رأسه فأحدثا به إصابتي الرأس الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصدا من ضربه قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقهما أدلة مستمدة من أقوال الشهود والتقارير الطبية وما انتهى إليه تقرير كبير الأطباء الشرعيين من أن عدم تبين أية أعراض أو علامات أكلينيكية بمضاعفة صدرية بالمجنى عليه عند دخوله المستشفى ووصف إصابتي الرأس وما استلزمه علاجها وتسلسل وتطور الأعراض والعلامات الاكلينيكية التي ظهرت على المصاب وانتهت بوفاته لا يمكن معها استبعاد مساهمة إصابتي رأس المجنى عليه في حصول المضاعفة الصدرية الحادة التي انتهت بوفاته “ . ثم عرض لدفاع الطاعنين في هذا الشأن ورد عليه بقوله ” ومن حيث إنه وقد قطع التقرير الطبي الشرعى الذى قدمه كبير الأطباء الشرعيين بعد استعراضه لكافة الاحتمالات وما وجه لتقرير الصفة التشريحية من نقد فى إسهام إصابتي فروة رأس المجنى عليه وعدم إمكان استبعاد ذلك مما يفيد أن إصابتي الرأس وإن لم يقصد المتهمان من إحداثهما

بالمجنى عليه قتلا فلما قد أفضت إلى وفاته "، ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده ، وكانت علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارقه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وكان ثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها لإثباتها أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث إصابتين برأسه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى متلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

(١٩٧)

الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ القضائية

أمر حفظ . أمر بالأوجه . تحقيق . دفاع . محاكمة " إجراءاتها " . حكم
" تسبب غير معيب " .

(أ) الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إدارياً . ليس ملزماً لها ، ويجوز الرجوع فيه بلا قيد
ولا شرط . حلة ذلك .

الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى . لا يمنع من العودة إلى التحقيق ، إذا ظهرت أدلة
جديدة ، قبل سقوط الدعوى . ما دام المحقق لم يلتق بالدليل الجديد قبل التقرير بالأوجه .
وجه : المواد ١٩٧ و ٢٠٩ و ٢١٣ ج .

(ب) طلب ضم شكوى . استجابة المحكمة إلى هذا الطلب ، وتوجيهها الدعوى من أورا لضم الشكوى ،
تعد تنفيذ قرار المحكمة بسبب إرسال الشكوى للمستقى لمضى المدة القانونية طبقاً للأحكام الحفظ
بالحاكم . ليس ثبت ما يلزم المحكمة بتتبع الشكوى أكثر من ذلك . ولا يعد إخلالاً بحق الدفاع
حلة ذلك : إرسال الأوراق إلى المستقى معناه إعدامها .

الحكم في الدعوى مع التعرض لما تطلبه المتهم من طلب ضم الشكوى مما يفرضه .
لا يوجب الحكم .

١ - الأصل أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إدارياً الذي لم يسبقه
تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها ، بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط
بالنظر إلى طبيعة الإداوية ، كما أن المادة ٢١٣ إجراءات . قد جرى نصها على
أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ -
لا يعد التحقيق - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة

طبقاً للسادة ١٩٧ - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .
كما أن قوام الدليل الجديده هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى
بالأوجه لإقامتها .

٢ - إذا كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة لم تدخرو سعا في
إجابة الطاعن إلى ما طلبه من ضم شكوى وتعذر ذلك عليها بسبب إرسال الشكوى
للمستغنى لمضى المدة القانونية عليها طبقاً للأئمة الحفظ بالمحاكم . وقد عرض الحكم
إلى ما تغيا الطاعن من هذا الضم فقنده ، فإن ما يثيره الطاعن من نعى على المحكمة
قد أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تتبع هذه الشكوى لاعتقاده بأن الشكوى ترسل
بعد التحقيق إلى " الدفترخانة " لحفظها ، نعى في غير محله . ذلك أن المعنى
الواضح من إرسال الأوراق إلى المستغنى طبقاً للأئمة محفوظات وزارة العدل
هو إعدامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٣/٢/١٩٥٥ بدائرة بندر
أسبوط عفا فظنها : المتهمون الثلاثة - اشتركوا مع آخر مجهول بطريق
التحريض والاتفاق فيما بينهم بوطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية
هو الموثق محمد طاهر أبو المعالي في ارتكاب تزوير في ورقتين أميريتين هما
دفتر التصديق على التوقيعات بمحضر التصديق رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٥ والإقرار
الموثق المؤرخ ١٣/٢/١٩٥٥ ، وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة
صحيحة مع ملهم بتزويرها واتحال شخصية الغير ووضع بصمة وختم مزورين
بأن اتفقوا معا وحرصوا المتهم المجهول على أن يتحل اسم أبو زيد أحمد نصير
فتقدم إلى الموثق متعللاً ذلك الاسم وأقر بتصريحه للثمة الأول بصرف
مبلغ ٧٩٢ جنيها و ٥٧٠ ملياً مودع على ذمته في خزانة محكمة أبو تيج تحت شرط
رهن فسخ عقد الرهن ووضع يده على الأرض المرهونة ، فأثبت الموثق ذلك وبصم
المتهم بإبهامه وبختم مزور باسم أبو زيد أحمد نصير ووقع المتهمان الثاني
والثالث بصفتهم شاهدين تأييداً لتلك الواقعة المزورة ، فوقعت الجريمة بناء

على هذا الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة . والمتهم الأول أيضا : ١ -
استعمل المحرر الرسمي المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى
محكمة أبوتيج ليصرف بموجبه مبلغ ٧٩٢ جنيها و ٥٧٠ مليا مودعا بخزينة المحكمة .
٢ - توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٧٩٢ جنيها و ٥٧٠ مليا الذي
أودعه أبوزيد أحمد نصير خزينة محكمة أبوتيج لذمته نظير فسخ عقد رهن
أطيان بينهما ، بأن تقدم إلى خزينة المحكمة بذلك الإقرار المزور سالف الذكر
وتمكن بهذه الوسيلة من الاحتيال من الاستيلاء على المبلغ . ٣ - ارتكب
تزويرا في محرر عرفى هو الإقرار المؤرخ ١٩٥٥/٢/١٨ المنسوب صدوره إلى
أبوزيد أحمد نصير ، بأن وضع عليه بصمة إبهام مزورة نسبها إليه . ٤ - استعمل
المحرر العرفى المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره ، بأن قدمه إلى نيابة بندر
أسيوط للتدليل به على صحة المحرر الرسمي المزور سالف الإشارة إليه . وطلبت
النيابة من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد
٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢٢٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت
الغرفة ذلك . وقد ادعى أبوزيد أحمد نصير بحق مدنى قبل المتهم الأول بمبلغ
قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل طلبه إلى ١٥٠٠ جنيه .
وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع المتهمون بعدم قبول الدعوى
الجناية لسابقة الفصل فيها من النيابة العامة فى الشكوى ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥
إدارى أسيوط . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا بتاريخ ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٣٣٦ و ٣٣٢
و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون
بالنسبة إلى المتهم الأول " الطاعن " أولا - بمعاينة المتهم الأول بالحبس
مع الشغل لمدة سنة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه
بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٩٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة ومبلغ
عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وردت على الدفع قائلة إنه لا يقوم
على أساس سليم من القانون متعين الرفض . ثانيا - ببراءة المتهمين الثانى والثالث
مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .
ج ٢٠ (١٦) ج

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في الاسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسبق تحقيقها بمعرفة النيابة العامة وقيدها برقم ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥ إداري قسم ثان أسيوط وحفظها إداريا وتمسك بضمها ، ورد الحكم بأن هذه الشكوى لا تعدو أن تكون مجرد استدلالات أعقبتها أمر من النيابة العامة بحفظ الأوراق إداريا بوصفها سلطة اتهام ولم تكن تحقيقا قضائيا ومن ثم فهو لا يقيد بها في إعادة تحريك الدعوى بعد ذلك ، وأنه يفرض أن النيابة هي التي أجرت التحقيق قبل الأمر بحفظ الدعوى فإن من حقها أن تعود إلى رفع الدعوى الجنائية إذا ظهرت أدلة جديدة ، وهو ما تكشف لها من سؤال الشهود الذين لم يسبق سؤالهم ومن تقرير الخبير عن مضاهاة البصمات والأختام المطعون عليها بالتزوير . وما ذهب إليه الحكم من ذلك أساسه فروض واستنتاجات مرجعها الظن ، إذ أن أوراق الشكوى لم تكن تحت بصر المحكمة بسبب إرسالها للمستغنى . فضلا عن أن الحكم قد نسب إلى المتهم الثاني في الدعوى أنه قرر بحضور جلسة المحاكمة أنه سئل لأول مرة عند تحقيق الجناية المطروحة ولم يسأل قبل ذلك في تحقيق آخر ، في حين أن الثابت بحضور الجلسة أنه أقر لدى استجوابه بمعرفة المحكمة أنه سبق أن سئل بمعرفة "الصول يس" بعد عام ١٩٥٥ بفترة بسيطة وذلك ردا على سؤال المحكمة إياه عما إذا كان قد سئل قبل تحقيقات هذه الدعوى ، ولما كان هذا الصول من مأموري الضبط القضائي وقد باشر التحقيق بانتداب من النيابة فكان من المتعين على الحكم أن يقيم الدليل على أنه لم يكن مكلفا بالتحقيق من النيابة وهو ما لم يدل عليه الحكم . هذا إلى أن مجرد إرسال الشكوى إلى المستغنى لا يفيد إعدامها فكان من المتعين على المحكمة تكليف النيابة بتعقب الشكوى والتحقق من مصيرها أما وأنهم لم تفعل ، فتكون قد أهدرت دفاعا جوهريا للطاعن . كما أسس الحكم التعويض الذي قضى بإلزام الطاعن به على أن من بين عناصره مبلغ ٧٩٢ جنيتها و ٥٧٠ مليا صرفه الطاعن من خزينة المحكمة بدون وجه حق ، في حين أن الطاعن

كان قد قدم عقد صلح مؤرخا ١٩٥١/١٠/٣١ — وهو تاريخ لاحق لتاريخ إيداع المبلغ المذكور في عام ١٩٤٩ — وموقعا عليه من المدعى بالحقوق المدنية يتضمن فسخ عقد الرهن وأحقية الطاعن في صرف مبلغ ٦٠٥ ج و ٥٠٠ م من المبلغ المودع خزينة المحكمة على ذمة الرهن ، كما يتضمن تبادل الطرفين أطيانا زراعية . واستند الحكم في الالتفات عن دلالة هذا العقد إلى مجرد زعم المجنى عليه أن هذا الصلح لم ينفذ وهو قول يحا في التطبيق الصحيح للقانون ، إذ أنه يهدر محضر الصلح بما ترتب عليه من التزام واستقرار مراكز قانونية وكانت من المتعين على الحكم ألا يركن لزعم المجنى عليه وحده دون تحقيق صحة هذا الزعم والتدليل على فسخ عقد الصلح رضاء أو قضاء . هذا فضلا عن أن الحكم قد أغفل شهادة شهود النفي الذين أشهدهم الطاعن على نفاذ عقد الصلح وجاء تبرير الحكم لإطراح شهادتهم غير صائغ . وذهب الحكم إلى أن الطاعن لم يقدم أى دليل على فسخ الرهن وهو قول غير سديد ، إذ أن الطاعن قدم سند التصالح الذى أقر المجنى عليه بصحة توقيعه عليه وأصر الطاعن على أنه قدم هذا المستند فى أوراق الشكوى الادارية التى حفظت وقدم معه أصل محضر العرض وقسيمة الإيداع وهو ما يؤيد دفاعه ، إذ أن أصل إنذار العرض وقسيمته تكون أصلا بيد المعارض أى المودع وهو المجنى عليه ووجودهما فى يد الطاعن دليل على أنه تسامهما من المدعى المدنى نفاذ الصلح الحاصل فى ١٩٥١/١٠/٣١ ، إذ لم يدع هذا الأخير فقد السندين منه ولم يعلل سبب وصولهما إلى يد الطاعن . وأخيرا فإن الحكم لم يدل على توافر القصد الخاص فى جريمة التزوير التى دان الطاعن بها وخاصة أنه دفع بانعدام مصلحته فى التزوير مع قيام الصلح مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاشتراك فى تزوير المحررات الرسمية والعرفية واستعمالها والنصب التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه — المدعى بالحقوق المدنية — والموتق والمتهمين الثانى والثالث فى الدعوى ومن تقريرى قسم بحوث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى والمضاهاة بمصلحة تحقيق الشخصية ومن اعتراف الطاعن بصرف المبلغ المودع خزانة محكمة أبو تيج ، وهى أدلة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن من دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها من

النيابة العامة في الشكوى رقم ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥ إدارى أسبوط — التي طلب ضمها — فأطرحه بما مؤداه أنه ثبت لدى المحكمة أن هذه الشكوى سبق قيدها برقم شكوى إدارية ولم تكشف التحقيقات التي أجرتها المحكمة عما تم بشأنها لتعذر ضمها بسبب إرسالها للمستغنى . وقد أكد المجنى عليه والمتهمان الثانى والثالث والموثق الذى أجرى توثيق الإقرار المطعون عليه بالتزوير أمام المحكمة أنهم لم يسألوا فى تحقيق أجرته النيابة العامة خلاف التحقيق الذى انتهى بإحالة الدعوى المطروحة عليها ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن أقصى ما يمكن استنباطه أن استدلالا قامت به الشرطة أعقبه صدور أمر بحفظ الأوراق من النيابة العامة فى الشكوى سالفة الذكر مما يعتبر منها أمرا إداريا بصفتها سلطة اتهام بعدم الرغبة فى السير فى إجراءات الدعوى وهو ما لا يقيد بها فيما بعد ، إذا أجرت تحقيقا ، فى أن ترفع الدعوى الجنائية بناء على ما تكشف لها من التحقيق الذى أجرته من الأدلة والبيانات والقرائن الأمر الذى وقع فى هذه الدعوى إذ أجرت تحقيقا كشف عن وجود التزوير فى الإقرارين الرسمى والعرفى . ولم يلق الحكم بالا إلى ما ارتكن عليه الدفاع عن الطاعن من إقرار المدعى بالحقوق المدنية فى المحضر الذى حرره شرطة الغنائم فى ١٩٥٧/٢/٩ من أنه تقدم بشكوى سابقة من مدة وثبت جزء من التزوير الذى أجراه المشكوف فى حقهم وقامت النيابة بإعادة التحقيق فى هذا الموضوع ؛ وأنه سئل شخصيا بنية صدقا ولا يعلم ما تم فى الأوراق . واستند الحكم فى الالتفات عن هذا القول إلى ما قرره المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة من أنه لم يسأل فى تحقيق سابق بمعرفة النيابة وأن التحقيق السابق تم فى النقطة . ثم استورد الحكم إلى القول بأنه ” مع الاقتراض جدلا بمحصول تحقيق سابق لم تر معه النيابة العامة أن تسير فيه وتسأل شهود الحادث محمد طاهر أبو المعالى الموثق والمتهمين الثانى والثالث اللذين شهدا على الإقرار المصدق عليه موضوع الطعن بالتزوير ولم تنتدب خيرا لتحقيق ومضاهاة البصمات والأختام المطعون بتزويرها ، فإن لها أن تعود إلى إقامة الدعوى متى تكشف لها من مضاهاة البصمات وسؤال الشهود الذين لم يسألوا فى التحقيق الأول أن هناك وجها لإقامة الدعوى الجنائية “ . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائق وصحيح فى القانون ، ذلك بأنه لا تريب على المحكمة بعد أن استحال عليها تحقيق دفاع الطاعن فى شأن ضم الشكوى رقم ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥ إدارى قسم ثان أسبوط والاطلاع عليها لما

ثبت لها من إرسالها للمستغنى لمضى المدة المقررة لحفظها ، أن تقلب الأمر على وجوهه المختلفة لما هو مقرر لها من حق تبين الوقائع على حقيقتها وردها إلى صورتها الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليما متفقا مع موجب الاقتضاء العقل والمنطقي . وإذا كان تعذر تحقيق ذلك الدفاع لا يسلب المحكمة حقها في أن تعرض للصور المحتملة لتصرف النيابة العامة في الشكوى التي طلب الدفاع ضمها - تأييدا لدفعه بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها بالأمر المقول بصدوره من النيابة - وأن تقول فيها كلمتها في نطاق التأويل الصحيح للقانون ، وكان الحكم قد أسس عقيدته بأن الشكوى الإدارية موضوع الدفع لم تتضمن تحقيقا قضائيا على ما استخلصه من أقوال الشهود بالجلسة من أنهم لم يسبق سؤالهم بمعرفة النيابة العامة في غير التحقيق الذي انتهى بإحالة الدعوى المطروحة وهو استخلاص سائق لا يقبل معاودة الجدل فيه ، لما هو مقرر من حق محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وأدلتها والاطمئنان إلى أقوال الشهود في أية مرحلة من مراحلها ، وكان ما جزم به الحكم من حفظ الشكوى إداريا وتعذر ضمها يسانده فيه ما جرت عليه ”لائحة محفوظات وزارة العدل والمصالح التابعة لها والمحاكم وتنظيم غرف الحفظ“ المنشورة في مطبوعات المطبعة الأميرية سنة ۱۹۵۴ من أن الشكاوى الإدارية المحفوظة ودقاتها تحفظ بغرف الحفظ بالمحاكم لمدة ثلاث سنوات ثم يستغنى عنها - دون أن ترسل إلى دار المحفوظات العمومية لحفظها بها كما هو الحال بالنسبة إلى الأنواع المعينة الأخرى من القضايا والأوراق والدفاتر . والأصل أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أن المادة ۲۱۳ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ۲۰۹ أى بعد التحقيق - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ۱۹۷ - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ، وكان قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالأوجه لإقامتها ، وكان الحكم قد اصاب الصواب حينما استطرد إلى الغرض

الجدلى الذى ساقه بصدد تسليحه بمحصول تحقيق سابق لم تر النيابة العامة أن تسير فيه وإقراره إياها على العودة إلى استعمال الدعوى الجنائية بعد أن تكشف لها من تلك الأدلة الجديدة التى ساقها الحكم والتي لم تكن قد عرضت على النيابة العامة وقت إصدار قرارها السابق ، فلا تقبل المجادلة فى هذا التقدير . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من حالة الاختلال بحق الدفاع مردودا بما هو مثبت بمحاضر جلسات المحاكمة من أن المحكمة لم تدعرو سعا فى اجابة الطاعن الى ما طابه من ضم الشكوى سالفه الذكر وتعذر ذلك عليها بسبب ارسالها للمستغنى لمضى المدة القانونية عليها طبقا للأنظمة الحفظ بالمحاكم وقد عرض الحكم إلى ما تنفيه الطاعن من هذا الضم فقنده على ما سلف بيانه . أما ما يثيره من نعي على المحكمة لعدم تبنيها هذه الشكوى فإنه فضلا عن أنه لم يثر شيئا من هذا القيل أمام محكمة الموضوع بل إن كل ما قاله المدافع عنه فى هذا الشأن أنه يعتقد أن الشكاوى ترسل بعد التحقيق إلى " الدفترخانة " لحفظها ، وهو قول مرسل لا يستأهل من الحكم ردا ، فإن المعنى الواضح من إرسال الأوراق إلى المستغنى طبقا للأنظمة محفوظات وزارة العدل السالف الإشارة إليها هو إعدامها ، ومن ثم تكون مجادلة الطاعن فى هذا الخصوص غير سديدة — أما ما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى الإسناد فى خصوص ما نسبته الحكم إلى المتهم الثانى فى الدعوى فى معرض استجوابه وما أقربه من سؤاله قبل ذلك بمعرفة " العصول يس " — ما يثيره من ذلك مردود بأن ما حصله الحكم من أقوال المتهم المذكور له مأخذه من أقواله بمحضر جلسة المحاكمة . أما ما يقوله الطاعن من أن الإجراء الذى قام به العصول المذكور كان بناء على انتداب النيابة إياه فلا سند له . وما ينعاه على الحكم من قصوره فى التدايل على عدم قيام هذا التنب هو الزام بما لا يلزم إذ أنه لا يجوز مطالبة المحكمة باتباع قاعدة معينة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى صدد منازعته فى عناصر التعويض الذى قضى بالزامه بأدائه إلى المدعى بالحقوق المدنية مردودا بما أورده الحكم من عناصر سائغة استند إليها فى تكوين عقيدته واستقرارها على أن الصلح المقول بإبرامه بين الطرفين لم ينفذ لعدم قيامهما بالتزاماتهما المتبادلة ، فلا يقبل مصادرة الحكم فى اعتقاده أو مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره ، لما هو مقور من حرية القاضى فى المواد الجنائية فى تكوين عقيدته من عناصر الدعوى

المطروحة ، وهو بعد في حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة حتى لو كانت رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة — لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن شهادة شهود النفي مردودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه ، والأصل أن المحكمة ليست ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود نفي المتهم بل إن تعويلها على أدلة الإثبات معناه أنها أطرحت شهادة شهود النفي فلم ترفيها ما يصح الركون إليه . ولما كان تعليل اطراح الحكم لشهادة شهود النفي مائغا ، فلا يقبل مجادلته فيما انتهى إليه من ذلك . كما أن ما ينعاه الطاعن على الحكم من إغفاله الرد على ما أثاره في خصوص دلالة الأوراق التي قال بأنه أودعها أوراق الشكوى التي حفظت ، مردود بأن الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بتعقب دفاع المتهم في شتى مناحيه والرد على كل جزئية يثيرها بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بالإدانة للأدلة التي بينها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته من تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، يتوافر به القصد الجنائي في جريمة التزوير كما هو معروف به في القانون ، ولا يلزم بعد ذلك التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم من هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : هادل يونس ،
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافى .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ القضائية

دعوى جنائية ” انقضاؤها ” . محاكمة ” إجراءات المحاكمة ” . نقض
” سلطة محكمة النقض ” .

الحكم فى موضوع الطعن بالنقض . طلب محامى الطاعن إعادة نظر الطعن لأن الطاعن توفى قبل
جلسة النطق بالحكم . ثبوت ذلك : يوجب على محكمة النقض العدول عن الحكم المذكور والقضاء
باقضاء الدعوى الجنائية . المادة ١٤ أ ج

إذا كان الحكم فى الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن ، التى لم تكن معلومة للمحكمة
فى وقت صدوره ، فإنه يتعين العدول عن الحكم المذكور والقضاء باقضاء
الدعوى الجنائية بوفاء المحكوم عليه إعمالا لنص المادة ١٤ من قانون لإجراءات
الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٥٧ بدائرة
قسم كرموز محافظة الاسكندرية : حازوا وأحرزوا جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا)
فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة
الجنایات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق به . فقورت الغرفة ذلك . ومحكمة جنایات الاسكندرية

قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٩ — عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ ، ١٢ من الجدول ١ المرافق له ، وذلك بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وبالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و١٢ من الجدول ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثالث : أولا — بمعاقة كل من المتهمين الأول ” الطاعن ” والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما خمسة آلاف جنيه . وثانيا — بمعاقة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه خمسمائة جنيه . وثالثا — بمصادرة جميع الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في ذلك الحكم بطريق النقض . وبجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ قضت محكمة النقض بقبول طعن الطاعن الأول شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وجعلها الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بالنسبة لكلا الطاعنين ، وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة . وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قدم الأستاذ عبد الفتاح الطويل المحامي طلبا إلى السيد رئيس الدائرة الجنائية يطلب فيه إعادة القضية إلى الرول لأن الطاعن (كمال عبد المحسن إبراهيم) توفي إلى رحمة الله يوم أول فبراير سنة ١٩٦١ كما هو ظاهر من خطاب مستشفى الدمرداش ، وبذلك تكون المحكمة قد قضت عليه بعد وفاته ... الخ .

المحكمة

حيث إنه تبين أن المحكمة قضت بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ القضائية المقام من الطاعن كمال عبد المحسن إبراهيم بنقض الحكم تقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وجعلها الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المحكوم بهما ضده .

وحيث إن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٣٣ القضائية المقام من الطاعن المذكور بانقضاء

الدعوى الجنائية بوفاته استنادا إلى الإفادة المرفقة بالملف والمنبئة لوفاته بمستشفى
الليمان في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦١ .

وحيث إنه لما كان الحكم في الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣٠ القضائية قد صدر
ضد الطاعن كمال عبد المحسن ابراهيم بعد وفاته التي لم تكن معلومة للمحكمة
في وقت صدوره، فإنه يتعين العدول عن الحكم المذكور والقضاء بالقضاء الدعوى
الجنائية بوفاته المحكوم عليه كمال عبد المحسن ابراهيم وذلك إعمالا للمادة ١٤
من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد | محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ القضائية

تحقيق "إجراءاته" . حكم "أسبابه" . ما لا يعيبه" . إثبات "بوجه عام" .

إجراءات التحريز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ ج . لا يترتب على مخالفتها أى بطلان . علة ذلك : هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل .

اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الضبط . يكفى رداعلى الدفع ببطلان إجراءات التحريز .

إجراءات التحريز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يترتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، والمرجع في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الضبط . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان إجراءات التحريز قد أوضح أن المحكمة مطمئنة تماما إلى سلامة تحريز السلاح الناري المضبوط ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/١٠/١٩٦٠ بدائرة مركز أبو حماد محافظة الشرقية : أولا - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا بندقية رومى" . وثانيا - حاز ذخائر مما تستعمل في سلاح ناري غير مرخص له بحرازه وحيازته . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٦١ و ٢٦/٢ - ٤

و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول المرافق .
ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن التهمتين ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور ، ذلك أن محامى الطاعن دفع ببطلان اجراءات التحريز لعدم مراعاة المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب عرض المضبوطات على المتهم لإبداء ملاحظاته عليها ، وكان رد المحكمة أن المتهم لم يدفع بذلك في التحقيق وهو رد قاصر يعيب الحكم لأن ذلك الإجراء ثم في غيبته . كما قال الدفاع عن الطاعن إن إذن التفتيش تضمن تسعة أشخاص وقد تم تفتيشهم جميعا مرة واحدة ولا بد أن التفتيش قد أسفر عن ضبط أسلحة مع عدد منهم ولم يوضح ذلك في محضر الضبط ومحضر التحقيق ، ولا شك أن الأسلحة المضبوطة قد اختلط بعضها ببعض ومن الجائز أن يكون السلاح الذى ضبط عند المتهم غير صالح للاستعمال ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله إن ضابط المباحث وصف السلاح بأنه بندقية روسي رقم ٢٩٦٤ مع أن هذا الوصف لم يذكره الضابط إلا بعد وصوله إلى المركز وبعد أن اختلطت الأسلحة ببعضها ، وفي هذا ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة سائغة تؤدي الى ما رتب عليها ، ثم عرض للدفع المقدم من الطاعن فقال : " وحيث إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان إجراءات التحريز طبقا للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية تأسيسا على أن السلاح الناري لم يحرز في حضور المتهم . وطبقا للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم يدفع بهذا الدفع في التحقيقات

مع أنه كان حاضرا مع المتهم مدافع عنه — هذا فضلا عن أن المحكمة مطمئنة كل الاطمئنان إلى سلامة تخزين السلاح الناري ويكون بذلك الدفع في غير محله ويتعين رفضه“. ورد الحكم على دفاع الطاعن في خصوص احتمال اختلاط الأسلحة بقوله ”أما ما أثاره الدفاع من أن إذن التفتيش شمل عدة أشخاص منهم المتهم ويحتمل أن السلاح الناري المضبوط غير خاص بالمتهم وينحصر أحد الذين شملهم إذن التفتيش ، فقد تبين من التحقيقات أن السيد ضابط المباحث وصف السلاح الناري المضبوط من مبدأ الأمر بأنه بندقية روسي رقم ٢٦٩٤ وهو الذي أرسل إلى الطبيب الشرعي ، وتبين صلاحيته للاستعمال . هذا فضلا عن أن المحكمة تطمئن كل الاطمئنان إلى سلامة الإجراءات“. لما كان ذلك ، وكانت إجراءات التخزين المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان ، والمرجع في ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من ضبط السلاح ، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أن السلاح والذخيرة المضبوطة لم يصل إليها عبث ، كما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن ردا سائغا يفيد أن السلاح الذي دان الطاعن بإحرازه هو فعلا الذي ضبط بمسكنه. لما كان ما تقدم فإن النعي ، بالقصور ومخالفة القانون يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ القضائية

تفتيش . مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة . "نقض" أسبابه .
ما لا يقبل منها " .

(١) التفتيش الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على تدب من سلطة التحقيق .
لا يلزم أن يتم بحضور المتهم أو نائب عنه ولا بحضور شاهدين . ذلك ليس شرطا
جوهريا لصحته .

وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش طبقا للمادة ٥١ . ج . محله : هذه
دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى أجاز لهم القانون
ذلك فيها .

(ب) قصد الاتجار فى المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية
تقديرها ، ولا يقبل الطعن فيها بالنقض : ما دام استخلاص الحكم لهذا القصد
سائنا .

١ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن التفتيش تم بناء على إذن من
النيابة العامة ، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش
استنادا إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له . ذلك بأن
هذه المادة محلها دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها فى الأحوال
التي أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذى يقوم به مأمورو الضبط
القضائي بناء على تدبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام

المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، والمادة ٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ، والمادة ٢٠٠ التي تجيز للنيابة أن تكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانونا لأنه ليس شرطا جوهريا لصحته ، فإن إجراءاته تكون صحيحة .

٢ - الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . فإذا كان ما قاله الحكم في استخلاص هذا القصد سائغا فإنه لا محل لما يشير الطاعن في هذا الوجه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى - حكم ببراءتها - بأنهما في يوم ١٤/٦/١٩٥٩ بدائرة شبين القناطر مديرية القليوبية : أحرضا جواهر مخدرة " حشيشا وأفيونا " في غير الأحوال المنصوص عليها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ ج وأخيره و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٤ و ١/٣٤ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم ١ بندى ١ و ١٢ الملحق به بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف من الجنيحات ومصادرة جواهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة القانون ذلك أن إذن التفتيش باطل لأنه لم يسبقه تحريرات جدية وقد تم التفتيش على خلاف مقتضى

المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب أن يتم في حضور المتهم أو من ينوبه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، وإغفال هذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان التفتيش بطلانا هو من النظام العام . كما أن إجراءات التحقيق قد شابها نقص لعدم سماع أقوال باقي أفراد القوة التي صاحبت رئيس مكتب مكافحة المخدرات عند إجراء التفتيش مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

• وحيث إنه لما كان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التفتيش فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دام الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يدل على وقوع هذا البطلان . يضاف إلى ذلك أنه متى كان الثابت من الحكم أن التفتيش تم بناء على إذن من النيابة العامة ، فإن ما يشير الطاعن من وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش استنادا إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له ، ذلك بأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ، التي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه كلما أمكن ذلك ، والمادة ٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ، والمادة ٢٠٠ التي تميز للنيابة أن تكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانونا لأنه ليس شرطا جوهريا لصحته ، وكان المخدر قد ضبط في متجر الطاعن وليس في منزله ، وقد تم مع ذلك بإذن من النيابة وبحضور زوجته ، فإن إجراءات التفتيش تكون صحيحة . ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بسماع باقي الشهود من رجال مكتب مكافحة المخدرات ولم يبد أمامها دفعا ببطلان إجراءات التحقيق السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه يكون غير مفيد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو مخالفة القانون والقصور فى التسبيب، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالإحراز بقصد الاتجار دون أن يورد الدليل على توافر هذا القصد فى حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه عليها، عرض إلى القصد من الإحراز فقال " أن التحريات والمراقبة كانت مسيطرة على الطاعن ودلنا على أنه يتجرف فى المواد المخدرة وقد تدعم ذلك بضبطها فى متجره . هذا فضلا عن أن زوجته قررت للشاهدين بادئ الأمر أن المخدرات المضبوطة هى لزوجها ويتجرف فيها وكررت ذلك أمام النيابة ولهذا كله تكون التهمة ثابتة قبله ثبوتا لا ريب فيه وأنه أحرز هذه المخدرات بقصد الاتجار فيها " . لما كان ذلك ، وكان الاتجار فى المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها، وكان ما قاله الحكم فى استخلاص هذا القصد سائغا ، فإنه لا عمل لما يشير الطاعن فى هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو التناقض والتخاذل فى التسبيب، ذلك أن الحكم المطعون فيه استند فى إدانة الطاعن إلى أقوال زوجته فى محضر ضبط الواقعة على الرغم من هدولها عن تلك الأقوال أمام النيابة والمحكمة، ودون أن يبين أى قول من أقوالها عول عليه واطمأن إليه . هذا فضلا عن أنها كانت متهمة معه فلا تصلح أن تكون أقوالها دليلا عليه .

وحيث إن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى كما أن لها وهى فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للتهم فى محضر التحقيق الأولية وأن تعرض عن قول آخر له فى تحقيق النيابة أو أمام المحكمة إذ المرجع فى ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال زوجة الطاعن فى تحقيق البوليس والنيابة فإن هذا الوجه من الطعن يكون فى غير محله .

وحيث إنه لذلك ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٢٠١)

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٢ القضائية

سلاح . رد اعتبار . عقوبة . حكم "تسييه . ما يعيه" . نقض "أسبابه .
ما يقبل منها" .

جريمة إحراز سلاح ناري غير مششن بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بإدانة المتهم على هذا الأساس . دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور بعيب الحكم ، ويستوجب نقضه .

تطبيق المادة ١٧ عقوبات . وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بنير الظرف المشدد . لا يؤثر فيها شاب الحكم من قصور يتعلق يبحث توفر هذا الظرف . ملة ذلك : تفيد المحكمة بالحد الأدنى للعقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا القيد القانوني .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لأنه حاز بغير ترخيص سلاحا ناريًا غير مششن حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى إلى موت ، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ٢٦/١-٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة استنادا إلى أدلة الثبوت في الدعوى وإلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والتي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في ١٩/١١/١٩٤٦ -

وكان يتبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه لم يرفق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بدء وانتهاء تنفيذها ، وكانت المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، ورتبت المادة ٥٢٢ إجراءات على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافى مع هذه القاعدة العامة. ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة وغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الطرف المشدد المستند من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جنائية مائة دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينتقض بعد وعلى الرغم مما يشير إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم إذ قضى بالعقوبة على أساس الطرف المشدد قد صدر من غير تحييص سببه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة لها — وهي السجن لمدة ثلاث سنوات — داخلية في العقوبة المقررة لجنائية إحراز سلاح مجردة من الطرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجنائية إحراز السلاح مع قيام الطرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين معه نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٠/٩/٢٥ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج: المتهم الأول "الطاعن" - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية" معدة لاطلاق الخراطيش حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى الى موت بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٩. والمتهم الثاني - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية معدة لاطلاق الخراطيش". وأحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/١ و ٢/٧ و ٥/٢٦ و ١-٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق . ومحكمة جنابات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ بالنسبة للاتهمين والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثاني: أولا - بمعاقة المتهم الأول "الطاعن" بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط. ثانيا - بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وتغريمه عشرة جنيهات وبمصادرة السلاح المضبوط ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة دانته عن جريمة احراز سلاح ناري مع توافر الظروف المشدد المستمد من سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في القضية رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٤٦ سوهاج بضرب أفضى الى موت ، مع أن هذه الجريمة وقعت في ١٩٤٦/١/١٩ وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٩ بالسجن ثلاث سنوات ، وظاهر من تاريخ ارتكاب الجريمة أن هناك ما يرشح للقول باحتمال أن يكون هذا التاريخ هو الذي بدأ فيه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه اذا ما أخذ في الاعتبار جواز القبض عليه في هذا التاريخ واستمرار حبسه احتياطيا حتى الحكم عليه ، وبذلك ينتهى تنفيذ

العقوبة في ۱۹۴۸/۱۲/۷ ، ويكون قد انقضى بين هذا التاريخ وصدر الحكم المطعون فيه أكثر من اثنتي عشرة سنة — وهي المدة المقررة لرد الاعتبار بحكم القانون — وبالتالي ما كان يجوز للحكمة أن تتخذ من هذه السابقة ظرفاً لتشديد العقاب ، ويكون الحكم إذ التفت عن تطبيق المادتين ۵۵۰ و ۵۵۲ من قانون الاجراءات قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن لأنه في يوم ۲۵ سبتمبر سنة ۱۹۶۰ حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفصى إلى موت . وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ۱/۱ و ۷/ب و ۱/۲۶ — ۳ و ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانونين ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ و ۷۵ لسنة ۱۹۵۸ والجدول رقم ۲ الملحق به . وقضت محكمة الجنايات بتاريخ ۱۹۶۱/۲/۲۷ تطبيقاً لهذه المواد والمادة ۱۷ عقوبات بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات والمصادرة . واستندت المحكمة في حكمها إلى أقوال معاون المباحث والشرطي المرافق له وإلى اعتراف الطاعن وتقرير الطبيب الشرعي ثم إلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والتي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية بالسجن ثلاث سنوات بتاريخ ۱۹۴۶/۱۱/۱۹ في القضية رقم ۸۸۰ سنة ۱۹۴۶ مركز سوهاج لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على ملف الدعوى — الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن — أن صحيفة الحالة الجنائية تضمنت سبق الحكم على الطاعن حضورياً في ۱۹۴۶/۱۱/۱۹ في القضية رقم ۸۸۰ سنة ۱۹۴۶ مركز سوهاج بالسجن ثلاث سنوات لأنه في ۱۹۴۶/۱/۱۹ بأولاد نصر مركز سوهاج ضرب آخر ضرباً أفصى إلى موته ، ولم يرفق بالقضية ملف التنفيذ أو ما يفيد بدء تنفيذ العقوبة وتاريخ انتهاء تنفيذها — لما كان ذلك ، وكانت المادة ۵۵۰ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ۲۷۱ لسنة ۱۹۵۵ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ منه صحيفة بقلم السوابق ، ، ورتبت المادة ۵۵۲ من قانون الاجراءات الجنائية على رد الاعتبار نحو الحكم القاض بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام

الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر — لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في القضية رقم ٨٨٠ سنة ١٩٤٦ مركزوهاج دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض بعد وعلى الرغم مما يشير إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم إذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تحييص سببه . ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة لجناية إحراز سلاح مجردة من الظرف المشدد، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيقي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، ونوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٢ القضائية

قانون أصلح . تجنيد . نقض "أسبابه . ما يقبل منها" .

صدر قانون باعفاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون . هو قانون أصلح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدر هذا القانون . المادة ٥ عقوبات ، والمادة ١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ . الحكم بالإدانة في هذه الحالة . خطأ في تطبيق القانون ، يستوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه يعفى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ الذين يتقدمون الى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم "المطعون ضده" من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد في ١٩٥٩/١٢/٨ فهو عند ما حلت فترة الإصفاء التي بدأت في ١٩٦٠/٣/٨ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ غير مؤثم عملاً بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه — الذي قضى بالإدانة — وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز أجا : لم يقدم نفسه لمكتب التجنيد في الميعاد دون عذر مقبول . وطلبت عقابه بالمواد ٤٩ و ٥٠ و ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وقرار الحربية . ومحكمة أجا الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها بلا مصروفات وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائة جنية وتأيد وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بتغريم "المتهم المطعون ضده" مائة جنية والايقاف لأنه لم يقدم نفسه للتجنيد في الميعاد دون عذر مقبول بالتطبيق للمواد ٤٩ و ٥٠ و ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وقرار وزارة الحربية، مع أن واقع الأمر أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ قد أعفى المتخلفين من مواليده سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به في ٨ مارس سنة ١٩٦٠ وهو ما يستفيد منه المتهم الذي تقدم لمكتب التجنيد بمنطقة التل الكبير في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قبل العمل بهذا القانون .

وحيث إنه لما كان قد صدر في أعقاب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقد نصت المادة الأولى منه على أنه " يعفى من تطبيق

أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة الابتدائية ومما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المتهم ”المطعون ضده“ من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فهو عندما حلت فترة الاعفاء التي بدأت في ٨ من مارس سنة ١٩٦٠ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ غير مؤثم عملاً بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ القضائية

دعوى مدنية . اختصاص . تبديد . نقض "حالاته" .

دعوى الحقوق المدنية . متى ترفع إلى المحكمة الجنائية ؟ إذا كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر
وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . تخلف هذا الشرط : يسقط معه اختصاص
المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

تبرئة متهم بجريمة تبديد . قول الحكم بأن الواقعة هي منازعة مدنية يحتم تدور حول إخلال بتنفيذ
مقد بيع وقد ألبست ثوب الجريمة هل غير أساس . مؤدى ذلك : اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة
بالفصل في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية . تعرض الحكم للفصل فيها . خطأ في القانون ،
يستوجب نقض الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية .

(٥) الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما
أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية
وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى
الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك
الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . فإذا كان
الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم لما تكشف له بداعة من أن الواقعة
المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية يحتم تدور حول إخلال بتنفيذ

(٥) المبدأ ذاته في الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٢ القضائية — جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ .

عقد بيع ، وقد ألبست ثوب جريمة التبيد على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية . أما وقد تعرض لها الحكم وفصل في موضوعها بالرفض فإنه يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كانت ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ مايو سنة ١٩٥٩ بدائرة المنزل : اختلس الخاموسة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة لتفتيش السرو والمسلمة إليه على سبيل الوديعة وكان ذلك إضرارا بالجهة سالفة الذكر . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت الهيئة الدائمة للأصلاح الزراعي بحق مدني بمبلغ ٦٨ جنيها و ٣٦٣ مليا قبل المتهم . ومحكمة المنزل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٣٠٤ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعية بمصاريفها . استأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بمصاريف الدعوى المدنية . قطعت الهيئة الدائمة للأصلاح الزراعي (المدعية بالحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنهاه الطاعة — المدعية بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بتبرئة المطعون ضده من تهمة التبيد ورفض الدعوى المدنية قبله قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس

قضاءه على أن العقد الذي سامت بمقتضاه الجاموسة إلى المطعون ضده ونص فيه على عدم تصرفه فيها قبل أداء الثمن في الأجل المحدد لذلك لا يندرج تحت حكم عقود الأمانة الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، بل إنه يعد عقد بيع ناقلاً للملكية ، وإتتهى بذلك إلى أن تصرف المطعون ضده ببيع الجاموسة قبل دفع الثمن لا يعاقب عليه ، في حين أن القضاء بالبراءة لا يمنع من القضاء بالتعويض ، وفي رفض الدعوى المدنية إهدار لحقوق الطاعنة التي ثبتت لها بتحقيق الفعل الضار الذي سجله الحكم على المطعون ضده في نطاق الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه اختلس جاموسة مملوكة لتفتيش السرو مسالمة إليه على سبيل الوديعة وكان ذلك إضراراً بالجهة المذكورة بالتطبيق للسادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت الطاعنة بحق مدني قبله ، وطلبت الحكم لها بمبلغ ٦٨ ج و ٣٦٢ م على سبيل التعويض . ومحكمة أول درجة قضت بحضورها ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعية بمصاريفها . فاستأنفت الطاعنة ، وقضت في استئنافها بالحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المطعون ضده وهو متفع بوحدة تابعة لتفتيش الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بالسرو ، قد طرد منها لإخلاله بالقوانين واللوائح وبدد "عجلة" كانت قد سامت إليه بمقتضى عقد بيع للانتفاع بها وأصبح مديناً للهيئة بثمنها . وقد أنكر المطعون ضده ما نسب إليه وقرر أنه استلم الجاموسة فعلاً من الطاعنة وأنه باعها للصرف على الأرض . ثم عرض الحكم لتكييف العقد الذي سامت الجاموسة بمقتضاه إلى المطعون ضده فاتتهى إلى أنه عقد بيع تعهد فيه هذا الأخير بتسديد الثمن في مدة لا تزيد على خمس سنوات تبدأ من تاريخ التسليم ، وأنه لا يعد من قبيل عقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات مما لا يعد معه تصرف المطعون ضده ببيعها قبل أداء الثمن تبديداً معاقباً عليه وفقاً لتلك المادة . ولا يقدح في هذا ما تضمنه العقد من حظر تصرف المستلم - المطعون ضده - في الجاموسة ، إلا بعد موافقة الطاعنة وبعد تسديد الثمن ومن أنها تعد وديعة لدى المشتري طوال هذه

الفترة ، على اعتبار أن هذا الشرط مخالف لطبيعة العقد المبرم بين الطرفين والذي هو في حقيقته عقد بيع . وخلص الحكم من ذلك إلى قوله ” وحيث إنه متى كان ذلك كذلك تكون الجريمة لا أساس لها من الواقع أو القانون ويتعين لذلك براءة المتهم مما اسند إليه وتصبح الدعوى المدنية قبله وقد قضى ببراءته منهارة الأساس ويتعين رفضها مع إلزام المدعية بالمصاريف “ . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم في صدد الدعوى المدنية غير سديد ، ذلك بأن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن العقد الذي سالت الجاموسة بمقتضاه إلى المطعون ضده وأقيمت الدعوى الجنائية على أساس إخلاله به هو في حقيقته عقد بيع ، وأن تصرف المطعون ضده في محل العقد قبل أداء الثمن المؤجل لا يكون جريمة التبيد وهو في هذا قد أعمل حقه في تفسير العقود وأقام قضاءه على ما ينتجه . وإذا ما كان الحكم قد تكشف له بداءة أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحث تدور حول إخلال تنفيذ عقد بيع وقد ألبست الواقعة ثوب الجريمة على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية . أما وقد تعرض لها الحكم وفصل في موضوعها فإنه يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في هذه الدعوى .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برياعة السيد / محمد متولى هتم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ القضائية

شيك بدون رصيد . قانون "سريانه من حيث المكان" . دفاع .

(أ) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم ؟ يجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد ، مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .
علة ذلك : الشيك أداة وفاء ، وحين يطرح في التداول تنعطف عليه الحماية القانونية .

(ب) أين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ في مكان إعطاء شيك إلى المستفيد ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان آخر .

(ج) اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقي لإصداره . لا تؤثر في قيام الجريمة إذا كان الشيك لا يقابله رصيد ، مادام لا يحمل إلا تاريخاً واحداً .
علة ذلك : تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول ، واستحقاقه الدفع يجرد الإطلاع .

إصدار شيك على هذا الوضع . تتكون منه جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات :
ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك . اندماج
مبدأ الإصدار في مبدأ الاستحقاق ، وانتقال ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد
بجرد تسليمه الشيك .

تقديم الشيك إلى البنك هو إجراء مادي ينجم إلى احتفاء مقابله ، ولا شأن له
في توافر أركان الجريمة . إفادة البنك بعدم وجود رصيد : إجراء كاشف
للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ،
سواء كان هذا الإجراء معاصراً لوقوع الجريمة أو متراجها عنها .

(د) إعطاء شيك في بلد أجنبي . مسحوبا على بنك في مصر . ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد . سرعان أحكام القانون المصري على صاحب المصري ومعاقبته من هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر . شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه . المادة ٣ عقوبات .

(هـ) التمسك بسريان تشريع أجنبي . هو مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها . سريان قانون العقوبات المصري على واقعة تمت بالخارج . ذلك يستوجب أن يتحقق قاضي الموضوع من أن هذا الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه .

١ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أصبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

٢ - إذا كان مما أورده الحكم المطعون فيه أن إصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسليمهما إلى المستفيد قد تم في جدة ، وقد عاصر ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيكين في تاريخ السحب ، فإن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بكافة أركانها القانونية في مكان حصول الإعطاء للمستفيد وهو جدة ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مصر .

٣ - لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي ، طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا ، إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع . فإصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك يندمج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكيته مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه . أما

تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام المقصد الجنائي ، سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

٤ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته إلى مصر هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج "بجدة" معاقبا عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية ، وإذا ما كان الطاعن يجهل العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

٥ - الأصل أن التمسك بتشريع أجنبي لا يبدو أن يكون مجرد واقعة تستدعى التدليل عليها ، إلا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الإقليم المصرى عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه يتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم الدرب الأحمر : أعطى بسوء نية شيكا ليوسف محمد الطويل لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى يوسف محمد الطويل بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له بقرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية قضت غيابيا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . طارض المتهم .

وفي أثناء نظر المعارضة دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى الجنائية وعدم جواز محاكمته لأن الجريمة وقعت في جدة وهي غير معاقب عليها في المملكة العربية السعودية. وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٩ قضت المحكمة الجزئية بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ، وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت والزام المتهم المصاريف و١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية. وقد رفضت الدفع. استأنف المتهم الحكم الأخير. ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ودانته بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع في مرحلتى المحاكمة بعدم جواز محاكمته استناداً إلى نص المادة الثالثة من قانون العقوبات لثبوت إصدار الشيك موضوع الجريمة في جدة بالمملكة العربية السعودية ، وهو فعل غير معاقب عليه بها ، ومن ثم فلا تجوز محاكمة الطاعن عنه في الجمهورية العربية المتحدة ، وقد أ طرح الحكم الابتدائي هذا الدفع بقوله إن تاريخ استحقاق الشيك قد تراخى عن تاريخ إصداره وأن العبرة في وقوع الجريمة هو بالوقت الذي يقرر البنك المسحوب عليه الشيك أن الساحب ليس له رصيد ، وقد تم هذا في مصر ، وسائر الحكم المطعون فيه هذا للنظر الخاطيء في حين أن الصحيح هو أن الجريمة تقع وتم بمجرد خروج الشيك من يد الساحب دون اعتبار ليوم الاستحقاق .

وحيث إن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن أعطى المجنى عليه - المدعى بالحق المدني - بمجدة بالمملكة

العربية السعودية شيكين أحدهما بمبلغ ٢١٠٠ ج والآخر بمبلغ ١٣٠ ج على أن يصرف أولهما من بنك مصر بالقاهرة في ١٩٥٧/١٠/٥ والثاني في ١٩٥٧/٩/٩ وذلك قبل تاريخ الاستحقاق ، ولما تقدم المجنى عليه إلى البنك لصرف الشيكين تبين عدم وجود رصيد للساحب . وقدم المجنى عليه الشيكين لمحرر محضر جمع الاستدلالات عند تبليغه عن الواقعة وأرفق بهما إفادة البنك بطلب إعادة التوقيع من الطاعن . وأضاف المجنى عليه أنه حين طلب إلى هذا الأخير التوقيع بإمضاء مطابق للأصل المحفوظ بالبنك رفض ، وقدم المجنى عليه صورة شمسية من الشيك الأول . وبسؤال الطاعن قرر أن الشيكين صادرا منه في جدة لمناسبة معاملة جرت بينه وبين المجنى عليه حول اتفاقهما على أن يصنع له الطاعن " فيلا " من الخشب المسلح ثم شحنها من مصر إلى جدة لإقامتها بها لحساب المجنى عليه ، ولما رفض هذا الأخير إستلام الفيلا اتفقا على فسخ العقد واسترد الطاعن أجزاء الفيلا وحرر للمجنى عليه بقيمتها الشيك الذي بمبلغ ٢١٠٠ ج واتفق معه بعد ذلك على تسديد المبلغ على أقساط شهرية فلم تكن تمت ضرورة لإعادة التوقيع على الشيك ، وأقر الطاعن بأنه لا يعرف ما إذا كان حسابه بالبنك يغطي قيمة الشيكات أولا . وعرض الحكم إلى ما أثاره الطاعن من صدم جواز محاكمته على اعتبار أن الجريمة وقعت في جدة - بإصدار الشيك وتسليمه فيها - وهي غير معاقب عليها في المملكة العربية السعودية ، فرد عليه في قوله " وحيث إنه عن الدفع الأول - عدم جواز المحاكمة - فإنه وإن كانت قد إنفقت كلمة المدعى بالحق المدني والمتهم (الطاعن) على أن الشيكين قد حررا في جدة ، وكان الأصل في جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد أنها تقع بإصدار الشيك فكان إعطاء الشيك للمستفيد هو - كقاعدة - مكان وقوع الجريمة ، إلا أن مبنى هذه القاعدة أن يكون تاريخ إصدار الشيك هو تاريخ استحقاقه ، فإذا اختلف تاريخ إصدار الشيك في الواقع عن تاريخ استحقاقه فإن العبرة في تمام الجريمة بعدم وجود الرصيد في تاريخ الاستحقاق المعين في الشيك ذاته وهو التاريخ الذي يحق فيه للحامل طلب الوفاء بالقيمة من الرصيد ، فلا يسوغ - والحالة هذه - القول بأن الجريمة قد توافرت أركانها (ومنها ركن عدم وجود الرصيد) إلا إذا تحقق في يوم الاستحقاق عدم قيام الرصيد . وقد تبينت المحكمة من ظروف الدعوى ومن أقوال كل من المدعى المدني والمتهم ومن

الإقرار المكتوب بتاريخ ١٣٧٧/١/٧ هـ في جـدة والموقع من المتهم — وهو مرفق بالأوراق — تبين أن الشيكين موضوع الدعوى قد أصدرهما المتهم في تاريخ سابق على التاريخ الثابت بهما — وهو ١٩٥٧/١٠/٥ — للشيك الذي قيمته ٢١٠٠ جـ المرفق صورته الشمسية . ومتى كان ذلك ، فإن ركن عدم وجود الرصيد الكافي القابل للسحب لم يتحقق إلا في يوم الاستحقاق ولم يتحقق إلا في القاهرة حيث يوجد البنك المسحوب عليه ، وبذلك يكون تمام الجريمة في مصر يتحقق شرط عدم وجود الرصيد حيث توفر ذلك الشرط في القاهرة بالذات . والمادة ٢ من قانون العقوبات تقضى بسريان القانون المصرى على كل من ارتكب في خارج مصر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في الإقليم المصرى — وبناء على ما تقدم ، فإن المحكمة ترفض الدفع وتقضى بجواز محاكمة المتهم . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم غير سديد ، ذلك بأنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، وإذ ما كان ما أورده الحكم من أن إصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسليمهما إلى المستفيد قد تم في جدة وقد حاصر ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطى قيمة الشيكين في تاريخ السحب ، فإن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بكافة أركانها القانونية في مكان حصول الإعطاء للمستفيد وهو جدة . ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيكين مغايرا لتاريخ إصدارهما الحقيقي طالما أنهما لا يحملان إلا تاريخا واحدا ، إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع . فأصدار الشيكين على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك يندمج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق وتنقل ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه . أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر

أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، وسواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في صدد الاستناد إلى نص المادة الثانية من قانون العقوبات مردودا بأن الفقرة الأولى من هذه المادة تفترض أن الجاني قد ارتكب خارج الإقليم المصري فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في هذا الإقليم ، وواقع الحال في الدعوى المطروحة أن الجريمة المسندة إلى الطاعن وقعت واكتمل تنفيذها خارج الإقليم المصري واقتصر الأمر هنا على كشف وقوعها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ من قانون العقوبات تنص على أن " كل مصري ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد إلى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه " ، فإن مؤدى هذا النص أن شرط عقاب الطاعن لدى موطنه هو أن تكون الجريمة التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج معاقبا عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية . وإذا ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل في هذه الدولة ، وكان الأصل أن التمسك بتشريع أجنبي لا يعد وأن يكون مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها ، إلا أنه في خصوص مريان قانون العقوبات المصري خارج الإقليم المصري عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه من المتعين على قاضي الموضوع - وهو بصدد إزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار وضوان ، ومحمد صبرى .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢ القضائية

تفتيش " حالة الضرورة " مأمورو الضبط القضائي . حكم "تسيبيه . ما يعنيه" .

تفتيش المنازل . من إجراءات التحقيق . لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها .
استثناء من ذلك : الأحوال التي أباح فيها القانون — على سبيل الحصر — لمأموري الضبط القضائي
تفتيش منازل المتهمين .

دخول المنازل لغير تفتيشها . هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة .

أحوال طلب المساعدة من الداخل والفرق والحريق المنصوص عنها في المادة ٥٤ إجراءات .
تجيز لرجال السلطة العامة دخول المنازل . هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر . يضاف إليها حالات
الضرورة . مثال : تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه .

القضاء بطلان تفتيش شخص المتهم في منزله ، لأن الاذن لم يشمل المنزل . خطأ في تطبيق القانون .

الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة
في مستودع السر ، ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها ،
إلا في الأحوال التي أباح فيها القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل
المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر . أما دخول المنازل لغير تفتيشها فلا يعد
تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة . ودخول المنازل ،
وإن كان محظوراً على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ،
وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل وحالات الفرق والحريق — إلا أن هذه

الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ إجراءات ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد عرقلة تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المتهم "المطعون ضده" وتفتيشه وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تعقب رجل الضبط القضائي المأذون بضبطه في مسكنه حيث قام بضبطه وتفتيش شخصه دون مسكنه ، فلم يجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر إليه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان التفتيش — إستنادا إلى أن الإذن لم يشمل منزل المتهم — قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧/٥/١٩٦٠ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وأفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٠١ و ١/٣٣ — ٣٥٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وبندى ٢٠١ من الجدول . فقررت الغرفة ذلك . وأمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم بطلان التفتيش تأسيسا على أن إذن النيابة لم يشمل تفتيش منزل المتهم . وبجلسة ١٩٦١/١/١٦ قضت : المحكمة حضوريا بسبب إتهام المتهم مما نسب إليه ومصادرة المواد المخدرة وأعطته من المصاريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع الذي أبداه المطعون ضده بطلان تفتيش منزله تأسيسا على أن إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة اقتصر على ضبط المتهم وتفتيشه دون أن يشمل تفتيش منزله ، في حين أنه من المقرر أن تفتيش الشخص يستلزم القبض

عليه في أى مكان يوجد به ، ودخول المنازل لتنفيذ أمر ضبط المتهم لا يعد تفتيشا للمنزل بل هو مجرد عمل مادي اقتضته حالة الضرورة وفقا للمادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية، وأن المحكمة إذ قضت بقبول الدفع وبراءة المطعون ضده تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن ضابط مباحث بندر الزقازيق علم من تحرياته أن المتهم ” المطعون ضده ” يتجبر في المواد المخدرة فقرر بذلك محضرا بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٠ وعرض الأمر على السيد وكيل النيابة الذى أذن بضبط وتفتيش المتهم لضبط ما يوجد لديه من مواد مخدرة ونذب لذلك أحد السادة رجال الضبطية القضائية ببندر الزقازيق أو من يندبه لذلك على أن يتم ذلك خلال سبعة أيام من تاريخ هذا الإذن الصادر في ١٥/٥/١٩٦٠ الساعة ٨ والدقيقة ١٥ مساء . وبتاريخ ١٧/٥/١٩٦٠ انتدب السيد ضابط المباحث الكونستابل الممتاز محمد عبد اللطيف الكتاتني لتنفيذ هذا الإذن وتفتيش مسكن المتهم . وتنفيذا لذلك انتقل الكونستابل إلى منزل المتهم ومعه المخبر عبد الغنى محمد عمر فوجد الباب الخارجى مفتوحا فدخل مع المخبر وشاهد المتهم يجلس بمفرده في ردهة المسكن فأمسك به وقام بتفتيشه فعثر في جيب الصديرى الأيسر الذى يرتديه على جورب يحتوى على ١٣ لفافة من ورق السلوفان تحوى مخدرا ” حشيشا ” ولفافة بها أفيون . وقد وافق المخبر عبد الغنى محمد عمر السيد الكونستابل فيما قرره وأنكر المتهم ضبط المخدر معه ، وتبين من تقرير المعامل بالطب الشرعى أن المضبوطات عبارة عن حشيش وأفيون كما تبين أن جيوب صديرى المتهم خالية من أثر أى مادة يشتبه فيها . ثم عرض الحكم إلى الدفع الذى أبداه المطعون ضده ببطلان التفتيش تأسيسا على أن الإذن لم يشمل تفتيش المنزل ، وقضى بقبول الدفع في قوله ” إنه طبقا لنص المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى تحرم على رجال السلطة الدخول في أى محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك يكون التفتيش وقع باطلا خصوصا وأن التفتيش المحظور على مأمورى الضبط القضائى اجراؤه إلا بترخيص من القانون أو بإذن من السلطة

القضائية هو الذى يقع فى منزل أو على شخص، أى الذى يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرية المساكن أو لحرية الأشخاص . وبين من كل ما تقدم أن السيد الكونستابل قام بتفتيش مسكن المتهم بدون إذن من النيابة فيكون هذا التفتيش باطلاً . و انتهى الحكم إلى القضاء ببراءة المطعون ضده استناداً إلى خلو الأوراق من أى دليل آخر سوى الدليل المستمد من التفتيش الباطل . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة فى مستودع السر ، ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها ، إلا فى الأحوال التى أباح فيها القانون لمأمورى الضبط القضائية تفتيش منازل المتهمين والتى وردت على سبيل الحصر . أما دخول المنازل لغير تفتيشها فلا يعد تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة . ودخول المنازل ، وإن كان محظوراً على رجال السلطة العامة فى غير الأحوال المبينة فى القانون ، وفى غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالتى الغرق والحريق — إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر فى المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التى يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المطعون ضده وتفتيشه وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تعقب رجل الضبط القضائي المأذون بضبطه فى مسكنه حيث قام بضبطه وتفتيش شخصه دون أن يفتش مسكنه ، فلم يجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر إليه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذقضى ببطلان التفتيش — استناداً إلى أن الإذن لم يشمل منزل المتهم — قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافى .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٢ القضائية

محاكمة " إجراءاتها " . دفاع . طاعة مستديمة . قدر متيقن . نقص
" أسبابه . ما يقبل منها " .

قرار محكمة الجنايات الاكتفاء بنظر جنائية الطاعة وفصل جنحة الضرب المستندة لنفس المتهم عنها .
اتباؤها بعد نظر الجنائية إلى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم بالقدر المتيقن ومعاقبته
باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلفت نظره . ذلك إخلال بحق الدفاع ، يستوجب
نقض الحكم .

أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه .

(*) إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات لأنه ارتكب جنائية طاعة و جنحة
ضرب ضد مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت الاكتفاء بنظر
جنائية الطاعة وفصلت جنحة الضرب عنها ، ثم دارت المرافعة حول تهمة
الجنائية ، وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى أن هذه التهمة شائعة بين المتهم
" الطاعن " وآخرين ثم أخذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة ضرب أحدث
بالمجنى عليه إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، فإن قضاء
المحكمة على هذا النحو يعتبر قضاء في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها ويعتبر

(*) مبدأ الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٢ ق جاحة ١٩٥٢/١٢/٢ . منشور بمجموعة الأحكام

السنة الرابعة العدد الأول القاعدة ٧٤ صفحة ١٨٦ .

بالتسالي فصلا في واقعة جديدة ولم تلفت المحكمة نظر المتهم الى ذلك . ولما كان أخذ الشخص بالتقدير المتيقن موضعه أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه وهو ما لم يتوافر في هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز كفر الدوار مديرية البحيرة : ضرب السيد شرف مقلد فأحدث بذراعه الأيسر الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهو إعاقة حركة ثني وبسط المرفق على ضعف بقوة قبضة اليد اليسرى مما يقلل من قدرة المجنى عليه عن العمل بمقدار ٨ ٪ . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦١ عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وذلك على اعتبار أن المتهم ضرب المجنى عليه فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجنحة الضرب بعد أن أصدرت المحكمة قراراً بفصلها عن الجناية أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمتين هما جنسية الضرب الذي أحدث بذراع المجنى عليه الأيسر عاهة مستديمة وجنحة الضرب التي أسندت إليه مع آخرين من بقية إصابات المجنى عليه ورغم أن المحكمة قررت فصل الجنحة عن الجناية وبراءة الطاعن من تهمة الجناية ، إلا أنها عاقبت عن الجنحة التي كانت قررت فصلها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن أمر الإحالة الذي أحيل به الطاعن إلى محكمة الجنايات قد تضمنت فيها عدا تهمة الجناية المسندة إليه اتهامه مع آخرين بضرب المجنى عليه نفسه فأحدثوا به بقية الإصابات التي تقرر لعلاجها مدة لا تتجاوز عشرين يوما . وبجلسة ٦ مارس سنة ١٩٦١ قررت المحكمة فصل اللجنة وإحالة أوراقها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها والاكتفاء بنظر الجناية . ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الواقعة التي نظرتها محكمة الجنايات بالنسبة للطاعن والتي دارت المرافعة على أساسها بعد فصل اللجنة هي جناية العامة ، وقد انتهت المحكمة في حكمها إلى أن تهمة الجناية شائعة بين الطاعن وآخرين ثم أخذت الطاعن بالقدر المتيقن وما قبلته عن جنحة ضرب أحدث بالمجنى عليه إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تتجاوز عشرين يوما قولا منها بأن هذا هو القدر المتيقن في حق الطاعن . لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة على هذا النحو يعتبر قضاء في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها ويعتبر بالتالي فصلا في واقعة جديدة ولم تلفت المحكمة نظر الطاعن إلى ذلك . ولما كان أخذ الشخص بالقدر المتيقن موضعه أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه وهو ما لم يتوافر في هذه الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم .

جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . محاكمة " إجراءاتها " . حكم " ما لا يعيبه " . نقض " أسبابه " .
ما لا يقبل منها " .

حضور محام عن المتهم بجنحة . غير واجب قانونا .

متى حضر محام . وجب على المحكمة سماعه . فإذا لم يحضر . لا تنقيد المحكمة بسماحه : ما لم يثبت
أن غيابا لعذر قهرى .

طلب التأجيل لحضور المحامى الأصل ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفات المحكمة من
هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أن المحكمة قدرت — في حدود حقها —
أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وأنها لم تطمئن إلى السبب الذى بنى
عليه طلب التأجيل . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يقبل .

الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى
محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فإن المحكمة
لا تنقيد بسماحه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى . لما كان ذلك ، وكانت
التهمة التى دين بها المتهم " الطاعن " هى جنحة اخفاء أشياء مسروقة ، وكان الثابت
بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب إلى
طلبه ، وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامى الأصل ولم يذكر
أن لدى المحامى الأصل عذرا منعه من الحضور — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة
اذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت — فى حدود حقها وعلى

ضوء الظروف اللى صرت بها الدعوى — أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تطمئن الى السبب الذى بنى عليه طاب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعه من ابداء دفاعه ، فإن نعيه على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله ويتعين رفض الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى ليلة ٣٠/٤/١٩٥٧ بدائرة قصر النيل : أولا — المتهم الأول — سرق أجزاء السيارة الميينة بالمحضر قيمة ووصفا لعل الزيان . ثانيا — المتهمون الثانى ” الطاعن ” والثالث والرابع — أخفوا المسروقات الميينة بالمحضر قيمة ووصفا مع علمهم بذلك . وطابت عقابهم بالمادتين ٣١٧/٤ ، ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . ومحكمة جفع قصر النيل قضت بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٢ حضوريا الرابع وغيابيا للتالث وحضوريا اعتباريا للأول والثانى عملا بمادتى الاتهام بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول : أولا — بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف جنائية . ثانيا — بحبس كل من المتهمين الثانى والثالث ستة أشهر مع الشغل وكفالة لكل ١٠ ج لإيقاف التنفيذ . ثالثا — براءة المتهم الرابع بلا مصاريف جنائية . إستأنف المتهم الثانى (الطاعن) هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطمن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحامى الحاضر مع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية طلب تأجيل نظر الدعوى أسبوعا واحدا حتى يتمكن المحامى الأصيل — الذى طرأ عليه عذر قهرى — من الحضور للرافعة فيها

أو حجزها للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة بدفاعه ، فقررت المحكمة إصدار قرارها في هذا الطلب آخر الجلسة ، إلا أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتيح للطاعن فرصة إبداء دفاعه ، مما ترتب عليه أنه لم يتمكن من تقديم ما تحت يده من مستندات قاطعة في إثبات براءته ، حصل على أغلبها بعد صدور الحكم الابتدائي .

وحيث إن الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة خير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماحه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهري . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي دين بها الطاعن هي جنحة إخفاء أشياء مسروقة مع العلم بسرقتها ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن محام الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبه ، وفي الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامي الأصلي ولم يذكر أن لدى المحامي الأصلي مذرا منعه من الحضور كما لم يطلب التصريح له بتقديم مذكرة كما جاء بأسباب الطعن . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت — في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى — أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تطعن إلى السبب الذي بنى عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعه من إبداء دفاعه ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيف ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٢٠٨)

الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ القضائية

تبديد . إثبات " اعتراف . أوراق " .

الإدانة في جريمة التبديد . من شروطها : أن يقتنع القاضي بأن المتهم تسلم المال بعقد
من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات . القول بثبوت قيام
عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع . تأنيب إنسان بناء على
اعترافه بلسانه أو بكتابه . لا يصح : متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي
بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١
من قانون العقوبات . والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد
توقيع العقاب إنما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه
بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٢/٢٨ بدائرة قسم الدوب
الأحمر : بدد البضاعة الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لمحمد عبد العزيز
عطية والتي لم تسلم إليه إلا بعصفه كونه ويكلا عن المجنى عليه في بيعها فاختلفا

لنفسه إضرار بالمجنى عليه مالهما . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الدوب الأحمر الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمجلس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها على المتهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه هذا الحكم نهائيا وذلك بلا مصروفات جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ، ذلك أنه ذهب فى أسبابه إلى أن الطاعن لم يدفع التهمة بدفاع ينال من ثبوتها مع أنه - على ما يقول - قدم مذكرة بدفاعه أرفق بها حافظة مستندات حاسمة فى تأييد دفاعه من أن إيصال الأمانة المأخوذ عليه لا يمثل حقيقة الواقع وإنما هو فى حقيقته مجرد ضمان لسداد دين عادى ، ولو أن المحكمة أطلعت على هذه المذكرة والحافظة المرفقة بها لتغير وجه رأيها فى الدهوى .

وحيث إن واقعة الدهوى - كما أثبتها الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه استئنافية بالحكم المطعون فيه - تخلص "فيا شهد به محمد عبد العزيز عطيه من أنه قد سلم المتهم بموجب إيصال بصفته وكيلا بأجر قماشاً موضعاً بالمحضر لبيعه وتوريد ثمنه إليه بيد أنه قد بدده . وقد أثبت الجاويش عبد العزيز إبراهيم فى محضره اطلاعه على الإيصال المذكور وهو بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٧" ، وقد استند الحكم فى ادانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه والإيصال سالف الذكر . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة محكمة أول درجة أن الدفاع عن الطاعن دفع بمدينة العلاقة وبأن الإيصال حرر ضمانا للديون وقدم مذكرة بدفاعه وحافظة ، ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند إلى أقوال المجنى عليه وإلى الإيصال ،

وقال بعد ذلك إن المتهم لم يدفع التهمة بدفاع ينال من ثبوتها ومن ثم يتعين عقابه . وقد جاء بمحضر جلسة محكمة ثانى درجة أن الدفاع قال "إن الموضوع تجارى وأن المذكرات موجود فيها بأن المتهم لم يتسلم البضاعة وأن الايصال كان ضمنا لحقوقه" ، غير أن محكمة ثانى درجة قضت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ولم تضيف إليها شيئا — لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأثمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات — التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن الطاعن قدم مذكرة ومستندات تناولت العقد ، ولم يعرض لما الحكم بالبحث ولم يقل كلمته فيها ولم يبد ما يدل على أنه اطلع عليها وألم بما فيها وإلما ذهب خلافا للثابت فى الأوراق إلى أن الطاعن لم يدفع الدعوى بشيء ، مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والا حالة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد منول عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم اليطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ القضائية

اثبات " بوجه عام . خبرة " . تزوير . دفاع . تقض " أسبابه .
ما لا يقبل منها " .

النقطة على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع ، بعدم اجابته لطلب ندم خير لفحص
الأوراق المطعون فيها بالتزوير . لا يقبل . ملة ذلك : أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة
في دعاوى التزوير . للفاضى الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين .

* لم يحدد القانون الجنائي طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير ، فاللقاضى
الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين . فإذا كان الحكم المطعون
فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التي
دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته
عليها ، فإن النقطة على الحكم بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع حين لم تجبه إلى
طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدي رأيها الفني فيها ،
يكون في غير محله .

* يمانته الحكم في الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٠ (لم ينشر) والحكم
الصادر في الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٣/١/١٩٣٦ (منشور بفهرس مجموعة القواعد
القانونية في خمسة وعشرين عاما بجزء أول صفحة ٣٦٤ القاعدة رقم ٢٠٣) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من يناير حتى مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم عابدين : أولا - ارتكب تزويرا في محركات عريضة هي بوالص الشحن الخاصة بالشركات الميينة بالمحضر ، بأن ملا بياناتها ووقع عليها توقيعات مزورة نسبها زورا إلى مديري وموظفي تلك الشركات ووضع عليها اختاما مزورة تفيد أن البضاعة الواردة بها لازالت في ذمة تلك الشركات ولم تسدد قيمتها لمعامل أدوية دوش . وثانيا - استعمل البوالص المزورة سالفة الذكر بأن قدمها إلى معامل أدوية دوش مع علمه بتزويرها . وثالثا - بدد البضائع الميينة بالمحضر والمملوكة لمعامل أدوية دوش فاختلسها لنفسه إضرارا بها . ورابعا - سرق البوالص الميينة بالمحضر والمملوكة لشركات النقل الواردة بالمحضر . وطلبت النيابة عقابه بالمواد ٢١١ ، ٢١٥ ، ٣١٨ ، ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت شركة دوش للأدوية بحق مدني بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف جنائية وبإلزامه بأن يدفع للشركة المجني عليها تعويضا مؤقتا قدره ٥١ جنيها والمصروفات المدنية . استأنفت كل من النيابة والمتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن أنكر أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية ارتكابه التزوير واستدل على ذلك بوجود دفتر من دفاتر الشركة قدم للحقق واطلع عليه ومؤشر به أن قيمة الفواتير مسددة للشركة مما تنفي معه مصلحته في التزوير ، وطلب عرض الفواتير

المدعى بتزويرها على الجملات الفنية لتبدى رأيها الفني ، ولكن أيا من المحكّنين لم توجه إلى طلبه تحقيقا لدفاعه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة عرض الأوراق موضوع التزوير على خبير فنى لإبداء رأيه فيها ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان القاتون الجناة لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير ، فللقاضى الجناة أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه — لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيف ، وبحضور السادة المستشارين : مادل هونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المرعي .

(٢١٠)

الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . اثبات "شهود" . مواد مخدرة . قصد جنائي . حكم "تسبيب
معيب" .

(أ) طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها . ذلك طلب جوهرى ،
يتعين على المحكمة اجابته اظهارا لوجه الحق فى الدعوى . رفضه بمقولة إن هؤلاء
الشهود لم يروا شيئا . اخلال بحق الدفاع . ملة ذلك : المحكمة قضت فى أمر
لم يعرض عليها .

(ب) معاقبة المتهم من جريمة احرار مخدر بقصد الاتجار عملا بنص المادة ١/٢٤ من القانون
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إقفال الحكم استظهار قصد الاتجار . قصور .

١ - إذا كانت الواقعة التى طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة
بواقعة الدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ،
فإن هذا الطلب يعد جوهرى ، ويتعين على المحكمة اجابته لاطهار وجه الحق
فى الدعوى . ولا يقبل من المحكمة تعليل رفضه بقولها إن هؤلاء الشهود - الذين
كانوا يرافقون الضابط عند انتقاله لإجراء التفتيش - لم يروا شيئا لأنهم كانوا
يقفون خارج البلدة ، لما ينطوى عليه هذا التعليل من معنى القضاء فى أمر
لم يعرض عليها وهى بذلك تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع .

٢ - لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار ، الأمر الذى فات الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز سمبود : أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ج - ٢ و ٣٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١٢ و ١ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، ذلك أن المدافع عنه طلب ضم دفتر أحوال فرق الأمن بمركز سمبود في يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ لمعرفة أسماء أفراد القوة الذين راققوا الضابط بدر الدين الدمرداش عند ما قام بأجراء التفتيش وإعلانهم ، وذلك تحقيقا لدفاعه القائم على أنه لم يضبط بمثله ولم يحمل مخدرا ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب بدعوى أن الضابط كلف رجال القوة المرافقة له بالوقوف

خارج البلد وأنهم لم يصاحبوه أثناء التفتيش مع أن هذا لا يتفق وطبيعة العمل . هذا إلى أن الحكم لم يستظهر قصد الإتيان لدى الطاعن ولم يورد الأدلة على توافره ، ثم طبق في حقه حكم المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي توجب توافر هذا القصد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها — عرض لما طلبه الطاعن من إعلان أفراد قوة الأمن الذين رافقوا الضابط عند قيامه بإجراء التفتيش ورفضه قائلا ” وحيث إن طلب الحاضر مع المتهم إعلان أفراد القوة التي كانت تصاحب الضابط لأخذ أقوالها غير منتج في الدعوى لأن الضابط وقد قرر بأنه أمر أفراد القوة بالوقوف خارج البلدة ، والمحكمة تظمن إلى شهادته وتستريح إليها ، فلا محل بعد ذلك لإعلان أفراد القوة المذكورة ليشهدوا على شيء لم يروه ، خصوصا وأن الضابط هو الرئيس الذي يوجه أفراد القوة التي ترافقه ولا يمكن إنكار سلطته في ذلك لأنه هو المسئول عنها وهي تأتمر بأمره . ولا يقوم بعد ذلك القول بأن فرق الأمن واجب عليها ملازمة الضابط خشية الاعتداء عليه ، لأن أمر سلامة الضابط أول من يقدرها هو نفسه لا أفراد القوة من العساكر “ . لما كان ذلك ، وكان الثابت على لسان الدفاع في محضر جلسة ١٩٦١/٢/٨ أنه طلب ضم دفتر أحوال فرق الأمن عن يوم ١٩٥٩/١٠/٥ فاستجابت المحكمة للطلب ، كما أن الثابت بمحضر جلسة ١٩٦١/٣/٨ — التي نظرت فيها الدعوى — أن الدفاع بدأ يطلب إعلان رجال القوة المنوه عنهم بالبند ٣٢ دفتر فرق الأمن يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وهم الذين لازموا الضابط عند توجيهه لإجراء التفتيش . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد طلب سماع الشهود بعد أن استطاع الإرشاد إليهم بالرجوع إلى دفتر الأحوال — الذي أجابته المحكمة إلى طلب ضمه — وكانت الواقعة التي طلب سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، ومن ثم فإن هذا الطلب يعد طلبا جوهريا ، وكان يتعين على

المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق في الدعوى ، فلا يقبل منها ما أوردته من
تعليل لرفض إجابته لما ينطوي عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها وهي
بذلك قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة
إلى ذلك قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ، وكانت
جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار المنصوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار
توافر قصد خاص هو ” قصد الإتجار “ الأمر الذى فات الحكم المطعون
فيه ، فانه يكون مشوبا بالقصور . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم
والإحالة .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٢١١)

الطعن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢ القضائية

حكم " ما يبطله " . نقض " سلطة محكمة النقض " .

خلو الحكم بما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلانا أصليا . علة ذلك : خلو
الحكم من هذا البيان بمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا .
المادة ٦٣ من الدستور المؤقت .

بطلان الحكم لهذا السبب . من النظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها ،
ولو لم يثره الطامن . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا مما يفيد صدوره " باسم الأمة " ،
تنفيذا للمادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والتي نصت على
صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة ، ولما كانت المحاكم تؤدي وظيفتها وفق
أحكام الدستور ، فإن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة بمس ذاتيته
وفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا
أصليا . ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فإن للمحكمة أن تقضى به من
تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض فتقضى الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة مركز بلقاس : بدء الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأملاك الأميرية والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة الحاجزة — وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت حضوريا بإعتباريا بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش بلامصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت ضايبا بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٢ بسقوط الاستئناف . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ باعتبارها كأنها لم تكن بلامصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة أشارت في مذكرتها نعيًا مؤداه أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان إذ خلا مما يدل على صدوره باسم الأمة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه خلا مما يفيد صدوره " باسم الأمة " تنفيذا للسادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في الخامس من مارس سنة ١٩٥٨ والتي نصت على صدور الأحكام وتنفيذها " باسم الأمة " . ولما كانت المحاكم إنما تؤدي وظيفتها وفق أحكام الدستور ، وكانت أحكام الدستور توجب صدور الحكم باسم الأمة صاحبة السيادة العليا ، فإن صدوره خلا من هذا البيان يمس ذاتية الحكم ويفقده عنصرا جوهريا من

مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا . لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان من النظام العام ، فإن للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فتقضى الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في طعنه .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي -

(٢١٢)

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ القضائية

مسئولية جنائية . حكم "تسييه . مايعيه" . قتل عمد . تقض "أسبابه .
مايقبل منها" .

التوافق على ارتكاب . راثم القتل عمدا . لا يربط تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل
منهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

مسألة المتهمين جميعا عن قتل المجنى عليهم . دون إثبات مساهمة كل منهم في إحداث الإصابات
التي أدت إلى وفاة كل من المجنى عليهم . قصور يعيب الحكم ، ويستوجب نقضه .

إذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بأنهم
قتلوا عمدا أحد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع
والثامن بأنهم قتلوا عمدا المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان
هؤلاء الطاعنين جميعا عن قتلهم المجنى عليهما ، وكان ما أورده الحكم في أسبابه
وإن دل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين ،
كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في إحداث الإصابات التي أدت
إلى وفاة المجنى عليهما فإنه يكون قاصرا مما يعيه ويستوجب نقضه . ذلك أن
بمجرد التوافق لا يربط في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية ،
بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٦/٨/١٩٥٩ بدائرة مركز المنشأة مديرية سوهاج : أولا — المتهمان الأول والثاني : قتلا السمان توغان سرحان عمدا مع سبق الاصرار والترصد ، بأن يتنا النية على قتله وتربصا له في المكان الذي يعلمان بمروره فيه وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة طلقات من أسلحة نارية أحداها معمرة لهذا الغرض قاصدين من ذلك قتله وأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا — المتهمون الثالث والرابع والخامس : قتلوا عمدا جاد الكريم محمد حسين ، بأن أطلقوا عليه أعيرة نارية من أسلحة نارية يحملونها وضربه المتهم الخامس بالكوريك في رقبته قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثالثا — المتهمون السادس والسابع والثامن : قتلوا عمدا محمود ابراهيم أحمد ، بأن أطلقوا عليه أعيرة نارية من أسلحة نارية يحملونها قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . رابعا — المتهم الثامن : قتل عمدا وبدون مقتض جاموسة محمود ابراهيم أحمد ، بأن أطلق عليها حيارين ناريتين من سلاح كان يحمله قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفتين بالتقريرين الطبيين البيطريين الشرعيين واللتين أدتا إلى نفوقها . خامسا — المتهمون جميعا : ١ — أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة . ٢ — أحرزوا ذخائر "طلقات" مما تستعمل في أسلحة نارية غير مرخص لهم في إحرازها أو حيازتها . وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ٦ و ٦٠ و ٢/٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرفق وجنة بالمادة ١/٣٥٥ من قانون العقوبات . سمعت محكمة جنايات سوهاج هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات مع مواد قانون السلاح والمادة ١/٣٥٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١/٣٢ من القانون المذكور أيضا للجميع بمعاينة كل من المتهمين "الطاعنين" بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعنان الأول والثاني على الحكم المطعون فيه القصور والتخاذل في التسبيب ، ذلك أنه دانها استنادا إلى أقوال الشاهدين رضوان محمد رضوان وعرابي عربي لازم والتقرير الطبي الشرعي دون أن يرفع التناقض بين الدليلين القولي والفني فيما يتعلق باتجاه الأعيرة التي أصابت المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين أن المجنى عليه السمان توغان سرحان أصيب أول ما أصيب وهو على الجمل الذي كان يركبه ومعه الشاهد رضوان محمد رضوان من خلفه ، ثم أورد على لسان هذا الشاهد أن المتهم عز الدين محمود أحمد فراج "الطامن الأول" أطلق على المجنى عليه المذكور ثلاثة أعيرة نارية قتل من فوق الجمل الذي كان يمتطيه والشاهد خلفه وجرى بضع خطوات ثم سقط على ظهره فسارع إليه المتهم يوسف أحمد غازي "الطامن الثاني" وأطلق النار عليه في رأسه ووجهه وهو في هذا الوضع . وإذا كان الحكم قد أثبت أخذا من التقرير الطبي الشرعي أن بالمجنى عليه إصابات بعضها من الأمام وبعضها من الخلف ولم يبين كيف حصلت إصاباته الخلفية بجاء قاصرا في رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن المقدمة من هذين الطاعنين .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنون الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قد دانهم بجريمة القتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد دون أن يقيم الدليل على قيام الاتفاق بين الطاعنين المتهمين بقتل جاد الكريم محمد حسين والطاعنين المتهمين بقتل محمود إبراهيم أحمد حتى يكون هذا الاتفاق أساسا لتضامنهم في المسؤولية الجنائية عن فعل القتل ، وقد كان يتعين على الحكم وقد أغفل التدليل على قيام هذا الاتفاق أن يحدد الفعل الذي ارتكبه كل من الطاعنين ومدى مساهمته في أحداث الوفاة . وهو إذ لم يفعل فانه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الخطأ في القانون .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمدا جاد الكريم محمد حسين كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن بأنهم قتلوا عمدا محمود ابراهيم أحمد وبأن الثامن وحده قتل عمدا وبدون مقتضى جاموسته ، كما اتهمتهم جميعا باحراز أسلحة نارية مششخنة وذخائر مما تستعمل في تلك الأسلحة بغير ترخيص ، وطلبت عقابهم بمقتضى المواد ١/٢٣٤ و ١/٣٥٥ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه عقب قتل المجنى عليه السمان توفان مرحان نار أهله وعشيرته وخرجوا مندفعين للانتقام ممن يصادفونه من غرمائهم أو أقاربهم أو ممن يلوذ بهم ولو برابطة الإقامة في ذات البلدة ، وسارع الطاعنون الثالث والرابع والخامس إلى حقل جاد الكريم محمد حسين حيث كان يعمل وأطلقوا عليه أعيرة نارية من بنادق كانوا يحملونها كما اعتدى عليه الطاعن الخامس بأن ضربه بالكوريك في رقبة فسقط قتيلًا ، واقتحم الطاعنون السادس والسابع والثامن عشة محمود ابراهيم أحمد وهم مسلحون بالبنادق وأطلقوا النار عليه فأردوه قتيلًا ، كما أطلق الطاعن الثامن النار على جاموسته فأصابها بإصابات أدت إلى نفوقها ، واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أقوال شهود الإثبات وما أثبتته التقارير الطبية الشرعية . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم على الوجه السابق إيضاحه وإن كان يدل على التوافق فهو لا يفيد الاتفاق ، وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولًا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، ولما كان الحكم لم يثبت في حق كل من الطاعنين من الثالث إلى الثامن أنه ساهم في أحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليهما جاد الكريم محمد حسين ومحمود ابراهيم أحمد فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن المقدمة من هؤلاء الطاعنين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن من الطاعنين جميعهم ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الحسن ، وأديب نصر ، وحسين المركي ، وأحمد موافي .

(٢١٣)

الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ القضائية

عقوبة . مصادرة . وقف التنفيذ . سلاح . حكم "مايعيبه" . نقض .
"سلطة محكمة النقض" .

مقربة المصادرة . لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . المادة ٣٠ مقوبات .
وقف تنفيذ هذه العقوبة . يقتضى حتمًا ورد الشيء المضبوط .

الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . عليه ذلك : مخالفة شروط
وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه . هذا ما لا يمكن تصورا جازته .

سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة .

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ مقوبات
إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . ومتى كان ذلك مقروا ، وكان القول بوقف
تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ
ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون
لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصورا جازته ، ومن ثم يكون
القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين
معه نقض الحكم نقضا جزئيا أو تصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة
المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز سنورس : أولا - حمل سلاحا ناريا مرخصا (بندقية خرطوش) في فرج . ثانيا - أطلق أعيرة من السلاح الناري سالف الذكر داخل البلدة . وطالبت عقابه بالمادة ٣٧٩/٢ من قانون العقوبات ، والمواد ١١ مكررا ، و ٢٩ و ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ ، والقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة جنح سنورس قضت بحضورها بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٤ عملاء بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش والمصادرة عن التهمتين بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة بلا مصروفات جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة حمل سلاح ناري مرخص وإطلاقه في فرج قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة مع أن هذه العقوبة بحسب طبيعتها وشروطها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه في يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ : أولا - حمل سلاحا ناريا مرخصا (بندقية خرطوش) في فرج : ثانيا - أطلق أعيرة من السلاح الناري سالف الذكر داخل البلدة . وطالبت عقابه بمقتضى المادة ٣٧٩/٢ من قانون العقوبات والمواد ١١ مكررا و ٢٩ و ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وبالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة أول

درجة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتفريم المتهم ثلاثمائة قرش والمصادرة من التهمتين . فاستأنف المتهم . ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . فطعننت النيابة العامة على هذا الحكم بطريق النقض ناعية عليه مخالفة القانون في خصوص ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة المصادرة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه — ومتى كان ذلك مقررا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقضى بها .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل بونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي ، وأحمد موافي .

(٢١٤)

الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٣٢ القضائية

نقض ” إجراءاته “ .

ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية الحضورية أربعون يوما من تاريخ صدرها .
المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

قيام مذكر مقبول يحول دون الطعن بالنقض خلال هذا الأجل . أثره : امتداد ميعاد التقرير بالطعن ووجوب القيام به إثر زوال المانع . تقديم أسباب الطعن يمتد أيضا عشرة أيام أخرى من تاريخ التقرير . حلة ذلك .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ ، إلا أن الطاعن لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢ وقدم الأسباب في يوم ٢٦ من هذا الشهر بعد انتهاء الميعاد المحدد ، معتذرا بشهادة طبية مؤرخة ١٩٦٢/١/٢٨ نفيد أنه كان مريضا وأن حالته المرضية استدعت الراحة التامة في الفراش مع العلاج لمدة أربعة أسابيع من ذلك التاريخ مما يؤيد صحة دفاعه من أنه كان مريضا في تاريخ انتهاء المدة المقررة للطعن ، وقد بادر فور زوال المرض بالتقرير بالطعن على اعتبار أن ذلك الإجراء منه لا يعدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به على أثر زوال المانع ، وكان إحداد أسباب الطعن وتقديمها يستدعي فسحة من الوقت ، قدرها القانون في ظل مريان أحكام المواد من ٤٢٠ إلى ٤٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية — الملغاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بعشرة أيام تمضي على تاريخ العلم بالإيداع

الحكم قلم الكتاب والاطلاع على أسبابه أخذاً بحكم المادة ٤٢٦ . وقد جرى قضاء محكمة النقض في ظل تلك الأحكام على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المرض . وأنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن حكماً مماثلاً لنص المادة ٤٢٦ لإجراءات " الملغاة " إلا أنه وقد مد في ميعاد الطعن بالنقض وجعله أربعين يوماً ، راعى في تحديد هذا الميعاد أن الحكم يبطل عملاً بالمادة ٣١٢ لإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادراً بالبراءة فرأى إضافة عشرة أيام محسوبة من هذا الأجل للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعد الاستحصال من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول التوقيع في الميعاد المذكور . وقد أكد الشارع هذه المهلة بالتعديل الذي أدخله على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ حين أكلها بهذه العبارة " ومع ذلك إذا كان الحكم صادراً بالبراءة وحصل الطاعن على شهادة بعدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب ... " ، مما يفصح عن اتجاه الشارع إلى منح هذه الرخصة عند ثبوت قيام الحائل دون الاطلاع على الحكم وأسبابه في الميعاد القانوني وقيامها بمحور زوال ذلك المانع ، وهو ما ينعطف على العذر المانع لمباشرة إجراءات الطعن . كل ذلك ما لم يثبت أن الطاعن لم يعلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه لوجود حائل منعه من ذلك ففي هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور ذلك الحكم . ولما كان الطاعن بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به العذر المانع لحال دون الطعن عليه في الميعاد القانوني ، ويجرد زواله بادر بالتقرير بالطعن فيه وقدم الأسباب خلال المهلة سالفة البيان ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الرمل : شرع في سرقة محتويات منزل نبلي إيما نويل ، وأوقفت الجريمة

لسبب لا دخل لإرادته فيه من ضبطه مثلثا بها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/١ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الرمل الجزئية قضت غاييا بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . عارض المتهم في هذا الحكم، وقضى في معارضته بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم والنيابة الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا إعتباريا بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦١ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . عارض المتهم في هذا الحكم، وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦١ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٢ . وقدم الأستاذ المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٢٦ من الشهر المذكور . الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ في حضور الطاعن بتأييد الحكم المستأنف الحضورى الإعتبارى المعارض فيه ، إلا أن الطاعن لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٢ وقدم الأسباب في يوم ٢٦ من هذا الشهر بعد انتهاء الميعاد المحدد قانونا معتذرا بشهادة طبية تحمل تاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٢ .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على هذه الشهادة - المرافقة لتقرير الأسباب - أن الطاعن كان مريضا باضطراب في ضربات القلب مع هبوط وأن حالته المرضية استدعت الراحة التامة في الفراش مع العلاج لمدة أربعة أسابيع من ذلك التاريخ، مما يؤيد صحة دفاعه من أنه كان مريضا في تاريخ انتهاء المدة المقررة للتقرير بالطعن ، وقد بادر فور زوال المرض بالتقرير بالطعن على إعتبار أن ذلك الإجراء

منه لا يعدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به على أثر زوال المانع - لما كان ما تقدم ، وكان إعداد أسباب الطعن وتقديمها يقتضى فسحة من الوقت ، قدرها القانون في ظل سريان أحكام المواد من ٤٢٠ إلى ٤٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية - الملغاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بعشرة أيام تمضى على تاريخ العلم بإيداع الحكم قلم الكتاب والاطلاع على أسبابه أخذاً بحكم المادة ٤٢٦ .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل تلك الأحكام على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المرض . وأنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن حكماً مماثلاً لنص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنه وقد مد في ميعاد الطعن بالنقض وجعله أربعين يوماً ، راعى في تحديد هذا الميعاد أن الحكم يبطل عملاً بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادراً بالبراءة ، فرأى إضافة عشرة أيام محسوبة من هذا الأجل للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعد الاستحصال من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول التوقيع في الميعاد المذكور . وأكد الشارع هذه المهلة بالتعديل الذي أدخله على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ حين أكلها بهذه العبارة : ” ومع ذلك إذا كان الحكم صادراً بالبراءة وحصل الطاعن على شهادة بعدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب “ مما يفصح عن اتجاه الشارع إلى منح هذه الرخصة عند ثبوت قيام الحائل دون الاطلاع على الحكم وأسبابه في الميعاد القانوني وقيامها بمجرد زوال ذلك المانع ، وهو ما يتعطف على العذر المانع لمباشرة إجراءات الطعن .

كل ذلك ما لم يثبت أن الطاعن لم يعلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه لوجود حائل منعه من ذلك ففي هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور ذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به العذر المانع فحال دون الطعن عليه في الميعاد القانوني

ويعجـرـد زواله بإدـر بالتقـرير بالطـعن فيه وقـدم الأسباب في خـلال المـهـلة سـالـفة البـيان ، فإن الطـعن يـكـون مقبـولا شكـلا .

وحيث إن مـبـنى الطـعن هو أن الحـكم المـطـعون فيه قد أخطأ في تطـبـيق القـانـون وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه دان الطاعن بجريمة الشروع في السرقة بقوله إنه كان يحاول فتح باب مسكن المجنى عليها مع أن الأفعال التي أتاها — وهي مجرد وقوفه أمام باب المسكن للاحتماء من المطر — لا تكون هذه الجريمة . هذا فضلا عن أن المجنى عليها لم تروا قصة محاولة فتح باب مسكنها ، بل إنها ذكرت أنها سمعت صوت هذه المحاولة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما جملة أن المجنى عليها أحست بمن يحاول فتح باب مسكنها فلما فتحت الباب وجدت الطاعن أمامها وأنه هرب حين فوجئ بها ، وقد أيدها في روايتها خادمها الذي قرر برؤيته الطاعن يغادر البيت عدوا وكانت المجنى عليها تصبح إذ ذاك مستغيثة ، فتعقبه حتى أمسك به . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشاهد الإثبات ، والتفت عن دفاع الطاعن من أنه احتسى من المطر بباب الحديقة وإذا خرجت المجنى عليها واستغاثت خشي الأمر فهرب ، وخلص الحكم إلى إدانته بجريمة الشروع في السرقة . ولما كان هذا البيان يتحقق به تلك الجريمة كما هي معرفة به في القانون وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي أطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها . وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم ينحل إلى جدل في موضوع الدعوى وسلطة محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها بما لا معقب عليها فيه . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي ، وأحمد موافي .

(٢١٥)

الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ القضائية

حكم " ما يبطله " . عقوبة . تقض " سلطة محكمة النقض " .

تاريخ صدور الحكم . عنصر من مقوماته .

خلو الحكم من تاريخ صدوره . يبطله قانونا . ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان .

الحكم بعقوبة الإعدام . القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم ، وقبول عرض النيابة .
اتضح أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ صدوره عما يبطله . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا بإعدام الطاعن وقد خلا من تاريخ صدوره فإنه يكون باطلا قانونا ، ولا يشفع في هذا أن محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقوماتها قانونا . وإذا ما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد عرضت الحكم المطعون فيه عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن على محكمة النقض أن تحكم طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية

من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من هذا القانون - وكان البطلان الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ليلة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة إقسم باب الشعرية محافظة القاهرة : قتل مخدمته أسماء جرجس كريم عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وتوجه إليها أثناء نومها وأطبق بكلتا يديه على رقبتها ليخنقها وأتبع ذلك بأن عقد قطعة قماش حول رقبتها وجذبها من طرفها قاصدا من ذلك قتلها خنقا فحدثت بها الإصابة الميينة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياتها ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أن المتهم فى نفس ظرفى الزمان والمكان سالفى الذكر قتل مخدمه عبد الله يوسف الحاج زوج المجنى عليها السابقة عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وتوجه إليه أثناء نومه وضغط بكلتا يديه حول رقبتة ليخنقه ثم عقد قطعة القماش حينها حول رقبتة وجذبها من طرفها قاصدا من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته ، الأمر المنطوى على الجناية المنصوص عنها بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ عقوبات ، وقد وقعت هاتان الجانيتان تسهيلا لارتكاب فعل الجنحة المنصوص عنها بالمادة ٣١٧ / ١ - ٤ - ٧ من قانون العقوبات ، إذ أن المتهم فى نفس ظرفى الزمان والمكان سالفى الذكر سرق النقود الميينة بالمحضر للمجنى عليه عبد الله يوسف الحاج من مسكنه حالة كونه يعمل خادما لديه بالأجرة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف والمواد سالفة الذكر . فقررت الغرفة ذلك بتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٦١ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا وبإجماع الآراء بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣ / ٣٤ و ٣١٧ / ١ - ٤ - ٧ من قانون العقوبات بمعاينة شوقى لبيب سمعان سعد بالإعدام . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى يوم صدوره ولم يقدم أسبابا لطعنه . وقد قدمت النيابة العامة مذكرة مؤرخة ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ توافق فيها على الحكم الصادر بالإعدام ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن في الحكم المطعون فيه في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وقدمت مذكرة برأيها في الحكم في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وطلبت إقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا باعدام الطاعن وقد خلا من تاريخ صدوره مما يبطله قانونا ، ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص بيانات الدباجة ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقوماتها قانونا . وإذا ما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لا مستعالة لإسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة ، إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩" — وكان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ — التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه والإحالة إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشحي ، وأديب نصر ، وحسين المرعي ، أحمد موافي .

(٢١٦)

الطعن رقم ٢٧٩٥ لسنة ٣٢ القضائية

أشياء ضائعة .

جريمة تملك الشيء الضائع . لا يشترط فيها قيام نية التملك حال العثور على الشيء . يكفي توافر هذه النية بعد ذلك .

من المقرر أنه لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند المتهم حال عثوره على الشيء ، بل يكفي أن تكون قد توافرت لديه بعد ذلك الوقت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ أسبوعين سابقين على يوم ١٧/٤/١٩٦١ بدائرة بلقاس : سرق فانوس السيارة المبين بالمحضر . وطلبت مقابله بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بلقاس قضت حضوريا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام بمحس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام والمادة الأولى من ديكريeto الأشياء المفقودة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بمحس المتهم أسبوعين مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على إخلال بمحق الدفاع وخطأ فى القانون ، ذلك أنه دان الطاعن طبقا لذكرىتو الأشياء الفارقة دون أن يحقق دفاعه من أنه عامل طرق وقد عثر على الفانوس فى الطريق العام فانتوى الإبلاغ عنه وحضر خصيصا لتسليمه إلى مهندس الطرق . وقد أخطأ الحكم حين اتخذ من مضى المدة قرينة على سوء القصد ، مع أن فوات المدة المقررة بالذكرىتو لتسليم الأشياء الفارقة لا يدل بذاته على توافر القصد الجنائى للسرقة — كما عاقب الحكم الطاعن بعقوبة السرقة تأسيسا على أن قصده قد انصرف إلى حبس الفانوس الذى عثر عليه بنية تملكه ، مع أن الثابت هو انعدام هذه النية لدى الطاعن ، إذ لو قامت لديه لما اعترف بعثوره على الفانوس فى الطريق . والأصل أن جريمة السرقة لا تتحقق إلا إذا كان القصد الجنائى معاصرا لفعل الاختلاس ، فإذا تراخى عنه فلا يكون فى الأمر جريمة ، بل تعد الواقعة مجرد مخالفة تنطبق عليها المادة الأولى من ذكرىتو الأشياء الفارقة.

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة العثور على أشياء مفقودة واحتباسها بنية تملكها بطريق الغش التى دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من أنه كان متويا الإبلاغ عن الفانوس الذى عثر عليه هو من قبيل الدفاع الموضوعى ، وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض . وكان البحث فى نية تملك الشيء الفاقد لدى من عثر عليه هو من شئون محكمة الموضوع وقد أقامت قضاءها على ما ينتجه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند المتهم حال عثوره على الشيء بل يكفى أن تكون قد توافرت لديه بعد ذلك الوقت ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

فهرس هجائى موضوعى عام
للاحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

السنة الثالثة عشرة

العدد الثالث

السنة الثالثة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام

للاحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(١) نقابات

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	محمادة
		١ - محو الاسم من الجدول تأديبيا . طلب إعادة القيد . رفضه . قرار نهائي . الطعن في هذا القرار بالنقض . غير جائز . جواز تجديد الطلب بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه . قضاء الجنة بعدم قبول طلب إعادة القيد في جدول المحامين شكلا وقضاءها برفض الطلب يلتقيان في النتيجة . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق "ظلم محامين" - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧) ... ١ ع ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — لجنة قبول المحامين . اخطارها من التغطية بأسماء المتخلفين عن أداء قيمة الاشتراك في الميعاد المحدد . مهمتها ازاء ذلك : تنحصر في استبعاد هذه الأسماء من الجدول .
		الاستبعاد من الجدول . يزول تلقائيا بمجرد أداء الاشتراك المتأخر .
		قرار الاستبعاد . قرار إداري . للجنة أن تعيد النظر فيه ، إذا ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة .
		ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد . مخالفة مهنية . تخضعه للجزاءات القانونية ، ولا ترتب له أى حق . أثر هذه النتائج . محل البحث فيها : لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها . الطعن بالنقض في هذه الأحوال . جائز . القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
		طلب ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمحاماة . قرار اللجنة في ذلك . ذو طبيعة تنظيمية . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز .
٥٧٩	٢ نقابات ع ٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق "تظلم محامين" — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩) —

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(ب) المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(أ)
		اثبات . اختراع . اختصاص . اختلاس أشياء محجوزة . اختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء مسروقة . ارتباط . أرز . أسباب الإباحة وموانع العقاب . استئناف . استدلالات . استيقاف . اشتباه . إشكال . أشياء ضائعة . إعادة النظر . إعلان . إعلانات . إغتصاب الأموال . اقتران . أمر بالاوجه . أمر حفظ . أهانة . أوراق رسمية . إيقاف التنفيذ
		إثبات
		الاثبات بوجه عام : (راجع أيضا : دفاع - غش - دخان) (القواعد ٢١ و ٣١ و ٥٥ و ٥٧ و ٦١ بالصفحات ٧٩ و ١١٧ و ٢١٠ و ٢٢٠ و ٢٣٦) ١ - نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . إزهاق الروح : هي النتيجة التي يضرها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور . (الملن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩)
٣٥	١٤	٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - حرية القاضي في تكوين عقيدته . وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لإدانة المتهم . مثال : سلاح ناري لم يضبط .
		اتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقتوف ناري . استخلاصه من ذلك - رغم عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث - أن المتهم أحرز سلاحاً وذخيرة بدون ترخيص . لا تريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل .
٧٤	١٩ ع ١٤	(الملن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)
		٣ - حرية المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . عدم تقيدها في ذلك بدليل بعينه .
١٨٧	٤٩ ع ١٤	(الملن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
		٤ - حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة . قضاؤه بالبراءة . إحاطة الحكم بالدعوى عن بصير وبصيرة . كفايته .
		العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي الجنائي . بما يجريه من تحقيق ومن كافة العناصر المطروحة .
٢٢٣	٥٨ ع ١٤	(الملن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)
		٥ - وجود آثار للخدر يجيب جلباب المتهم . ذلك يكفي للدلالة على الإحراز .
		الخلاف الظاهري بين وصف ووزن الحرز الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي ، والحرز الموصوف بتقرير التحليل . واجب المحكمة : أن تجري تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر .
٢٨٠	٧٠ ع ٢٤	(الملن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣١٢	٢٤ ٧٨	٦ - جريمة الخطف . الاستدلال على ارتكاب المتهم هذه الجريمة . من اتصاله بعمة عائلة المجنى عليه والمفاوضة في إعادته مقابل جعل معين ، ومساومته في الجعل دون الرجوع إلى غيره ، ومن قبض الجعل ثم إعادته المخطوف من مكان إخفائه . ذلك تدليل كاف على ثبوت التهمة . (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣٣٦	٢٤ ٨٤	٧ - المسائل الفنية . على المحكمة تحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . الحقائق العلمية الثابتة . جواز الاستناد إليها . الآراء العلمية . لا تغني عن واجب التحقيق . مثال . (الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٥٢	٢٤ ٨٩	٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى . مادامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة . مثال . تزوير . (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٧٥	٢٤ ٩٥	٩ - تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله . (الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٩٢	٢٤ ٩٨	١٠ - حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الدفاع غير المؤيد بدليل . حقها في عدم تصديقه . (الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤٠٤	٢٤ ١٠١	١١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الإثبات . الأخذ بما تراجح إليه منها . المجادلة في ذلك ، أمام محكمة النقض . لا محل لها . (الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ - قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم إليها ، وسماع اعتراضات المتهم بالتبديد . عدم تعويلها على ما أجرته محكمة الأحوال الشخصية بشأن ذلك الحساب . ثبوت إنشغال ذمة المتهم بالمبلغ الذي ألتجته التصفية . قضاؤها بالإدانة . قضاء صحيح .
٤٤٩	٢٤١١٣	(الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		١٣ - بيان حقيقة الواقعة . ردها إلى صورتها الصحيحة . استخلاصا من جماع الأدلة المطروحة . ذلك حق لمحكمة الموضوع . ولو لم تكن الأدلة مباشرة . ما دامت لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .
		أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة . يرجع فيها إلى القواعد العامة في الإثبات .
		أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق ، لاستخلاص ما يؤدي إليه . من وظيفة المحكمة .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		١٤ - للمحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك - عند عدم وجوده - كدليل في الدعوى .
٥٢١	٢٤١٣١	(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٨	٣٤١٥٤	<p>١٥ - الحكم بالإدانة . وجوب بيان مضمون ومؤدى كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها . ذلك يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة . استناد حكم الإدانة إلى معايينة محل الحادث . خلوا الحكم من إيراد مؤدى هذه المعايينة ، وبيان وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٩)</p>
٦٢١	٣٤١٥٥	<p>١٦ - اطمئنان المحكمة إلى صحة إجراءات التفتيش ، وما أسفر عنه من ضبط جريمة اكتشفت عرضا في حدود ما يقتضيه تنفيذ الإذن . ذلك ما لا يصح مجادلة المحكمة فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)</p>
٦٢٥	٣٤١٥٦	<p>١٧ - علاقة التبعية في مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . مسألة موضوعية . يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب : ما دام أنه يقيّمها على عناصر تنتجها .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)</p>
٦٧٢	٣٤١٦٦	<p>١٨ - أدلة الدعوى . حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته . ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)</p>
٧٥٣	٣٤١٨٥	<p>١٩ - إصابة بعض المجنى عليهم في غير مقتل . الاستدلال على قيام النية لدى الجاني على قتلهم من إزهاقه روح من توفى من المصابين . ذلك يما في الفهم القانوني الصحيح . علة ذلك : نية القتل بضمها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٠ - ثبوت بطلان القبض والتفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى عناصر إثبات أخرى ، لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب . يستوجب النقض ، والقضاء بالبراءة . مثال . مواد مخدرة . (الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧) ٧٨٥ ٣ ع ١٩١
		٢١ - إجراءات التحريز المنصوص فيها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ١٥٧ . ج . لا يترتب على مخالفتها أي بطلان . حلة ذلك : هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الضبط . يكفي ردا على الدفع ببطلان إجراءات التحريز . (الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠) ٨٢٧ ٣ ع ١٩٩
		٢٢ - لم يحسد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التروير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . (الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ٨٤٢ ٣ ع ٢٠٣
		اعتراف :
		١ - حرية المحكمة الجنائية في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٢) ٧٠ ١٨ ع ١٤
		٢ - الاعتراف . لا يلزم أن يكون صريحا . يكفي أن تحمل أقوال المتهم معنى الاعتراف . تأويل محكمة الموضوع تلك الأقوال بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تريب . (الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ٣٣٢ ٢٤ ع ٨٣

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - اعتراف المتهم للضابط بجيازته الأسلحة المضبوطة . ذلك يكفي وحده للحكم بالإدانة : ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذا الاعتراف وصدفته .
٦٦٠	٣٤١٦٤	القول بأن الاعتراف كان وليد الخوف . لا تأثير له في صحة الاعتراف . إلا إذا كان الخوف وليد أمر غير مشروع . (الطن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
٧٦٧	٣٤١٨٧	٤ - اعتراف أحد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المتهمين في تقطير المواد الكحولية المضبوطة . القضاء بالبراءة ، استنادا إلى بطلان التفتيش . دون التعرض لهذا الاعتراف والإدلاء برأى فيه . قصور ، يستوجب نقض الحكم . (الطن رقم ٣١٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
٧٨٠	٣٤١٩٠	٥ - القول بأن الاعتراف كان وليد إكراه وقع على المتهم أثناء التحقيق . لا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
٧٨٥	٣٤١٩١	٦ - إقرار المتهم بأن المخدر ضبط بالسلة التي كانت معه . ذلك لا يعد اعترافا منه بجيازته وإحرازه له ، ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عن التفتيش الباطل . (الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)
٨٦٣	٣٤٢٠٨	٧ - تأنيب إنسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكاتبته . لا يصح : متى ثبت للحكمة أن ذلك مخالف للحقيقة . مثال . تبديد . مقود الأثمان . (الطن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أوراق : راجع أيضا : دفاع (القاعدة رقم ٣٢ صفحة ١٢٠)
		١ - محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق . بياناتها . حجيتها . إن هي إلا عناصر إثبات . تحتل الجدل والمناقشة . الطعن عليها بالتزوير . غير لازم .
		استثناء من ذلك . أوراق لها قوة إثبات خاصة إلى أن يثبت ما ينفيها . هي محاضر الجلسات والأحكام حتى يطعن عليها بالتزوير - ومحاضر مواد المخالفات حتى يطعن عليها بالطرق العادية .
		نطاق هذه الحجية : ذلك قاصر على إمكان المحكمة الأخذ بها دون إعادة تحقيقها بالجلسة . غير أنها لا تلتزم بما ورد فيها ، ولها مطلق الحرية في رفض الأخذ بها ولولم يطعن عليها بالطريق الذي رسمه القانون .
٢٢٣	٥٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)
		٢ - حق محكمة الموضوع في تفسير العقود . بما لا يخرج عما تحمله عباراتها ، وتفهم نية المتعاقدين . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . ما دام تفسيرها سائغا ، ولا يتنافى مع نصوص العقد . مثال .
		الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ مقوبات . حلة ذلك : المكاتيب تستمد دلائها من كونها محررة من المتهم نفسه .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تأنييم إنسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه . لا يصح : متى ثبت للحكمة أن ذلك مخالف للحقيقة . مثال . تبديد . عقود الأتمان .
٨٦٣	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨)
		خبرة :
		راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" . (القاعدة رقم ١١٣ صفحة ٤٤٩)
		١ - طلب ندب خير . متى لا تلزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى ندبه .
١٢٠	٢٢١٤	(الطعن رقم ٣١٥ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٢ - طلب ندب خير . لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة بإجابة هذا الدفاع . مادامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيق .
٣٣٢	٢٤٨٣	(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
		٣ - طلب ندب خير آخر . عدم إجابة هذا الطلب . لا تريب : مادامت الواقعة قد وضحت .
٣٥٢	٢٤٨٩	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٤ - تقدير رأي الخبراء . من اطلاقات محكمة الموضوع . الطعن على تقرير الخبير أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها . وجوب بيان عناصر العيب في التقرير . أهمية ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر هذه العناصر على وجه الرأي في الدعوى .
٤٥٨	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٥ - المضاهاة . لم تنظم في قانون المرافعات المدنية ولا في قانون الإجراءات بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها .
		اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير الذي كان مطروحا بالجلسة ، ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . لا أثريب .
٥٢٤	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		٦ - المنازعة في قدرة المجني عليه على الكلام بعد الحادث ، وافضائه للشهود بأسماء الجناة . ذلك دفاع جوهري ، يستوجب التحقيق عن طريق المختص فنيا . ولو سكت الدفاع عن المطالبة به صراحة . الالتفات عن هذا الإجراء . إخلال بحق الدفاع .
٦١٠	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
		٧ - ندب الطبيب الشرعي خبيرا في الدعوى . استعانت به بتقرير طبيب اختصاصي ، وإبداءه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الأخصائي الذي لم يحلف اليمين . لا يعيب الحكم .
٧٧٥	٣٤١٨٩	(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
		٨ - النعي على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع بعدم إجابته لطلب ندب خبير لفحص الأوراق المطعون فيها بالتزوير . لا يقبل . علة ذلك : أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .
٨٦٦	٣٤٢٠٩	(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		شهود :
		راجع أيضا : دفاع . إثبات "خبرة" . حكم "تسييب معيب" . (القواعد ٦٠ و ١٥٢ و ١٥٧ بالصفحات ٢٣١ و ٦١٠ و ٦٣١) .
٥٥	١٤ ع ١٤	١ - أداء الشهادة . كفيته : سؤال الشاهد عن معلوماته ثم إثبات ما يدلى به فعلا . اقتراض أقواله قبل صدورها منه . أثره : تداعى الدليل . وفساد الاستدلال . (الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
٥٩	١٥ ع ١٥	٢ - التعرف على شخص من ظهره . أمر يصح في منطق العقل . تقدير هذا الدليل . من سلطة قاضي الموضوع . اطمئنان المحكمة إلى قول شاهدة أنها تعرفت على المتهمين من ظهورهم . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل . (الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
١٠٤	٢٨ ع ١٤	٣ - الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي . فإذا ما تعرضت للرد عليها وجب أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . مخالفة ذلك : خطأ في الإسناد . (الطعن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
١٨٧	٤٩ ع ١٤	٤ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمليها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . فيرجأ . (الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥٠	٢٤ ٨٨	٥ - طلب سماع شهود معينين . وجوب إجابة هذا الطلب . ما دام ذلك ممكنا . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . اخلال بحق الدفاع . على المحكمة أن تسمع الشهادة أولا ثم تبدى الرأي فيها . (الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٤٠٨	٢٤ ١٠٢	٦ - أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات . عدولهم عنها في تحقيق النيابة . استناد حكم الادانة إلى أقوالهم الأولى ، والى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال . من اطلاقات محكمة الموضوع (الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
٤١٨	٢٤ ١٠٥	٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن اليه . دون الترام ببيان حلة ما ارتأته . ما دام التقدير سائغا . (الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٨١	٢٤ ١٢٢	٨ - على المحكمة سماع الشهود ما دام ممكنا . ثبوت مرض الشاهد - الذى طلب المتهم سماعه - وتغيبه في الخارج للعلاج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٩٢	٢٤ ١٣٦	٩ - إدانة المتهم استنادا إلى ما قرره شاعدا الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لها بارتكاب الجريمة . فقد هذا المحضر . النعى على الحكم بالخطأ فى الإسناد . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كى تقول محكمة الموضوع كلمتها فى هذا الشأن . (الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - أقوال الشهود . للحكمة أن تقدرها ، وتأخذ منها بما تطمئن إليه ، وتطرح ما عداه . هي غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه . يكفي بيان توافر أركان الجريمة قبل المتهم ، وأدلة ذلك .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		١١ - سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية . غير ملزم : إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى .
٥٢١	٢٤١٣١	(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		١٢ - المحاكمات الجنائية . تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم . وتسمع الشهود : مادام ذلك ممكنا . تمسك المتهم بسماع أقوال شاهد إثبات ومناقشته . عدم إجابة هذا الطلب ، دون بيان السبب . الحكم بالتأييد مع التعويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد . ذلك إخلال بحق الدفاع .
٥٦٧	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		١٣ - نقض الحكم . وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد . لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى . بل تظل من عناصر الدعوى .
٦٨٨	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
		١٤ - طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها . ذلك طلب جوهرى ، يتعين على المحكمة إجابته إظهارا لوجه الحق في الدعوى . رفضه بمقولة إن هؤلاء الشهود لم يروا شيئا . إخلال بحق الدفاع . حلة ذلك : المحكمة قضت في أمر لم يعرض عليها .
٨٦٩	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قرائن :
		راجع أيضا : اثبات "شهود" . (القاعدة رقم ١٠٢ صفحة ٤٠٨)
		١ - قرينة العلم المفترض بالنش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم مساهمها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توافره للعقاب . تعلقها بعيب الإثبات . مؤدى ذلك : رفع عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .
		محل إثارة هذه القرينة . أن تثبت صلة المتهم بداءة - إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين - بالفعل المادى للجريمة .
		مثال . جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم - وحده - بتوريد اللبن المتعاقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاهه . مقتضى ذلك : انقطاع صلتها بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته . صحيح .
٢١٠	١٤ ٥٥	(الطن رقم ١٦٦٠ سنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
		٢ - مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره طالما يكفه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه إنشاء لقرينة قانونية - لاسند لها من القانون - مبناهما اقراض العلم من واقع الحيازة .
٦٧٧	١٦٧ ٣	(الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	معايمة :
	راجع : اثبات " بوجه عام " . حكم " تسليب معيب "
	(القاعدة رقم ١٥٤ صفحة ٦١٨)
	<hr/>
	اختراع
	<hr/>
	راجع : تقليد .
	(الطعن رقم ١١٥ — صفحة ٤٥٨)
	<hr/>
	اختصاص
	<hr/>
	راجع أيضا : غرفة الإتهام . محكمة الجنج . دعوى مدنية
	(للقاعدتان ١٧١ و ٢٠٣ بالصفحتين ٧٠٠ و ٨٤٢) .
	١ — متى يتعين على محكمة الجنايات إحالة اللجنة إلى المحكمة
	الجزئية للفصل فيها ؟
	ومتى تختص هى بنظرها ؟ المادة ٣٨٢ إجراءات .
	مثال : رفع الدعوى على المتهمين أمام محكمة الجنايات بجناية
	العامة المستديمة . إدانتهم — بعد التحقيق — على أساس
	الجنة أخذا بالقدر المتيقن . لا خطأ . القول ببطلان الحكم
	لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح .
١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٣١ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ... ٣٩ ع ١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٤	٣٣ ع ١٤	٢ - المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تعويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة . (الطن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٦)
٢٧٣	٦٩ ع ٢٤	٣ - جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنج . مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في اللجنة التي لم تعرض عليها . ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنج . (الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣٤٢	٨٦ ع ٢٤	٤ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٥ - اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية . المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملاً بالمادة ٣٥ من القانون . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في تحديد دائرة المحكمة . مثال . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٦٨	٩٣ ع ٢٤	٦ - إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم بارتكابه جنحتي ضرب . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين لأنها جنائية طاهرة ، ومعاقبته عن التهمة الثانية . قعودها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور . (الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٧٢	٩٤ ع ٢٤	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٦٠٤	٣٤١٥١	٧ - الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيها . (الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
		تنازع الاختصاص :
١٦٢	٤٤ ع ١	حالاته . جواز وقومه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		التنازع السلي :
		١ - متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة .
١٦٢	٤٤ ع ١	مثال : أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة جنائية . من المؤكد أن محكمة الجناح ستقضى هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى ذلك : اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجناح متخلية عن نظر الدعوى . الطعن في أمر الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة . حلة ذلك . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٢ - انعقاد الفصل في التنازع السلي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ إجراءات . غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية . (الطعن السابق)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤١٥	٢٤١٠٤	٣ - حكم محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه للخصومة . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات . (الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		” نظرية الضرورة “ :
٢٩٠	٢٤٧٣	الإذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش متهم . مصادفته هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما يتم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه . قيامه بتفتيش المتهم نقاذا للاذن . ذلك ظرف اضطرارى مفاجئ . التفتيش صحيح . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		اختلاس
		اختلاس أشياء محجوزة :
		راجع أيضا : حكم ”تسييبه“ . دفاع . (القاعدتان ١٤ و ١١٧ بالصفحتين ٥٥ و ٤٦٧)
		١ - حجز قضائي . نزول الجهة الحاجزة عن الحجز . وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده . هي وقائع جوهرية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سكوت حكم الإدانة - الذي ألغى حكم البراءة - من ذلك . قصور وغموض .
٣٢	١٤ ٨	(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩)
		٢ - حجز إداري في ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب الحاجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه . الحائز . من هو ؟ مثال : مستأجر العين محل الحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم ببراءته بمقولة لأنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة . خطأ في القانون .
٤٤	١٢ ١٤	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٥)
		٣ - جريمة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . أركانها : كون المتهم حارسا ، وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك ، وبقصد عرقلة التنفيذ .
٢٨٣	٢٤ ٧١	(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٤ - أركان جريمة التبيد : علم المتهم - علما حقيقيا - باليوم المحدد للبيع ، وتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعي جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور .
٤٧٦	٢٤ ١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٥ - اختلاس أشياء محجوزة إداريا . قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع . ينفى المسؤولية عن التبيد ، إذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة .
٧٤٨	٣٤ ١٨٣	(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٢	٣٤١٩٤	٦ - اختلاس الأشياء المحجوزة . لا يشترط لتوفره أن يبدها الحارس . يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ ، إضرارا بالدائن الحاجز . (الطن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		اختلاس أموال أميرية :
٢٣	١٤ ٦	١ - جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من أركانها : أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . هدم تدليل المحكم على توافر هذا الركن . قصور . (الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		٢ - جريمة المادة ١١٢ عقوبات . ما يوفر أركانها : حبس الموظف بما يؤتمن عليه فيما يتسلمه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته إلى التصرف فيه باعتباره مملوكا له .
٩٣	١٤ ٢٥	تصرف الجاني بالفعل في المال المختلس . ليس شرطا لتمام الجريمة . مثال . نية الاختلاس . ماهيتها . تحويل الموظف حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . (الطن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		٣ - جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها .
		صفة الجاني . من هو " الموظف أو المستخدم العمومي " المشار إليه بالنص ؟ هو كل موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ عقوبات . مثال : طواف برید .
		متى يتحقق ؟ إذا كان تسليم المال له حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نوع الشيء المختلس . ماهية الأموال والأوراق والأمتعة المشار إليها بالنص . هي كل ما يمكن تقويمه بالمال، أو تكون له قيمة أدبية اعتبارية . مثال . الخطابات البريدية ، لها قيمة اعتبارية .
٢١٥	٥٦ ع ١	(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
		٤ - جريمة المادة ١١٣ عقوبات . يكفي لتحقيقها : أن يستولي الموظف بغير حق على مال للدولة . قاصدا حرمانها منه . ولولم يكن هذا المال في حيازته .
٣٨٠	٩٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
إخفاء أشياء مسروقة		
		١ - استقلال جريمة إخفاء أشياء مسروقة عن جريمة السرقة . اختلاف طبيعتها ومقوماتها . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد .
		إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . حلة ذلك : إخفاء المسروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون .
٧٠	١٨ ع ١	(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٦٢)
		٢ - ركن الإخفاء . ما يوفره . مثال . اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالا ماديا بتسليمها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه .
		ركن العلم بالسرقة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . متى كانت الوقائع بذاتها دالة على توافره .
٨٨	٢٣ ع ١	(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٢)
		٣ - تبرئة المتهم بالسرقة . وإدانة المتهم الآخر بالإخفاء . لا تعارض . الجريمتان مختلفتان في طبيعة ومقومات كل منهما .
٦٨١	١٦٨ ع ٣	(الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ارتباط
		<p>راجع أيضا : سلاح . عقوبة .</p> <p>(القاعدتان ١٧٤ ، ١٧٩ ، بالصفحتين ٧١٣ ، ٧٣٤)</p> <p>١ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . ادانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضاه : نقض الحكم برمته عن التهم جميعا . حلة ذلك : أن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال : شروع في قتل عمدوا حراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/١/١٩٦٢) ٢ ١٤ ١٠</p> <p>٢ - الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٣/٢١٤ إجراءات ، وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محزرا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .</p> <p>إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينها . المثال المتقدم . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . نقضه ، والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة إحراز المخدر لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام ، وبإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والذخيرة .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٢٩/١٩٦٢) ٢٢ ١٤ ٨٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٧٣	٢٤ ٦٩	٣ - جرائم متعددة. فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر. تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت هذا الارتباط ، لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة . (الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣٧٢	٢٤ ٩٤	٤ - جرائم مرتبطة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات . قضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ، وتبدى رأيها فيه ، مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور . مثال . (الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٧٥	٢٤ ٩٥	٥ - الارتباط الموجب لضم قضية إلى أخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات (الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٤٠٤	٢٤ ١٠١	٦ - شروط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع . ما دام استخلاصه سائغا . (الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤٧٨	٢٤ ١٢١	٧ - تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير الاتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات ، بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المسندة إليهم . من المسائل الموضوعية . يختص بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة . وتقرر نهائيا محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٨ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد ، للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . توقيعها عقوبة واحدة . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين . لا عيب .</p> <p>الفصل في كل من الدعويين المدنيتين المقامتين ضد المتهم من شخصين مختلفين . بعد قرار ضم الدعويين الجنائيتين للارتباط . لاتناقض في ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨) ... ١٢٧ ع ٢ ٤٩٥</p> <p>٩ - تعدد العقوبات ، لجرائم مرتبطة . يستوجب تطبيق عقوبة واحدة للجريمة الأشد . إعمال المادة ٣٢ عقوبات ، دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢) ... ١٥٠ ع ٣ ٥٩٩</p>
		<p style="text-align: center;">أرز</p> <p>العقوبة التكميلية . متى يصح التجاوز عن إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .</p> <p>مثال . أرز . عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ "عدم مباشرة خدمة الزراعة" . مضى مدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى . لا جدوى من الحكم بها .</p> <p>(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧) ... ٦٨ ع ١ ٢٦٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أسباب الإباحة وموانع العقاب
		الدفاع الشرعي : راجع أيضا : تقض "المصلحة في الطعن". (القاعدة رقم ١٧١ مفعلة ٧٠٠)
٧٩	٢١ ع ١٤	١ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل . متى كانت الواقعة لا ترشح لقيامها . (الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسته ١٩٦٢/١/٢٣)
		٢ - التمسك بحالة الدفاع الشرعي : لا يشترط إيرادها بصريح لفظه . مثال : قول المتهم إنه على فرض صحة ما أسند إليه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . مفاد ذلك : تمسكه بحالة الدفاع عن النفس . (الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسته ١٩٦٢/٢/١٢)
١٢٧	٣٤ ع ١٤	٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . من سلطة قاضي الموضوع . شرط ذلك : أن يكون استدلاله سليما . مثال لفساد الاستدلال في نفي تلك الحالة : قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحا . حلة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء . (الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسته ١٩٦٢/٢/١٢)
١٣٢	٣٦ ع ١٤	٤ - متى لا تتوافر حالة الدفاع الشرعي . إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم قد قصد الاعتداء على الآخر . من منهما بدأ بالعدوان على زميله . لا أهمية له . (الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسته ١٩٦٢/٣/١٩)
٢٥٢	٦٤ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		هـ - حق الدفاع الشرعى . يقوم لرد العدوان ، وليس لمعاقبة المعتدى . مثال .
٧٠٠	٣٤١٧١	(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥)
		موانع العقاب:
		الحالات النفسية . ليست من موانع العقاب فى التشريع المصرى . الجنون والعاهة فى العقل ، دون غيرهما ، هما اللذان يجعلان الجانى وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والاختيار فى عمله . المادة ٦٢ عقوبات .
		الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجانى غير مسئول عما اقترف . ذلك دفاع غير مقبول . القانون المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها .
		تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية . أمر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضى الموضوع بلا معقب : طالما أنه يقرمه على أسباب سائغة .
٦٤٠	٣٤١٥٩	(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
		استئناف
		راجع أيضا : قض "ما لا يجوز الطعن فيه" . دفاع . وصف التهمة .
		(القاعدتان ٣٠ و ٩٩ بالصفحتين ١١٤ و ٣٩٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١ - ميعاد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم . الأصل فيه . بدؤه من تاريخ النطق به . المادة ٤٠٦ . إجراءات .
		استثناء من ذلك : ثبوت عدم إعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره . لا يفتح ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه بالحكم أو علمه به بوجه رسمي .
١٥٥	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٣)
		٢ - تقدير العذر الذي يستند إليه المستأنف في تبرير تجاوزه ميعاد الطعن بالاستئناف . من حق محكمة الموضوع بلا معقب . إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .
٣٩٢	٩٨ ع ٢٤	(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٣ - الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف . استطراده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة ، واتهاؤه إلى تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة . عدم إيراده أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ١٣١٠ ج .
٦٥٧	١٦٣ ع ٣٤	(الطن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
		٤ - تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك إلى القول بإسهام المجني عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف ، مع الأخذ بأسبابه ودون بيان المدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور في الحكم ، يستوجب نقضه .
٧٢٩	١٧٨ ع ٣٤	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حالاته :
		١ - استئناف المتهم . جوازه : عدم الحكم عليه بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . المادة ١/٤٠٢ إجراءات .
		تقدير نصاب الاستئناف . مثال . عمل . جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . الحكم على المتهم بغرامة مائتي قرش عن كل عامل ، وتجاوز مجموع الغرامة خمسة جنيهات . استئناف المتهم هذا الحكم . جائز . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . قوامها فعل واحد ، ورأى المشرع زيادة العقاب عنه تبعا لزيادة عدد العمال .
		اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون .
٤٨٣	٢٤١٢ ع ٢٣	(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٢ - استئناف الأحكام الجنائية . من النيابة العامة ، ومن المتهم . هو حق خاص بكل منهما .
		حق النيابة في رفع الاستئناف ، والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها . لا يجوز للمتهم مباشرته .
		استفادة المتهم من استئناف النيابة . شرطه : أن يكون استئنافها مقبولا شكلا . المادة ١٤١٧ ج .
٦٤٨	١٠٩٧ ع ٣٢	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
		سلطة المحكمة الاستئنافية :
		راجع أيضا : ارتباط . محاكمة " إجراءات المحاكمة " .
		(القاعدة رقم ١٢٧ مفعلة ٤٩٥)

رقم المادة والعدد	رقم المادة والعدد
٥٤٦	٢٤١٣٨
<p>إغفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله .</p> <p>إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص . المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .</p> <p>محكمة أول درجة . إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>	

استدلالات

راجع أيضا : تحقيق .

(القاعدة رقم ٤٧ صفحة ١٣٥)

١ — التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش . جديتها .

ما لا ينال منها . قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري في دائرة عمله وفي خارجها . جوازه . الإذن له — بناء على هذه التحريات — بتفتيش المتهم . ضبط هذا الأخير في دائرة عمل المأمور . اطمئنان محكمة الموضوع إلى جدية التحريات .

مقتضى ذلك : صحة التحريات وإذن التفتيش .

ثبوت إقامة المتهم في جهة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة . لا أهمية له .

مثال : مواد مخدرة .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ٣٥ ١٤ ١٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٠٨	٢٤ ١٠٢	٢ - استناد حكم الإدانة إلى أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات . رغم عدولهم عنها في تحقيق النيابة . من إطلاقات محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
استيقاف		
٢٣٩	٢٤ ٨٥	متى يكون الاستيقاف صحيحا ؟ حين تتوافر له مظاهر تبرره : أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب . مثال . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
اشتباه		
٤١	١٤ ١١	١ - تأييد حالة الاشتباه . المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تخيص الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام . صدور حكم نهائي بالإدانة في ذلك الاتهام . غير لازم . (الطن رقم ٩٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٥)
		٢ - العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تحقق ؟ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود . الدعوى الجنائية عنها . اقتضاؤها بمضي المدة ؟ مدة التقادم . ثلاث سنوات . بدء صريانها : من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٥ إجراءات . (الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٠)
٢٥٦	١٤ ٦٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق ؟ إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالمراقبة فعل من الأفعال المنصوص عنها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . شرط ذلك : أن تستدل المحكمة من هذا الفعل استمرار خطورة المشتبه فيه ، ولولم يحكم فيه نهائيا بالإدانة .
		تحديد مدة العود . المادة ٤٩ عقوبات .
		المساواة بين عقوبتي المراقبة والحبس في تطبيق قواعد العود .
٥٠١	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
<h2>إشكال</h2>		
		١ - الإشكال في تنفيذ حكم . ماهيته : هو طلب وقفه حتى يفصل في النزاع نهائيا .
		سلطة محكمة الإشكال . ليس لها أن تبحث في الحكم المستشكل فيه أي شيء مما يمس قاعدة حجية الأحكام .
		الإشكال ليس نعيًا على الحكم . هو نعي على التنفيذ . أثر ذلك .
		سبب الإشكال : يجب أن يكون لاحقًا لصدور الحكم لا سابقًا عليه . عدم صلاحية السبب السابق على الحكم للإشكال فيه ولولم يكن المحكوم عليه قد تمسك به .
		مثال : الادعاء بتزوير ورقة اتخذ منها الحكم دليلاً وقال فيها كلمته . لا يصلح ذلك سبباً للإشكال . رفع دعوى تزوير أصلية عن هذه الورقة . لا أهمية له .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٤	٤٨ ع ١	لا يفرق القانون — في دعوى الإشكال — بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت . هو في كل الحالات إيقاف مؤقت للتنفيذ . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٢ — طرق الطعن في الأحكام . مينة في القانون بيان حصر . الإشكال في التنفيذ ليس من بينها . الإشكال في تنفيذ حكم . هو تظلم من إجراء تنفيذه . مبناء : وقائع لاحقة على صدور الحكم . سلطة محكمة الإشكال . تحديد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه . ما لا يجوز لها أن تبحث فيه : الحكم الصادر في الموضوع من جهة محته أو بطلانه — أى وجه يتصل بخالفة القانون أو الخطأ في تأويله — التعرض لما في الحكم من عيوب وقعت فيه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا . حلة ذلك : المساس بحجية الأحكام . (الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
٥٩٦	١٤٩ ع ٣	دعوى الإشكال : وقفها . (راجع : دعوى جنائية . القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤)
أشياء ضائعة		
		جريمة تملك الشيء الضائع . لا يشترط فيها قيام نية التملك حال العثور على الشيء . يكفي توافر هذه النية بعد ذلك . (الطن رقم ٢٧٩٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١)
٨٩١	٢١٦ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعادة النظر
		١ - طلب إعادة النظر . المبصرة في قبول الطلب . هي بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .
		معاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف : استنادا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول . ذلك احتيال على القانون .
		مثال : تقديم الطلب الى النائب العام على أساس الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات استنادا إلى تزوير ورقة أثرت في حكم الإدانة . رفض النائب العام هذا الطلب . تقديم طلب جديد - استنادا إلى ذات الواقعة - مؤسسا على الفقرة الثالثة من تلك المادة ، رغم عدم صدور حكم بتزوير الورقة . ماهية هذا الطلب الأخير : هو بذاته الطلب الأول المدرج تحت الفقرة الخامسة . محاولة رفعه وجوبا ومباشرة إلى محكمة النقض . عدم قبوله .
٦٣	١٤ ١٦ ...	(الطعن رقم ٤٠٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦) ...
		٢ - حالاته . من له حق الطلب . المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ إجراءات . في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ : للحكوم عليه والنائب العام . في الحالة الخامسة من تلك المادة : لنائب العام وحده ، مع وجوب عرض الطلب على لجنة المادة ٤٤٣ إجراءات . ملة هذه التفرقة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قرار النائب العام برفض الطلب في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . استئنافه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز . الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر . غير جائز . أساس ذلك : متى حظر القانون الاستئناف انغلق باب النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ٤٨ ع ١٦ ١٧٤</p>
		<p style="text-align: center;">إعلان</p> <p>إعلان المتهم بلجنة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . صدور الحكم في موضوع المعارضة بناء على الإعلان بلجنة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ١١٦ ع ٢ ٤٦٤</p>
		<p style="text-align: center;">إعلانات</p> <p style="text-align: right;">راجع : دمغة .</p> <p style="text-align: right;">(القاعدة رقم ١٧٠ صفحة ٦٩٤ بالعدد الثالث)</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

اغتصاب الأموال

الحصول على صور فوتوغرافية للمجنى عليه في وضع شائن .
تهديده بنشر هذه الصور إذا لم يدفع مبلغا معيناً من المال . ذلك
من شأنه تعطيل إرادة المجنى عليه وترويعه مما يحمله على تسليم
المال إلى الجاني ، وتوفر به كافة عناصر جريمة المادة ٣٢٦
عقوبات .

(المظن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦) ... ١٩٠ ع ٣ ٧٨٠

اقتران

راجع : قتل محمد .

(القاعدة رقم ١٤٤ صفحة ٥٧٠)

أمر بالألا وجه

راجع أيضا : غرفة الاتهام .

(القاعدة رقم ٤٤ صفحة ١٦٢)

١ — أمر غرفة الاتهام بالألا وجه . طعن النيابة فيه بالنقض . من
له حق الطعن : النائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه .
الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منهما .

ما يجوز التوكيل فيه من هذه الاجراءات وما لا يجوز .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>التقرير بالظعن وايداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك : هي أعمال مادية .</p> <p>وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . علة ذلك : توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي جوهر الظعن .</p> <p>وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الظعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده . أثره : عدم قبول الظعن لرفعه من غير ذي صفة .</p>
٢٦٠	١٤ ٦٦	<p>(الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)</p> <p>٢ — الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى ، الصادر من النيابة العامة . لا يمنع من العودة الى التحقيق ، إذا ظهرت أدلة جديدة قبل سقوط الدعوى . ما دام المحقق لم يلتق بالدليل الجديد قبل التقرير بالألا وجه . المواد ١٩٧ و ٢٠٩ و ١٢١٣ ج .</p>
٨١٥	٣٤ ١٩٧	<p>(الظعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)</p> <p style="text-align: center;">أمر حفظ</p> <p>الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا . ليس ملزما لها ، ويجوز الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط . علة ذلك .</p>
٨١٥	٣٤ ١٩٧	<p>(الظعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد
---------------	-----------------------

إهانة

راجع : صحافة .
(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧)

أوراق رسمية

مجبتها :
راجع : إثبات "أوراق" .
(القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٢)

إيقاف تنفيذ

راجع : تموين . عقوبة .
(القاعدة رقم ٥٢ صفحة ١٩٨)

(ب)

بطلان . بناء

بطلان

راجع : محاكمة " إجراءات المحاكمة " .
(القاعدة رقم ٥١ صفحة ١٩٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>بناء</p> <p>راجع أيضا : تقض "سلطة محكمة النقض" تنظيم . (القاعدتان ٤١ و ٩٠ بالصفحتين ١٥٢ و ٣٥٨)</p> <p>١ - بناء متعدد الأدوار . إقامته - بدون ترخيص - دورا بعد دور . إدانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبرة فيه : هي بتاريخ إقامة البناء الحديد وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع المحاكمة ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع .</p> <p>سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٣ ع ١٥٨</p> <p>٢ - جريمة إقامة مبان تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه دون موافقة اللجنة . القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . إلغاؤه بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قبل صدور حكم بات في الدعوى . مقتضى ذلك : إعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم .</p> <p>(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) ... ٩٢ ع ٣٦٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ت)
		تبديد . تحقيق . تجنيد . تزوير . تصد . تعد . تعويض . تفتيش . تقادم . تقليد . تلبس . تموين . تهديد . تنظيم .
		تبديد
		راجع أيضا : اختصاص . دهوى مدنية . حكم "تسييه" . إثبات "بوجه عام" . دفاع . تقض "حالاته" . (القواعد ٣١ و ٨٦ و ١١٣ و ٢٠٣ بالصفحات ١١٧ و ٣٤٤ و ٤٤٩ ٨٤٢) .
		١ - طبيعة عقد الأمانة . تفسيره . هل هو عقد بيع أم وكالة بالعمولة . سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة القانونية . قول الحكم إن العقد عقد وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع . (الطن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ٣٢ ع ١٢٠
		٢ - القصد الجنائي في جريمة التبديد : هو انصراف نية المتهم إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه أو اختلاسه لنفسه . (الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٦) ... ١٧٣ ع ٧١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الإدانة في جريمة التبيد . من شروطها : أن يقتنع القاضي بأن المتهم تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات . القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع . تأييم إنسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه . لا يصح : متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .
٨٦٣	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨)
		راجع أيضا : اختلاس أشياء محبوزة .
		<u>تحقيق</u>
		راجع أيضا : إثبات : (القاعدة رقم ٣٧ صفحة ١٣٥)
		دفاع "تقدير السن" . (القاعدة رقم ٢١ صفحة ٧٩)
		دفاع . (القاعدة رقم ٦٠ صفحة ٢٣١)
		تفتيش . (القاعدة رقم ١٠٢ صفحة ٤٠٨)
		أمر بالأوجه . (القاعدة رقم ١٩٧ صفحة ٨١٥)
		١ - ضبط الخطابات والرسائل :
		(١) الأصل عدم جواز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . متى يجوز ذلك استثناء ؟
		إذا استلزمته مصلحة التحقيق .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية . من يملكه ؟ ذلك لسلطة التحقيق وحدها ، ولرئيس المحكمة الابتدائية في حالة المادة ٩٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية .
		(ج) كلمتا "الخطابات والرسائل" في نص المادة ٢٠٦ إجراءات . شمولها كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية والمكالمات التليفونية . المكالمات التليفونية . إن هي إلا رسائل شفوية : وإن اختلفنا في الشكل .
		(د) مراقبة المكالمات التليفونية . وجوب استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لإجرائها . سلطته في الإذن بالإجراء أو رفضه خاضع لإشراف محكمة الموضوع .
		(هـ) سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية . مداها : اقتصارها على الإذن للنيابة بالإجراء أو رفضه . لا ولاية له في القيام بهذا العمل بنفسه أو في ندب مأمور الضبط القضائي لذلك .
		(و ؛ ز) مراقبة المكالمات التليفونية . ماهيتها : هي من أعمال التحقيق لا من إجراءات الاستدلال .
		قيام مأمور الضبط القضائي بالمراقبة التليفونية والتفتيش — فذاذا لإذن القاضي الجزئي — دون ندبه لذلك من النيابة العامة . عمل باطل . أثره : بطلان الدليل المستمد من المراقبة والتفتيش .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٣٥	٣٧ ع ١٤	(ح) سلطة النيابة في نذب أحد مأمورى الضبط القضائى في بعض أعمال التحقيق . المادة ٢٠٠ إجراءات . الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا النذب . (الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
٨٢٧	١٩٩ ع ٣	٢ - إجراءات التعرير المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ١٥٧ . ج . لا يترتب على مخالفتها أى بطلان . حلة ذلك : هى إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . (الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠)

تجنيد

راجع : قانون أصلح
(القاعده رقم ٢٠٢ صفحہ ٨٣٩)

تزوير

راجع أيضا : إثبات "خبرة" . حكم "تسييب معيب" .
(القاعدتان ١٣٢ و ١٥٧ بالصفحتين ٥٢٤ و ٦٣١)

١ - طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب
صلبا وتوقيعا بخط من نسب إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير
بالاصطناع . النعى على الحكم بالقصور لعدم بيان طريقة التزوير .
لا محل له .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>جريمة استعمال محور مزور . طبيعتها . جريمة مستمرة .</p> <p>أركان التزوير : تغيير الحقيقة . في محور . بقصد الغش . بإحدى الطرق المنصوص عليها . مما يسبب ضررا للغير .</p> <p>”نظرية ربط التزوير بالإثبات“ : لا يشترط أن تكون الورقة سنداً مثبتاً لحق أو صفة أو حالة قانونية .</p> <p>المحركات الباطلة والقابلة للإبطال . تغيير الحقيقة فيها .</p> <p>تزوير . مثال : إيصال منسوب صدوره إلى قاصر . احتمال الضرر .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ٢٩ ع ١٠٧</p> <p>٢ — جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . شروطها . متى تحقق ؟ لا يشترط أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة . بل يكفي : أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف هام .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣) ... ٧٦ ع ٣٠٠</p> <p>٣ — الضرر في جريمة تزوير الأوراق الرسمية . مفترض . هلة ذلك .</p> <p>(الطعن السابق) ... ٧٦ ع ٣٠٠</p> <p>٤ — الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعي . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ... ١١٨ ع ٤٦٩</p> <p>٥ — محضر البوليس . صلاحيته أصلاً للاحتجاج به ضد صاحب الاسم الوارد به ولو كان مشتملاً .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		انتحال المتهم إسمًا غير إسمه في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ومتى لا يكون ؟
		إذا انتحل المتهم إسم شخص معروف لديه : تزوير .
		إذا انتحل إسمًا وهميًا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولوتين أن تمت شخصًا بهذا الاسم ، ما دام المتهم لا يعرفه .
		حالة هذه التفرقة .
٤٨٩	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)
		٦ — تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال .
٤٩٥	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		٧ — جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادي : يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال .
٥٥٩	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		٨ — لم يحدد القانون الجنائي طريقة لإثبات معينة في دعاوى التزوير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .
٨٦٦	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)
		الطعن بالتزوير :
		راجع : إثبات "أوراق" .
		(القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	تصدد
		<p>جرائم متعددة مسندة لمتهم واحد . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات وبعضها إلى محكمة الجنح . مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدى للفصل في الجفحة التي لم تعرض عليها : ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق — جلة ١٩٦٢/٤/٢) ٦٩ ع ٢٧٣</p>
		<p>تعد</p> <p>١ — التعدى على موظف عام . جريمته نوعان .</p> <p>النوع الأول . جنحة المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .</p> <p>النوع الثانى . جناية المادة ١٠٩ عقوبات .</p> <p>أركانها . ما يجمعهما ، وما يفصل بينهما .</p> <p>(الطن رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ ق — جلة ١٩٦٢/٤/٢) ٧٥ ع ٢٩٥</p> <p>٢ — التعدى على موظف عام . أثناء تنفيذه أمرا صادرا إليه من رئيسه . مما هو مكلف بأدائه . هذا مما يدخل في أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال .</p> <p>ما يدخل في أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، ولو كان بأمر شفوى .</p> <p>(الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق — جلة ١٩٦٢/٤/٢٣) ١٠١ ع ٤٠٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">تعويض</p> <hr/> <p>راجع أيضا : دعوى مدنية — مسئولية مدنية . (القاعدتان ٣٣ و ١١٩ بالصفحتين ١٢٤ و ٤٧٢)</p> <p>١ — المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٢) ... ٨٦ ع ٢ ٣٤٢</p> <p>٢ — تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف مع الأخذ بأسبابه ، ودون بيان لدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور في الحكم ، يستوجب نقضه . (الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٢) ... ١٧٨ ع ٣ ٧٢٩</p> <hr/> <p style="text-align: center;">تفتيش</p> <hr/> <p>راجع أيضا : استدالات . تحقيق . إثبات ”بوجه عام“ . (القواعد ٣٥ و ٣٧ و ١٩١ بالصفحات ١٢٩ و ١٣٥ و ٧٨٥)</p> <p>١ — الإذن بالتفتيش . لا يصح إصداره إلا لضبط جناية أو جناية واقعة بالفعل . إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل . خطأ .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠	١٤ ٥	مثال : إذن النيابة بتفتيش متهم "سيقوم" بنقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما إذا كان إحراز المخدر سابقا على الإذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٣١٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
٢٨	١٤ ٧	٢ - تعيب إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب ردا . ما دام الإذن صحيحا . (الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
٣٨	١٤ ١٠	٣ - تفتيش محل التجارة . لا يلزم الإذن به صراحة . كفاية الإذن بتفتيش شخص المتهم ومسكنه لإمكان تفتيش متجره . علة ذلك : حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . (الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٥)
٩٨	١٤ ٢٧	٤ - تفتيش الأتني : تنفيذه . وجوب إجرائه بمعرفة أتني يندبها مأمور الضبط . المادة ٢/٤٦ إجراءات . علة ذلك . استتار المتهم خلف حاجز وتغطية جسمها . إخراجها المخدر بنفسها طواعية من داخل ملابسها . لا بطلان . (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
٢٩٠	٢٤ ٧٣	٥ - إذن النيابة بتفتيش متهم . مصادفة مأمور الضبط القضائي - المأذون له بالتفتيش - هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما يتم من إحرازه مخدرا ومحاولته التخلص منه . ذلك ظرف اضطراري مفاجئ يجيز له تنفيذ الإذن ، وتفتيش المتهم . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٣٩	٨٥ ع ٢	٦ - استيقاف غير صحيح . القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . إجراء باطل . مثال . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٤٠٨	١٠٢ ع ٢	٧ - تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر من النيابة . قيامه بتفتيش مسكن شخص آخر . دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم . بطلان التفتيش ، لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى : طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل . (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
٤١٨	١٠٥ ع ٢	٨ - إتمام التفتيش تحت إشراف رجل الضبط القضائي . الذي له قانونا حق تفتيش الركاب بالمنطقة الجمركية . تفتيش صحيح . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٢٣	١٠٦ ع ٢	٩ - سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر ، إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . يخضع لتقدير غوفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٤١	١١١ ع ٢	١٠ - الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور . (الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٧/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - الإذن بالتفتيش . عدم تعيين اسم المأمور المأذون له بإجرائه . لا يعينه .
		خلو إذن التفتيش من تعيين مأمور بعينه لإجرائه . صحة تنفيذه بمعرفة أى واحد من مأمورى الضبط القضائى .
٥٣٢	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢)
		١٢ - الإذن لمأمور الضبط القضائى بتفتيش مسكن المتهم بمحتا عن أسلحة وذخائر . حقه فى إجراء التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة متلبس بها . يجب ضبطها .
		اطمئنان المحكمة إلى صحة إجراءات التفتيش ، وما أسفر عنه من ضبط جريمة اكتشفت عرضا فى حدود ما يقتضيه تنفيذ الإذن . ذلك ما لا يصح مجادلة المحكمة فيه .
٦٢١	٣٤١٥٥	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢)
		١٣ - صدور إذن النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة . انقضاء هذه المدة دون تنفيذ الإذن . استصدار إذن آخر . بغير تحريات جديدة ، اكتفاء بالتحريات الأولى . ذلك جائز : ما دامت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى ، وكفايتها لتسوية إصدار الإذن ، وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن . تقدير ذلك كله : تستقل به محكمة الموضوع .
٦٦٠	٣٤١٦٤	(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢)
		١٤ - أمر النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قديكون موجودا معه أو فى محله وقت التفتيش . صحيح فى القانون . هله ذلك .
٧٣٧	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٥ - الاقتصار على طلب الإذن بتفتيش شخص ومسكنه . صدر إذن النيابة متجاوزا حدود الطلب وشاملا من يوجدون مع المأذون بتفتيشه . ليس في ذلك ما يعيب الإذن . للنيابة - وهي تملك التفتيش من غير طلب - ألا تنقيد بما يرد في طلب الإذن . تعيب هذا الإذن في أسباب الطعن . لا يقبل .
٧٣٧	٣٤١٨٠	(الطعن السابق)
		١٦ - التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من سلطة التحقيق . لا يلزم أن يتم بحضور المتهم أو نائب عنه ، ولا بحضور شاهدين . ذلك ليس شرطا جوهريا لصحته .
		وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش طبقا للمادة ٥١ أ.ج . محلله : عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها .
٨٣٠	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠)
		حالة الضرورة :
		تفتيش المنازل . من إجراءات التحقيق . لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها . استثناء من ذلك : الأحوال التي أباح فيها القانون - على سبيل الحصر - لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين .
		دخول المنازل لغير تفتيشها . هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٨٥٣	٣٤٢٠٠	أحوال طلب المساعدة من الداخل والفرق والحريق المنصوص عنها في المادة ٤٥ ا. ج. تجيز لرجال السلطة العامة دخول المنازل . هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر. يضاف إليها حالات الضرورة . مثال : تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . (الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)
<h3>تقادم</h3>		
راجع : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٦٥ صفحة ٢٥٦)		
<h3>تقليد</h3>		
٤٥٨	٢٤١١٥	جرائم التقليد . العبرة في توفرها بأوجه الشبه ، لا بأوجه الخلافا . مثال . زيوت معدنية . (الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٨/٥/١٩٦٢)
<h3>تلبس</h3>		
١ - انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى و يمنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو إجراء لحفظ الأمن والنظام . لا تعرض فيه للحرية .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٠	٢٤ ع ١	إلقاء المتهم — الذى كان بالمقهى — مخدرا . هو تمخل اختيارى . تتوفر به حالة التلبس . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
٣٢٢	٨٠ ع ٢	٢ — ماهية التلبس . حالة تلازم الجرمية نفسها . ما يوفرها : أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها — إدراكا يقينيا — بأية حاسة من حواسه . مثال . حاستا الشم والبصر (الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٤٢٣	١٠٦ ع ٣	٣ — توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . ينحصر لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٦٢١	١٥٥ ع ٤	٤ — الإذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة وذخائر . حقه فى إجراء التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة متلبس بها . يجب ضبطها . (الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)

تموين

عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ .
تفويضها وزير التموين لإصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض
كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه : تنفذ هذه القرارات
الوزارية بالأصل التشريعى الذى خول إصدارها . أثر ذلك :
عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات
الوزارية .

(الطن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٥) ٥٢ ع ١٩٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<u>تنظيم</u>
		القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . عقوبة الإزالة . شروطها . (الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
٣٥٨	٩٠ ع ٢	
		<u>تهديد</u>
		ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد . متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجنائي ارتكب التهديد وهو يدرك أثره في نفس المجنى عليه . قصد الجنائي الى تنفيذ التهديد فعلا ، وتعرف الأثر الفعلي للتهديد في نفس المجنى عليه . لا أهمية له . (الطن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢)
٦٣٧	١٥٨ ع ٣	
		(ج)
		<u>جريمة</u>
		راجع أيضا : تزوير "استعمال محرر مزور" . (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١ — الجريمة المستحيلة : ماهيتها . هي التي لا يمكن تحققها مطلقا : كأن تكون الوسيلة غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود .
		الاستحالة النسبية : ماهيتها . متى كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض . وحال دون ذلك ظرف خارج عن إرادة الجاني . ذلك شروع في الجريمة . المادة ٤٥ عقوبات مثال . قتل عمد . فساد كسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بأنها جريمة مستحيلة استحالة مطلقة . خطأ . هي شروع في قتل .
١٠١٤	٢	(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١)
		٢ — الجريمة المتابعة الأفعال . معيارها : وحدة المشروع الإجرامى ووحدة الحق المعتدى عليه .
		مثال . جريمة البناء بدون ترخيص . هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، ولو لم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم في بعضها الآخر .
١٥٨١٤	٤٣	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٣ — الجرائم العسكرية . هي الأفعال المؤتممة في قانون الأحكام العسكرية . ومنها ما يدخل في جرائم القانون العام .
		حكم المحكمة العسكرية — نهائيا — في إحدى هذه الجرائم . يحوز قوة الشيء المقضى . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .
		الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرّمه القانون وتنادى به العدالة .
٢٠٦١	٥٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الباعث : لا أهمية له في توفر أركان الجريمة .
		مثال : إضافة سائل معين إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع لتحسين الصنف إرضاء للعملاء . توافق الجريمة .
٢٣٦	١٤٦١	(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٢)
		تعدد الجرائم :
		جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر .
		تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجناح .
		مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في اللجنة التي لم تعرض عليها . ذلك سلب لاختصاص محكمة الجناح .
٢٧٣	٢٤٦٩	(الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٢)
		أركانها :
		١ - جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متروجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقص عنه .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢)
		٢ - جريمة استعمال محور مزور . عنصرها المادي . يتم باستعمال المحور فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال .
٥٥٩	٢٤١٤١	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح)
		جزز إدارى . حجية الشيء المحكوم فيه . حراسة . حصانة . حكم .
		<u>ججز إدارى</u>
		المججز الإدارى فى ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب : الحاجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه .
		الحائز . من هو ؟ مثال : مستأجر العين محل المجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم ببراءته بمقولة إنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة . خطأ فى القانون .
٤٤	١٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٢)
٢٨٣	٧١ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢/٤/١٩٦٢)
		<u>حجية الشيء المحكوم فيه</u>
		حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . ولا يمتد أثرها إلى الأسباب : إلا لما كان مكملاً للمنطوق .
٥٤٦	١٣٨ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حراسة
		مبدأ الحراسة المفترضة. في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . لمندوب المحجز الإداري — إذا لم يجد من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه إياها . (الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٢) ... ١٢ ع ١٤ ٤٤ (الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢/٤/١٩٦٢) ... ٧١ ع ٢٤ ٢٨٣
		حصانة
		راجع : صحافة . (القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧ — العدد الأول)
		حكم
		راجع أيضا : قوة الشيء المقضي . (القاعدة رقم ١٣٦ صفحة ٥٣٩ — العدد الثاني) إغفال الحكم الابتدائي في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . . خلق قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا التقص . (الطن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٢) ... ١٣٨ ع ٢ ٥٤٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		النطق بالحكم :
		وجوب النطق بالحكم علنا . صدوره في جلسة سرية . أثره . بطلان الحكم . المادتان ٣٠٣ و ١٣٣١ ج . (الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧)
١٩٥	٥١ ع ١٤	
		بيانات الحكم :
		١ - ذكر مادة القانون التي حكم بموجبها . وجوب ذلك عند الحكم بالإدانة دون البراءة . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
٤	١ ع ١٤	
		٢ - إغفال إثبات اسم ممثل النيابة في محضر الجلسة والحكم . مجرد سهو مادي . لا بطلان . متى كان الثابت بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبداؤها طلباتها . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
١٧٤	٤٨ ع ١٤	
		٣ - بيانات الحكم . لم يشترط القانون إثباتها في مكان معين منه . ورودها في ديباجته . لا يبطل الحكم . القول باشتراط إيرادها في الجزء المحرر بعد كلمة " المحكمة " وليس في الجزء السابق عليها . لا سند له من القانون . (الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)
٦٧٢	١٦٦ ع ٣	
		تسبب الحكم :
		(١) التسبب المعيب
		١ - نية ازهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . إغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٣١٣١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
١٦	٤ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الإذن بالتفتيش . لا يصح إصداره إلا لضبط جنائية أو جنحة واقعة بالفعل . إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل . خطأ .
٢٠	١٤ ٥	مثال . إذن النيابة بتفتيش متهم " ميقوم " بنقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما إذا كان إحراز المخدر سابقا على الإذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
٢٣	١٤ ٦	٣ - جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من أركانها : أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . عدم تدليل الحكم على توافر هذا الركن . قصور . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
٣٢	١٤ ٨	٤ - حجز قضائي . نزول الجهة الحاجزة عن المحجز . وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها ، وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده . هي وقائع جوهرية . سكوت حكم الإدانة عن ذلك . قصور وغموض . (الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩)
٣٥	١٤ ٩	٥ - نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . ازهاق الروح : هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور . (الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩)
٥٥	١٤ ١٤	٦ - الحكم بالإدانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة بما يحقق أركان الجريمة وظروفها وأدلة الثبوت ومؤداها . (الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - ربا فاحش . بيان سعر الفائدة التي حددتها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهري . خلو الحكم منه . قصور ، يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٩٦	٢٦ ع ١٤	اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف . (الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		٨ - الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي . تعرضها للرد عليها : يوجب أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . مخالفة ذلك : خطأ في الإسناد .
١٠٤	٢٨ ع ١٤	(الطن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		٩ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالينة . ادانة المتهم دون الرد على هذا الدفاع . قصور .
١١٧	٣١ ع ١٤	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		١٠ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . من سلطة قاضي الموضوع . شرط ذلك : أن يكون استدلاله سليما .
		مثال لفساد الاستدلال في نفي تلك الحالة : قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحا . علة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء .
١٣٢	٣٩ ع ١٤	(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		١١ — بناء متعدد الأدوار . إقامته — بدون ترخيص — دورا بعد دور . إدانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك من بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى من هذا الدور . العبرة فيه : بتاريخ إقامة البناء الجديد ، وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع المحاكمة ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع .
١٥٨	٤٣ ع ١٤	سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره . قصور . (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		١٢ — دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال .
١٧٢	٤٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		١٣ — الدفع أمام المحاكم العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع — إن صح — من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .
٢٠٦	٥٤ ع ١٤	(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)
		١٤ — الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف ووزن الحرز الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة : أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر .
٢٨٠	٧٠ ع ٢٤	(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٨٦	٧٣ ع ٢	١٥ - التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد . من البيانات الجوهرية في الحكم . إغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٩٣	٧٤ ع ٢	١٦ - بيانات التسيب . وجوب الإشارة إلى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها . خلو الحكم من هذا البيان . بطلانه . المسادة ٣١٠ إجراءات . (الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣٣٦	٨٤ ع ٢	١٧ - منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه . رد المحكمة على ذلك برأى علمي احتمالي نقلته من أحد المؤلفات . قصور . (الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٤٢	٨٦ ع ٢	١٨ - حكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بمقولة إنها محمولة على "عقد الوكالة" وهو سبب غير الجريمة المطروحة . تأسيس المحكمة ذلك على ما فهمته من أن عبارة الدفاع عن المدعى تتضمن - على خلاف مؤداها - تغييرا لأساس دعواه . عدم بيان الحكم كيف انتهى إلى أن المطالبة بقيمة المبالغ المختلطة غير ناشئة عن ضرر حاصل عن جريمة التبيد . قصور . مثال . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٧٢	٩٤ ع ٢	١٩ - قضاء محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد لأنها جنائية . ومما فته عن التهمة الثانية . فعودها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور يعيب الحكم . (الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤١	٢٤١١١	٢٠ - الحكم بالإدانة . استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان هذا التفتيش . قصور . (الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٦٧	٢٤١١٧	٢١ - دفع المتهم ببطلان المجز وبأنه قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهرى . إدانة المتهم دون الرد على هذا الدفاع . قصور . (الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٦	٢٤١٢٠	٢٢ - الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . في جريمة تبديد المحجوزات . دفاع موضوعى جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٣٥	٢٤١٣٥	٢٣ - قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام . تنص على عقوبة أشد . تطبيقها ، دون امت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع . عدم بيان عناصر التهمة الجديدة . إدانة المتهم بمواد الاتهام وبمواد أخرى ، دون إقصاح عن أى الجريمتين عاقبت . قصور . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٢٤ - رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد بالسجل التجارى . قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل محجوز مخزن وليس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه إغفال ذلك . قصور .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تحقيق الدفع في هذه الصورة. أحد عناصره: وجوب البحث فيما إذا كان نشاط المحل قد تغير أم بقي على حاله . (الطن رقم ٢٣١٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ٥٣٩
		٢٥ - القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن. دون الإشارة إلى عذر المرض الذي قدم عند الدفاع شهادة طبية ، وإبداء الرأى فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥) ٥٥٦
		٢٦ - الدفع بأن الشك موضوع الدعوى لا تتوفر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشك . إغفال الحكم تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه . اكتفاؤه بالقول: بأن صورة الشك ثابتة بمحضر الشرطة . ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١) ٥٨٤
		٢٧ - الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب وبين العاهة. دفاع جوهرى . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور. مثال . (الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١) ٥٨٧
		٢٨ - المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث ، وإفضائه للشهود بأسماء اللجنة. ذلك دفاع جوهرى ، يستوجب التحقيق عن طريق المختص فنيا ، ولو سكت الدفاع عن المطالبة به صراحة . الالتفات عن هذا الإجراء . إخلال بحق الدفاع ، يعيب الحكم . (الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨) ٦١٠
		٢٩ - الحكم بالإدانة . وجوب بيان مضمون مؤدى كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها . ذلك يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٨	٣٤١٥٤	استناد حكم الإدانة إلى معاينة محل الحادث . خلو الحكم من إيراد مؤدى هذه المعاينة، وبيان وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها . قصور . (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٩)
٦٣١	٣٤١٥٧	٣٠ - الأحكام الجنائية . يجب إقامتها على الجرم واليقين . أدلة هذا الجرم . يجب بيانها في الحكم بياناً وافياً . لا يكفي مجرد ذكرها . مثال . استناد الحكم بالإدانة إلى أقوال شاهد ، دون إيراد مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجريمة ، ودون مناقشة دفاع المتهم ، ودون إثبات فعل التزوير عليه - بنفسه أو بغيره - ذلك قصور يعيب الحكم . (الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)
٦٧٧	٣٤١٦٧	٣١ - مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . ذلك لا يكفي لإعتباره عالماً بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه إنشاء لقريضة قانونية - لا سند لها من القانون - مبنياها افتراض العلم من واقع الحيازة . (الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
٧١١	٣٤١٧٣	٣٢ - إدانة المتهم بجريمة التبيد ، دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور . (الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٦)
٧٢٩	٣٤١٧٨	٣٣ - تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك إلى القول بامتهام المجرى عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف ، مع الأخذ بأسبابه ، ودون بيان مدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور يعيب الحكم . (الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢٩	٣٤١٧٨	٣٤ - الحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ . إغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته . استنادا إلى دليل قتي . قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ . (الطعن السابق)
٧٤٨	٣٤١٨٣	٣٥ - الحكم بالإدانة . استنادا إلى أن المتهم لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل يوم البيع ، ودون أن يعنى الحكم ببيان قيمة المحجوزات منسوبة إلى ما أوفى به المتهم . قصور ، لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٧٥٣	٣٤١٨٥	٣٦ - إلتفات الحكم من دلالة استعمال السلاح الحكومي المسلم إلى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارفة ذلك الفعل . قصور . (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
٧٦٧	٣٤١٨٧	٣٧ - اعتراف أحد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشترائه مع باقي المتهمين في تقطير المواد الكحولية المضبوطة . القضاء بالبراءة ، استنادا إلى بطلان التفتيش . دون التعرض لهذا الاعتراف والإدلاء برأى فيه . قصور . (الطعن رقم ٣١٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
٧٨٥	٣٤١٩١	٣٨ - ثبوت بطلان القبض والتفتيش ، والحكم بالإدانة استنادا إلى عناصر أخرى ، لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب يستوجب النقض والقضاء بالبراءة . مثال . مواد مخدرة . (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٩ - جريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بإدانة المتهم على هذا الأساس ، دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور .
		تطبيق المادة ١٧ عقوبات . وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغير الظرف المشدد . لا يؤثر فيها شاب الحكم من قصور يتعلق ببحث توفر هذا الظرف . حلة ذلك : تقيد المحكمة بالحد الأدنى للعقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا القيد القانوني .
٨٣٤	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٢)
		٤٠ - القضاء ببطلان تفتيش شخص في منزله لأن الإذن لم يشمل المنزل . خطأ في القانون .
٨٥٣	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)
		٤١ - معاقبة المتهم عن جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار عملا بنص المادة ١/٣٤ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إغفال استظهار قصد الاتجار . قصور ، يعيب الحكم .
٨٦٩	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٢)
		٤٢ - التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمدا . لا يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . مساءلة المتهمين جميعا عن قتل المجنى عليهم ، دون إثبات مساهمة كل متهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة كل من المجنى عليهم . قصور .
٨٧٦	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التسبب غير المعيب :
		١ - تعيب إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا . ما دام الإذن صحيفا .
٢٨	١٤ ٧	(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		٢ - ركن العلم بالسرقه . في تهمة إخفاء أشياء مسروقة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم : متى كانت الوقائع بذاتها دالة على توافره .
٨٨	١٤ ٢٣	(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		٣ - طلب الدفاع عرض المتهمه على الطبيب لتقدير منها . قيام المحكمة بتقدير من المتهمه لست عشرة سنة وإثبات ذلك في محضر الجلسة . مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق . هو رضاء بتقدير المحكمة للسنة . عدم إجابة هذا الطلب أو الإشارة إليه في أسباب الحكم . لا تثريب .
٩٨	١٤ ٢٧	(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		٤ - طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير بالاصطناع . النعى على الحكم بالقصور لعدم بيانه طريقة التزوير . لا محل له .
١٠٧	١٤ ٢٩	(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٥ - طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستمد منه - بفرض صحته - لا ينفي حصول التبديد اللاحق لهذا الجرد .
١٢٠	١٤ ٣٢	(الطن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . المادة ١٢٣٣ ج .
١٧٤	٤٨ ع ١	ترقب الفصل في مسألة مدنية . لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية . مثال . طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمامها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله وعدم الرد عليه . لا تريب . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٧ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إحراز مواد مخدرة . متى لا يلزم ؟ إذا كان ما أورده الحكم يكفي للدلالة على قيامه .
١٨٧	٤٩ ع ١	استبعاد الحكم قصـد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، وامستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولاً لا تناقض فيه . (الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
١٨٧	٤٩ ع ١	٨ - أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة . (الطعن السابق)
٢٢٣	٥٨ ع ١	٩ - العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي الجنائي . لا تصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . يكفي أن يكون الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . (الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذي يصر عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية . مثال .
٢٣١	١٤ ٦٠	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٢)
		١١ - الدفاع الجوهري : يتعين إجابته أو الرد عليه . الدفاع الموضوعي : كفاية الرد الضمني دون استلزام رد صريح .
٢٤٩	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٢)
		١٢ - ركن الضرر في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .
٣٠٠	٢٤ ٧٦	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣/٤/١٩٦٢)
		١٣ - جريمة الخطف . اتصال المتهم بعميد عائلة المجني عليه ، ومفاوضته في إعادته مقابل جعل معين ، ومساومته في الجعل دون الرجوع إلى غيره . قبضه الجعل ثم إعادته المخطوف من مكان إخفائه . التدليل بذلك على ثبوت التهمة . ذلك يكفي .
٣١٢	٢٤ ٧٨	(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٩/٤/١٩٦٢)
		١٤ - تأويل محكمة الموضوع أقوال المتهم بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تريب .
٣٣٢	٢٤ ٨٣	(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥٢	٢٤ ٨٩	١٥ - الجزم بما لم يقطع به الخبير . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى قد أكدت ذلك لديها . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٩٩	٢٤ ١٠٠	١٦ - عدم الترام المحكمة بمتابعة الدفاع الموضوعي والرد عليه . ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة . استناداً إلى أدلة الإثبات . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٨	٢٤ ١٠٥	١٧ - لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع المتهم الموضوعي . اكتفاؤه بإيراد أدلة الثبوت . مفاد ذلك : إطرأحه هذا الدفاع . مثال . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٤٣	٢٤ ١١٢	١٨ - إشارة الحكم إلى نص قانوني غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادي لا يؤثر على سلامة الحكم : ما دام أنه قد أشار في الوقت ذاته إلى النص الصحيح الذي حكم بموجبه . (الطن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٤٣	٢٤ ١١٢	١٩ - تقديم مذكرة - بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى - تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا يلتزم به المحكمة . عدم الرد عليه . لا قصور . (الطن السابق)
٤٦٩	٢٤ ١١٨	٢٠ - الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعي . رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا يعيب الحكم (الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٧٢	٢٤١١٩	٢١ - إيراد حكم الإدانة أدلة ارتكاب المتهم الجريمة المسندة إليه . ذلك بيان كاف للاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية . عدم الترام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه . (الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٩٥	٢٤١٣٧	٢٢ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين للارتباط . توقيعها عقوبة واحدة على المتهم فيهما . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين . لا عيب . (الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
٤٩٦	٢٤١٣٧	٢٣ - تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال . (الطعن السابق)
٥٢٤	٢٤١٣٢	٢٤ - عدم طلب تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة . اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الجبير الذى كان مطروحا بالجلسة ، ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . النعى على الحكم بأنه أخل بحق الدفاع . لا يقبل . (الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٥٩٩	٣٤١٥٠	٢٥ - أعمال المادة ٣٢ عقوبات وتطبيق عقوبة واحدة المفردة للجريمة الأشد . إفعال ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم . (الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		٢٦ - الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما اقترف . رفض هذا الدفاع استنادا إلى أن القانون المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها . ذلك تسييب في محله .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية، أمر يتعلق بوقائع الدعوى، يفصل فيه قاضي الموضوع بلامعقب : طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .
٦٤٠	ع ١٥٩	(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
		٢٧ - أدلة الدعوى . حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته . ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .
٦٧٢	ع ١٦٦	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)
		٢٨ - إلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ، وإدانة المتهم . لا يلزم المحكمة الاستئنافية بمناقشة أسباب البراءة : مادام حكمها مبني على أسباب شاملة تؤدي إلى النتيجة التي خاصت إليها .
٦٨١	ع ١٦٨	(للطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
		٢٩ - شروع في قتل باستعمال سلاح ناري . استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . إدانة المتهم والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي إحراز السلاح والذخيرة للارتباط . استناد الحكم إلى أن إصابة المجنى عليه حدثت من عيار ناري مما يلزم عنه إحراز المتهم لسلاح وذخائر غير التي ضبطت ولم تثبت صلته بها . النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال . لا يقبل .
٧١٣	ع ١٧٤	(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٦)
		٣٠ - ثبوت إضافة مادة نشأ الأذرة إلى مسحوق الشيكولاته المعرضة للبيع ، وعدم التنبيه إلى أن تلك المادة تدخل ضمن عناصر تكوينه الأساسية . الحكم بالإدانة عن جريمة الغش استنادا إلى أن ذلك من شأنه تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص . قضاء سليم .
٧٢٣	ع ١٧٧	(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣١ - إصابة بعض المجنى عليهم في غير مقتل . الاستدلال على قيام النية لدى الجاني على قتلهم من إزهاقه روح من توفى من المصابين . ذلك يحا في الفهم القانوني الصحيح .</p> <p>التزيد بهذا التقرير القانوني الخاطيء . لا يضير الحكم : إذا كان قد أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدوناته عن تلك النية وعن سبق الإصرار ، وما حصله من التقارير الطبية .</p>
٧٥٣	٣٤١٨٥	<p>(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)</p> <p>٣٢ - ركن الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة . التحدث عنه استقلالاً في الحكم . لا يلزم : مادامت مدوناته تكشف عن توافره ، وترتب جريمة السرقة عليه .</p>
٧٧٠	٣٤١٨٨	<p>(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)</p> <p>٣٣ - استعانة الطبيب الشرعي المتدب خبيراً في الدعوى بتقرير طبيب أخصائي لم يحلف اليمين ، وإبداءه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الأخصائي ، لا يعيب الحكم .</p>
٧٧٥	٣٤١٨٩	<p>(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)</p> <p>٣٤ - طلب ضم شكوى . استجابة المحكمة إلى هذا الطلب ، وتأجيلها الدعوى مراراً لضم الشكوى . تعذر تنفيذ قرار المحكمة بسبب إرسال الشكوى للمستغنى لمضى المدة القانونية طبقاً للأئحة الحفظ بالمحاكم . ليس ثمة ما يلزم المحكمة بتتبع الشكوى أكثر من ذلك ، ولا يعد إخلالاً بحق الدفاع . علة ذلك : إرسال الأوراق للمستغنى معناه إعدامها .</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		الحكم في الدعوى مع التعرض لما تغياه المتهم من طلب ضم الشكوى بما يفنده . لا يعيب الحكم .
٨١٥	٣٤١٩٧	(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		٣٥ - اطعنتان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الضبط .
		يكفى ردا على الدفع ببطلان إجراءات التحريز .
٨٢٧	٣٤١٩٩	(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠)
		بطلان الحكم :
		١ - إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته . لا يبطل الحكم . ما دام أن المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسئوليته .
٣٨٠	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٢ - الحكم في موضوع المعارضة بناء على إعلان المتهم لجهة الادارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .
٤٦٤	٢٤١١٦	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٣ - بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني . التمسك بذلك . إثباته : بشهادة من قلم الكتاب بعدم حصول الإيداع . الاستناد إلى وسيلة أخرى . لا يجدى .
٥٤٢	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٤ - معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدراج اسمه برول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه : عدم تمكنه من المثول في الدعوى ، وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ذلك حكم باطل ، بني على إجراءات باطلة .
٦٥٤	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف . استطراده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة ، وانهائه إلى تعديل الحكم المستأنف . هدم إرادته أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ١٣١٠ ج .
٦٥٧	٣٤١٦٣	(الطن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
		٦ - أقوال أحد المتهمين في الدعوى . اعتبارها دليل اثبات ضد متهم آخر . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصاحبة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يبطل الحكم .
٧٤٥	٣٤١٨٢	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
		٧ - سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم . النطق بالحكم يكون من الهيئة التي سمعت المرافعة ، أو أن يكون أعضاؤها جميعا قد وقعوا على مسودة الحكم . عدم مراعاة ذلك . أثره : بطلان الحكم .
٧٥١	٣٤١٨٤	(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
		٨ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلانا أصليا . حلة ذلك : المادة ٦٣ من الدستور المؤقت . هذا البطلان من النظام العام . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٨٧٣	٣٤٢١١	(الطن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٩ - تاريخ صدور الحكم . عنصر من مقوماته . خلوا الحكم من تاريخ صدوره . يبطله قانونا . ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان .</p> <p>الحكم بعقوبة الاعداء . القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم وقبول عرض النيابة . اتضح أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ صدوره مما يبطله . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .</p>
٨٨٨	٣٤٢١٥	<p>(الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١)</p> <p>ما لا يبطل الحكم :</p> <p>راجع أيضا : حكم "بياناته" .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٦ صفحة ٦٧٢ العدد الثالث)</p> <p>الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . النعمى على هذا الحكم بالبطلان لمرض المتهم يوم صدوره ، وإرفاق شهادة طبية بأسباب الطعن . عدم اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة من ظروف الدوى وتخلف المتهم عن حضور جميع جلسات المحاكمة .</p> <p>أثره : رفض هذا الوجه من الطعن .</p>
٨٠٢	٣٤١٩٤	<p>(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)</p> <p>ما يعيب الحكم :</p> <p>الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . علة ذلك . مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه . هذا ما لا يمكن تصور اجازته .</p>
٨٨٠	٣٤٢١٣	<p>(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>ما لا يعيب الحكم :</p> <p>١ - تحرير الأحكام . لم يرسم لها القانون حدودا شكلية . كل ما أوجبه : ذكر البيانات المنصوص عنها في المادة ١٣١ ج . توافرية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد . استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا سليما . جمعه بين هذين الطرفين عند تحديثه عنهما . لا يعيبه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢) ٥٩٩ ع ١٥٠</p> <p>٢ - خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨) ٦١٥ ع ١٥٣</p> <p>٣ - طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أن المحكمة قدرت - في حدود حقها - أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وأنها لم تظمن إلى السبب الذي بني عليه طلب التأجيل . النهي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يقبل .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧) ٨٦٠ ع ٢٠٧</p> <p>تصحيح الحكم :</p> <p>١ - حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدور الحكم في مواجهته بعد أن أبدى دفاعه . الخطأ في اسم "جد" المتهم . هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه . القول بأن أدلة الدعوى أنصبت على شخص غيره : هو محاولة لتوجيه الاتهام وجهة أخرى ، ووسيلة لالتماس طريق للطعن في الحكم لم يرسمه القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ٥٥٠ ع ١٣٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٢ - إغفال قانون الإجراءات النص على رسم طريق للطعن في قرار التصحيح ، عند تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . طلة ذلك .
٥٥٠	٢٤١٣٩	(الطن السابق)
		وصف الحكم :
		وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك : هي بحقيقته الواقع ، وليس بما يرد في المنطوق . المادة ٢٣٩ إجراءات . مثال .
٥٠٦	٢٤١٣٩	(الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
(خ)		
خبرة . خطأ . خطف		
<u>خبرة</u>		
		١ - طلب ندب خبير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى ندبه .
١٢٠	٣٢١٤	(الطن رقم ٣١٥٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٢ - إجراءات المضاهاة . لم ينظمها المشرع . اطمئنان المحكمة إلى صحة عملية الامتكتاب . اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير . لا مخالفة فيه للقانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إجراءات الاستكتاب ، التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .
٣٥٢	٢٤ ٨٩ ...	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ — ندب الطبيب الشرعي خبيراً في الدعوى . استعانت به بتقرير طبيب اختصاصي وإبداءه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الاختصاصي الذي لم يحلف اليمين . لا يعيب الحكم .
٧٧٥	٣٤ ١٨٩ ...	(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
<hr/>		
خطأ		
<hr/>		
راجع : تعويض		
(القاعدة رقم ١٨٧ صفحة ٧٢٩ العدد الثالث)		
<hr/>		
خطف		
<hr/>		
خطف طفل من غير تحيل ولا إكراه . جريمة المادة ١/٢٨٩ عقوبات . ما يوفرها .		
٣١٢	٢٤ ٧٨ ...	(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
<hr/>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(د)

دخان . دعارة . دعوى جنائية
دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دمغة

دخان

١ - الأصل عدم جواز خلط الدخان . متى يجوز خلطه ؟
لا يكون ذلك إلا بقرارات وزارية . المادة ٦ مكررا من القانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .
دخان المضغة . عدم صدور قرار وزارى يجيز خلطه . أثر
ذلك : خضوعه لحكم المادتين ١ و ٦ من القانون .
الدخان المخلوط . المادة الغربية المشار إليها بالمادة ١ فقرة
أخيرة من القانون . ماهيتها . هى كل مادة تضاف إلى الدخان
قبل تجهيزه للاستعمال فى المصنع .
أركان الجريمة . ما يوفرها : علم المتهم بأن ما يضيفه مادة
غريبة .
الباعث : لا أهمية له . مثال . إضافة سائل معين لتحسين
الصفاء لارضاء للعملاء . توافر الجريمة .
خلط الدخان . عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل إثبات
خاصة . لا يلزم أن يكون الدليل مستمدا من نتيجة التحليل
وامكان عزل المادة الغريبة المضافة . تفاعل تلك المادة مع
مكونات الدخان أو تشابهها معها . لا أهمية له .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دخان مخلوط . لاتقع المصادرة إلا على القدر الذي تم خلطه دون سائر ماضبط من الدخان .
٢٣٦	١٤ ٦١	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)
		٢ - جريمة إحراز دخان مخلوط . أركانها . أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ الركن المادي . توافره : سواء أ كانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة . مثال . الرمل . مادة غريبة عن الدخان . وجود نسبة عالية فيه . مقتضى ذلك : هو دخان مخلوط . الركن المعنوي . التفرقة بين الصانع وغير الصانع . المادة ٧ من القانون . الصانع : افتراض القصد الجنائي لديه بقرينة قانونية قاطعة . دفعه المسؤولية بمقولة عدم علمه بالغش أو الخلط . لا يجوز . غير الصانع . إهفاؤه من العقاب إذا أثبت حسن نيته . (الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)
٢٦٣	١٤ ٦٧	
<hr/>		
<h2>دعارة</h2> <hr/>		
		الاعتیاد على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون تقديرها سائقا . ثبوت الاعتیاد على إدارة منزل للدعارة . لا يستتبع حتماً ثبوت الاعتیاد على ممارسة الدعارة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٣٧	١١٠ ع ٢	<p>الاعتیاد . ما یتمیزه : تکرار المناسبة أو الظروف . تکرار الفعل ممن تاتی الدعارة فی مسرح واحد للاثم : لا یکنفی وحده لتكوين العادة ، ولو ضم أكثر من رجل .</p> <p>تخاف رکن الاعتیاد . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة .</p> <p>(الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)</p>
دعوى جنائية		
		<p>راجع أيضا : بناء — دفاع — حکم "التسبیب المعب" (القاعدة ٤٣ و ١٣٧ بالصفحتين ١٥٨ و ٥٤٥)</p> <p>١ — الفصل فی الدعوى الجنائية من المحكمة العسكرية . هو مانع — إن صح — من إعادة المحاكمة أمام المحاکم العادية .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٢) ٥٤ ع ١ ٢٠٦</p> <p>٢ — حق محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض "عند نظرها موضوع الدعوى" فی إقامة الدعوى الجنائية علی غیر المتهم أو عن وقائع أخرى أو عن جنایة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة . استعمال هذا الحق ؛ قاصر علی مجرد تحريك الدعوى دون الحكم فیها .</p> <p>(الطن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣) ٧٧ ع ٢ ٣٠٩</p> <p>٣ — رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فیها . الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية ، ولا تعلق قضاءها علی ما عساه یصدر من أحكام فی النزاع المطروح . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧) ١١٣ ع ٢ ٤٤٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٦٥١	٣ع١٦١	<p>٤ — السائق العمومي لدى الشركة التي تدير مرفق سكك حديد وجه بحري . لا يعد في حكم الموظف أو المستخدم العمومي . رفع الدعوى الجنائية عليه من وكيل النيابة عن جنحة قتل خطأ وقعت منه أثناء عمله . لا بطلان في الإجراءات .</p> <p>المادة ١٣/٦٣ ج .</p> <p>(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢)</p>
٦٦٤	٣ع١٦٥	<p>٥ — موظفو مؤسسة مديرية التحرير . يعدون في حكم الموظفين العموميين . رفع الدعوى الجنائية ضد أحدهم بجرمة وقعت منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ، لا تجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٢)</p>
٦٦٤	٣ع١٦٥	<p>٦ — رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني . يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . حلة ذلك : الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية أمام المحاكم الجنائية .</p> <p>(الطن السابق)</p> <p>انقضاؤها :</p> <p>١ — تقادم الدعوى الجنائية . العود للاشتباه بجرمة وقتية . الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بمضي ثلاث سنوات ، تبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود .</p> <p>المادة ١٥ إجراءات .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>الإجراءات القاطعة للتقادم . من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع استدالات . الدفع باقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تدل مدونات الحكم على ما يفيد صحته . سلطة محكمة النقض في هذه الحالة . نقض الحكم وبراءة المتهم .</p>
٢٥٦	١٤ ٦٥	<p>(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٠)</p> <p>٢ - جريمة الامتناع عن تقديم إقرار الأرباح التجارية والصناعية . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا تجديدا .</p> <p>الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة . انقضاؤها بالتقادم . بدء مدة التقادم : من تاريخ تقديم الإقرار بعد فوات ميعاده ، أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال .</p>
٣٢٥	٢٤ ٨١	<p>(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)</p> <p>٣ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . انقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . سريان المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . المادة ١٧ إجراءات .</p> <p>الانقطاع يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة . وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته .</p> <p>الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال . لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطر بها بوجه رسمي .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الانقطاع عني . يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ولولم يكونوا طرفا في الاجراء الذي ترتب عليه الانقطاع . المادة ١٨ إجراءات .
٥٢٤	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		٤ — الحكم في موضوع الطعن بالنقض . طلب محامي الطامن إعادة نظر الطعن لأن الطامن توفي قبل جلسة النطق بالحكم . ثبوت ذلك : يوجب على محكمة النقض العدول عن الحكم المذكور ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية . المادة ١١٤ ج .
٨٢٤	٣٤١٩٨	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٤)
		وقفها :
		وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسائل الأحوال الشخصية . المادة ٢٢٣ إجراءات .
		ترقب الفصل في مسألة مدنية ، لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية .
		مثال : طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمامها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله ، وعدم الرد عليه . لا تثريب .
١٧٤	٤٨١٤	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		دعوى مدنية
		راجع أيضا : محاكمة " إجراءات المحاكمة " . تعويض . (القواعد ١١٤ و ١٢٧ و ١٧٨ بالصفحات ٤٥٣ و ٤٩٥ و ٧٢٩)
٤	١٤	١ - اقتصار حق المدعى بالحق المدني في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
		٢ - نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . قانون المرافعات . متى يرجع إليه : لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .
		مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني - الذي كان قاصرا - سن الرشد . تمثله نفسه بحاميه بعد أن كان يمثله وليّه الطبيعي . الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . علة ذلك .
١٠٧	٢٩	تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا بقدر المستطاع . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٣ - المطالبة بقيعة الشيك أمام المحكمة الجنائية ، تعويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين ما سبق على الجريمة . (الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٦)
١٢٤	٣٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - طعن المدعى بالحق المدني بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية. جوازه : رغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في القانون . نقض الحكم والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال
٢٦٣	١٤ ٦٧	(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)
		٥ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد .
٣٤٢	٢٤ ٨٦	(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٦ - الحكم بإبراء ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .
		تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله .
٣٧٥	٢٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٧ - الدعويان المدنيان المقامتان من شخصين مختلفين ضد متهم واحد . قضاء المحكمة الاستئنافية في كل منهما . بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين - المدعى فيهما مدنيا - للارتباط . لا تناقض في ذلك .
٤٩٥	٢٤ ١٢٧	(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		٨ - الدعوى المدنية ، بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لفرقة الاتهام بالفصل فيها .
٦٠٤	٣٤ ١٥١	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني . يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . حلة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية أمام المحاكم الجنائية .
٦٦٤	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)
		١٠ - رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المحبى عليه عن نفسها وبصفتها وصيا على أولادها القصر . الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المحبى عليه . ثبوت أن هذا الأخير لم يعين وصيا على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا نائباً عن الورثة . رفض الدفع . في محله . حلة ذلك : عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه .
٧٢٠	٣٤١٧٦	(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		١١ - دعاوى الحقوق المدنية . متى ترفع إلى المحكمة الجنائية ؟ إذا كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . تخلف هذا الشرط : يسقط معه اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . مثال . تبديد .
٨٤٢	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	دفاع
		<p>راجع أيضا : تبديد - محاكمة " إجراءاتها " - حكم "تسليب معيب وغير معيب" - وصف التهمة - قانون - قدر متيقن .</p> <p>(القواعد ٣٢ و ٤١ و ٦٣ و ١٥٧ و ١٨٣ و ١٨٨ و ٢٠٤ و ٢٠٦ بالصفحات ١٢٠ و ١٥٢ و ٢٤٩ و ٦٣١ و ٧٤٨ و ٧٧٠ و ٨٤٦ و ٨٥٧) .</p> <p>١ - حضور محام للدفاع عن المتهم بجناية . وجوب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التمرين وتوليه الدفاع . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة ، وإخلال بحق الدفاع . المادة ٣٣٧ ج . ١ (الطن رقم ٣١١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١) ٣ ع ١٤</p> <p>٢ - مرافعة محامي المتهم طويلا ، دون أن تمنعه المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢) ٧ ع ٢٨</p> <p>٣ - تعدد المتهمين في جناية واحدة ، وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الاكتفاء بمحام واحد منهم جميعا . يعيب إجراءات المحاكمة . (الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢) ١٧ ع ٦٨</p> <p>٤ - تقدير من المتهم في محضر الجلسة بتمانية عشر عاما . هدم اعتراضه على ذلك أمام محكمة الموضوع . ماهيته : هو رضاء منه بهذا التقدير . اعتماد المحكمة هذا التقدير . مسألة موضوعية . المادة ٧٣ عقوبات .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٩	٢١ ع ١	<p>المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . لا تقبل .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)</p> <p>٥ - تقدير سن المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي بنفسه .</p> <p>طلب الدفاع عرض المتهم على الطبيب لتقدير سنها . تقدير المحكمة سنها بست عشرة سنة مع إثبات ذلك في محضر الجلسة . مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق : هو رضا منه بتقدير المحكمة للسنة . عدم إجابة الدفاع إلى طلبه أو الإشارة إليه في أسباب الحكم . لا تثريب .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)</p> <p>٦ - تبديد . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الإثبات بالبينه . حجز المحكمة القضية للحكم في الدفع . قضاؤها بتأييد حكم الإدانة الابتدائي دون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه . إدانة المتهم دون الرد على هذا الدفع . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p> <p>٧ - طلب ندب خير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى ندبه .</p> <p>طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستعمل منه - على فرض صحته - لا ينفي حصول التبديد اللاحق لهذا الجرد .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p>
١٢٠	٣٢ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال .
		محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقاً للطعن . خلوها من تلك المذكرة : لا وجه للنازعة فيما يقول المتهم إنه أورده في مذكرته من دفاع . فالظاهر يسأنده .
١٧٢	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٩ - عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . علمها أن تخص الواقعة وتردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى وعدم إضافة عناصر جديدة . متى لا تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل ؟ عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .
		مثال . التعديل من القتل عمداً مع سبق الإصرار إلى الضرب المفضى إلى الموت . هدم التنبيه إليه . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٠١	٥٣ ع ١	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٥)
		١٠ - الأصل سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها .
		متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض .
		الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذى يصر عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية .
		مثال . طلب الدفاع - فى مستهل المحاكمة - سماع شاهد الإثبات الغائب . سكوته بعد ذلك عن التمسك بهذا الطلب فى مرافقته الختامية . مفاده : أنه عدل عنه . عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٣١	٦٠ ع ١	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٣٢	٢٤ ٨٣	١١ - طلب نذب خير . لا بداء الرأى فى حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة باجابة هذا الدفاع : ما دامت قدرات أنها فى غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما بوشرفها من تحقيق . (الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٣٣٦	٢٤ ٨٤	١٢ - منازعة المتهم فى قدرة المجنى عليه على الكلام بعد اصابته فى رأسه . يوجب على المحكمة - وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحتة - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه . (الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٣٥٠	٢٤ ٨٨	١٣ - طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الاثبات المطروحة . إخلال بحق الدفاع . وجوب سماع الشهادة أولا ثم إبداء الرأى فيها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
٣٥٢	٢٤ ٨٩	١٤ - طلب الدفاع نذب خير آخر . عدم إجابة هذا الطلب . لا تثريب . ما دامت الواقعة قد وضحت . (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
٣٨٨	٢٤ ٩٧	١٥ - شفوية المرافعة . طلب المحامى الحاضر مع المتهم بجنحة - بعد سماع شاهده - تأجيل الدعوى لحضور المحامى الأصيل ، أو حجزها للحكم . حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٦ - الدفاع غير المؤيد بدليل . حق المحكمة في عدم تصديقه .
٣٩٢	٩٨ ع ٢	(الطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		١٧ - طلب المتهم - من محكمة أول درجة - إعادة تحليل العينة . سكوته عن التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . مفاده : أنه تنازل عنه . عدم إجابته : لا إخلال بحق الدفاع .
٣٩٦	٩٩ ع ٢	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		١٨ - الدفاع الموضوعي . لا تلزم المحكمة بمتابعته والرد عليه . ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة ، استناداً إلى أدلة الإثبات .
٣٩٩	١٠٠ ع ٢	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		١٩ - الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأقوال المطروحة : ما دام في وسع المتهم أن يناقشها . لا إخلال بحق الدفاع .
٤١٨	١٠٥ ع ٢	(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		٢٠ - الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش ، دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .
٤٤١	١١١ ع ٢	(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		٢١ - وجوب استماع المحكمة إلى ما يبيده المتهم من أقوال وطلبات . شرط ذلك : إبدائها قبل إقفال باب المرفعة في الدعوى . تقديم مذكرة بعد ذلك تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا تلتزم به المحكمة .
٤٤٣	١١٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤٩	٢٤١١٣	٢٢ — الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية ، لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة المدنية. دفع ظاهر البطلان حالة ذلك : اختلاف موضوع الدعويين . (الطن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٥٨	٢٤١١٥	٢٣ — سكوت الخصوم أو الدفاع . لا يبنى عليه طعن : ما دامت المحكمة لم تمنعهم من مباشرة حقهم في الدفاع . محضر الجلسة . خلوه من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم : ما دام لم يطلب صراحة اثباته في المحضر . (الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
٤٦٧	٢٤١١٧	٢٤ — الدفع ببطلان المجزؤا بأن المتهم قد أفي من الرسوم المحجوز من أجلها ، وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهرى . إدانة المتهم دون الرد عليه . قصور . (الطن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٦٩	٢٤١١٨	٢٥ — الدفع بتروير ورقة . دفاع موضوعى رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا عيب . أوجه الدفاع الموضوعية . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٦	٢٤١٢٠	٢٦ — دفع المتهم — فى جريمة تبديد المحجوزات — بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعى جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨١	٢٤١٢٢	٢٧ - طلب سماع شاهد . ثبوت مرض هذا الشاهد وتغيبه للعلاج في الخارج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٢١	٢٤١٣١	٢٨ - الترخيص للمتهم بتقديم مذكرة في أجل محدد . عدم تقديمه المذكرة في هذا الأجل . القضاء بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ولأن المتهم لم يقدم دفاعا جديدا . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٥٣٥	٢٤١٣٥	٢٩ - قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة : إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام ، تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٣٩	٢٤١٣٦	٣٠ - رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيود بالسجل التجاري . قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وإيس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه . إغفال ذلك . قصور . (الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٤٢	٢٤١٣٧	٣١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجاوز إثارة لأول مرة أمام محكمة التقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة التقض . (الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣٢ — القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، دون الإشارة إلى حذر المرض الذي قدم عنه الدفاع شهادة طبية ، وإبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع . ثبوت مرض المتهم . حذر قهرى يستلزم تأجيل المحاكمة . تمكيننا له من الدفاع عن نفسه .
٥٥٦	٢٤١٤٠	(الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		٣٣ — تمسك المتهم أمام محكمة ثانی درجة بسماع أقوال شاهد إثبات ومناقشته . عدم إجابة هذا الطلب . دون بيان السبب . الحكم بالتأييد ، مع التعويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد . ذلك إخلال بحق الدفاع . يستوجب نقض الحكم .
٥٦٧	٢٤١٤٣	(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٣٤ — لفت نظر الدفاع بالجلسة إلى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها ، وإلى مادة القانون المنطبقة . خلافا لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٧٠	٢٤١٤٤	(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٣٥ — الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوفر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه . اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بحضور الشرطة . ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع .
٥٨٤	٢٤١٤٦	(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٣٦ — الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال .
٥٨٧	٢٤١٤٧	(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٠	٣ع١٥٢	٣٧ — المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث، وإفضائه للشهود بأسماء الجناة . ذلك دفاع جوهري يستوجب التحقيق عن طريق المختص فنيا . ولو سكت الدفاع عن المطالبة به صراحة . الالتفات عن هذا الإجراء . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
٦٢٥	٣ع١٥٦	٣٨ — المتهم بالقتل الخطأ . متارسته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث . لا تقبل : إذ لا صفة ولا مصاحبة له في ذلك . (الطن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)
٦٤٠	٣ع١٥٩	٣٩ — الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما اقترف . ذلك دفاع غير مقبول . القانون المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها . (الطن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
٦٨١	٣ع١٦٨	٤٠ — طلب التأجيل . أمام محكمة الجناح . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع : ما دام المتهم قد أعلن بالحضور في الميعاد القانوني . حالة ذلك : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم بجناية . انسحاب المحامي بعد رفض طلب التأجيل . مطالبة المتهم بالدفاع عن نفسه . لا تريب . (الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤١ - تعدد المتهمين في الدعوى . اسناد الجرائم موضوع الاتهام إليهم جميعا . تناقض أقوال شاهدى الإثبات في نسبة الجرائم إلى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر . ذلك يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما .
٧٠٧	١٧٢ ع ٣	السماح لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا - مع قيام هذا التعارض - إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٥)
		٤٢ - عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه .
٧٢٠	١٧٦ ع ٣	رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المجنى عليه عن نفسها وببصفقتها وصيا على أولادها القصر . الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المجنى عليه . ثبوت أن هذا الأخير لم يعين وصيا على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا فائبا عن الورثة . رفض هذا الدفع . في محله . (الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		٤٣ - إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة . قيام المحكمة بتغيير التهمة إلى ضرب أحدث بالمجنى عليه إصابة أخرى ، وتبرئة المتهم من تهمة العاهة لعدم ثبوت نسبتها إليه بالذات . ذلك تغيير يقتضى تنبيه المتهم إليه . مخالفة ذلك ومعاقبته عن التهمة الجديدة . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٧٤١	١٨١ ع ٣	٤٤ - اعتبار أقوال أحد المتهمين في الدعوى دليل لإثبات ضد متهم آخر معه . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٤٥	٣٤١٨٢	السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما - مع قيام هذا التعارض - إخلال بحق الدفاع ، يبطل الحكم . (الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٨١٥	٣٤١٩٧	٤٥ - طلب ضم شكوى . استجابة المحكمة إلى هذا الطلب ، وتأجيلها الدعوى مرارا لضم الشكوى . تعذر تنفيذ قرار المحكمة بسبب إرسال الشكوى للمستغنى لمضى المدة القانونية طبقا للأئحة الحفظ بالمحاكم . ليست ثمت ما يلزم المحكمة بتتبع الشكوى أكثر من ذلك . ولا يعد إخلالا بحق الدفاع . علة ذلك : إرسال الأوراق إلى المستغنى معناه إعدامها . (الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	٤٦ - حضور محام عن المتهم بجنة . غير واجب قانونا . متى حضر محام . وجب على المحكمة سماعه . فإذا لم يحضر . لا تنقيد المحكمة بسماعه : ما دام لم يثبت أن غيابه لعذر قهرى . (الطعن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	٤٧ - طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أنها قدرت - في حدود حقها - أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهرى يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وأنها لم تظمن إلى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل . النعمى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يقبل . (الطعن السابق)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	...

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٨٦٦	٣٤٢٠٩	<p>٤٨ - النعى على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع ، بعدم إجابته لطلب نذب خير لفحص الأوراق المطعون فيها بالتزوير . لا يقبل . علة ذلك : أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)</p>
٨٦٩	٣٤٢١٠	<p>٤٩ - طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها . ذلك طلب جوهرى يتعين على المحكمة إجابته اظهارا لوجه الحق في الدعوى . رفضه بمقولة إن هؤلاء الشهود لم يروا شيئا . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك : المحكمة قضت في أمر لم يعرض عليها .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)</p>
<h3>دمغة</h3>		
		<p>رسوم الدمغة . فرضها المشرع على كافة الإعلانات والاختارات والتبليغات . سواء كانت حكومية أو خاصة بالأفراد . استثناء من ذلك : ما يصدر عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة .</p> <p>الإعلانات الخاصة بالمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرية . تخضع لرسوم الدمغة ، ولا تتمتع بالاعفاء . عبء الالتزام بأدائها إلى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب الجريدة التي قامت بهذه الإعلانات . حقه في تحصيلها من الجهات المعنية .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٠)</p>
٦٩٤	٣٤١٧٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دفاع شرعى
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		(ذ)
		ذخيرة
		اتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقتضى نارى . استخلاصه من ذلك - رغم عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث - أن المتهم أحرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص . لا تريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل .
٧٤	١٩ ع ١٤	(العلن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)
		(ر)
		رابطة السببية . وبا فاحش . رد اعتبار
		رابطة السببية
		١ - جريمة القتل العمد . وجوب التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة .
٢٨٦	٧٢ ع ٢٤	(العلن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال .
٥٨٧	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٣ - الحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ . إغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل قن . قصور ، ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ .
٧٢٩	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		٤ - علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمد . مثال . ضرب أفصى إلى موت .
		إثبات قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية ، يفرد بتقديرها قاضي الموضوع .
٨١٠	٣٤١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
ر ب ا فاحش		
		بيان سعر الفائدة التي حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلو الحكم منه . قصور : يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف .
٩٦	٢١٤	(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رد اعتبار
		راجع : سلاح
		(القاعدة رقم ٢٠١ صفحة ٨٣٤ العدد الثالث)
		(ز)
		زنا . زبوت معدنية
		زنا
		١ - أدلة الزنا . فى حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة ، يرجع فيها إلى القواعد العامة فى الإثبات .
		أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا شرط أن تكون مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة فى تكملة الدليل بالعقل والمنطق ؛ لاستخلاص ما تؤدى إليه . من وظيفة المحكمة .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		٢ - الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عنها فى المادة ٢٧٦ عقوبات . هلة ذلك : المكاتيب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطعن السابق)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥١٠	١٣٠٢٤	٣ - جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متروجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه . (الطعن السابق)
		<hr/>
		<h3>زيوت معدنية</h3> <hr/>
		راجع : تقليد . (القاعدة رقم ١١٥ صفحة ٤٥٨)
		<hr/>
		(س)
		سب . سجل تجارى . سرقة . سلاح .
		<hr/>
		<h3>سب</h3> <hr/>
		راجع : صحافة . (القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧)
		<hr/>
		<h3>سجل تجارى</h3> <hr/>
		راجع : دفاع . حكم "تسييه . ما يعيه" . (القاعدة رقم ١٣٧ صفحة ٥٤٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	سرقة
		<p>١ - استقلال جريمة السرقة عن جريمة إخفاء أشياء مسروقة . اختلاف طبيعتها ومقوماتها . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد .</p> <p>إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . علة ذلك : إخفاء المسروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢) ١٨ ع ١٠ ٧٠</p> <p>٢ - الاختلاس في جريمة السرقة . يتم باتزاع المال من حيازة المجني عليه ، بغير رضاه . كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة . وليس سرقة جديدة . ما دام سلطانة ظل مهسوطا عليه . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤) ١٠٧ ع ٢٤ ٤٢٧</p> <p>٣ - جريمة السرقة . يكفي للعقاب فيها : ثبوت أن المسروق ليس مملوكا للمتهم .</p> <p>السارق . تعريفه : كل من اختلس متقولا مملوكا لغيره . المادة ٣١١ عقوبات .</p> <p>خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨) ١٥٣ ع ٢ ٦١٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سرقة با كراه :
		١ - ركن الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .
		التحدث عن هذا الركن في الحكم . لا يلزم : ما دامت مدوناته تكشف عن توافره ، وترتب جريمة السرقة عليه .
٧٧٠	٣٤١٨٨	(العن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
		٢ - إحالة المتهم إلى فرقة الاتهام بتهمة السرقة بإكراه . إصدارها قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية من واقعة السرقة با كراه ، وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح عن واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها - وهي الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطتها التقديرية . النعى على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل .
		فعل الاعتداء الذي يكون ركن الإكراه في جناية السرقة بإكراه . يكون في الوقت ذاته جنحة ضرب . كل من الجريمتين مستقل بذاته .
٨٠٦	٣٤١٩٥	(العن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	سلاح
		<p>راجع أيضا : تقض " أثر الطعن " . عقوبة .</p> <p>(القاعدتان ٢ و ٢١٣ بالصفحتين ١٠ و ٨٨٠)</p> <p>١ - انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقذوف ناري . استخلاصه من ذلك - رغم عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث - أن المتهم أحرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص . لا تريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢) ... ١٩ ع ١٤ ٧٤</p> <p>٢ - ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه . إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن هاتين الجريمتين . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . تقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة أحرز المخدر لرفعها بغير الطريق القانوني ، وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والذخيرة . علة ذلك : التهمتان غير مرتبطتين .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩) ... ٢٢ ع ١٤ ٨٣</p> <p>٣ - شروع في قتل باستعمال سلاح ناري . استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . إدانة المتهم والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي أحرز السلاح والذخيرة للارتباط . استناد الحكم إلى أن إصابة المجنى عليه حدثت من عيار ناري مما يلزم عنه أحرز المتهم لسلاح وذخائر غير التي ضبطت ولم تثبت صلته بها . النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال . لا يقبل .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٦) ... ١٧٤ ع ٣ ٧١٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٣٤	٣٤١٧٩	٤ - عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . هي عقوبة تكميلية مراعى فيها طبيعة الجريمة . يجب توقيعها . (الطن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
٨٣٤	٣٤٢٠١	٥ - جريمة احراز سلاح غير مششخن بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بادانة المتهم على هذا الأساس . دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور . (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)

(ش)

شهادة زور . شيك بدون رصيد .

شهادة زور

راجع . نقض " أثر الطعن "

(القاعدة رقم ٤٥ صفحة ١٦٧)

شيك بدون رصيد

١ - جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . سوء النية . ما يوفره .
مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب .
دفع المتهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المحنى
عليه ، وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق . ذلك - بفرض
صحته - لا ينفى توافر الجريمة ، ما دام لم يسترد الشيك .

(الطن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣) ٢٠ ٧٧/١٤

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - استيفاء الشيك الشروط القانونية لاعتباره أداة وفاء لا أداة ائتمان .
		عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .
		سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه . لا أثر له .
١٢٤	٣٣ ع ١	(الطعن رقم ٨٣٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦)
		٣ - أصل الشيك . عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . للحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك كدليل في الدعوى .
٥٢١	١٣١ ع ٢	(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		٤ - الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . اغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه في الحكم . اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحضر الشرطة . ذلك قصور ، واخلاق بحق الدفاع .
٥٨٤	١٤٦ ع ٣	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٥ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . تتحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لا حق على اصداره . مادام أن الشيك قد استوفى شكله القانونى لكي يجرى مجرى النقود . ذلك الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .
		وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت اصداره . لا يعفى المتهم من المسؤولية الجنائية . متى سحب مبلغا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء .
٧١٧	١٧٥ ع ٣	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٦ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم ؟ بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . علة ذلك : الشيك أداة وفاء ، وحين يطرح في التداول تنعطف عليه الحماية القانونية (الطنن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٧ - أين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ في مكان إعطاء الشيك إلى المستفيد ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان آخر . (الطنن السابق)
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٨ - اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقي لإصداره . لا يؤثر في قيام الجريمة إذا كان الشيك لا يقابله رصيد ، ما دام لا يحمل إلا تاريخاً واحداً . علة ذلك : تأخير الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع بمجرد الاطلاع . إصدار شيك على هذا الوضع . تتكون معه جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات : ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك . اندماج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق ، وانتقال ملكيته مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد تسليمه الشيك . (الطنن السابق)
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٩ - تقديم الشيك إلى البنك هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابله ، ولا شأن له في توافر أركان الجريمة . إفادة البنك بعدم وجود رصيد : إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، سواء كان هذا الإجراء معاصراً لوقوع الجريمة أو متراخياً عنها . (الطنن السابق)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٠ - إعطاء شيك في بلد أجنبي . مسحوبا على بنك في مصر . ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد . سريان أحكام القانون المصري على الساحب المصري ومعاقبته من هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر . شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه . المادة ٣ عقوبات . (الطعن السابق) ٢٠٤ ع ٣ ٨٤٦
		(ص) صحافة . صلح . صيدلة
		صحافة حصانة النشر . نطاق الحصانة . اقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام العلنية . عدم امتدادها إلى ما يجرى بالحلقات غير العلنية أو المحدودة العلنية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية والأولية والإدارية . علة ذلك . نشر شيء منها : هو على مسئولية فاعلة . جواز محاسبته جنائيا عما في ذلك من قذف أو سب أو إهانة . حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي . ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص . (الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦) ١٣ ع ١٤ ٤٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p><u>صلح</u></p> <p>راجع : دفاع .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٦ صفحة ٧٢٠ بالعدد الثالث)</p> <hr/> <p><u>صيدلة</u></p> <p>سرف أدوية للرضى من عيادة الطبيب الخاصة . بغير ترخيص بإنشاء صيدلية . إقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف . طلب النسابة . تطبيق عقوبة المادتين ٤٠ و ٨٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . إقدام المحكمة على تغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون ، تنص على عقوبة أشد : تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الملحق رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ١٣٥٢ ٥٣٥</p> <hr/> <p>(ض)</p> <p>ضبط . ضرائب . ضرب .</p> <p>ضرب أفضى إلى موت . ضرر .</p> <hr/> <p><u>ضبط</u></p> <p>راجع : تفتيش . تلبس .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٥ صفحة ٦٢١ بالعدد الثالث)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h3>ضرائب</h3> <p>إلتزام الممول بتقديم إقرار عن أرباحه التجارية والصناعية . وجوب تقديمه في الأجل المحدد قانونا . استمرار هذا الإلتزام فأثما ما بقي حق مصلحة الضرائب في تقدير الأرباح . متى ينقضي حقها في ذلك ؟ بسقوط الضريبة بالتقادم ، أو باتفاقها مع الممول على وفاء الضريبة ، أو بربط الضريبة نهائيا . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ٨١ ع ٢ ٣٢٥</p>
		<h3>ضرب</h3> <p>راجع : مرقعة بلكراه . غرفة الإتهام . (القاعدة رقم ١٩٥ صفحة ٨٠٦ بالعدد الثالث) .</p>
		<h3>ضرب أفضى إلى موت</h3> <p>راجع : وصف التهمة . رابطة السببية . (القاعدتان ٥٣ و ١٩٦ بالصفحتين ٢٠١ و ٨١٠)</p>
		<h3>ضرر</h3> <p>اتتحال اسم في محضر البوايس . متى يكون تزويرا ، ومتى لا يكون ؟ إذا اتحل المتهم اسم شخص معروف لديه : تزوير .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨٩	١٢٥ ع ٢	<p>إذا اتحل إسمًا وهميًا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولوتبين أن تمت شخصًا بهذا الإسم ، ما دام المتهم لا يعرفه .</p> <p>علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائي للمتهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالاً أو محتملاً ، وهو ما يمتنع القول به في حالة اتحال اسم وهمي .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)</p>
		<p>(ط)</p> <p>طرق</p>
٢٢٨	٥٩ ع ١	<p>رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعاً في الطريق . تبرئته تأسيساً على أنه إنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم لازمه إحداث حفر بميل الطريق . المادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ . على المحكمة تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وإتزال حكم القانون عليها .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)</p>
		<p>(ع)</p> <p>عاهة مستديمة . عقوبة . عمل . عود</p>
		<p>عاهة مستديمة</p>
		<p>راجع أيضاً : دفاع . وصف التهمة . محاكمة . قدر متيقن .</p> <p>(القاعدتان ١٨١ و ٢٠٦ بالصفحتين ٧٤١ و ٨٥٧ بالعدد الثالث)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٤٧	٣٩ ع ١	١ - رفع الدعوى الجنائية على المتهمين أمام محكمة الجنايات بجناية العاهة المستديمة . إدانتهم - بعد التحقيق - على أساس اللجنة أخذاً بالقدر المتيقن . لا خطأ . القول ببطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح . (الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
٢٥٢	٦٤ ع ١	٢ - الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة مستديمة . ذلك يقضى دفاعاً موضوعياً . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . (الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)
٥٨٧	١٤٧ ع ٣	٣ - الدفع بانتفاء رابطة السببين بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال . (الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
٧٧٥	١٨٩ ع ٣	٤ - العاهة المستديمة بالعين . يكفى لتوفرها : أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه . تحديد قوة الأبصار قبل الإصابة . لا يلزم . (الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)

عقوبة

راجع أيضاً : سلاح .

(القاعدة رقم ١٧٤ صفحة ٧١٣ بالعدد الثالث) .

١ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم بعدة جرائم مرتبطة
ارتباطاً لا يقبل التجزئة . إدانة عن بعضها وبرئته من البعض
الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ فى تطبيق القانون . مقتضاه :
نقض الحكم برئته من التهم جميعاً . هلة ذلك : أن الارتباط
يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد .
المادة ٣٢ عقوبات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مثال : شروع في قتل عمد وإحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .
١٠	١٤ ٢	(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١)
		٢ - عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ . تفويضها وزير التموين لإصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه : تقيد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثردك : هدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .
١٩٨	١٤ ٥٢	(الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٣ - مصادرة . دخان مخلوط . لاتقع المصادرة إلا على القدر الذي تم خاظه دون سائر ما ضبط من الدخان .
٢٣٦	١٤ ٦١	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٣)
		٤ - العقوبة التكميلية . متى يصبح التجاوز عن إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .
		مثال . أرز . عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ . "عدم مباشرة خدمة الزراعة" . مضى عدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى . لا جدوى من الحكم بها .
٢٦٨	١٤ ٦٨	(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٧٣	٤٤٦٩	٥ - جرائم متعددة . فصل النيابة بينها . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها الآخر إلى محكمة الجفح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجفح . وعند ثبوت ذلك : لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة . (الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣١٥	٢٤٧٩	٦ - مواد مخدرة . تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حكمته . التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة . (الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣٤٧	٢٤٨٧	٧ - وقف التنفيذ . صدور قانون جديد يجيز ذلك ، على خلاف أحكام القانون السابق . اعتبار القانون الجديد أصح للنهم . المادة ٥ عقوبات . مثال . قانون المخدرات الجديد . وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية . (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٥٨	٢٤٩٠	٨ - عقوبة الإزالة ، في جريمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة . شرطها : كون المتهم هو منشيء التقسيم دون موافقة سابقة وطبقاً للشروط القانونية ، أو عدم قيام المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المنتفع بالحكم بالإلزامات المفروضة في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨	٩٦ ع ٢٤	٩ — معاملة المتهم في جناية بالرافة ومما قبلته بالحبس والعزل من وظيفته . وجوب توقيت مدة العزل بما لا يتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها . المادة ٢٧ عقوبات . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٤٠٤	١٠١ ع ٢٤	١٠ — عقوبة واحدة . للارتباط . شروط المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع : ما دام استخلاصه سائغا . (الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
٤٣٠	١٠٨ ع ٢٤	١١ — عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التعدد الوارد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الالتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وما يكفله لهم . علة ذلك : مساس تلك الالتزامات بمصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . أمثلة . (الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
		١٢ — جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال : وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . جواز استئناف هذا الحكم من جانب المتهم إذا تجاوزت الغرامة في مجموعها خمسة جنيهات . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . اختلاف هذا التعدد من تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا . تعدد العقوبات . متى يتحقق ؟ عند التعدد الحقيقي للجرائم بلا ارتباط بينها . (الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٦٢)
٤٨٣	١٢٣ ع ٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٣ - عقوبة المراقبة: المساواة بينها وبين عقوبة الحبس، في تطبيق قواعد العود .
٥٠١	٣ع ١٢٨	(الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		١٤ - تعدد العقوبات لجرائم مرتبطة . يستوجب تطبيق عقوبة واحدة للجريمة الأشد أعمال المادة ٣٢ عقوبات ، دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم .
٥٩٩	٣ع ١٥٠	(الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		١٥ - عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . هي عقوبة تكميلية مراعى فيها طبيعة الجريمة . يجب توقيعها .
٧٣٤	٣ع ١٧٩	(الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		١٦ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . أثرها في الحب قاصر على العقوبة الأصلية لها عداها من جرائم مرتبطة بها دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . مثال .
٧٣٤	٣ع ١٧٩	(الطعن السابق)
		١٧ - الحكم بعقوبة الاعدام . تعديل المادة ٢/٣٨١ ١ ج ، ووجوب اجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعد وأن يكون إجراء منظما لإصدار الحكم وشرطا لصحته . نقضه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم إرتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . ملة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .
٧٨٩	٣ع ١٩٢	(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٣٤	٣٤٢٠١	١٨ - تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغير الظرف المشدد . لا يؤثر فيها شاب الحكم من قصور يتعلق يبحث توفر هذا الظرف . علة ذلك : تنفيذ المحكمة بالحد الأدنى للعقوبة ، واحتمال تزولها بها لولا هذا القيد القانوني . (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٢)
٨٨٠	٣٤٢١٣	١٩ - عقوبة المصادرة . لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . المادة ٣٠ عقوبات . وقف تنفيذ هذه العقوبة . يقتضى حتما رد الشيء المضبوط . الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . علة ذلك : مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه . هذا ما لا يمكن تصورا جازته . (الطن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٦٢)
<u>عمل</u>		
٤	١٤	١ - قانون عقد العمل . الاستناد في تفسيره - تفسيرا صحيحا - الى قواعد المنطق والعدالة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جائز . (الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١/١/١٩٦٢)
٤	١٤	٢ - أجازات : حق العامل في الأجازة . حصوله على أجازات تشجيعية تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية السنوية المقررة قانونا . كفايته . القول بأن الأجازات التشجيعية لا تغني عن الاعتيادية . غير سديد . (الطن السابق)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤١٤	١	٣ - المزايا الأكثر فائدة : ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل . له أن يطلب أيهما أكثر فائدة له فحسب . (الطنن السابق)
٤٣٠	٢٤١٠٨	٤ - قانون عقد العمل الفردي . الإلزامات المتعددة على صاحب العمل نوحان : إلزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والإلزامات تفرضها القانون على رب العمل كتنظيم لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . أمثلة . (الطنن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق - ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٨٣	٢٤١٢٣	٥ - جريمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال . وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . استئناف الحكم بالادانة في هذه الجريمة . جائز . مادامت الغرامة المقررة بها تجاوز في مجموعها خمسة جنيهات . هـ ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا . (الطنن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
<u>عود</u>		
تحديد مدة العود . القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ عقوبات . احتساب مدته . في حكم المادة ٤٩/٢ عقوبات . هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٠١	٢٤٨ ع ٢	<p>مقوبة المراقبة . المساواة بينها وبين عقوبة الحبس في تطبيق قواعد العود .</p> <p>(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)</p>
		<p>(غ)</p> <p>غرفة الاتهام . غش .</p> <p>غرفة الاتهام</p>
٨٣	٢٢ ع ١	<p>١ - ضبط المتهم محزاً مخدراً ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه . إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات . خطأ . وجوب تقديم الدعوى بالنسبة لتهمة إحراز المخدر إلى غرفة الاتهام . علة ذلك : الجريمتان غير مرتبطتين .</p> <p>(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)</p>
١٦٢	٤٤ ع ١	<p>٢ - الطعن في أوامر الغرفة . حق النائب العام في ذلك . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر . أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض غير جائز .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>
		<p>٣ - قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ١٤٤١ ج . استئنافه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٤	١٤٤٨	الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف هذا القرار . غير جائز . أساس ذلك . متى حظر القانون الاستئناف انغلاق باب النقض . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
٢٦٠	١٤٦٦	٤ - أمر الغرفة بالألا وجه . الطعن فيه من النيابة يكون للنائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منها . التقرير بالطعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك . هي أعمال مادية . وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز التوكيل فيه . علة ذلك : توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي جوهر الطعن . (الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)
٣٣٩	٢٤٨٥	٥ - القبض على المتهم وتفتيشه . يعد استيقاف غير صحيح . اتهاء غرفة الاتهام إلى التقرير بأن لا وجه ، استنادا إلى ذلك . قرار صحيح . (الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٤٢٣	٢٤١٠٦	٦ - سلطة غرفة الاتهام في الإحالة إلى محكمة الجنايات . تقديرها لكفاية الأدلة - بتقرير سائق - من الأمور الموضوعية . لا تتجاوز منها لسلطانها ، ولا مخالفة للقانون . المادة ١٧٩ إجراءات . (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		٧ - تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات . بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المستندة إليهم . من المسائل الموضوعية . تختص بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة ، وتقررها نهائيا محكمة الموضوع .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٧٨	٢٤١	<p>صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تفويت مصلحة على أحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . النعي بخالفة القانون أو بطلان الإجراءات . غير مديد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
٥٦٤	٢٤٢	<p>٨ - قرار الإحالة الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع ببطلانه . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . إثارتها أمام محكمة النقض . لا تجوز .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)</p>
١٠٤	٣٥١	<p>٩ - الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام . الطعن فيه بالنقض . قصره على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥ ج . ج . بالنقض .</p> <p>المجادلة في تقدير الدليل . لا يجوز الطعن به في قرار الغرفة . النعي على القرار بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، ولا يقبل سببا للطعن</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)</p>
٠٤	٣٥١	<p>١٠ - الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيه .</p> <p>(الطعن السابق)</p>
		<p>١١ - غرفة الاتهام . هي هيئة تحقيق . لا تسرى عليها أحكام المادة ١٢٧١ ج .</p> <p>إجراءات نظر الدعوى أمامها : جلسات في غير علانية ، أو أمرها تصدر بعد سماع تقرير التلخيص والإطلاع على الأوراق .</p> <p>المادة ١٧٣ ج .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استجواب المتهم ، وسماع طلبات النيابة ، ودفاع المدعى بالحق المدني . تلك إجراءات لا تلتزم بها الغرفة . ما لم تزلزوما لذلك .
٦٠٤	٣٤١٥١	(الطعن السابق)
		١٢ - قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح ، ينقل الاختصاص بنظر الجناية إلى المحكمة الجزئية ، دون أن يقيد بها في خصوص قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة . حق تلك المحكمة في القضاء بعدم الاختصاص : إذ رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة .
		سلطة الإحالة . ليست قاضي موضوع . قرارها بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية . يخضع لرقابة محكمة الموضوع .
٧٠٠	٣٤١٧١	(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥)
		١٣ - إحالة المتهم إلى الغرفة بتهمة السرقة باكراه . تقريرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن واقعة السرقة باكراه ، وإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح عن واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها - وهي الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطتها التقديرية . النعي على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل . فعل الاعتداء الذي يكون ركن الاكراه في جناية السرقة باكراه ، يكون في الوقت ذاته جنحة ضرب . كل من الجريمتين مستقل بذاته .
٨٠٦	٣٤١٩٥	(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	نص
		<p>غش</p> <p>راجع أيضا : دفاع .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٩ صفحة ٣٩٦ - ع ٢)</p> <p>١ - جريمة عرض لبن معشوش للبيع . المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .</p> <p>بمجرد تعهد المتهم بتوريد لبن ثبت غشه . غير كاف وحده لإدائته . يجب أن يثبت أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه ورد اللبن مع علمه بغشه .</p> <p>قرينة العلم المفترض بالغش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم مسامها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توفره للعقاب . تعلقها بعيب الإثبات . مؤدى ذلك : رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .</p> <p>قرينة العلم المفترض بالغش . محل إثارتها : أن تثبت صلة المتهم بداءة - إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين - بالفعل المادى للجريمة .</p> <p>مثال . جريمة عرض لبن معشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم - وحده - بتوريد اللبن المتعاقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاقه . مقتضى ذلك : انقطاع صلاته بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢) ع ٥٥ ٢١٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٢٢٠	٥٧ ع ١٤	٢ - المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أخذ خمسة عينات هو مجرد إجراء احترازي . مخالفته . لا بطلان . (الطن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢) ...
		٣ - جريمة الغش . ما يوفرها : إضافة مادة غريبة إلى السلعة أو انتزاع شيء من عناصرها النافعة ، أو إخفاء البضاعة تحت مظهر خادع ، أو إضافة مادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد إخفاء رداءتها . تغيير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، لا يشترط . مثال . مسحوق الشيكولاته وإضافة نشا الأذرة إليه . العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . مسألة موضوعية . (الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢) ...
٧٢٣	١٧٧ ع ٣	
(ق)		
قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قدر متيقن . قذف . قصد جنائي . قضاة . قوة الشيء المقضي .		
قانون		
١ - قانون المرافعات المدنية . لا ترجع إليه المحكمة الجنائية : إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الإجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤٦	٢٤١٣٨	مثال : إغفال الفصل في التهمة الموجهة إلى أحد المتهمين في الدعوى . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . (الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٥٠	٢٤١٣٩	٢ — قانون الإجراءات الجنائية . إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرارات تصحيح الأحكام ، عند تجاوز الحق فيها . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		تفسيره :
		قانون عقد العمل . الاستناد في تفسيره — تفسيراً صحيحاً — إلى قواعد المنطق والعدالة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جوازه . (الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١)
٤١٤	١	قانون أصلح :
		١ — صدور قانون أصلح لاتهم أثناء محاكمته . إعماله وإدائته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة ، ولا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣١٥	٢٤٧٩	٢ — القانون الأصلح . ماهيته : هو الذي ينشأ لاتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . مثال . وقف التنفيذ في قانون المخدرات الجديد . (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - صدور قانون أصلح للتهم - قبل صدور حكم بات في الدعوى - ينفي عن الفعل صفة الجريمة . مقتضاه : إعمال القانون الجديد وببرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		مثال . مباني . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .
٣٦٥	٩٢ ع ٢	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
١٥٢	٤١ ع ١	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
		٤ - المعارضة في أحكام النقض التي ترفع في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به . غير جائزة . التمسك بقاعدة سريان القانون الأصلح . لا تجدى . مجال إعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، التي تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على الدعاوى التي لم يكن قد تم الفصل فيها ، ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
		طرق الطعن في الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .
٥٩٠	١٤٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		٥ - صدور قانون بإعفاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون . هو قانون أصلح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون . المادة ٥ عقوبات ، والمادة ١ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠
٨٣٩	٢٠٢ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سريانه من حيث الزمان :
		راجع أيضا : قانون أصلح .
		(القاعدة رقم ١٤٨ صفحة ٥٩٠)
		١ - القانون الأصلح للتميم . بدء سريانه . العبرة بتاريخ صدوره وليس بتاريخ العمل به . مثال . مواد مخدرة " مادة الماكستون " .
٣٦١	٢٤٩١	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
		٢ - الحكم بعقوبة الإعدام . تعديل المادة ٣٨١/٢ ج . وجوب إجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعدو أن يكون إجراء منظما لإصدار الحكم وشرطا لصحته . نفاذه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم ارتداده الى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . مله ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .
٧٨٩	٣٤١٩٢	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٦٢)
		سريانه من حيث المكان :
		١ - إعطاء شيك في بلد أجنبي . مسحوبا على بنك في مصر . ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد سريان أحكام القانون المصري على الساحب المصري ومعاقبته عن هذه الجريمة اذا هاد الى مصر . شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه . المادة ٣ عقوبات .
٨٤٦	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التمسك بسريان تشريع أجنبي . هو مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها . سريان قانون العقوبات المصرى على واقعة تمت بالخارج . ذلك يستوجب أن يتحقق قاضى الموضوع من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى أرتكب فيه .
٨٤٦	٣٤٢٠٤	(الظن السابق)
<u>قبض</u>		
راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " .		
(القاعدة رقم ١٩١ صفحة ٧٨٥ العدد الثالث)		
		١ - انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى وبمنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو إجراء لحفظ الأمن والنظام لا تعرض فيه للحرية .
٩٠	١٤٢٤	(الظن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		٢ - الدفع ببطلان القبض . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ذلك يقتضى تحقيقا .
١٩٣	١٤٥٠	(الظن رقم ١٠٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
		٣ - القبض على المتهم وتفتيشه . بعد استيقاف غير صحيح . إجراء باطل . مثال .
٣٣٩	٢٤٨٥	(الظن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		قتل خطأ
		١ - صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعا . يكفي للإدانة : توفر صورة واحدة منها .
٤٥٣	٢٤١١٤	(الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		٢ - الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ . إغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل قتي . قصور يعيب الحكم ، ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ .
٧٢٩	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		قتل عمد
		راجع أيضا : نقض " أثر الطعن " - إثبات - وصف التهمة .
		(القواعد ٢ و ١٩ و ٥٣ بالصفحات ١٠ و ١١ و ٢٠) .
		١ - نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التعدي منه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه .
١٦	١٤	(الطعن رقم ٢١٣١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥	٩ ع ١	٢ — نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . إزهاق الروح . هي النتيجة التي يضمورها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور . (الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٩)
٢٨٦	٧٢ ع ٢	٣ — رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الاصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات الجوهرية في الحكم . (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٤٣٤	١٠٩ ع ٢	٤ — ظرف الترصد . عدم توفره ، لا تنفي معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحويله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك مقبول . ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده . (الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٥٩٩	١٥٠ ع ٣	٥ — توافر نية القتل وظرفي سبق الاصرار والترصد . استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا سليما . جمعه بين هذين الظرفين عند تحدته عنهما . لا يعيبه . (الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
٨٧٦	٢١٢ ع ٣	٦ — التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمدا . لا يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . (الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥)
٥٧٠	١٤٤ ع ٢	القتل المقترن : عقوبة المادة ٢٣٤/٢ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . المصاحبة الزمنية . تعريفها . تقديرها : يستقل به قاضي الموضوع (الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الشروع في القتل :
		راجع أيضا : سلاح .
		(القاعدة رقم ١٧٤ صفحة ٧١٣ بالعدد الثالث)
		فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية : القول
		بأنها جريمة مستحيلة استحالة . طلقة . خطأ . هي شروع في
		قتل .
١٠	١٤ ٢	(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
<hr/>		
		قدر متيقن
<hr/>		
		قرار محكمة الجنايات الاكتفاء بنظر جناية العاهة وفصل
		جنحة الضرب المسندة لنفس المتهم عنها . انتهاؤها بعد نظر
		الجناية إلى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم
		بالقدر المتيقن ومعاقبته باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن
		تلقت نظره . ذلك اخلال بحق الدفاع ، يستوجب تقض
		الحكم .
		أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد
		رفعت به ودارت المرافعة عليه .
٨٥٧	٣٤٢٠٦	(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">قذف</p> <p style="text-align: center;">راجع أيضا : صحافة .</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧) .</p> <p>القذف المعاقب عليه قانونا . ماهيته . نشر إحدى الجرائد خبرا يحط من قدر المجنى عليه ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه . توافر جريمة القذف . مثال . جريمة المادة ٣٠٢ / ١ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا . كفاية القصد العام . ماهيته . مجرد العلم أن الأمور المسندة أو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنب في حقه أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟</p> <p>الدفع بحسن النية . لا محل له : ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .</p> <p>وقائع القذف . سلطة محكمة الموضوع في استخلاصها من مناصر الدعوى .</p> <p>النتائج القانونية . رقابة محكمة النقض عليها .</p> <p>(الملحق رقم ٢٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦) ١٣ ع ١٤ ٤٧</p>
		<p style="text-align: center;">قصد جنائي</p> <p>١ - نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف من القصد الجنائي العام في صائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . مثال .</p> <p>(الملحق رقم ٣١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١) ٤ ع ١٦</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		٢ - جريمة المادة ١/٣٠٢ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا . كفاية القصد العام . ماهيته : مجرد العلم أن الأمور المستندة لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقدوف في حقه أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟
		الدفع بحسن النية . لا محل له : ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .
٤٧	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
		٣ - جريمة إحراز مواد مخدرة . أركانها : الركن المادي وهو الاحراز ، والركن المعنوي وهو القصد الجنائي .
		ما يوفر الركن المعنوي : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة .
		التحدث في الحكم من القصد الجنائي . متى لا يلزم ؟
		إذا كان ما أورده الحكم يكفي للدلالة على قيامه .
١٨٧	٤٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
		٤ - القصد الجنائي العام . يكفي لتوفر الركن الأدبي في
		جنتحة التعدي المنصوص عنها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧
		عقوبات .
		جناية المادة ١٠٩ عقوبات . لا يكفي فيها القصد الجنائي العام . يجب أيضا توفر نية خاصة لدى الجاني : هي انتواء الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة تتعلق بعمله .
٢٩٥	٧٥ ع ٢٤	(الطن رقم ١٧٤١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٥ - ظرف التردد . عدم توفره ، لا تنفي معه نية القتل .
		قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك
		مقبول : ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده .
٤٣٤	١٠٩ ع ٢٤	(الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٦ - اتحال اسم في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ، ومتى لا يكون .	
إذا اتحل اسم شخص معروف لديه : تزوير .	
إذا اتحل اسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولو تبين أن تمت شخصا بهذا الاسم ، ما دام المتهم لا يعرفه .	
علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائي لا تتم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتملا ، وهو ما يمتنع القول به في حالة اتحال اسم وهمي .	
(الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)	٤٨٩ ع ١٢٥
٧ - وكن القصد الجنائي في جريمة التهديد . متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره في نفس المجنى عليه .	
قصد الجاني إلى تنفيذ التهديد فعلا ، وتعرف الأثر الفعلي للتهديد في نفس المجنى عليه . لا أهمية له .	
(الطن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)	٦٣٧ ع ١٥٨
٨ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . يجب لتوافره : أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه جوهر مخدر .	
مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره حالما بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه إنشاء لقريضة قانونية - لا سند لها من القانون - مبناها افتراض العلم من واقع الحيازة .	
(الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)	٦٧٧ ع ١٦٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - القصد الجنائي في جريمة التبيد : هو انصراف نية المتهم إلى اضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه .
٧١١	٣٤١٧٣	(الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢)
		١٠ - معاقبة المتهم عن جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار عملا بنص المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ . إغفال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم .
٨٦٩	٣٤٢١٠	(الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٢)
		القصد الاحتمالي :
		علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمد . مثال . ضرب أفضى إلى موت . إثبات قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية .
٨١٠	٣٤١٩٦	(الطن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
<hr/>		
قضاة		
<hr/>		
		راجع أيضا : حكم " ما يبطله " . (القاعدة رقم ١٨٤ صفحة ٧٥١ بالعدد الثالث)
		الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . توزيعها القضايا على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال .
٣٦٨	٢٤ ٩٣	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

قوة الشيء المقضي

راجع أيضا : بناء .

(القاعدة رقم ٤٣ صفحة ١٥٨)

١ - حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية . يحوز قوة الشيء المقضي . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .

الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .

الدفع أمام المحاكم العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع - إن صح - من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .

(الظن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢) ... ٥٤ ع ١٦ ٢٠٦

٢ - أحكام البراءة النهائية المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للحكوم لهم ، بحيث تنفى وقوع الجريمة ماديا . حجيتها . هي عنوان الحقيقة لهؤلاء ولغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة . مثال . سجل تجارى .

(الظن رقم ٢٢١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٢) ... ١٣٦ ع ٢ ٥٣١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(م)
	<p>مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . محاكم عسكرية . محاكمة . محاماة . محررات رسمية . محكمة الجنايات . محكمة الجنج . مرافق عامة . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مصادرة . معارضة . مواد مخدرة . موظفون عموميون</p>
	<p>مأمورو الضبط القضائي</p>
	<p>راجع أيضا : استدالات . إثبات . تفتيش . (القواعد ٣٥ و ٣٧ و ٢٠٠ و ٢٠٥ بالصفحات ١٢٩ و ١٣٥ و ٨٣٠ و ٨٥٣)</p> <p>١ - إختصاص مأمور الضبط القضائي . الأصل أنه مقصور على الجهات التي يؤدي فيها وظيفته . المادة ٢٣ إجراءات . إستثناء من ذلك : الظروف الاضطراري المفاجيء . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ٧٣ ع ٢٩٠</p> <p>٢ - سلطة مأمور الضبط القضائي ، في القبض على المتهم الحاضر . إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . المادة ٣٤ إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤) ١٠٦ ع ٢٢٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

مؤسسات عامة

مؤسسة مديرية التحرير . مؤسسة عامة . موظفوها يعدون
في حكم الموظفين العموميين . تمتد إليهم الحماية الخاصة
المنصوص عنها في المادة ٦٣ إجراءات بشأن رفع الدعوى
الجنائية .

(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جنة ٢٣/١٠/١٩٦٢) ... ١٦٥ ع ٣ ٦٦٤

محاكم عسكرية

مجالس عسكرية :

المجالس العسكرية هي محاكم قضائية استثنائية . حكمها - نهائيا -
في إحدى الجرائم العسكرية . يحوز قوة الشيء المقضى . أثر
ذلك . إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .
الازدواج في المسؤولية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون
وتتأذى به العدالة .

الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع - إن صح - من
إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .

(الطن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ ق - جلة ١٢/٣/١٩٦٢) ... ٥٤ ع ١٤ ٢٠٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محاكمة
		إجراءات المحاكمة .
		راجع أيضا : غرفة الاتهام — دفاع — دعوى جنائية "انقضاؤها" — نقض "سلطة محكمة النقض" . (القواعد ١٥١ و ١٩٧ و ١٩٨ بالصفحات ٦٠٤ و ٨١٥ و ٨٢٤)
		١ — متهم بجناية . حضور محام معه . يجب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التمرين . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة ، واخلال بحق الدفاع . المادة ٣٣٧ إجراءات .
١٤	١٤ ٣	(الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١)
		٢ — مرافعة محام المتهم طويلا . دون منعه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع
٢٨	١٤ ٧	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		٣ — أصول المحاكمة . إجراءات المحكمة التحقيق بنفسها بالجلسة . كلما كان ذلك ممكنا . ما لم يتنازل المتهم عن ذلك صراحة أو ضمنا .
		تداعي الأدلة المطروحة . أثره : وجوب الرجوع إلى أصول المحاكمة . فعود المحكمة عن تولى التحقيق بالجلسة . بطلان الإجراءات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>مثال . اختلاس محجوزات . استناد حكم الادانة على محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف " شاهد الإثبات " من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . تقييم الدليل . هذا إجراء لا جد فيه ولا يصلح ماخذا لدليل سليم من قول الشاهد .</p>
٥٥	١٤ ع ١٤	(الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
		<p>٤ - حضور مدافع عن المتهم بجناية . تعدد المتهمين وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الإكتفاء بمحام واحد عنهم جميعا . يعيب إجراءات المحاكمة .</p>
٦٨	١٧ ع ١٤	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)
		<p>٥ - الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٣/٢١٤ إجراءات، وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .</p>
		<p>مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرضا مخدرات ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .</p>
		<p>إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينها . المثال المتقدم . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . نقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة إحراز مخدرات لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إلى غرفة الإتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والذخيرة .</p>
٨٣	٢٢ ع ١٤	(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)

٦ - نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية .

قانون المرافعات . متى يرجع إليه : لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .

مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحقوق المدني - الذي كان قاصرا - سن الرشد . تمثيله نفسه بحاميه بعد أن كان يمثله وليه الطبيعي . الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . حلة ذلك .

تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا قدر المستطاع .

(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ٢٩ ع ١٠٧

٧ - الأصل أن إجراءات المحاكمة قد روعيت .

محضر الجلسة . الإثبات فيه . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يبرمه لإثباته . نفيه على المحكمة أنها هي لم تثبت دفاعه ولم تناقشه فيه . غير مقبول .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ٤١ ع ١٥٢

٨ - الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك : قصور واخلاق بحق الدفاع . مثال . محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقا للطن خلوها من تلك المذكرة . لا وجه للنزاع فبا يقول المتهم إنه أورده في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسانده .

(الطن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ٤٧ ع ١٧٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - علانية إجراءات المحاكمة . قاعدة جوهرية . إلا ما أثنى بنص صريح
		النطق بالحكم . أحد هذه الإجراءات . وجوب النطق به علناً . صدوره في جلسة سرية . أثره : بطلان الحكم . المادتان ٣٠٣ و ٣٣١ إجراءات
		محضر الجلسة والحكم . هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم (الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧) ٥١ ع ١٩٥
		١٠ - الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إجراءات المحاكمة في هذه الحالة . هي الإجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة . متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة . تحديد الجلسة : إذا استلزم أسباب الطعن التعرض لموضوع الدعوى . الحكم مباشرة : عند اقتضار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى تصحيحه فحسب . المادة ٣٩ من القانون . (الطن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧) ٦٨ ع ٢٦٨

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		١١ - تقيد محكمة الموضوع بحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة . إستثناء من ذلك : محكمة الجنائيات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض " عند نظرها موضوع الدعوى " . حقهما في إقامة الدعوى الجنائية : على غير المتهم ، أو عن وقائع أخرى ، أو عن جنسية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة . المادة ١١ إجراءات .
		إستعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى . الحكم في الدعوى يكون لمحكمة أخرى . مخالفة ذلك : خطأ يتعلق بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .
٣٠٩	٢٤ ٧٧	(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		١٢ - شفوية المرافعة . العبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ذلك ممكناً .
٣٥٠	٢٤ ٨٨	(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		١٣ - الارتباط الموجب لضم قضية لأخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . نظر كل من القضيتين على استقلال عند عدم تحقق هذا الارتباط . لا يعيب إجراءات المحاكمة .
٣٧٥	٢٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		١٤ - سؤال الشاهد دون حلف يمين . بحضور محامي المتهم ، ودون اعتراض منه . يسقط حقه في الدفع بطلان الإجراءات .
٣٨٠	٢٤ ٩٦	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨٨	٢٤ ٩٧	١٥ - شفوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بمحنة - بعد سماع شاهده - تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصلي أو حجزها للحكم . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٣٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٣٩٩	٢٤ ١٠٠	١٦ - محضر الجلسة . إثبات اسم المتهم فيه ، من أقواله بالجلسة . صدور الحكم بهذا الاسم . لا بطلان . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٥	٢٤ ١٠٤	١٧ - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . بعد أن قدرت المحكمة سن المتهم وقت ارتكاب الحادث بخمس عشرة سنة . ثبوت أن سن المتهم وقتئذ - من واقع دفتر المواليد - تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم بعدم الاختصاص . خطأ . (الطن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٤٩	٢٤ ١١٣	١٨ - رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها ، وفقا لما تستظهره من توافر أركان الجريمة ، وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها . الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية . ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال . (الطن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٥٣	٢٤١١٤	<p>١٩ — الادعاء بالحق المدني . طلب تعديل مبلغ التعويض من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم، وفي غيبة المستول عن الحقوق المدنية . نعى المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل منه . ولا شأن له بذلك .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)</p>
٤٥٨	٢٤١١٥	<p>٢٠ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت .</p> <p>المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>حق الدفاع . الادعاء بأن المحكمة صادرة، قبل حجز الدعوى للحكم . وجوب تقديم الدليل على ذلك . وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٨)</p>
٤٦٤	٢٤١١٦	<p>٢١ — إعلان المتهم بلجهة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه بنفس الدعوى . صدور الحكم بناء على الإعلان بلجهة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
٤٧٨	٢٤١٢١	<p>٢٢ — صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين بجرائم مختلفة . ليس من شأنه تفويت مصلحة لأحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . لا بطلان في الإجراءات .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
		<p>٢٣ — شقوية المرافعة . العبرة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم . على المحكمة سماع الشهود مادام ممكناً .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨١	٢٤١٢٢	ثبوت مرض الشاهد — الذى طلب المتهم سماعه — وتغيبه فى الخارج للعلاج لمدة محدودة. ذلك لا يمنع من إمكان سماعه. رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٩٥	٢٤١٢٧	٢٤ — قرار المحكمة ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تبينه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . ذلك أن الإجراء تم لصالحه ، وقضى فى الدعويين بعقوبة واحدة ، دون إضافة جديد للوقائع المرفوعة بها الدعويان ودارت عليها المرافعة . (الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
٥٤٦	٢٤١٣٨	٢٥ — المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط محكمة أول درجة — إذ لم تفصل فى جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضى . (الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٦٧	٢٤١٤٣	٢٦ — المحاكمات الجنائية . الأصل أن تبني على التحقيقات الشفوية ، التى تجرى بها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم . وتسمع الشهود ، ما دام ممكنا (الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٢٧ — محضر الجلسة . وجوب تحريره لإثبات ما يجرى بالجلسة ، والتوقيع من رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه . المادة ٢٧٦ إجراءات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه ، لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . ما دام أن المتهم لا يدعى أن شيئاً مما دون في المحاضر يخالف الحقيقة
٥٧٦	٢٤١٤٥	(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٢٨ - تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض . غير واجب . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في حوزة المحكمة وانصالحاً به . محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع . هي درجة استئنائية يقتصر عملها على رقابة عدم مخالفة القانون .
٥٩٠	٢٤١٤٨	(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		٢٩ - خلو محضر الجلسة من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من إجراءات . إشارة الحكم إلى تلك الإجراءات . الحكم يكمل محضر الجلسة . مثال .
٦١٠	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
		٣٠ - معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدراج اسمه برول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي . مما نتج عنه : عدم تمكنه من المثول في الدعوى ، وصدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ذلك حكم باطل ، بني على إجراءات باطلة .
٦٥٤	٣٤١٦٢	(الطن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
		٣١ - طلب التأجيل ، أمام محكمة الجناح . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع : ما دام المتهم قد أعلن بالحضور في الميعاد القانوني . علة ذلك : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم بجنحة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٨١	٣٤١٦٨	<p>انسحاب المحامي . بعد رفض طلب التأجيل . مطالبة المتهم بالدفاع عن نفسه . لا تثريب .</p> <p>(الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)</p> <p>٣٢ - تعدد المتهمين في الدعوى . إسناد الجرائم موضوع الاتهام إليهم جميعا . تناقض أقوال شاعدي الاثبات في نسبة الجرائم إلى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر . ذلك يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما .</p> <p>السماح لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥)</p> <p>٣٣ - إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستديمة . قيام المحكمة بتغيير التهمة إلى ضرب أحدث بالجنى عليه إصاابة أخرى ، وتبرئة المتهم من تهمة العاهة لعدم ثبوت نسبتها إليه بالذات . ذلك تغيير يقتضى تنبيه المتهم إليه . مخالفة ذلك ومعاقبته عن التهمة الجديدة . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)</p> <p>٣٤ - أقوال أحد المتهمين في الدعوى . اعتبارها دليل إثبات ضد متهم آخر معه . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما .</p> <p>السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يبطل الحكم .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)</p>
٧٠٧	٣٤١٧٢	
٧٤١	٣٤١٨١	
٧٤٥	٣٤١٨٢	

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	رقم المادة
٣٥ -	الحكم بعقوبة الإعدام . تعديل المادة ٣٨١/٢ إجراءات ، ووجوب إجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعدو أن يكون إجراء منظما لإصدار الحكم وشرطا لصحته . نفاذه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم ارتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . ملة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .	٧٨٩
٣٦ -	معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن الجلسة المحددة انظرها . حضور محام عنه وإبداءه عذر تخلف المتهم دون تقديم دليل على ذلك . أطراح المحكمة هذا الدفاع ، واعتبار المتهم متخلفا دون عذر مقبول ، وقضاؤها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن في هذا الحكم بالنقض . تقديم شهادة طبية دالة على مرض الطاعن وعلى أن جراحة أجريت له يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .	٧٨٩
٣٧ -	قرار محكمة الجنايات الاكتفاء بنظر جناية العاهة وفصل جنحة الضرب المسندة لنفس المتهم عنها . انتهاؤها بعد نظر الجناية إلى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم بالقدر المتيقن ومعاقبته باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلفت نظره . ذلك إخلال بحق الدفاع .	٧٩٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٥٧	٣٤٢٠٦	أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه . (الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	٣٨ - حضور محام عن المتهم بمنحة . غير واجب قانونا . حضور المحامي . يوجب على المحكمة سماعه . فإذا لم يحضر . لا تنقيد المحكمة بسماعه . ما لم يثبت أن غيابه لعذر قهري . (الطن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	٣٩ - طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أن المحكمة قدرت - في حدود حقها - أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهرى يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وأنها لم تطمئن إلى السبب الذي بني عليه طلب التأجيل . النعي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع . لا يقبل . (الطن السابق)
محاماة		
راجع أيضا : تقابلات - محاكمة " إجراءات المحاكمة " . (القاعدتان ١ " تقابلات " و ٣ بالصفحتين ١ و ١٤) .		
١ - المحامي " المقبول " للمرافعة ، والمحامي " المقرر " للمرافعة : هما لفظان لمعنى واحد .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قبول المحامي أمام محكمة النقض . حالاته : أن يكون مقيدا بالجدول الخاص طبقا للمادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - أو أن يكون مقبولا للرافعة أمامها بحكم المادة ٢٦ منه .</p> <p>المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التي يعينها وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين .</p> <p>قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٧/٥/٢١ إعمالا للمادة ٢٦ من قانون المحاماة . طائفة الهيئات التي عينها فيه . أثره : التسوية بين محامي الحكومة ومحامي تلك الهيئات . عدم اشتراط قيدهم بجدول المحامين أمام المحاكم بجميع درجاتها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٩)</p> <p>٢ - إجراءات الطعن بالنقض . وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>قبول المحامي للرافعة . أثره ومداه : تخويل المحامي اتخاذ كافة الإجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة .</p> <p>مثاله . محامى بنك مصر . توقيع على أسباب الطعن بالنقض . جوازه . قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطعن السابق)</p> <p>٣ - الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية . توقيع محام واحد على تقريرى الأسباب . تلك مخالفة مهنية من المحامى لا تجوز هذا العمل الإجرائى من آثاره القانونية . ولا تنال من صحة تقرير الأسباب .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)</p>
٢٤٣	١٤ ٦٢	
٧٥٣	٣٤ ١٨٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>محركات رسمية</h2> <p>المحركات . بماذا تتحقق رسميتها ؟ إذا تضمنت ما يفيد تداخل الموظف المختص في تحريرها ، وإعدادها . وأن تحتوي على ما يؤم بمباشرة إجراءاتها في حدود اختصاصه . ذلك يكفى لتوفر مظهرها ، وانخداع الناس بها . (الطن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٧٦ ع ٢٤ ٣٠٠</p>
		<h2>محكمة الجنايات</h2> <p>راجع أيضا : محاكمة . اختصاص . ارتباط . تعدد الجرائم . (القواعد ٣ و ٢٢ و ٣٩ و ٦٩ بالصفحات ١٤ و ٨٣ و ١٤٧ و ٢٧٣) . اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية . المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون . هو مجرد تنظيم اداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) ... ٩٣ ع ٢٤ ٣٦٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h3>محكمة الجنح</h3> <p>راجع أيضا : اختصاص . ارتباط . تعدد الجرائم . (القاعدة رقم ٦٩ صفحة ٢٧٣)</p> <p>قرار غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح . ينقل الاختصاص بنظر الجناية إلى المحكمة الجزئية ، دون أن يقيد بها في خصوص قيام العذر التانوني أو توافر الظروف المخففة . حق تلك المحكمة في القضاء بعدم الاختصاص : إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة .</p> <p>سلطة الإحالة . ليست قاضى موضوع . قرارها بوجود الظروف المخففة أو الأعدار القانونية . يخضع لرقابة محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥) ... ١٧١ ع ٣ ٧٠٠</p>
		<h3>مرافق عامة</h3> <p>مرفق سكك حديد وجه بحرى . تديره شركة وضعت تحت الحراسة إلى أن ينتهى عقد امتيازها . هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .</p> <p>السائق العمومى لدى هذه الشركة . لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ولا يطبق فى شأنه حكم المادة ٣/٦٣ لإجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦) ... ١٦١ ع ٣ ٦٥١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">مسئولية جنائية</h2> <p style="text-align: center;">راجع أيضا : شيك بدون رصيد - دخان . (القاعدتان ٣٣ و ٦٧ بالصفحتين ١٢٤ و ٢٦٣)</p> <p>١ - الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية يحوز قوة الشيء المقضي . لا تجوز إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية</p> <p>(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢) ... ٥٤ ع ١٠٦ ٢٠٦</p> <p>٢ - الإعفاء من المسؤولية الجنائية . تقدير حالة المتهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى . يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب . مادام يقيمه على أسباب سائغة</p> <p>(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢) ... ٨٣ ع ٢٤ ٣٣٢</p> <p>٣ - صدور تشريع يغفل النص على تأثيم فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق . لامتسولية خلال الفترة بين صدور التشريعين ، ولو كان العمل بهما في وقت واحد . غلة ذلك : هدم رجعية القوانين الجنائية مثال . مواد مخدرة " مادة الماكستون" .</p> <p>(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢) ... ٩١ ع ٢٤ ٣٦١</p> <p>٤ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره : مادام أن الشيك قد استوفى شكله القانوني لكي يجري بحرى النقود . ذلك أن الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .</p>

رقم المادة	رقم القاعدة والمدد	
		وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره. لا يعفى المتهم من المسؤولية الجنائية : متى سحب مبلغا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء .
٧١٧	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		٥ - اختلاس أشياء محجوزة إداريا . قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع . ينفى المسؤولية عن التبديد : إذا كان ماتم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة .
٧٤٨	٣٤١٨٣	(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
		٦ - التوافق على ارتكاب جرائم القتل العمد . لا يرتب نضبا منابن المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .
		مسائلة المتهمين جميعا عن قتل المجنى عليهم ، دون اثبات مساهمة كل منهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة كل من المجنى عليهم . قصور يعيب الحكم .
٨٧٦	٣٤٣١٢	(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥)
مسؤولية مدنية		
		١ - المسؤولية التعصيرية . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما .
		تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع دون معتب . هدم التزامها ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه : ما دامت قد أوردت أدلة الإدانة من الجريمة .
٤٧٢	٣٤١١٩	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، مبناه : سوء اختياره لتابعه ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . لا ينبغي : أن تكون موزعة بين أكثر من متبوع عن تابع يؤدي لهم عملا مشتركا . المادة ١٧٤ مدني .
		مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . يستوى في ذلك : أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع ، أو لم يأمر به ، علم به ، أو لم يعلم . ما دام أن الوظيفة هي التي مكنت التابع من ارتكاب الخطأ .
		علاقة التبعية . مسألة موضوعية . يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معتب : ما دام أنه يقيّمها على عناصر تنتجها . (الظن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢) ١٥٦ ع ٣ ٦٢٥
		٣ — مسئولية الوالد عن تعويض الضرر الذي يحدثه ولده . هي مسئولية مفترضة : مادام الولد في كنفه حتى يبلغ سن الرشد . استناد هذه المسئولية إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربيته أو إلى الأمرين معا . هذه قرينة قابلة لإثبات العكس . عبء الإثبات يقع على كاهل المسئول . المادة ١٧٣ مدني .
		(الظن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢) ١٥٩ ع ٣ ٦٤٠
		٤ — مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع . لا يقبل لإثبات العكس .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		متى تتحقق ؟ كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه . يستوى في ذلك : ارتكاب الفعل لمصاحبة المتبوع ، أو من باعث شخص متصل أو غير متصل بالوظيفة . المادة ١/١٧٤ مدني .
٧٥٣	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق -- جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠) ...
<h2>مصادرة</h2>		
راجع : عقوبة .		
(القاعدة رقم ٢١٣ صفحة ٨٨٠ بالعدد الثالث)		
<h2>معارضة</h2>		
راجع ايضا استئناف . نقض "إجراءاته" . إعلان .		
(القواعد ٤٢٤٨٢٤١٦٤١٥٥ بالصفحات ٤٦٤٤٣٢٩٤١٥٥)		
١ - الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى . قابل للمعارضة .		
عند إثبات قيام العذر المانع من الحضور .		
ميعاد المعارضة . يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم .		
٥٠٦	١٢٩	(الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق -- جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) ...
٠٢ (٣١) ج		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم من حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه شهادة طبية تفيد مرض المتهم . القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع .
٥٥٦	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٤٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥) ٣ - حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز المعارضة فيه : ولولم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ألغى الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من التص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها .
		المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدو بعد العمل به . غير جائزة . التمسك بقاعدة سر بيان القانون الأصلح . لا تجدى . مجال أعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية .
٥٩٠	٣٤١٤٨	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢) ٤ - معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدراج اسمه برول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه : عدم تمكنه من المثول في الدعوى وصدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ذلك حكم باطل ، بني على إجراءات باطلة .
٦٥٤	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>هـ - معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن الجلسة المحددة لنظرها . حضور محام عنه وابدأؤه عذر تخلف المتهم دون تقديم دليل على ذلك . اطراح المحكمة هذا الدفاع ، واعتبار المتهم متخلفا دون عذر مقبول ، وقضاؤها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن بالنقض في هذا الحكم . تقديم شهادة طبية دالة على مرض الطاعن وعلى أن براحة أجريت له يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .</p>
٧٩٩	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		<p>٦ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . النعي على هذا الحكم بالبطلان لمرض المتهم يوم صدوره ، وإرفاق شهادة طبية بأسباب الطعن . عدم اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة من ظروف الدعوى وتخلف المتهم من حضور جميع جلسات المحاكمة . أثره : رفض هذا الوجه من الطعن .</p>
٨٠٢	٣٤١٩٤	(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	مواد مخدرة
		<p>راجع أيضا : محكمة "إجراءات المحاكمة" . استدلالات . تفتيش .</p> <p>(القواعد ٢٢ و ٣٥ و ٧٣ بالمفحات ٨٣ و ١٢٩ و ٢٩٠)</p> <p>١ - جريمة إحرازها . أركانها . الركن المادي وهو الإحراز . الركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام . ما يوفره : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي . متى لا يلزم ؟ إذا كان الحكم يكفي للدلالة على قيامه . استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . غير لازم .</p> <p>(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ... ٤٩ ع ١٨٧</p> <p>٢ - نقل المواد المخدرة . هو أحد الأفعال المؤثمة في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا ينطوي ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولا لاتناقض فيه .</p> <p>(الطن السابق) ... ٤٩ ع ١٨٧</p> <p>٣ - إحراز مواد مخدرة . توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .</p> <p>(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٧٠ ع ٢٨٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		٤ — رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أثناء المحاكمة . وجوب تطبيقه باعتباره القانون الأصلح . استظهار الحكم " قصد الاتجار " في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة .
		عقوبات القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تدرجها . حكمة ذلك : التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .
٣١٥	٢٤	٧٩ ... (الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٥ — قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إجازته الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في بعض الحالات على خلاف أحكام القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره قانونا أصلح للمتهم .
		المادة ٥ عقوبات .
٣٤٧	٢٤	٨٧ ... (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٦ — مادة " الماكستون " . تأميمها بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الوزاري ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٣٠/٥/١٩٦٠ . صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ٥/٦/١٩٦٠ . العمل به اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦٠ .
		خلو جدولته من تلك المادة . ضبط المتهم محرزا لها قبل تاريخ العمل به . لا جريمة .
		إضافة هذه المادة إلى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١١/٧/١٩٦٠ والمعمول به في ١٣/٧/١٩٦٠ .
		لا يغير مركز المتهم . حلة ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية .
٣٦١	٢٤	٩١ ... (الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . يجب لتوافره : أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره جوهر مخدر .
		مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالماً بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه إنشاء لقريضة قانونية - لا سند لها من القانون - ميناها افتراض العلم من واقع الحيازة . (الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩) ... ١٦٧ ع ٣ ٦٧٧
		٨ - قصد الاتجار في المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل بحكمة الموضوع بحرية تقديرها ، ولا يقبل الطعن فيها بالنقض : مادام استخلاص الحكم لهذا القصد سائناً . (الطن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠) ... ٢٠٠ ع ٣ ٨٣٠
		٩ - معاقبة المتهم من جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إذغال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم . (الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤) ... ٢١٠ ع ٣ ٨٦٩
<hr/>		
موظفون عموميون		
<hr/>		
راجع : مرافق عامة . مؤسسات عامة .		
(القاعدتان ١٦١ و ١٦٥ بالصفحتين ٦٥١ و ٦٦٤)		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ن)
		نصب . نقض . نيابة عامة
		<u>نصب</u>
		الطرق الاحتيالية . عنصر أسامى فى تكوين الركن المسمى بجرمة النصب . استعمال الجاني لها . ذلك يعد من الأعمال التنفيذية .
		قيام الزوجة بدور فيها . لتأييد مزاعم زوجها . مما أدى بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ من النقود له . اعتبار الزوجة فاعلة أصلية فى جريمة النصب صحيح فى القانون .
٤٤٣	١١٢ ع ٢	(اللمن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		<u>نقض</u>
		إجراءات الطعن :
		١ - ميعاده . وجوب التقرير بالطعن فى ميعاد المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تجاوز هذا الميعاد دون عذر مقبول . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . الاعتذار بالمرض . سلطة محكمة النقض فى تقديره . مثال .
١٥٠	٤٠ ع ١	(اللمن رقم ٩٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٢ — التقرير بالطعن بالنقض : هو مناط اتصال المحكمة . تقديم أسبابه في الميعاد : هو شرط لقبول . هما وحدة إجرائية . لا يفتنى فيها أحدهما عن الآخر .</p> <p>وجوب استيفاء الطعن " بذاته " شروطه الشكلية . المعول عليه في ذلك . بيانات قلم الكتاب ذاتها . الاستدلال على استيفاء هذه الشروط — استنتاجا — من وقائع خارجة . لا يجوز . مثال .</p> <p>إيداع أسباب الطعن غير موقع عليها من المختص ، وقبل الإنهاء إلى رأى في التقرير بالطعن . أثره : خلو الطعن من الأسباب . عدم قبوله شكلا .</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ٤٦ ع ١٦٩</p> <p>٣ — وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>قبول المحامي للرافعة . أثره ومداه : تخويل المحامي اتخاذ كافة الاجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة .</p> <p>مثال : محامى بنك مصر . توقيعه على أسباب الطعن بالنقض . جوازه . قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٩) ٦٢ ع ٢٤٣</p> <p>٤ — أمر الغرفة بالألا وجه . طعن النيابة فيه بالنقض . من له حق الطعن : النائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص منه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منهما .</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم المادة	
		<p>ما يجوز التوكيل فيه من هذه الاجراءات وما لا يجوز . التقرير بالطعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك : هي أعمال مادية .</p> <p>وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . علة ذلك : توفير الضمانات إذ الأسباب هي جوهر الطعن . وجوب توقيع النائب العام أو 'أ' على أسباب الطعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده . أثره : عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)</p> <p>هـ - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة . من تاريخ صدوره . علة ذلك : افتراض علم المحكوم عليه بيوم صدور الحكم .</p> <p>إستثناء من ذلك : قيام عذر لدى المحكوم عليه في ذلك اليوم . خلو الأوراق مما يدل على علمه بالحكم . أثره : تراخي بداية الميعاد إلى حين العلم رسميا بصدور الحكم . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)</p> <p>٦ - تقرير الأسباب : وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها الطعن . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>إقتصار تقرير الأسباب المقدم على مجرد استعراض المراحل التي مرت بها الدعوى ، دون أى بيان للطاعن الموجهة للحكم . هو طعن خلو من الأسباب . لا يقبل شكلا .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)</p>
٢٦٠	١٤	٦٦
٣٢٩	٢٤	٨٢
٤١٣	٢٤	١٠٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٦٤	٢٤١١٦	٧ - صدور حكم المعارضة . في غيبة المتهم . بناء على إعلان باطل . ميعاد الطعن في الحكم بالنقض . لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٨٧	٢٤١٢٤	٨ - الطعن بالنقض . حق شخصي للطاعن . التوكيل فيه . يجب أن يكون توكيلاً خاصاً . أو توكيلاً عاماً يتضمن نصاً بإجازة الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . عدم إيداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . علة ذلك . (الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٣٠	٢٤١٣٣	٩ - أسباب الطعن بالنقض . المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع عليها من وكيل أول النيابة . مؤدى ذلك : عدم قبول الطعن شكلاً . (الطعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٧٥٣	٢٤١٨٥	١٠ - الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية . توقيع محام واحد على تقرير الأسباب . تلك مخالفة مهنية من المحامي لا تجرد هذا العمل الإجرائي من آثاره القانونية ، ولا تنال من صحة تقرير الأسباب . (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
		١١ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية . حق شخصي الحكوم عليه . يباشره بنفسه أو بوكيل عنه بإذنه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الطعن بتوكيل . خلوه من النص على تحويل الموكل استعمال هذا الحق . أثره : عدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذي صفة . الإجازة اللاحقة . لا أثر لها . علة ذلك :</p> <p>المادة ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قاصرة على الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)</p> <p>١٢ - ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية الحضورية أربعون يوما من تاريخ صدورها . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>قيام عذر مقبول يحول دون الطعن بالنقض خلال هذا الأجل . أثره : امتداد ميعاد التقرير بالطعن ووجوب القيام به إثر زوال المانع . تقديم الأسباب يمتد أيضا عشرة أيام أخرى من تاريخ التقرير . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)</p> <p>الصفة في الطعن :</p> <p>راجع : إجراءات الطعن .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٦ صفحة ٢٦٠)</p> <p>المصلحة في الطعن :</p> <p>١ - طعن المدعى بالحق المدني . اقتصار حقه في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)</p>
٧٦٤	٣٤١٨٦	
٨٨٣	٣٤٢١٤	
٤١٤	١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .
		تشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٣٧٥	٩٥ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٣ - تجاوز حق الدفاع الشرعى . نفي توافر هذا العذر القانونى في جناية العاهة ومعاينة المتهم بالحبس . الطعن بالنقض .
		لا مصلحة فيه : ما دامت العقوبة تدخل في نطاق المسادة ٢٥١ عقوبات .
٧٠٠	١٧١ ع ٣٤	(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥)
		حالات الطعن بالنقض :
		١ - دعوى مدنية . طعن المدعى المدنى بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية . جوازه . رغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في تطبيق القانون .
		نقض الحكم والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال .
٢٦٣	٦٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)
		٢ - الحكم بالإزالة لمجرد أن المتهم أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون ، يوجب نقض الحكم .
٢٥٨	٩٠ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا يتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه فى الحكم . اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحض الشرطة . ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .
٥٨٤	٣٤١٤٦	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٤ - الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية . نفيه على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون حين قضى فى موضوع الدعوى الجنائية التى رفعت بغير الطريق القانونى . ذلك دفع من النظام العام يجعل الطعن مقبولا . هذا العيب ينطوى على مساس بالحقوق المدنية المحكوم بها ، ويستوجب نقض الحكم وإلغاءه فيما قضى به من تعويض ، والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .
٦٦٤	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
		٥ - التفات الحكم عن دلالة استعمال السلاح الحكومى المسلم إلى المتهم فى ارتكاب الفعل الضار الذى دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها فى مقارفة ذلك الفعل . قصور يعيب الحكم ، ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .
٧٥٣	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
		٦ - ثبوت بطلان القبض والتفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى عناصر إثبات أخرى لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب ، يستوجب النقض والقضاء بالبراءة . مثال . مواد مخدرة .
٧٨٥	٣٤١٩١	(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استنادا الى تخلف المتهم وعدم تقديم محاميه ما يدل على قيام عذر لديه . الطعن بالنقض في هذا الحكم وتقديم شهادة طبية دالة على مرض المتهم يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .
٧٩٩	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		٨ - تبرئة متهم بجريمة التبيد . قول الحكم بأن الواقعة هي منازعة مدنية بحث تدور حول اخلال بتنفيذ عقد بيع وقد ألبست ثوب الجريمة على غير أساس . مؤدى ذلك : اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية . تعرض الحكم للفصل فيها . خطأ في القانون ؛ يستوجب نقض الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية .
٨٤٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)
		ما يجوز الطعن فيه :
		محاماه . ممارسة المحامى لعمله أثناء فترة استبعاده من الجدول . مخالفة مهنية . تخضعه للجزاءات القانونية ، ولا ترتب له أى حق . أثر هذه النتائج . محل البحث فيها : لا يكون الا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد أو بقرارات مجلس التأديب فى شأنها . الطعن بالنقض فى هذه الأحوال . جائز . القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
٥٧٩	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق "نظم محامين" - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
	قابات	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
ما لا يجوز الطعن فيه :		
١١٤	١٤	١ — محو اسم المحامي من الجدول . طلب إعادة القيد . رفضه . قرار نهائي . الطعن في هذا القرار بالنقض . لا يجوز . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق "نظم محامين" — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧) ...
		٢ — حكم استثنائي . قضاؤه — قضاء سليما — بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض : توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز . مله ذلك . حوزته قوة الأمر المقضي . (الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ...
١١٤	٣٠	٣ — حق النائب العام في الطعن في أوامر غرفة الاتهام . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر . أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ...
		٤ — قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ١٤٤١ ج . استئنافه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز . الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف هذا القرار . غير جائز . أساس ذلك : متى حضر القانون الاستئناف انطلق باب النقض . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ...
١٧٤	٤٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٠٦	٢٤١٢٩	<p>٥ - الطعن بالنقض في حكم حضوري اعتباري لم يعلن بعد . لا يجوز . علة ذلك : أن الحكم المطعون فيه ما زال قابلا للمعارضة . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)</p> <p>٦ - الطعن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا يجوز إلا بنص . مثال . أوامر غرفة الاتهام . صدور أمر من المحكمة بالتصحيح . في الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات . الطعن في هذا الأمر . لا يجوز . (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p> <p>٧ - حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز المعارضة فيه : ولولم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ألغى الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها . التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في حوزة المحكمة وانصالحها به . محكمة النقض ليست درجة استثنائية تعيد عمل قاضي الموضوع . هي درجة استثنائية يقتصر عملها على رقابة عدم مخالفة القانون . (الطعن السابق)</p> <p>٨ - طرق الطعن في الأحكام . مبينة في القانون بيان حصص . الإشكال في التنفيذ ليس من بينها . الإشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة النقض . إقامته على أسباب تتصل بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة . ذلك طريق لا يصلح أساسا للاعتراض بها . (الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)</p>
٥٩٠	٢٤١٤٨	<p>٨ - طرق الطعن في الأحكام . مبينة في القانون بيان حصص . الإشكال في التنفيذ ليس من بينها . الإشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة النقض . إقامته على أسباب تتصل بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة . ذلك طريق لا يصلح أساسا للاعتراض بها . (الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)</p>
٥٩٦	٢٤١٤٩	<p>٨ - طرق الطعن في الأحكام . مبينة في القانون بيان حصص . الإشكال في التنفيذ ليس من بينها . الإشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة النقض . إقامته على أسباب تتصل بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة . ذلك طريق لا يصلح أساسا للاعتراض بها . (الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
١٥١ ع ٢	٦٠٤	٩ - الامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام . الطعن فيه بالنقض قاصر على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥ إجراءات . المجادلة في تقدير الدليل . لا يجوز الطعن به في قرار الغرفة . (الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
١٦٠ ع ٣	٦٤٨	١٠ - استئناف في الأحكام الجنائية من النيابة العامة ومن المتهم . هو حق خاص بكل منهما . حق النيابة في رفع الاستئناف ، والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها . لا يجوز للمتهم مباشرته . استفادة المتهم من استئناف النيابة . شرطه : أن يكون استئنافها مقبولا شكلا . المادة ٤١٧ إجراءات . (الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
٢ ع ٣	٥٧٩	١١ - طلب ضم فترة الاستبعاد من الجدول إلى مدة الاشتغال بالمحاماة . قرار اللجنة في ذلك . ذو طبيعة تنظيمية . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز . (الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق "نظم محامين" - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩) أسباب الطعن : راجع أيضا . قذف - إثبات - دفاع - أسباب الإباحة - ربا فاحش - محاكمة . (القواعد ١٣ و ١٥ و ١٨ و ٢١ و ٢٦ و ٤١ و ٤٩ و ٤٧ و ٥٩ و ٧٠) (٧٩ و ٩٦ و ١٥٢ و ١٨٧) القصور في التسبيب - الذي يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>ما لا يقبل من الأسباب :</p> <p>راجع أيضا : تفتيش .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٠ صفحة ٧٣٧ بالعدد الثالث)</p> <p>١ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تفصيلها والتعريف بها ابتداء . وجوه الطعن المرسله دون بيان ماهيتها . عدم قبولها .</p> <p>مثال لقول مرسل : النعي على الحكم بالتناقض والتخاذل وعدم التساند دون بيان ذلك ، ورغم خلو الحكم مما يعيبه .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦/٢/٢٥) ... ٢٩ ع ١٠٧</p> <p>٢ - أسباب الطعن . مانتقيد المحكمة بالفصل فيه منها .</p> <p>هي الأسباب المقدمة في الميعاد . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . سلطتها في نقض الحكم لغير تلك الأسباب .</p> <p>هي رخصة استثنائية والاسباب الواردة حصرا بالفقرة الثانية من المادة .</p> <p>مثال : إغفال إثبات اسم ممثل النيابة بالحكم . ليس من بين تلك الحالات . التذرع به كسبب للطعن بعد الميعاد . لا يقبل .</p> <p>(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٨ ع ١٧٤</p> <p>٣ - الدفع القانوني المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . حلة ذلك : هي تقتضي تحقيقا .</p> <p>مثال : الدفع بطلان القبض .</p> <p>(الطن رقم ١٠٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ... ٥٠ ع ١٩٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - وجوب تحديد أسباب الطعن حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه .
		مثال فيه تجهيل . قول الطامن إن الحكم لم يرد على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا الدفاع .
٢٤٩	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٩)
		٥ - الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عامة . تقتضى تحقيقا موضوعيا . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
٢٥٢	١٤ ٦٤	(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٩)
		٦ - الطعن بالنقض . استنادا إلى القول بأن محضر الججز الإداري جاء خلوا من بيان حدود الأخطاء التي حجز على زراعتها مما لا يطمأن معه إلى انتقال المندوب إلى مكان الججز . جدل موضوعي . لا يقبل .
٢٨٣	٢٤ ٧١	(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٧ - إجراءات الاستئناف التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها أمام محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .
٣٥٢	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٨ - القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن في هذا الحكم بالنقض . وجوب قصر أسباب الطعن على ما قضى به في الشكل . توجيه الأسباب إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز .
٣٩٢	٢٤ ٩٨	(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - أدلة الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقديرها . الأخذ بما تراح إليه منها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٤٠٤	٢٤١٠١	(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
		١٠ - تعديل الطلبات من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم ، وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية . نعى المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل . ولا شأن له بذلك .
٤٥٣	٢٤١١٤	(الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		١١ - الطعن على تقرير الخبير . أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها . لا يكفي . وجوب بيان عناصر العيب في التقرير . أهمية ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر هذه العناصر على وجه الرأي في الدعوى .
٤٥٨	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
		١٢ - أوجه الدفاع الموضوعية . سكوت المتهم عن التمسك بها أمام المحكمة الاستئنافية . أثره : عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . مثال . الدفع بتزوير ورقة .
٤٦٩	٢٤١١٨	(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		١٣ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة النقض .
٥٤٢	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٦٤	٢٤١٤٢	١٤ — قرار الإحالة الصادر من غرفة الإتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع ببطان هذا القرار . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . إثارتها أمام محكمة النقض : لا تجوز . (الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
٥٧٠	٢٤١٤٤	١٥ — المصاحبة الزمنية . في جريمة القتل العمد المقترن . يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز : مثال . (الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
٦٠٤	٣٤١٥١	١٦ — النعي على قرار الغرفة بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، ولا يقبل سببا للطعن بالنقض . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
٦٤٠	٣٤١٥٩	١٧ — عدم المجادلة أمام محكمة الموضوع في أساس مسئولية الوالد عن تعويض الضرر الذي يحدثه ولده بعمله غير المشروع . يمنع إثارتها أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
٧١٣	٣٤١٧٤	١٨ — شروع في قتل باستعمال سلاح ناري . استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . إدانة المتهم والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي إحراز السلاح والذخيرة ، للارتباط . استناد الحكم إلى أن إصابة المجنى عليه حدثت من حيار ناري مما يلزم عنه إحراز المتهم لسلاح وذخائر غير التي ضبطت ولم تثبت صلته بها . النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال . لا يقبل . (الطن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢٣	٣٤١٧٧	١٩ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . مسألة موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض بها : مادام الحكم قد دلت عليها باستنتاج سلم من وقائع الدعوى . (الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
٧٨٠	٣٤١٩٠	٢٠ - القول بأن الاعتراف كان وليد إكراه وقع على المتهم أثناء التحقيق . لا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
٧٨٩	٣٤١٩٢	٢١ - الطعن بالنقض في حكم قضى بإعدام المتهم . صدور تعديل المادة ٢/٣٨١ إجراءات أثناء نظر الطعن . القول بأن التعديل قد استحدث قاعدة أصلح يستفيد منها المتهم "الطاعن" اعمالاً لنص المادة ٥ عقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لا يقبل . علة ذلك : الحكم المطعون فيه صدر مستوفياً شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره . (الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)
٨٠٢	٣٤١٩٤	٢٢ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . النعي على الحكم بالبطلان لمرض المتهم يوم صدوره ، وإرفاق شهادة طبية بأسباب الطعن . عدم اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة من ظروف الدعوى وتحلف المتهم عن حضور جميع جلسات المحاكمة . أثره : رفض هذا الوجه من الطعن . (الطن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		٢٣ - إحالة المتهم إلى غرفة الاتهام بتهمة السرقة بإكراه . اصدارها قراراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن واقعة السرقة بإكراه ، وإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح عن واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها - وهي الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطانها التقديرية . النعي على القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		فعل الاعتداء الذي يكون ركن الإكراه في جناية السرقة بإكراه . يكون في الوقت ذاته جنحة ضرب . كل من الجريمتين مستقل بذاته .
٨٠٦	٣٤١٩٥	(الطن رقم ١٩٨٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٣) ٢٤ — إثبات قيام علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل : ما دام الحكم قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .
٨١٠	٣٤١٩٦	(الطن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٣) ٢٥ — قصد الاتجار في المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية تقديرها ، ولا يقبل الطعن فيها بالنقض : ما دام استخلاص الحكم لهذا القصد سائقا .
٨٣٠	٣٤٢٠٠	(الطن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠) ٢٦ — طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أنها قدرت — في حدود حقها — أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وأنها لم تطمئن إلى السبب الذي بني عليه طلب التأجيل . النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يقبل .
٨٦٠	٣٤٢٠٧	(الطن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧) ٢٧ — النعي على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع بعدم إجابته إلى طلب ندب خبير لفحص الأوراق المطعون فيها بالتزوير . لا يقبل . ملة ذلك : أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين .
٨٦٦	٣٤٢٠٩	(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ما يقبل من الأسباب :
		١ - جريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بإدانة المتهم على هذا الاساس ، دون التحقق من شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور يعيب الحكم ، ويستوجب نقضه .
		تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغير الظرف المشدد . لا يؤثر فيها شاب الحكم من قصور يتعلق بمحت توفر هذا الظرف . علة ذلك : تقيد المحكمة بالحد الأدنى للعقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا القيد القانوني .
٨٣٤	٣٤٢٠١	(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٦٢)
		٢ - صدور قانون بإعفاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل به . هو قانون أصلح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون . المادة ٥ عقوبات والمادة ١ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ . الحكم بالإدانة في هذه الحالة . خطأ في تطبيق القانون ، يستوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم .
٨٣٩	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٢)
		٣ - قرار محكمة الجنايات الاكتفاء بنظر جناية العاهة وفصل جنحة الضرب المسندة لنفس المتهم عنها . انتهاؤها بعد نظر الجناية إلى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم بالقدر المتيقن ، ومعاقبته باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلفت نظره . ذلك إخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد وقعت به ودارت المرافعة عليه .
٨٥٧	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)
		٤ - التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمدا . لا يربط تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل منهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .
		مسائلة المتهمين جميعا عن قتل المجنى عليهم ، دون إثبات مساهمة كل منهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة كل من المجنى عليهم . قصور يعيب الحكم ، ويستوجب نقضه .
٨٧٦	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥)
		أثر الطعن :
		١ - الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . رفع الدعوى على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . إدانتها في بعضها وتبرئته من البعض الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضاء : نقض الحكم برمته عن التهم جميعا . حلة ذلك : أن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات .
		مثال : شروع في قتل عمدا وإحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .
١٠/١٤	٢	(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٦٧	٤٥ ع ١	٢ - الخروج على قاعدة نسبية أثر الطعن . نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول المتهم بجناية العاهة : يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الثانى الذى دانت محكمة الموضوع بجريمة شهادة الزور . ولو أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . علة ذلك : المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ٨٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
٦٦٤	١٦٥ ع ٣	٣ - نقض الحكم بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية . لا يجيز نقضه بالنسبة للمتهم الذى لم يستأنف الحكم الابتدائى ، ولم يكن طرفا فى الحكم المطعون فيه . ولو كان العيب الموجب للنقض متصلا بالمتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)
٦٨٨	١٦٩ ع ٣	٤ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بعقوبة أشد ولا بتعويض أكبر . قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه . لا تشمل أتعاب المحاماة . الأمر فى تقديرها لمحكمة الموضوع وحدها . (الطن رقم ١١٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
		سلطة محكمة النقض :
		راجع أيضا : إجراءات الطعن وحالاته - اختصاص "التنازع السلبى" - دفاع - محاكمة "إجراءات المحاكمة" - دعوى جنائية "تقادم" . (القوامد ٤٠ و ٤٤ و ٤٧ و ٦٥ و ١٦٥ بالصفحات ١٥٠ و ١٦٢ و ١٧٢ و ٢٥٦ و ٢٦٤)
		١ - صدور قانون أصلح للمتهم . سلطة محكمة النقض . تطبيق القانون الجديد ونقض الحكم المطعون فيه على هذا الأساس .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>مثال : إدانة المتهم بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ لإقامة بناء دون موافقة اللجنة المختصة . صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى القانون المطبق . إقتضاه على تأييم فعل الهدم وحده دون إقامة البناء أو تعديله أو ترميمه . مقتضى ذلك : القانون الجديد أصلح للمتهم . نقض الحكم جزئيا بالنسبة لعقوبة الجريمة المقررة فى القانون الملغى .</p>
١٥٢	٤١ ع ١	<p>(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)</p> <p>٢ - الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم فى موضوع الدعوى . المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p> <p>اجراءات المحاكمة فى هذه الحالة . هى الإجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة . متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة ؟</p> <p>تحديد الجلسة : إذا استلزمت أسباب الطعن التعرض لموضوع الدعوى .</p> <p>الحكم مباشرة : عند اقتصار أسباب الطعن على مجرد الخطأ فى تطبيق القانون بما يقتضى تصحيحه فحسب . المادة ٣٩ من القانون .</p>
٢٦٨	٦٨ ع ١	<p>(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧)</p> <p>٣ - الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ فى تطبيق القانون . سلطة محكمة النقض : نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء الإزالة .</p>
٣٥٨	٩٠ ع ٢	<p>(الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمد	
٣٦٥	٩٢ ع ٢	٤- صدور قانون أصلح للمتهم - قبل الفصل في الطعن المقدم منه - ينفي من الفعل صفة الجريمة . مقتضاه : إعمال القانون الجديد ، وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مثال . بيان . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ . (الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٣٨٠	٩٦ ع ٢	٥ - الحكم بالعزل . دون توقيت مدته . سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٤١٥	١٠٤ ع ٢	٦ - حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها لأف المتهم حدث . هو حكم غير منه للتقصو . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب . وتعيين محكمة الجنايات . (الطن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٣٠	١٠٨ ع ٢	٧ - إغفال النص في منطوق الحكم المطعون فيه على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال . خطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقض الحكم وتصحيحه . الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٩٢	١٢٦ ع ٢	٨ - إدانة المتهم استنادا إلى ما قرره شاهدا الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة . فقد هذا المحضر . النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد لأن دليل الإدانة لا أصل له في الأوراق . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا الشأن . (الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٢٤	٣٤١٩٨	٩ - الحكم في موضوع الطعن بالنقض . طلب محامي الطاعن إعادة نظر الطعن لأن الطاعن توفي قبل جلسة للنطق بالحكم . ثبوت ذلك : يوجب على محكمة النقض العدول عن الحكم المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية . المادة ١٤ إجراءات . (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٤)
٨٧٣	٣٤٢١١	١٠ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلانا أصليا . هذا بطلان من النظام العام . لمحكمة النقض إن تقضى به من تلقاء نفسها . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)
٨٨٠	٣٤٢١٣	١١ - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . حلة ذلك : مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه هذا ما لا يمكنه تصور إجازته . سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة . (الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)
٨٨٨	٣٤٢١٥	١٢ - الحكم بعقوبة الإعدام . القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم . وقبول عرض النيابة . اتضح أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ صدوره مما يبطله . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة . (الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		الحكم في الطعن : راجع : سلطة محكمة النقض .
		نيابة عامة
		راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" . غرفة الاتهام . أمر بالألاوجه . دعوى جنائية "إجراءاتها" . (القواعد ٢٢ و ٤٤ و ٦٦ و ١٦١ بالصفحات ٨٣ و ١٦٢ و ٢٦٠ و ٦٥١) .
		حكم . بياناته . اسم ممثل النيابة . إغفال إثباته في محضر الجلسة والحكم . مجرد مهور مادي . لا بطلان . متى كان الثابت بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبداؤها طلباتها . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٨ ع ١٧٤
		(٥)
		هتك عرض
		الركن المادي للجريمة . تحققه بالكشف عن عورة المجنى عليها أو بملامستها أو بالأمرين معا . مثال : خلع سروال المجنى عليها . تتوافقه الجريمة . مقارفة المتهم بعد ذلك أفعالا أخرى على جسم المجنى عليها : لا أهمية له . عدم وجود آثار لتلك الأفعال اللاحقة . غير مؤثر . (الطن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ... ٣٨ ع ١٤٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و)
		وصف التهمة . وقف التنفيذ
		وصف التهمة
		١ - عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تمحيص الواقعة وردّها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمة ومن إضافة عناصر جديدة .
		متى لا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل ؟ عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .
		مثال : التعديل من القتل عمدا مع سبق الإصرار إلى الضرب المفوضى إلى الموت . عدم التنبية إليه . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٠١	١٤ ٥٣	(الملن رقم ١٦٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٢ - رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعا في الطريق . تبرئته تأسيسا على أنه إنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم لازمه إحداث حفر بميل الطريق . المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ . على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وإنزال حكم القانون عليها .
٢٢٨	١٤ ٥٩	(الملن رقم ١٦٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إدانة المتهم بمقتضى قانون أصلح صدر أثناء المحاكمة . ليس في ذلك تغيير لوصف التهمة . لا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استظهار حكم الإدانة "قصدا الاتجار" في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة . (الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩) ... ٧٩ ع ٢ ٣١٥
		٤ - وصف النيابة للواقعة . ليس نهائيا بطبيعته . عدم تقيد المحكمة به . على المحكمة أن تخصص الواقعة وتردها الى الوصف الصحيح . الحكم بالبراءة للشك في أدلة الاتهام . المجادلة من المدعى المدنى في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانونى معين . لا جدوى منه . (الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) ... ٩٥ ع ٢ ٣٧٥
		٥ - بيان كيفية ارتكاب الجريمة على الوجه الصحيح . لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة : ما دام أنه لا مغايرة فيه للعناصر المطروحة . إجراء ذلك في الحكم ، دون لفت نظر الدفاع في الجلسة . لا تريب . مثال . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢) ... ٩٦ ع ٢ ٣٨٠
		٦ - تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . علم المتهم بهذا التعديل ومدافعتة عن نفسه أمام محكمة الدرجة الثانية . النعى على الحكم بالبطلان . غير سديد . (الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣) ... ٩٩ ع ٢ ٣٩٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٣٥	٢٤١٣٥	٧ - قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام تنص على عقوبة أشد . تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٧٤١	٣٤١٨١	٨ - إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستديمة . قيام المحكمة بتغيير التهمة إلى ضرب أحدث بالمجنى عليه إصابة أخرى ، وتبرئة المتهم من تهمة العاهة لعدم ثبوت نسبتها إليه بالمذات . ذلك تغيير يقتضي تنبيه المتهم إليه . مخالفة ذلك ، ومعاقبته عن التهمة الجديدة . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٧٧٠	٣٤١٨٨	٩ - إسناد أفعال للتهم غير التي رفعت بها عليه الدعوى . ذلك تغيير في التهمة . لا يجوز للمحكمة إجراؤه في الحكم . كيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة : ما دامت لا تخرج عن نطاق الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث . لا إخلال بحق الدفاع . مثال . (الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)

وقف التنفيذ

راجع أيضا : عقوبة .

(القاعدة رقم ٨٧ صفحة ٣٤٧)

١ - وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦) ٨٧ ٢٤ ٣٤٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . حلة ذلك : مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه . هذا ما لا يمكن تصور إجازته .
٨٠٨	٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢١)

القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية
مما يمس المواد الجنائية والمنشورة بمجموعة أحكام
الدائرة المدنية " السنة الثالثة عشرة "

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١) إثبات "أوراق" : لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارات العقد تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع منها . اعتداد الحكم المطعون فيه فيما استخلصه من العقد على المعنى الظاهر له مع بيان الاعتبارات المعقولة المؤدية إلى ما ذهبت إليه . لا مخالفة للقانون ، ولا قصور . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣١) ٢٣٤ ٢٤١١٠
		"خبرة" : ندب خبير في الدعوى . من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . له وحده تقدير مدى لزوم هذا الإجراء بغير معقب ، متى كان تقديره قائما على أسباب تبرره . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١) ٢٨٥ ١٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”قرائن“ :
		لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته . جواز استنباط القرائن من أى تحقيق قضائي أو إداري .
٥٢٨	٢٤ ٨٠	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)
		<u>إعلان</u>
		لا يصح الإعلان لجهة الإدارة إلا في حالة عدم وجود الشخص المراد إعلانه أو من يصح تسليم الصورة إليه أو امتناع من وجد عن الاستلام .
٨٢٤	٢٤ ١٢٣	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢١)
		<u>استئناف</u>
		١ — الممول عليه — أصلا — في إثبات تاريخ إعلان الحكم هو البيان الوارد عنه في ورقة الإعلان . الأخذ بدليل آخر في إثباته . يجب تحقيقه . استناد الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد إلى ما أورده الطاعن في صحيفة الاستئناف من بيان عن تاريخ إعلان الحكم ، دون التثبت من صحته . قصور . اعتبار ذلك البيان واقعة مادية يملك الطاعن تصحيحها .
٥٤	١٤ ٧	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١١)
		٢ — للحكمة الاستئنافية أن تستند في حكمها إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وتحيل إليها . اعتمادها هذه الأسباب يجعل الحكم الابتدائي جزءا متما للحكم الاستئنافي .
٨٠٨	٢٤ ١٢١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣- وجوب وضع تقرير التلخيص في الدعاوى الاستئنافية، وتلاوته قبل المرافعة . لم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة . تغير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير . وجوب تلاوته من جديد . لا يشترط أن يكون التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .
٨٦٤	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٨)
		(ت) تزوير
		لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير دون أن تلتزم بالاستعانة برأى خبير وإن جاز لها ذلك عند الاقتضاء . للمحكمة أن تقضى بصحة الورقة بغير إجراء تحقيق ، متى رأت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة . المادة ٢٨٤ مرافعات .
٦٧٦	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)
		(ح) حكم
		” بياناته “ : لا يترتب بطلان الحكم على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وفقاً للمادة ٣٤٩ مرافعات إلا إذا كان من شأن هذا النقص أو الخطأ التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى .
٤٢	١٤	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ش)
		شيك بدون رصيد
		الشيك أداة وفاء يقوم فيه الورق مقام النقد ، ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع . هو بهذه المثابة لا يصلح أن يكون ورقة من أوراق المجاملة التي تقوم بوظيفة الإئتمان .
١٥٨	٢٤ ع ١	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١)
		(ع)
		علامات تجارية
		يجب في تقرير التشابه بين علامتين تجاريتين النظر إلى العناصر التي تتركب منها العلامة في مجموعها كوحدة للتقرير بوجود التشابه أو المغايرة . ليست العبارة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى . العبارة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أخرى .
		تقرير الحكم بوجود تشابه استنادا إلى مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل من العلامتين مما يؤدي إلى تشابه النطق في المقطع الأول منها دون الاعتداد بباقي العناصر كوحدة . خطأ في تطبيق القانون .
١٠٦٦	١٦٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>عقوبة</p> <p>لا تعتبر المصادرة التي كانت تقضى بها اللجان الجمركية في مواد التهريب الجمركي بمثابة عقوبة جنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هي من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة .</p> <p>لا يشترط — وفقا للمادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجمركية — للحكم بالمصادرة الجمركية أن تكون البضائع المهربة المستحق عليها رسوم جمركية تحت يد الجمرك بالفعل — كما هو الشأن في قانون العقوبات الذي يوجب أن تكون الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٢) ١٧٦ ع ٣ ١١٢٠</p>
		<p>(ق)</p> <p>قوة الأمر المقضى</p> <p>لا يجوز الحكم بحجية الأمر المقضى فيما جاوز المسألة المقضى فيها ولا على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٢) ٦١ ع ٢ ٤٤١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(م)
		محاكمة
		” إجراءاتها “
		١ - أمر المحكمة بمحو بعض العبارات الواردة في مذكرات الخصم لما رآته من خروج على الآداب . استعمال هذه الرخصة . لا يعيب الحكم ، ولو تضمنت هذه العبارات دفاعا .
٤١٤	٢٤ ٦١	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٥)
		٢ - محو العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النظام العام من مذكرات الخصوم . رخصة خولها الشارع لقاضي الموضوع بغير معقب عليه . وهو ليس مطالبا ببيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في استعمال هذه الرخصة . إغفال الرد في الحكم على طلب محو تلك العبارات . لا يعد قصورا .
٦٧٦	٢٤ ١٠٢	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤)
		مرافق عامة
		إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية تبشر مرافقا عاما من مرافق الدولة . لها شخصية معنوية مستقلة . اعتبارها من أشخاص القانون العام .
٢٤٦	١٤ ٣٨	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥)
٤٠٣	٢٤ ٥٩	(والطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٤)

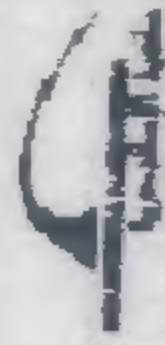
رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>مسئولية مدنية</p> <p>١ — عقد نقل الأشخاص يلقى على حاق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب ، وهو التزام بتحقيق غاية . يكفى الراكب إثبات إصابته أثناء تنفيذ العقد ويعتبر هذا إثباتا لإخلال الناقل بالتزامه وقيام مسئوليته عن الضرر الناشئ عن الإصابة بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه . لا ترفع هذه المسؤولية إلا بالقوة القاهرة أو خطأ المضرور، أو خطأ من الغير لم يكن في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه متى كان هذا الخطأ وحده هو سبب الضرر الحادث للراكب .</p>
٥٢٢	٢٤ ٧٩	(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦)
		<p>١ — الضرر من أركان المسؤولية . ثبوته شرط لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك .</p>
٧١٦	٢٤ ١٠٦	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية " فرع دار القضاء العالي " في يوم الأحد ٢ صفر سنة ١٣٨٣ (الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٣) م

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0542300